أمارابك: مجلة علمية محكمة تصدر عن الأكاديمية الأمريكية العربية للعلوم والتكنولوجيا www.amarabac.com
المجلد 7، العدد 23 (2016). ص ص 1-26

أنماط مشاهدة وسائل الإعلام المرئي وعلاقتها بالسلوك العدواني لدى طلبة منطقة المثلث

مريم عبد اللطيف سلامه [1]
شذى العجيلي [2]

الملخص: هدفت الدراسة الحالية الكشف عن أنماط مشاهدة وسائل الإعلام المرئي وعلاقتها بالسلوك العدواني لدى طلبة منطقة المثلث. تكونت عينة الدراسة من (539) طالباً وطالبة، منهم (256) طالباً، و(283) طالبةً من طلبة المرحلتين المتوسطة والثانوية في منطقة المثلث في فلسطين. ولتحقيق أهداف الدراسة تم تصميم قائمة للكشف عن أنماط مشاهدة الإعلام المرئي، كما تم استخدام مقياس السلوك العدواني المعدّ من قبل كوزينا (Kozina, 2013)؛ حيث استخرجت دلالات الصدق الظاهري ومؤشرات صدق البناء، والصدق التمييزي للتحقق من صدق المقياسين، ولاجل التحقق من ثبات المقياسين، واستخدمت معادلة كرونباخ الفا وإعادة تطبيق الاختبار. أظهرت النتائج أن الهواتف الذكية هي النمط الأكثر مشاهدة لوسائل الإعلام المرئي لدى طلبة المرحلتين المتوسطة والثانوية في منطقة المثلث، وبمستوى مرتفع، وأن مستوى السلوك العدواني لدى طلبة المرحلتين المتوسطة والثانوية في منطقة المثلث جاء بمستوى متوسط. كما أظهرت النتائج وجود فروق في أنماط مشاهدة وسائل الإعلام المرئي (الكمبيوتر، ألعاب الفيديو) تعزى لأثر الجنس، ووجود فروق في أنماط مشاهدة وسائل الإعلام المرئي تعزى لأثر الصف، وجاءت الفروق لصالح طلبة الصف السابع في نمط ألعاب الفيديو، ولصالح طلبة الصف التاسع في نمط الانترنت، ولصالح طلبة الصف الحادي عشر في نمط الهواتف الذكية، كما أظهرت النتائج وجود فروق في مستوى السلوك العدواني لدى طلبة المرحلتين المتوسطة والثانوية في منطقة المثلث تعزى لأثر الجنس (لصالح الذكور) في جميع أبعاد مقياس السلوك العدواني. وخرجت الدراسة بعدد من التوصيات والمقترحات.

الكلمات المفتاحية: مشاهدة وسائل الإعلام، بالسلوك العدواني، الطلبة.

Viewing Visual Mass Media Patterns and its Relationship with Aggressive Behavior among Students in the Triangle Area

Mariam Abed Al-latief Salamhe
Shatha Alajeely

Abstract: This study aimed to reveal viewing visual mass media patterns and its relationship with aggressive behavior among students in the Triangle area. The study sample consisted of (380) students, including (160) male and (220) female students at the Triangle Area- Palestine. To achieve the objective of the study, the list of viewing visual mass media patterns was designed and Kozina (2013) Aggressive Behavior Scale was used for data collection. Whearas construct, and discriminative validity indicators were calculated for both scales while Cronbach alpha and Test- Retest reliability indicators were established. The results of this study showed that smart phones are the most of viewing visual mass media patterns at the intermediate and secondary stages students in the Triangle area, with high level, and the aggressive behavior level of the intermediate and secondary stages students in the Triangle area was a moderate. The results also indicated that there were significant differences at (α= 0.05) in viewing visual mass media patterns (computer, video games) due to the effect of gender, in favor of males, and there were significant differences at (α= 0.05) in viewing visual mass media patterns due to the impact of the grade, in favor of seventh grade students in the pattern of video games, in favor of ninth grade students in the pattern of internet and in favor of first secondary grades students in the pattern of mobile phones. The study has come out with a number of recommendations and suggestions.

Keywords: Viewing Visual Mass Media, Aggressive Behavior, Students.

[1] مركز الخدمة النفسية والتربوية في اللد، salamy@hotmail.com
[2] أستاذة دكتورة، كلية العلوم التربوية، جامعة عمان العربية، shathaalajeely@yahoo.com

المقدمة

في ظل تسارع التطورات الاجتماعية والاقتصادية والتقدم العلمي والتكنولوجي، والتدفق المعلوماتي والانفتاح الثقافي الذي يشهده عالم اليوم، خضعت وسائل الإعلام المرئي في نهاية القرن الماضي لعدة تغيرات وتطورات، إذ شهدت تطوراً مهماً ليؤدي بذلك دوراً جوهرياً رئيساً في التأثير على حياة الأفراد والمجتمعات. ويظهر ذلك من خلال إثارة قضايا مجتمعية وثقافية هامة، ومشكلات سلوكية شائعة، لتساعد على تشكيل الوعي أو زيادته لدى الأفراد حول هذه القضايا والمشكلات، وإيجاد الحلول الممكنة لها.

وتُعد وسائل الإعلام المرئي عنصراً حاسماً وموثراً في حياة جميع فئات المجتمع، ومنهم الطلبة، الذين يشكلون الجزء الأكبر من التكوين المجتمعي، والفئة الأكثر تأثراً بوسائل الإعلام المرئي؛ وذلك بسبب الاستخدام المتزايد لمختلف أنواع تلك الوسائل، وبرامجها، وتطبيقاتها؛ حيث يزداد الوقت المستغرق في استخدام تلك الوسائل المتمثلة بالتلفاز، والفيديو، والإنترنت... إلخ، عند هؤلاء الطلبة في مرحلتي الطفولة والمراهقة (Poel & Lecluijze, 2009).

لقد أكد كل من سيجال ومكيلفي (Sigal & Mckelvie, 2012) أن وسائل الإعلام المرئي قد تسهم في زيادة التطور المعرفي والاجتماعي لدى الطلبة، وتزويدهم بالمعلومات المتعلقة بالتنمية العقلية والاجتماعية والأخلاقية والعملية، وتطوير خيالهم الذي يؤدي إلى تحفيز الإبداع لديهم، وتقديم العون والمساعدة والتوجيه اللازم الذي يساعدهم في التفاعل الإيجابي مع المجتمع المحيط بهم، فضلاً عن جوانب الترفية والتسلية

لقد كشفت دراسات عديدة مثل دراسة كوتلر وكيلر (Kotler & Keller, 2006) إلى أن وسائل الإعلام المرئية تؤثر في مجموعة واسعة من المواقف والسلوكات بين الطلبة، ويمكن أن تؤدي إلى زيادة الممارسات المحفوفة بالمخاطر. وقد اتبعت هذه الدراسات إلى حد كبير نموذج "تأثيرات وسائل الإعلام"، واستكشاف تأثير وسائل الإعلام على بعض السلوكات الخطيرة مثل ممارسة الجنس، والإدمان على التدخين, والكحول ,والمخدرات، وممارسة العدوان والعنف، فضلاً عن السلوكات الأخرى مثل تعلم أساليب جديدة في ارتداء الملابس، وغيرها.

ويشير جينتيلي (Gentile, 2003) إلى أن بعض النظريات التي تناولت تأثير وسائل الإعلام على الشباب؛ فإنها تعامل الشباب على أنهم ضحايا سلبيين وعاجزين تجاه وسائل الإعلام، ولم تضع بالحسبان بأن المشاهدين كنشطاء، يملكون الدهاء الذي يمكّنهم من معرفة الفرق بين الأحداث الخيالية والواقعية.

وأكد كل من جنتل واندرسون ويوكاوا وايهوري وآخرون (Gentile, Anderson, Yukawa, Ihori, et al., 2009) على أن تأثير وسائل الإعلام المرئي ليس بالضرورة أن يكون سلبياً؛ حيث يمكن أن يكون محتوى وسائل الإعلام المرئي إما اجتماعي إيجابي أو معادٍ للمجتمع. فعلى سبيل المثال، قد تشمل لعبة ما على محتوى اجتماعي إيجابي، وبالتالي تعلم الفرد لهذه السلوكات الاجتماعية الإيجابية والتدرب عليها.

لقد أشار كل من شيرف وولز، وسارجنت (Sharif, Wills & Sargent, 2009) إلى أن وسائل الإعلام المرئي (التلفاز، الحاسوب، الإنترنت... إلخ)، وأنماط مشاهدتها تُعد من أهم العوامل والمؤثرات التي تساهم في تشكيل شخصية الطالب؛ من حيث اتزانها أو اضطرابها فيتفاعل الطلبة مع ما يشاهدونه أو يتلقونه من هذه الوسائل سواء أكان ذلك إيجابياً أم سلبياً، وينتقون منها ما يرغبون، ويتركون ما لا يريدون؛ فإما أن تكون عاملاً إيجابياً يسهم في إكساب وتعزيز السلوكات الإيجابية لديه، وأما أن تكون عاملاً سلبياً يسهم في إكسابه سلوكات غير مرغوبة، وغير سوية. وكثيرا ما يظهر الاضطراب السلوكي وسوء التوافق النفسي والاجتماعي لدى بعض الطلبة نتيجة لهذا التفاعل بشكل أنماط سلوكية غير مرغوبة تتكرر في المواقف الحياتية التي يمرون بها، كالسلوك العدواني مثلاً؛ فهو أحد مظاهر هذه الاضطرابات السلوكية التي تبدو على هذه الشريحة أكثر من أي شريحة أخرى في المجتمع.

وتوصل شانج (Chang, 2000) إلى أن السلوك العدواني يمارس في كل مكان، كما أنه لا يقتصر على فئة معينة أو مرحلة عمرية محددة ولكن شدة هذا السلوك ومدى تأثيره قد تختلف من مجتمع إلى آخر، وفقاً لدرجة وعيهم وتحضرهم، فضلاً عن اختلاف البرامج التي تبثها وسائل الإعلام المرئية، والفروق الاجتماعية في أساليب التنشئة الأسرية، والتنوع الثقافي، وأسلوب الحياة المتبع في كل مجتمع. كما أكد شانج على أن هناك علاقة ارتباطية بين مشاهد العنف المفرطة في التلفاز والسلوك العدواني لدى الأطفال والمراهقين؛ حيث أن الأفراد الذين شاهدوا برامج تحتوي على مشاهد عدوانية أظهروا زيادة أكبر في السلوك العدواني من أولئك الذين شاهدوا برامج لا تحتوي على مشاهد عدوانية.

وقد كشفت الأبحاث أن السلوك العدواني يتعزز من خلال النماذج التي يشاهدها الأطفال والمراهقون على شاشة التلفاز، والإنترنت، وألعاب الفيديو وأشرطة الفيديو والموسيقى؛ فقد أشارت أبحاث كل من هيوزمان وكرويل وسلاتر وهنري وسوايم واندرسن (Huesmann & Kirwil, 2007; Slater, Henry, Swaim, & Andersen, 2003) أن التعرض لأفلام العنف وألعاب الفيديو والموسيقى يُعد متغير مهم لزيادة حدوث السلوكات العدوانية والعنف بين المراهقين خاصة في مرحلة المراهقة المبكرة.

ومن هنا جاءت فكرة الدراسة الحالية لتبحث في الكيفية التي من خلالها يتم معرفة أنماط مشاهدة وسائل الإعلام المرئي، وعلاقتها بالسلوك العدواني لدى طلبة المرحلتين المتوسطة والثانوية في منطقة المثلث؛ إذ لم تجرى دراسة مماثلة تناولت متغيرات هذه الدراسة تصف الوضع الحالي ومجتمعها مما يبرر إجرائها.

مشكلة الدراسة

يُعد الإعلام المرئي بكافة وسائله من العوامل المهمة التي تستهوي الكثير من شرائح المجتمع ومنهم الطلبة لما تتميز به من جلب المتعة والسرور لمشاهديها، بسبب احتوائها على مشاهد متنوعة يحتم عليهم متابعتها باستمرار. ومن جهة أخرى، هناك كم هائل من المشاهد العدوانية يتعرض لها ويتابعها المشاهدون، ومنهم الطلبة إذ تتشكل لديهم سلوكات عدائية نحو الآخرين من خلال النماذج التي يشاهدونها على شاشة التلفاز، والكمبيوتر، والإنترنت، وألعاب وأشرطة الفيديو والأتاري والتي تؤثر سلباً في شخصياتهم، وعلى ضحاياهم من الطلبة.

ويوصف السلوك العدواني بأنه سلوكاً خطراً يشير إلى الاضطراب، خاصةً لدى طلبة المدارس؛ حيث لا يؤثر على الطلبة أنفسهم فحسب بل يؤثر على الأسرة والمجتمع بشكل عام، إذ يؤدي إلى آثار سلبية في مختلف الجوانب الثقافية والنفسية والاجتماعية والاقتصادية وحتى السياسية، ولا يقف عند هذا الحد بل يمتد ليؤثر في إنجازهم الأكاديمي، ومن دون شك فإن العملية التعليمية التعلمية الفعالة تتطلب وجود بيئة آمنة لتحقيق الهدف التعليمي المطلوب.

وبناءً على ما سبق، فأن الدراسة الحالية تناولت هذا الجانب بالبحث والدراسة نظراً لما لوسائل الإعلام المرئي من دور فاعل في سلوكات الأفراد سواءً أكانت إيجابية أم سلبية، وما تتركه هذه الوسائل من آثار، لذلك حاولت الكشف عن أنماط مشاهدة الإعلام المرئي وعلاقتها بالسلوك العدواني لدى طلبة منطقة المثلث. فعلى الرغم من أهمية هذه المتغيرات، ومدى تأثيرها في حياة الطالب إلا أنها لم تنل الاهتمام الكافي من قبل الباحثين والتربويين وانعكاساتها على الخصائص الشخصية من حيث تناولها نظرياً ضمن العملية التعليمية التعلمية.

أسئلة الدراسة:

1. ما أنماط مشاهدة وسائل الإعلام المرئي لدى طلبة المرحلتين المتوسطة والثانوية في منطقة المثلث؟

2. هل تختلف أنماط مشاهدة وسائل الإعلام المرئي لدى طلبة المرحلتين المتوسطة والثانوية في منطقة المثلث باختلاف متغيري الجنس والصف؟
3. ما مستوى السلوك العدواني لدى طلبة المرحلتين المتوسطة والثانوية في منطقة المثلث؟
4. هل يختلف مستوى السلوك العدواني لدى طلبة المرحلتين المتوسطة والثانوية في منطقة المثلث باختلاف متغيري الجنس والصف؟
5. هل توجد علاقة ارتباطية بين أنماط مشاهدة وسائل الإعلام المرئي وأشكال السلوك العدواني لدى طلبة المرحلتين المتوسطة والثانوية في منطقة المثلث؟

أهمية الدراسة :

تمثلت أهمية هذه الدراسة من خلال جانبين، هما:

أ- الأهمية النظرية: تكمن أهمية الدراسة النظرية في أهمية متغيراتها إذ أنها تناولت مفاهيم هامة ذات علاقة بالحياة العامة للطلبة، وبالعملية التربوية لهم؛ حيث وفرت أُطر نظرية تتعلق بوسائل الإعلام المرئي وأنماط مشاهدتها، وفي أنماط السلوك العدواني، تفيد الباحثين، والتربويين لتوسيع معلوماتهم ومداركهم. كما يؤمل أن تسهم هذه الدراسة في فتح المجال لإجراء المزيد من الدراسات في هذا الحقل، لقلة الدراسات العربية التي تناولت هذه المتغيرات معاً في ضوء اختلاف مجتمع الدراسة، والنتائج التي توصلت إليها الدراسة الحالية.

ب- الأهمية العملية: تتجه الأهمية العملية للدراسة الحالية بأنها وفرت أدوات قياس لمتغيرين مهمين، ألا وهما أنماط مشاهدة وسائل الإعلام المرئي، وأداة لقياس السلوك العدواني لدى الطلبة، تتوفر فيهما خصائص سيكومترية من صدق وثبات، يمكن الاستفادة من تطبيقها في الميدان التربوي والنفسي من قبل باحثين آخرين، كما أن نتائج الدراسة قد تفيد المعلمين والمرشدين التربويين في وضع برامج إرشادية وقائية تساعد في وضع استراتيجيات تعزيزية تساعد بدورها على تهيئة المناخ المدرسي الملائم للحد من الاضطرابات السلوكية التي تظهر عند الطلبة كالسلوك العدواني، وتعزيز السلوكات الإيجابية، كما يمكن الاستعانة بنتائج الدراسة الحالية من قبل أولياء أمور الطلبة، والطلبة أنفسهم لأخذ التدابير اللازمة تجاه هذه الوسائل، وبرمجتها والسيطرة عليها للتقليل من تأثيراتها السلبية.

تعريف المصطلحات نظرياً وإجرائياً

اشتملت الدراسة الحالية على المصطلحات الآتية:

1. أنماط مشاهدة وسائل الإعلام المرئي: عرفها فاسان (Vasan, 2010: 11) بأنها: "المدة أو الوقت الذي يقضيه المشاهد في التعرض إلى وسائل الإعلام المرئي، فضلاً عن شكل ومضمون البرامج التي تجذب انتباهه". وتعرّف إجرائياً بالدرجة التي يحصل عليها المستجيب من خلال استجابته على قائمة أنماط مشاهدة وسائل الإعلام المرئي، وهي (التلفاز، والكمبيوتر، وألعاب الفيديو، والإنترنت، والهواتف الذكية) التي أُعدت لهذه الدراسة.

2. السلوك العدواني: عرفت كوزينا (Kozina, 2013: 246) السلوك العدواني بأنه "السلوك الذي يراد به توجيه الأذى والضرر سواء أكان بدنياً أم نفسياً، للآخرين أو للذات". ويعرّف إجرائياً في هذه الدراسة بالدرجة التي يحصل عليها المستجيب من خلال استجابته على مقياس السلوك العدواني لكوزينا، الذي تمت بترجمته وتطويره لهذه الدراسة.

3. طلبة المرحلتين المتوسطة والثانوية: هم الطلبة المسجلون والمنتظمون في مقاعد الدراسة من كلا الجنسين في الصفوف (السابع، والتاسع، والحادي عشر) والذين يقعون ضمن مرحلتين دراستيين (متوسطة وثانوية) في منطقة المثلث.

حدود الدراسة ومحدداتها:

- **المحددات البشرية**: تقتصر الدراسة الحالية على طلبة المرحلتين المتوسطة والثانوية في منطقة المثلث.
- **المحددات الزمانية**: في الفصل الدراسي الاول من العام الدراسي 2016/2015.
- **المحددات الموضوعية**: تتحدد نتائج الدراسة بمدى جدية الطلبة في الإجابة على أدوات الدراسة، كما تتحدد نتائج الدراسة بالأدوات المستخدمة في هذه الدراسة والتي تم تطويرها بما يناسب عينه الدراسة, ومدى توفر دلالات صدقها وثباتها.

الدراسات السابقة

يتناول هذا الجزء عرضاً للدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع الدراسة أنماط مشاهدة وسائل الاعلام المرئي وعلاقتها بالسلوك العدواني, تم الحصول عليها من مراجعة المواقع العلمية والمعرفية المختلفة. وقد تم عرض هذه الدراسات بحسب تسلسلها الزمني من الأقدم إلى الأحدث، وفيما يلي عرضا لهذه الدراسات.

- أجرى دحلان (2003) دراسة هدفت إلى إظهار العلاقة بين مشاهدة برامج التلفاز والسلوك العدواني لدى الأطفال في ضوء بعض المتغيرات وهي معدل مشاهدة التلفاز، ومتغير الجنس ومنطقة السكن. ولتحقيق أهداف الدراسة تم استخدام مقياس السلوك العدواني للأطفال، وأداة للكشف عن نوعية البرامج المفضلة للأطفال من إعداد الباحث. تكونت عينة الدراسة من (880) طالباً وطالبةً من طلبة الصف الأول إلى الصف السادس، تراوحت أعمارهم بين (10- 12) سنة. أظهرت نتائج الدراسة وجود علاقة ارتباطية طردية بين معدل المشاهدة التليفزيونية والسلوك العدواني للأطفال بأبعاده المختلفة، كما أظهرت النتائج وجود اختلاف في نسب شيوع السلوك العدواني لدى الأطفال، إذ احتل العدوان المادي المرتبة الأولى، يليه العدوان اللفظي، فالعدوان السلبي، وأخيراً السلوك السوي. وأشارت نتائج الدراسة إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية في السلوك العدواني لدى الأطفال المشاهدين لبرامج التلفاز تعزى إلى معدل مشاهدة التلفاز (مرتفع، منخفض)، لصالح الأطفال المشاهدين بمعدل مرتفع في كل من العدوان المادي واللفظي والسلبي والكلي كذلك لصالح الأطفال المشاهدين بمعدل منخفض في السلوك السوي، ووجود فروق ذات دلالة إحصائية في السلوك العدواني لدى الأطفال المشاهدين لبرامج التلفاز تعزى إلى متغير الجنس (ذكور، إناث) لصالح الأطفال الذكور في كل من العدوان المادي واللفظي والكلي، ولصالح الإناث في السلوك السوي، وعدم وجود فروق بين الجنسين في العدوان السلبي، والسلوك العدواني لدى الأطفال المشاهدين لبرامج التلفاز تعزى إلى منطقة السكن (شمال غزة، جنوب غزة) في جميع أبعاد السلوك العدواني والعدوان الكلي.

- كما أجرى هيوزمان مويس-تيتوس وبودولسكي وإيرون (Huesmann, Moise-Titus, Podolski & Leonard, 2003) دراسة طولية في الولايات المتحدة الأمريكية هدفت معرفة العلاقة الارتباطية بين مشاهدة العنف في التلفاز في سن (6- 10) سنوات والسلوك العدواني بعد حوالي (15) عاماً لعينة نشأت في السبيعينيات والثمانينيات. ولتحقيق أهداف الدراسة تم جمع بيانات عينة الدراسة من أرشيف لمتابعة البيانات. تكونت عينة الدراسة من (450) فرداً، وتم إجراء مقابلات مع (329) فرداً. أظهرت نتائج الدراسة أن التعرض للعنف في وسائل الإعلام في مرحلة الطفولة تتنبأ بالسلوك العدواني بعد (15) عاماً لدى كل من الذكور والإناث، كما توصلت النتائج إلى أن التماثل أو التماهي مع الشخصيات التلفازية العدوانية وتصور الواقعية للعنف في التلفاز أيضاً يتنبأ بالسلوك العدواني في وقت لاحق. والجدير بالذكر، أن هذه العلاقات استمرت حتى عندما تم التحكم بالوضع الاجتماعي والاقتصادي، والقدرة الفكرية، ومجموعة متنوعة من العوامل الوالدية.

- قام جنتيل ولينش وليندر ووالش (Gentile, Lynch, Linder & Walsh, 2004) بدراسة في الولايات المتحدة الأمريكية هدفت إلى توثيق أنماط ألعاب الفيديو بين المراهقين ومستوى مراقبة الوالدين لاستخدام المراهقين للعبة فيديو، كما هدفت إلى بحث العلاقة بين التعرض لألعاب الفيديو العنيفة والعدوان، والمناقشة والجدال مع المعلمين والصفوف الدراسية، والقتال البدني. ولتحقيق أهداف الدراسة تم استخدام مقياس أنماط التعرض لألعاب الفيديو، ومقياس العدوان. تكونت عينة الدراسة من (607) طالباً وطالبةً من طلبة الصفين الثامن والتاسع. أظهرت نتائج الدراسة أن المراهقين الذين يعرضون أنفسهم إلى كميات أكبر من ألعاب الفيديو العنيفة كانوا أكثر عدائية، وفي كثير من الأحيان دخلوا في مناقشات وجدالات عنيفة مع المعلمين بشكل متكرر، كما كانوا أكثر عرضة للمشاركة في القتال البدني، وكان أدائهم الأكثر سوءاً في المدرسة.

- كما أجرى افسي وجوكراي (Avci & Gucray, 2006) دراسة في تركيا هدفت بحث أثر الصراع بين الوالدين، والأقران، ووسائل الإعلام في السلوك العدواني لدى المراهقين، ودور التوجهات المعتدلة نحو العنف. ولتحقيق أهداف الدراسة تم استخدام مقياس الصراع بين الوالدين، ومقياس العدوان، والتوجه نحو العنف، ومصادر العنف المدركة متعدد الأبعاد. تكونت عينة الدراسة من (2012) طالباً وطالبةً من طلبة الصفين السابع والثامن. أظهرت نتائج الدراسة أن جميع المتغيرات باستثناء الصراع بين الوالدين كان لها أثر إيجابي في السلوك العدواني، كما أظهرت نتائج الدراسة أن التوجهات نحو العنف لها دور وسيط جزئياً في العلاقة بين تأثير وسائل الإعلام والعنف الجسدي، بينما لديها دور الوسيط كامل في العلاقة بين تأثير وسائل الإعلام والأقران والعنف اللفظي.

- وقام فيجوسن (Feguson, 2008) بدراسة هدفت التعرف على شخصية الوالدين ووسائل الإعلام وعلاقتها بالشخصية العدوانية عند المراهقين. تكونت عينة الدراسة من (355) طالباً من مدارس جنوب الولايات المتحدة الأمريكية، تم في هذه الدراسة استخدام مقياس العوامل الخمسة لقياس الشخصية العامة، ومقياس السلوك العدواني، كما استخدم المسح الوطني للمراهقين لقياس جرائم العنف. أظهرت نتائج الدراسة أن عدوانية السمة أو النزعة للاستجابة للظروف المهددة والغامضة بعدوانية مرتفعة يمكن التنبؤ بها بعوامل داخلية مثل النوع الاجتماعي وسمة الشخصية العصابية، وأن سلوك العدوان الجسدي في الأسرة -وهو متغير خارجي- عاملاً للتنبؤ بالعدوانية، وأن السلوك العدواني كان أكثر شيوعاً عند الذكور الذين أظهروا نموذج شخصية عصابي أو اكتئابي يتسم بالقلق والتشاؤم، وأن حضور أو مشاهدة العنف الأسري في الأسرة يعد عامل تنبؤ ذو دلالة بارتكاب السلوك العدواني.

- كما قام فان- ديبويل وليكلويجزي (Van- De Poel & Lecluijze, 2009) بدراسة هدفت الكشف عن أثر وسائل الإعلام المرئي (التلفاز وألعاب الفيديو) في اكتساب العادات السلوكية عند الأطفال والمراهقين. أظهرت نتائج الدراسة أن وسائل الإعلام المرئي هذه لها تأثيرات سلبية أو إيجابية أو معادية للمجتمع على حد سواء، وتأثيرها أيضاً على معايير الطفل السلوكية.

- في حين أجرى نورو ((Noro, 2009 دراسة نوعية هدفت الكشف عن أثر وسائل الإعلام المرئي على المراهقين في بنسلفيانا في الولايات المتحدة الأمريكية. ولتحقيق هدف الدراسة اعتمد الباحث أسلوب المقابلة الشخصية بهدف جمع البيانات، وتضمنت المقابلة طرح أسئلة، وتعريض المشتركين إلى صور تحتوي مشاهد عنف، وقتل، مقتبسة من وسائل إعلام مرئية, وطلب من كل مشترك وصف شعوره نحو هذه الصور. تكونت عينة الدراسة من (20) طالباً وطالبةً، تراوحت أعمارهم بين 14-18 سنة اختيروا من بين (1500) طالباً وطالبة. أظهرت نتائج الدراسة وجود علاقة إرتباطية إيجابية بين وسائل الإعلام المرئي وسلوك العنف لدى المراهقين, كما أظهرت نتائج الدراسة أن الاعلانات التجارية كان لها الأثر الأكبر في التأثير في السلوك العدواني لديهم.

افادت الدراسة الحالية من الدراسات السابقة في تطوير الادوات التي استخدمت وكيفية استخدامها والنتائج التي توصلت اليها واختيار الوسائل الاحصائية المناسبة.

الطريقة والإجراءات

منهج الدراسة

اعتمدت الدراسة الحالية على المنهج الوصفي الارتباطي الذي يهتم بوصف الواقع كما هو، ويعبر عنه تعبيراً كمياً، كما اهتمت بتوفير أوصاف دقيقة للظاهرة المراد دراستها عن طريق تطبيق أداتي الدراسة وجمع البيانات وتحليلها كمياً بغية تحقيق أهداف الدراسة، والإجابة عن أسئلتها.

مجتمع الدراسة

تكون مجتمع الدراسة من جميع طلبة الصفوف السابع والتاسع والحادي عشر في منطقة المثلث، ومن كلا الجنسين , والبالغ عددهم (5554) طالباً وطالبةً، منهم (2596) طالباً، و(2958) طالبةً، موزعين على (52) مدرسة، وتم حصر هذه الأعداد من خلال الرجوع إلى السجلات الرسمية والقوائم الإحصائية التابعة لمديريتي التربية والتعليم في منطقة المثلث الجنوبي ومنطقة المثلث الشمالي، وكما هو موضح في الجدول (1)

الجدول (1): توزيع أفراد مجتمع الدراسة وفقاً لمتغيري الجنس والصف

الجنس / الصف	ذكور	إناث	المجموع
السابع	864	1032	1896
التاسع	804	978	1782
الحادي عشر	928	948	1876
المجموع	**2596**	**2958**	**5554**
	5554		

عينة الدراسة

تكونت عينة الدراسة من (539) طالباً وطالبةً بما نسبته (10%) تقريباً من عدد أفراد مجتمع الدراسة، تم اختيارهم بالطريقة العشوائية الطبقية مع الأخذ بالحسبان تمثيل هذه العينة لمتغيرات الدراسة من حيث الجنس، والصف (السابع، والتاسع، والحادي عشر)، وكما موضح في الجدول (2).

الجدول (2): توزيع أفراد عينة الدراسة وفقاً لمتغيري الجنس والصف

الجنس / الصف	ذكور	إناث	المجموع
السابع	86	98	184
التاسع	80	94	174
الحادي عشر	90	91	181
المجموع	**256**	**283**	**539**
	539		

أداتا الدراسة:

لأغراض تحقيق أهداف الدراسة وجمع البيانات تم استخدام أداتين الأولى قائمة أنماط مشاهدة وسائل الإعلام المرئي للكشف عن أنماط مشاهدة وسائل الإعلام المرئي، والثانية مقياس السلوك العدواني للكشف عن مستوى السلوك العدواني لدى طلبة المرحلة المتوسطة والثانوية في منطقة المثلث، وفيما يلي وصفا لكل منهما.

قائمة أنماط مشاهدة وسائل الإعلام المرئي

صممت قائمة للكشف عن أنماط مشاهدة وسائل الإعلام المرئي، وذلك بعد الاطلاع على قوائم متعددة من الدراساتالسابقة ذات الصلة بموضوع الدراسة، ومنها دراسة (دحلان، 2003؛ Vasan, 2010)، وتم تصميم القائمة بما يتناسب وأهداف الدراسة الحالية ومجتمعها وبيئتها، واعدت بصورتها الأولية والتي تكونت من (5) أنماط، هي: التلفاز (Television)، الحاسوب (Computer)، ألعاب الفيديو (Video Games)، الإنترنت (Internet)، الهواتف الذكية (Smart Phone).

صدق قائمة أنماط مشاهدة وسائل الإعلام المرئي

للتحقق من صدق قائمة أنماط مشاهدة وسائل الإعلام المرئي في هذه الدراسة تم استخراج مؤشرات الصدق الآتية: صدق المحتوى لقائمة أنماط مشاهدة وسائل الإعلام المرئي , اذ تم عرضها بصورتها الأولية على لجنة من المحكّمين من أعضاء الهيئة التدريسية ذوي الاختصاص في علم النفس التربوي، والقياس والتقويم والإرشاد النفسي والتربية الخاصة في جامعة عمان العربية وجامعة بير زيت، طلب منهم إبداء آرائهم حول ملائمة أداة الدراسة من حيث المحتوى، وسلامة الصياغة اللغوية، والمعنى، وأية ملاحظات وتعديلات يرونها مناسبة، وتم الأخذ بملاحظات وتعديلات مايتفق عليه (80%) من لجنة المحكّمين بما يسهم في تطوير القائمة. وتم إخراج الأداة بصورتها النهائية بناءً على الملاحظات المقدمة من المحكمين.

وقد أتفق المحكمون بالإجماع على قائمة أنماط مشاهدة وسائل الإعلام المرئي والوقت المستغرق فيه حيث كان: (أقل من ساعة، ساعة، ساعتين، ثلاث ساعات، أربع ساعات فأكثر)، كما تم تصحيح القائمة من قبلهم فقد بلغت الدرجة المعطاة إلى كل بديل هي: (1) درجة للبديل (أقل من ساعة)، و(2) درجة للبديل (ساعة)، و(3) درجة للبديل (ساعتين)، و(4) للبديل (ثلاث ساعات)، و(5) للبديل (أربع ساعات فأكثر).

كما أصبح عدد أنماط المشاهدة لوسائل الإعلام المرئي في القائمة بصورتها النهائية (5) أنماط، وهي: التلفاز، الحاسوب، ألعاب الفيديو، الإنترنت، الهواتف الذكية.

ثبات قائمة أنماط مشاهدة وسائل الإعلام المرئي

للتحقق من ثبات قائمة أنماط مشاهدة وسائل الإعلام المرئي، استخدمت طريقة إعادة الاختبار (test– retest)، وذلك بتطبيق الأداة على عينة قوامها (50) طالباً وطالبةً من خارج عينة الدراسة, ومن ثم إعادة تطبيقه على العينة نفسها بعد أسبوعين من التطبيق الأول، وقد تم حساب معامل ارتباط بيرسون بين درجات التطبيقين فبلغ (0,77) ويعد هذا معامل ارتباط مناسب في الدراسات التربوية.

مقياس السلوك العدواني

لأجل التعرف على مستوى السلوك العدواني لدى عينة الدراسة تم استخدام نسخة معدلة من مقياس السلوك العدواني المعدّ من قبل كوزينا (Kozina, 2013)، إذ تكون المقياس بصورته الأصلية من (18) فقرة موزعة على أربعة أبعاد، وهي: السلوك العدواني الجسدي ويقاس بـ (6) فقرات، والسلوك العدواني اللفظي, ويقاس بـ (4) فقرات، والسلوك العدواني الذاتي , ويقاس بـ (4) فقرات، والسلوك العدواني تجاه السلطة ويقاس بـ (4) فقرات، كما هو مبين في ملحق (1).

إجراءات ترجمة المقياس

تمهيداً لاستخراج الخصائص السيكومترية لأداة قياس السلوك العدواني, تمت الإجراءات التالية لترجمة المقياس:

تم الحصول على النسخة الأصلية لمقياس السلوك العدواني وتمت ترجمته إلى العربية بعد أن تم الاطلاع على دليل تعليماته، وللتأكد من سلامة الترجمة والتعبيرات المستخدمة فيه ومدى ملائمة فقراته لعينة الدراسة , عرضت فقراته بعد ترجمتها من اللغة الانكليزية الى اللغة العربية على اثنين من الاساتذة المتخصصين في مجال الترجمة والتعريب من أجل الحكم على دقة الترجمة، وتم إبداء جملة ملاحظات تتعلق بدقة صياغة فقرات الترجمة , تم الاخذ بها.

لقد تحقق لمقياس السلوك العدواني بنسخته الاولية دلالات الصدق والثبات الآتية:

أ- **صدق المحتوى:** أجرى كوزينا (Kozina, 2013) التحليل العاملي التوكيدي للتاكد من دلالات صدق محتوى مقياس السلوك العدواني، وأشارت نتائج التحليل أن مقياس الأبعاد الأربعة كان مناسباً بشكل أكبر للبيانات مقارنة من أي مقياس سابق، حيث بلغت قيمة مؤشر المطابقة المقارن (CFI) (0.95) وهي أعلى من قيمته في باقي المقاييس السابقة.

ب- **ثبات المقياس:** تحقق كوزينا (Kozina, 2013) من ثبات المقياس من خلال تطبيقه على عينة أولية من طلبة المدارس الأساسية والثانوية، باستخدام معامل (الثبات) معامل ارتباط بيرسون باستخدام طريقة الاختبار وإعادة الاختبار(Test-Retest) بعد إعادة تطبيقه على نفس العينة بعد فاصل زمني مدته شهر؛ حيث بلغ لمجال السلوك العدواني الجسدي (0.62)، ولمجال السلوك العدواني اللفظي (0.70)، ولمجال السلوك العدواني الذاتي (0.59)، والسلوك العدواني اتجاه السلطة (0.57).

صدق مقياس السلوك العدواني في الدراسة الحالية

للتحقق من صدق مقياس السلوك العدواني في هذه الدراسة تم استخراج مؤشرات الصدق الآتية:

أ- **صدق الترجمة:** بعد أن تمت اجراءات ترجمة المقياس من اللغة الانجليزية إلى اللغة العربية , عرض على أساتذة مختصين في مجال الترجمة واللغة الإنجليزية من أجل الحكم على دقة الترجمة، ثم تم إعادة ترجمة المقياس من اللغة العربية إلى اللغة الإنجليزية مرة أخرى للتحقق من صدق الترجمة، وظهر أن فقرات المقياس بقيت محتفظة بمعناها وتقيس السمة المراد قياسها، ولم يطرأ عليها تغير جوهري، وبهذا تحقق صدق الترجمة لمقياس السلوك العدواني، وبالامكان الاعتماد عليه في الدراسة الحالية.

ب- **صدق المحتوى:** للتحقق من صدق المحتوى لمقياس السلوك العدواني تم عرضه بصورته الأولية على لجنة من المحكّمين من أعضاء الهيئة التدريسية ذوي الاختصاص والخبرة في تخصصات علم النفس التربوي، والقياس والتقويم والإرشاد النفسي والتربية الخاصة في جامعة عمان العربية، وجامعة بير زيت، لا إبداء رأيهم حول ملائمة أداة الدراسة لقياس السمة المراد قياسها، وسلامة الصياغة اللغوية، ومدى وضوحها، وملاءمة الفقرات للمجال الذي تنتمي اليه، وأجراء التعديلات التي يرونها مناسبة، وتم الأخذ بالملاحظات والتعديلات التي اتفق على تعديلها 80% من المحكّمين , وتم إخراج الأداة بصورتها النهائية بناءً على الملاحظات المقدمة من المحكمين،

وكانت أبرز التعديلات التي أشار المحكمون اليها، هي

تعديل الصياغة اللغوية لبعض فقرات لمقياس السلوك العدواني كما في الجدول (3)

الجدول (3): تعديل الصياغة اللغوية لبعض فقرات مقياس السلوك العدواني

رقم الفقرة	الفقرة قبل التعديل	الفقرة بعد التعديل
.1	أتقاتل بقوة كثيراً عندما أكون في المدرسة.	أتشاجر مع زملائي عندما أكون في المدرسة.
.2	أحب القتال كثيراً جداً.	أحب العراك مع الآخرين.
.3	عندما أعرف أن هناك قتال سيحدث، أبقى قريباً من ذلك.	عندما أعرف أن هناك شجار سيحدث, أبقى قريباً من مكان القتال.
.5	غالباً ما أقوم بضرب الطلبة الآخرين.	أقوم بإيذاء الطلبة الآخرين.
.14	إذا سخر مني شخص ما، فإني أصاب بالجنون.	إذا سخر مني شخص ما، فإني أفقد سيطرتي على الموقف.
.17	زملائي لديهم حظ أفضل من حظي.	أعتقد أن زملائي لديهم حظ أفضل من حظي في المدرسة.
.19	غالباً أكون في مزاج سيئ.	أشعر بأن مزاجي سيئ في كافة الظروف.
.20	في أغلب الأحيان، أفكر أن كل الأشياء السيئة تحدث لي.	اعتقد أن كل الأشياء السيئة تحدث لي بدون سبب.
.21	إذا لم أوافق على قواعد المعلمين، أقوم بكسرها.	إذا لم أوافق على قواعد (تعليمات) المعلمين، أقوم بتحديها.
.22	أرغب في إثارة والداي كثيراً.	أرغب في إثارة غضب والداي.
.23	إذا لم أتفق مع القواعد التي يضعها والداي، فإني أكسرها.	أتجنب التقيد بالقواعد التي يضعها والدي إذا لم تعجبني.

كما تمت اضافة (7) فقرات ليصبح عدد فقرات مقياس السلوك العدواني بصورته النهائية (25) فقرة، كما مبين في الجدول (4):

الجدول (4): الفقرات التي تمت إضافتها إلى مقياس السلوك العدواني

البُعد	الفقرات التي تمت إضافتها
السلوك العدواني الجسدي	7. أشارك في المشاجرات بدون سبب. 8. أفضل رياضة عندي هي المصارعة والملاكمة. 9. أضايق الحيوانات وأعذبها. 10. أشعر بالسعادة عند مشاهدة المقاتلة بين الحيوانات.
السلوك العدواني اللفظي	15. مبدئي في الحياه رد الإهانة.
السلوك العدواني الذاتي	18. أغضب بسرعه إذا لم يفهمني الآخرين.
السلوك العدواني تجاه السلطة	25. أشعر براحة نفسية إذا قمت بإتلاف ممتلكات الآخرين.

مؤشرات صدق البناء لمقياس السلوك العدواني

للتحقق من مؤشرات صدق البناء لمقياس السلوك العدواني طبق المقياس على عينة من خارج عينة الدراسة وقد حسبت معامل ارتباط بيرسون بين درجة كل فقرة والمجال الذي تنتمي اليه , ومعامل ارتباط الفقرة بالدرجة الكلية للمقياس , واظهرت النتائج وكما معروضة في الجدول (5).

الجدول (5): قيم معاملات ارتباط الفقرة بالبُعد الذي تنتمي إليه وقيم معاملات ارتباط الفقرة بالدرجة الكلية للمقياس ككل

رقم الفقرة	معامل الارتباط مع البُعد	معامل الارتباط مع المقياس	رقم الفقرة	معامل الارتباط مع البُعد	معامل الارتباط مع المقياس
1	0.58	0.47	14	0.75	0.58
2	0.64	0.44	15	0.68	0.53
3	0.63	0.51	16	0.76	0.66
4	0.71	0.46	17	0.73	0.75
5	0.57	0.3	18	0.73	0.65
6	0.61	0.57	19	0.51	0.60
7	0.45	0.48	20	0.58	0.59

رقم الفقرة	معامل الارتباط مع البُعد	معامل الارتباط مع المقياس	رقم الفقرة	معامل الارتباط مع البُعد	معامل الارتباط مع المقياس
8	0.66	0.72	21	0.52	0.67
9	0.60	0.40	22	0.49	0.38
10	0.60	0.60	23	0.55	0.55
11	0.60	0.57	24	0.45	0.46
12	0.70	0.61	25	0.48	0.57
13	0.72	0.69			

يلاحظ من البيانات الواردة في الجدول (5) أن قيم معاملات ارتباط الفقرات مع البُعد الذي تنتمي إليه، تراوحت بين (0.45 - 0.76) كما تراوحت قيم معاملات الارتباط بين الفقرات والمقياس ككل ما بين (0.38 - 0.75)، وتجدر الإشارة أن جميع معاملات الارتباط كانت ذات درجات مقبولة ودالة إحصائياً، ولذلك لم يتم حذف أي من هذه الفقرات، وبناءً على ذلك تكون المقياس بصورته النهائية من (25) فقرة، موزعة على أربعة أبعاد.

ثبات مقياس السلوك العدواني

توصلت الباحثتان الى ايجاد دلالات ثبات مقياس السلوك العدواني بطريقتين، اعادة الاختبار (test- retest) وذلك بتطبيق المقياس على عينة من الطلبة من خارج عينة الدراسة قوامها (50) طالبا وطالبة، وأُعيد تطبيقه على نفس العينة بعد فاصل زمني مدته أُسبوعان واستخدم معامل ارتباط بيرسون لايجاد العلاقة الارتباطية بين التطبيقين، كما تم حساب قيم معاملات ثبات الاتساق الداخلي باستخدام معادلة (كرونباخ ألفا)، وقيم معاملات الثبات باستخدام معامل ارتباط بيرسون للمجالات، والأداة ككل، وكما هي معروضة في الجدول (6):

الجدول (6): قيم معاملات الاتساق الداخلي باستخدام طريقتي كرونباخ ألفا، ومعامل ارتباط بيرسون لثبات مجالات مقياس اشكال السلوك العدواني، والمقياس ككل

المجال	كرونباخ ألفا	ثبات الاعادة (ارتباط بيرسون)
السلوك العدواني الجسدي	0.84	0.85
السلوك العدواني اللفظي	0.82	0.83
السلوك العدواني الذاتي	0.80	0.89
السلوك العدواني تجاه السلطة	0.87	0.84
السلوك العدواني ككل	**0.81**	**0.83**

يتضح من الجدول (6) أن قيم معاملات الاتساق الداخلي (كرونباخ ألفا) للأبعاد تراوحت بين (0.80- 0.87)، وبلغت قيمة ألفا للمقياس ككل (0.81). في حين تراوحت قيم معاملات (الثبات) باستخدام معامل ارتباط بيرسون لأبعاد مقياس السلوك العدواني بين (0.83- 0.89) وبلغت قيمة (الثبات) للمقياس ككل بطريقة إعادة الاختبار (0.83)، واستناداً لهذه القيم ترى الباحثة أن المقياس يتمتع بدلالات صدق وثبات تسمح باستخدامه في هذه الدراسة.

تصحيح مقياس السلوك العدواني

تكون مقياس السلوك العدواني بصورته النهائية من (25) فقرة موزعة على أربعة أبعاد، وللإجابة عن فقرات المقياس يضع المستجيب إشارة (✓) أمام كل فقرة، وفقاً لتدريج ليكرت (Likert) الخماسي، وهي: أوافق بشدة، وتعطى (5) درجات، أوافق، وتعطى (4) درجات، محايد، وتعطى (3) درجات، لا أوافق، وتعطى (2) درجة، لا أوافق بشدة، وتعطى (1) درجة في حالة الفقرات الإيجابية، في حين أعطي التدريج (1، 2، 3، 4، 5) للفقرات السلبية. وتتراوح

الدرجة على كل فقرة من فقرات المقياس ما بين (1- 5) درجات، وبالتالي فإن الدرجة الكلية على المقياس تتراوح بين (25- 125) درجة؛ إذ (25) تمثل أدنى درجة في المقياس يمكن أن يحصل عليها المستجيب، و(125) درجة أعلى درجة يمكن أن يحصل عليها المستجيب. ولتحديد مستوى السلوك العدواني لدى أفراد عينة الدراسة إلى ثلاثة مستويات (منخفض، متوسط، مرتفع). وتم توزيع المتوسطات الحسابية على النحو الآتي:

- سلوك عدواني منخفض: يتراوح متوسطه الحسابي بين (1.00- 2.33).
- سلوك عدواني متوسط: يتراوح متوسطه الحسابي بين (2.34- 3.67).
- سلوك عدواني مرتفع: يتراوح متوسطه الحسابي بين (3.68 – 5.00).

وذلك باستخدام المعادلة الاتية : عدد بدائل المقياس-1 / عدد المستويات = 5-1= 4 /3

= 1,33 طول الفئة

إجراءات تنفيذ الدراسة

تم تنفيذ إجراءات وخطوات الدراسة وفقاً لما يأتي:

1. تم مراجعة الأدب النظري المتعلق بالموضوع من حيث الدراسات ذات الصلة والمقاييس.
2. تم الحصول على كتب تسهيل المهمة من الجهات المعنية من أجل تسهيل عملية جمع البيانات،
3. إعداد أداتا الدراسة بصورتيهما النهائية بعد التحقق من مؤشرات صدقهما وثباتهما.
4. اختيار عينة الطلبة من مجتمع الدراسة بالطريقة العشوائية الطبقية وفقاً لمتغيري الجنس، والصف.
5. تمت زيارة جميع المدارس التي جاء طلبتها ضمن أفراد عينة الدراسة، والالتقاء بمديري ومديرات المدارس، وتم تكليف المرشدين والمعلمين في هذه المدارس بالتعاون مع الباحثتين في عملية توزيع أداتي الدراسة، ومتابعة الطلبة.
6. تم التوضيح لأفراد عينة الدراسة الهدف من الدراسة، وتم توضيح الإرشادات الضرورية واللازمة لتعبئة اداتي الدراسة من حيث المعلومات العامة في الصفحة الأولى، وطريقة الإجابة على فقرات الأداتين، وأُعطيت عينة الدراسة الوقت الكافي للإجابة , كما تم متابعة استفساراتهم والإجابة عليها، وأن هذه المعلومات ستعامل بسرية تامة، ولن تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي. وبهذا فقد استغرقت الاجابة على المقياسين حوالي 45 دقيقة اي حصة دراسية.
7. تم جمع البيانات والقيام بتصنيفها وتدقيقها، والتأكد من اكتمال عناصرها وهي المعلومات الشخصية التي تخص المستجيب، والتحقق من الاستجابة على جميع الفقرات وتدقيقهما وإعدادهما لغايات التحليل الإحصائي، ومن ثم إدخالها في ذاكرة الحاسوب، واستخدام الحزمة الإحصائية (SPSS)، والمعالجات الإحصائية المناسبة، لتحليل البيانات والحصول على النتائج، ومناقشتها. ووضع التوصيات والمقترحات المناسبة.

متغيرات الدراسة

اشتملت الدراسة على المتغيرات الآتية:

- أنماط مشاهدة وسائل الإعلام. وعددها 5 انماط
- السلوك العدواني، وله ثلاثة مستويات: (مرتفع، متوسط، منخفض).
- الجنس وله فئتان: (ذكور، إناث).
- الصف، وله ثلاثة مستويات: (سابع، تاسع، حادي عشر).

الأساليب الإحصائية المستخدمة

لغايات تحقيق أهداف الدراسة، والإجابة على أسئلتها تم استخدام الأساليب الإحصائية الآتية:

1. استخراج التكرارات والنسب المئوية.
2. اختبار كاي تربيع لإيجاد دلالة الفروق.
3. المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية.
4. تحليل التباين الثنائي المتعدد، والمقارنات البعدية بطريقة شفيه.
5. معامل ارتباط بيرسون.

عرض النتائج

هدفت هذه الدراسة الكشف عن أنماط مشاهدة وسائل الإعلام المرئي وعلاقتها بالسلوك العدواني لدى طلبة المرحلتين المتوسطة والثانوية في منطقة المثلث، وقد تم الحصول على نتائج الدراسة، بحسب الإجابة على أسئلتها، وعلى النحو الأتي:

أولاً: النتائج المتعلقة بالسؤال الاول والذي ينص على: "ما أنماط مشاهدة وسائل الإعلام المرئي لدى طلبة المرحلتين المتوسطة والثانوية في منطقة المثلث؟"

للإجابة عن هذا السؤال تم استخراج التكرارات والنسب المئوية لأنماط مشاهدة وسائل الإعلام المرئي لدى طلبة المرحلتين المتوسطة والثانوية في منطقة المثلث، كما هو موضح في الجدول (7).

الجدول (7): التكرارات والنسب المئوية لأنماط مشاهدة وسائل الإعلام المرئي لدى طلبة المرحلتين المتوسطة والثانوية في منطقة المثلث مرتبة تنازلياً

الرتبة	نمط مشاهدة وسائل الإعلام المرئي	التكرار	النسب المئوية
1	الهواتف الذكية	187	34.7%
2	الانترنت	111	20.8%
3	التلفاز	99	18.2%
4	ألعاب الفيديو	82	15.2%
5	الكمبيوتر	60	11.1%
	المجموع	**539**	**100%**

يبين الجدول (7) أن (187) فرداً من أفراد عينة الدراسة جاؤوا ضمن نمط مشاهدة وسائل الإعلام المرئي "الهواتف الذكية" في المرتبة الأولى، وبنسبة مئوية بلغت (34.7%)، وجاء (111) فرداً من أفراد عينة الدراسة ضمن نمط مشاهدة وسائل الإعلام المرئي "الانترنت" في المرتبة الثانية، وبنسبة مئوية بلغت (20.8%)، وجاء (99) فرداً من أفراد عينة الدراسة كانوا ضمن نمط مشاهدة وسائل الإعلام المرئي "التلفاز" في المرتبة الثالثة، وبنسبة مئوية بلغت (18.2%)، وكان (82) فرداً من أفراد عينة الدراسة كانوا ضمن نمط مشاهدة وسائل الإعلام المرئي "ألعاب الفيديو" بنسبة مئوية بلغت (15.2%)، وجاء في المرتبة الأخيرة نمط المشاهدة "الكمبيوتر" بعدد (60) فرداً من أفراد عينة الدراسة كانوا ضمن هذا النمط، وبنسبة مئوية بلغت (11.1%).

ثانياً: النتائج المتعلقة بالسؤال الثاني والذي ينص على: "هل تختلف أنماط مشاهدة وسائل الإعلام المرئي لدى طلبة المرحلتين المتوسطة والثانوية في منطقة المثلث باختلاف متغيري الجنس والصف؟"

للإجابة عن هذا السؤال تم استخراج التكرارات والنسب المئوية وقيمة كاي تربيع لأعداد أفراد عينة الدراسة في كل نمط من أنماط مشاهدة وسائل الإعلام المرئي لدى طلبة المرحلتين المتوسطة والثانوية في منطقة المثلث حسب متغيري الجنس والصف.

نتائج متغير الجنس: للإجابة على هذا السؤال تم استخراج التكرارات والنسب المئوية وقيمة كاي تربيع لأعداد أفراد عينة الدراسة في كل نمط من أنماط مشاهدة وسائل الإعلام المرئي حسب متغير الجنس، والجدول (8) يبين ذلك.

الجدول (8): التكرارات والنسب المئوية وقيمة كاي تربيع لأعداد أفراد عينة الدراسة في كل نمط من أنماط مشاهدة وسائل الإعلام المرئي حسب متغير الجنس

نمط مشاهدة وسائل الإعلام	الجنس				المجموع		قيمة كاي تربيع	مستوى الدلالة
	ذكر		أنثى					
	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%		
الهواتف الذكية	83	44.4%	104	55.6%	187	100%	7.351	0.063
الانترنت	52	46.8%	59	53.2%	111	100%	6.891	0.084

يبين الجدول (8) وجود فروق ذات دلالة إحصائية في أنماط مشاهدة وسائل الإعلام المرئي لدى طلبة المرحلتين المتوسطة والثانوية تعزى لمتغير الجنس، وكانت الفروق لصالح الذكور في النمطين العاب الفيديو ,والكومبيوتر , بنسبة مئوية 54,9% , 53,3%) , في حين بلغ (45,1% ,و 46,7%) عند الاناث وبحسب الترتيب.

نتائج متغير الصف: وفيما يتعلق بمتغير الصف فقد تم استخراج التكرارات والنسب المئوية وقيمة مربع كاي لاعداد عينة الدراسة في كل نمط من انماط مشاهدة وسائل الاعلام المرئي بحسب متغير الصف وكما في الجدول (9).

الجدول (9): التكرارات والنسب المئوية وقيمة كاي تربيع لأعداد أفراد عينة الدراسة في كل نمط من أنماط مشاهدة وسائل الإعلام المرئي حسب متغير الصف

نمط مشاهدة وسائل الإعلام	الصف السابع		الصف التاسع		الصف الحادي عشر		المجموع		قيمة كاي تربيع	مستوى الدلالة
	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%		
الهواتف الذكية	50	26.7%	51	27.3%	86	46.0%	187	100.0%	7.600	0.005
الانترنت	29	26.1%	57	51.4%	25	22.5%	111	100.0%	7.921	0.008
التلفاز	37	37.4%	30	30.3%	32	32.3%	99	100.0%	7.106	0.085
ألعاب الفيديو	46	56.1%	15	18.3%	21	25.6%	82	100.0%	7. 583	0.004
الكمبيوتر	22	36.7%	21	35.0%	17	28.3%	60	100.0%	7.028	0.060

يبين الجدول (9) وجود فروق ذات دلالة إحصائية في أنماط مشاهدة وسائل الإعلام المرئي لدى طلبة المرحلتين المتوسطة والثانوية تعزى لمتغير الصف، وكانت الفروق لصالح طلبة الصف الحادي عشر في نمط الهواتف الذكية بنسبة مئوية مقدارها (46.0%)، ولصالح طلبة الصف التاسع في نمط الانترنت ,بنسبة مئوية مقدارها (51.4%)، ولصالح طلبة الصف السابع في نمط ألعاب الفيديو, بنسبة مئوية مقدارها (56.1%).

ثالثاً: النتائج المتعلقة بالسؤال الثالث والذي ينص على: "ما مستوى السلوك العدواني لدى طلبة المرحلتين المتوسطة والثانوية في منطقة المثلث؟"

للإجابة عن هذا السؤال تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمستوى السلوك العدواني لدى طلبة المرحلتين المتوسطة والثانوية في منطقة المثلث، وجاءت النتائج كما في الجدول (10).

الجدول (10): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمستوى السلوك العدواني لدى طلبة المرحلتين المتوسطة والثانوية في منطقة المثلث مرتبة تنازلياً

الرتبة	الرقم	البُعد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المستوى
1	2	السلوك العدواني اللفظي	2.84	1.006	متوسط
2	3	السلوك العدواني الذاتي	2.40	0.834	متوسط
3	1	السلوك العدواني الجسدي	2.31	0.836	منخفض
4	4	السلوك العدواني تجاه السلطة	2.28	0.893	منخفض
		مستوى السلوك العدواني ككل	**2.48**	**0.782**	**متوسط**

يبين الجدول (10) أن مستوى المتوسطات الحسابية قد تراوحت بين (2.28- 2.84)، وجاء بُعد السلوك العدواني اللفظي في المرتبة الأولى وبمتوسط حسابي بلغ (2.84)، وبمستوى متوسط؛ بينما جاء بُعد السلوك العدواني تجاه السلطة بالمرتبة الأخيرة، وبمتوسط حسابي بلغ (2.28)، وبمستوى منخفض. وبلغ المتوسط الحسابي للمقياس ككل (2.48)، وبمستوى متوسط.

رابعاً: النتائج المتعلقة بالسؤال الرابع والذي ينص على: "هل يختلف مستوى السلوك العدواني لدى طلبة المرحلتين المتوسطة والثانوية في منطقة المثلث باختلاف متغيري الجنس والصف؟"

للإجابة على هذا السؤال تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمستوى السلوك العدواني لدى طلبة المرحلتين المتوسطة والثانوية في منطقة المثلث حسب متغيري الجنس والصف، وكما في الجدول (11).

الجدول (11): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمستوى السلوك العدواني لدى طلبة المرحلتين المتوسطة والثانوية في منطقة المثلث حسب متغيري الجنس والصف

نوع السلوك العدواني	الصف	ذكر		أنثى		المجموع	
		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
الجسدي	السابع	2.63	.9490	1.95	.5760	2.29	.8520
	التاسع	2.47	.8890	2.21	.7600	2.33	.8310
	الحادي عشر	2.52	.8900	1.99	.5980	2.31	.8290
	المجموع	2.54	.9080	2.06	.6650	2.31	.8360
اللفظي	السابع	2.97	1.024	2.18	.7160	2.57	.9650
	التاسع	3.23	.925	2.78	.9750	2.99	.9750
	الحادي عشر	3.07	1.038	2.78	.9940	2.96	1.028
	المجموع	3.09	1.003	2.57	.9380	2.84	1.006
الذاتي	السابع	2.56	.9190	2.09	.6150	2.33	.8150
	التاسع	2.50	.9300	2.40	.8530	2.45	.8880
	الحادي عشر	2.52	.8280	2.26	.7120	2.42	.7930
	المجموع	2.53	.8870	2.25	.7480	2.40	.8340
تجاه السلطة	السابع	2.33	1.000	2.03	.6250	2.18	.8460
	التاسع	2.45	1.027	2.24	.8400	2.34	.9350
	الحادي عشر	2.49	.9360	2.08	.7560	2.33	.8910

نوع السلوك العدواني	الصف	ذكر		أنثى		المجموع	
		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
	المجموع	2.43	.9840	2.12	.7500	2.28	.8930
السلوك العدواني بشكل عام	السابع	2.67	.8630	2.07	.5420	2.37	.7780
	التاسع	2.67	.8180	2.42	.7430	2.53	.7870
	الحادي عشر	2.68	.8190	2.29	.6320	2.53	.7740
	المجموع	2.67	.8300	2.26	.6620	2.48	.7820

يبين الجدول (11) تبايناً ظاهرياً في المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمستوى السلوك العدواني لدى طلبة المرحلتين المتوسطة والثانوية في منطقة المثلث بحسب متغيري الجنس والصف؛ ولمعرفة دلالة الفروق الإحصائية بين المتوسطات الحسابية تم استخدام تحليل التباين الثنائي المتعدد (2 way ANOVA)، وكما هو مبين في الجدول (12).

الجدول (12): تحليل التباين الثنائي المتعدد لأثر الجنس والصف على مستوى السلوك العدواني لدى طلبة المرحلتين المتوسطة والثانوية في منطقة المثلث

مصدر التباين	المجالات	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	الدلالة الإحصائية
الجنس	السلوك العدواني الجسدي	31.631	1	31.631	49.153	.0010
	السلوك العدواني اللفظي	35.578	1	35.578	38.940	.0070
	السلوك العدواني الذاتي	10.089	1	10.089	14.889	.0150
	السلوك العدواني تجاه السلطة	12.343	1	12.343	15.968	.0030
	مستوى السلوك العدواني ككل	22.912	1	22.912	40.461	.0200
الصف	السلوك العدواني الجسدي	.6720	2	.3360	.5220	.5930
	السلوك العدواني اللفظي	18.931	2	9.466	10.360	.0020
	السلوك العدواني الذاتي	1.542	2	.7710	1.137	.3210
	السلوك العدواني تجاه السلطة	2.859	2	1.430	1.850	.1580
	مستوى السلوك العدواني ككل	3.030	2	1.515	2.675	.0700
الخطأ	السلوك العدواني الجسدي	344.286	535	.6440		
	السلوك العدواني اللفظي	488.811	535	.9140		
	السلوك العدواني الذاتي	362.551	535	.6780		
	السلوك العدواني تجاه السلطة	413.519	535	.7730		
	مستوى السلوك العدواني ككل	302.959	535	.5660		

تبين من الجدول (12):

1. وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$) في مستوى السلوك العدواني تعزى لأثر متغير الجنس في جميع أبعاد مقياس السلوك العدواني، وجاءت الفروق لصالح الذكور.
2. عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$) في مستوى السلوك العدواني تعزى لأثر متغير الصف في جميع المجالات، وفي مستوى السلوك العدواني ككل, باستثناء بُعد السلوك العدواني اللفظي. ولبيان الفروق الزوجية الدالة إحصائيا بين المتوسطات الحسابية تم استخدام اختبار شيفيه للمقارنات البعدية لمعرفة مساهمة كل متغير بالظاهرة، كما في الجدول (13).

الجدول (13): المقارنات البعدية بطريقة شفية لأثر الصف على بُعد السلوك العدواني اللفظي

الصف	المتوسط الحسابي	السابع	التاسع	الحادي عشر
السابع	2.57			
التاسع	2.99	.42*0		
الحادي عشر	2.96	.39*0	.030	

يتبين من الجدول (13) وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$) بين طلبة الصف السابع من جهة وكل من طلبة الصفين التاسع والحادي عشر من جهة أخرى، وجاءت الفروق لصالح طلبة الصفين التاسع، والحادي عشر.

خامساً: النتائج المتعلقة بالسؤال الخامس والذي ينص على: "هل توجد علاقة ارتباطية بين أنماط مشاهدة وسائل الإعلام المرئي وأشكال السلوك العدواني لدى طلبة المرحلتين المتوسطة والثانوية في منطقة المثلث؟"

للإجابة على هذا السؤال تم استخراج معامل الارتباط بين أنماط مشاهدة وسائل الإعلام المرئي وأشكال السلوك العدواني لدى طلبة المرحلتين المتوسطة والثانوية في منطقة المثلث، وكما معروضة في الجدول (14).

الجدول (14): قيم معامل الارتباط المتعدد لايجاد للعلاقة بين أنماط مشاهدة وسائل الإعلام المرئي وأشكال السلوك العدواني لدى طلبة المرحلتين المتوسطة والثانوية في منطقة المثلث

العلاقة الارتباطية		أشكال السلوك العدواني				أشكال السلوك العدواني ككل
		الجسدي	اللفظي	الذاتي	اتجاه السلطة	
أنماط مشاهدة وسائل الإعلام المرئي	الهواتف الذكية	0.19*	0.23*	0.17*	0.15*	0.21*
	الانترنت	0.22*	0.27*	0.24*	0.20*	0.27*
	التلفاز	0.26*	0.26*	0.22*	0.22*	0.28*
	ألعاب الفيديو	0.29*	0.35*	0.26*	0.21*	0.32*
	الكمبيوتر	0.18*	0.16*	0.17*	0.13*	0.19*
أنماط مشاهدة وسائل الإعلام المرئي ككل		0.30*	0.34*	0.28*	0.24*	0.34*

يتبين من الجدول (14) وجود علاقة ارتباطية إيجابية دالة إحصائياً بين أنماط مشاهدة وسائل الإعلام المرئي، والأنماط ككل وأبعاد أشكال السلوك العدواني، وأشكال السلوك العدواني ككل لدى طلبة المرحلتين المتوسطة والثانوية في منطقة المثلث.

كما تم استخدام الانحدار المتعدد (الجدول 15)، والتباين المفسر r2 (الجدول 16) للتنبؤ بالسلوك العدواني من خلال أنماط مشاهدة وسائل الإعلام المرئي.

الجدول (15): تحليل التباين للانحدار الخطي المتعدد للتنبؤ بالسلوك العدواني من خلال أنماط مشاهدة وسائل الإعلام المرئي

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	الدلالة الإحصائية
الانحدار	2.399	16	0.150	2.569	0.001(a)
الباقي	13.773	236	0.058		

يبين الجدول (15) وجود أثر دال إحصائياً عند مستوى الدلالة (=α0.05) لأنماط مشاهدة وسائل الإعلام المرئي مجتمعة على السلوك العدواني إذ بلغت قيمة ف المحسوبة (2.569)، وبدلالة إحصائية (0.05)، مما يشير إلى وجود مساهمة نسبية لأنماط مشاهدة وسائل الإعلام المرئي على السلوك العدواني.

الجدول (14): معاملات الارتباط الخطية المتعددة ومربعاتها ومقدار تفسيرها وقيم التغير

ر	ر2	ر2 المعدلة	الخطأ المعياري في التقدير
0.385	0.248	0.091	**0.142**

يتضح من الجدول (16) أن الأثر النسبي لأنماط مشاهدة وسائل الإعلام المرئي مجتمعة فسرت ما نسبته 24,8% من التباين المفسر الكلي لمتغير السلوك العدواني.

مناقشة النتائج والتوصيات

هدفت الدراسة الحالية الكشف عن أنماط مشاهدة وسائل الإعلام المرئي وعلاقتها بالسلوك العدواني لدى طلبة المرحلتين المتوسطة والثانوية في منطقة المثلث، وفيما يلي مناقشة النتائج التي تم التوصل إليها، ثم عرض التوصيات التي انبثقت عنها.

أولا - مناقشة نتائج السؤال الاول:

أظهرت النتائج أن مستوى أنماط مشاهدة وسائل الإعلام المرئي تراوح بين (2.56-3.98)، حيث جاء نمط الهواتف الذكية في المرتبة الأولى، بأعلى متوسط حسابي بلغ (3.98)، وبمستوى مرتفع.

وتشير النتيجة إلى أن الهواتف الذكية هي النمط الأكثر مشاهدة لوسائل الإعلام المرئي لدى طلبة المرحلتين المتوسطة والثانوية في منطقة المثلث، وجاء ضمن المستوى المرتفع، وتعزى هذه النتيجة إلى التطور والتقدم التكنولوجي الذي جعل من الهواتف الذكية الوسيلة الفعالة من وسائل الاعلام الاكثر انتشارا والتي تنقل الصوت

والصورة والحركة واللون إلى المشاهد؛ وذلك لسهولة استخدامها وربطها مع الإنترنت مما جعل العالم قرية صغيرة سهلة التصفح، بالإضافة إلى خصائصها الأخرى التي تتسم بها كخفة وزنها وسهولة حملها من مكان إلى آخر، وإمكانية احتواها على العديد من التطبيقات الخاصة بعرض الصور والفيديوهات، وإمكانية تحميل البرامج والتطبيقات المختلفة , فضلا عن مواكبة اخر التطورات كتقليد اجتماعي للأصدقاء او الاقران او كنوع من المسايرة الاجتماعية والرغبة في توكيد الذات.

كما تستخدم كوسيلة إعلام تواصلية تفاعلية من خلال نطاق واسع من أدوات الاتصال كتطبيقات مواقع التواصل الاجتماعي للتعبير بكل حرية عما يشغل بالهم، وينسج علاقات اجتماعية لا يقدرون عليها في بيئاتهم الواقعية، ولأسباب تسلية متعددة، مثل: الاستماع إلى الموسيقى، والألعاب، والوصول إلى البرامج التلفازية.

ويرى دحلان (2003) أن الطلبة في المرحلتين المتوسطة والثانوية يعدون في مرحلة التكوين العقلي المعرفي للوصول إلى النضج، وهي مرحلة انتقال الدماغ من حالة غير متخصصة إلى حالة أنضج ؛ ففيها يتولى كل نصف من نصفي الدماغ الأيمن والأيسر وظائفه الخاصة به، وعندما ينغمس الفرد في نشاط مرئي مكرر ومستهلك للوقت فإن هذا يكفل إثارة شديدة جداً للجانب الأيمن من الدماغ وهو الجانب المسؤول عن المرئيات والحركيات.

ثانيا - مناقشة نتائج السؤال الثاني:

أظهرت النتائج المتعلقة بهذا السؤال وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$) في أنماط مشاهدة وسائل الإعلام المرئي (الكمبيوتر، ألعاب الفيديو، الأنماط ككل) تعزى لأثر الجنس، وجاءت الفروق لصالح الذكور.

ويشير رايداوت وفوهر وروبرتس (Rideout, Foehr, & Roberts, 2010) إلى أن معظم الذكور في هاتين المرحلتين يستخدمون الكمبيوتر بشكل مكثف من أجل التسلية والمتعة، أو

الاتصال بالإنترنت لتحميل الألعاب والموسيقى، وفي عملية الشراء والبيع، ولتصميم صفحات ويب، بينما تميل الإناث إلى قراءة المعلومات وجمعها، وزيارة مواقع التواصل الاجتماعي.

وهذا ما وضحه اندرسون (Anderson, 2004) أن توجه الطلاب في أوقات فراغهم في استخدام ألعاب الفيديو، وخاصةً الألعاب التي تركز في معظمها على السرعة والحركة، وفكرة المغامرة وانجاز المهام، والألعاب الرياضية مثل كرة القدم؛ بشكل أكثر من الطالبات اللواتي قد يقضين أوقاتهن في القراءة والمطالعة وهويات أخرى مختلفة، وذلك بسبب الطبيعة الانفعالية للذكور.

كما أظهرت النتائج المتعلقة بهذا السؤال وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$) في أنماط مشاهدة وسائل الإعلام المرئي تعزى لأثر الصف في جميع الأنماط باستثناء التلفاز، والكمبيوتر، وجاءت الفروق لصالح طلبة الصف السابع في نمط ألعاب الفيديو، وجاءت الفروق لصالح كل من طلبة الصفين التاسع والحادي عشر في نمط الانترنت، ونمط الهواتف الذكية, وجاءت الفروق لصالح طلبة الصف التاسع في قائمة الأنماط ككل.

ويمكن إرجاع هذه النتيجة إلى أن الخصائص العقلية للطلبة في هذا الصف مازالت متأثرة بمرحلة الطفولة كونهم انتقلوا إلى هذه المرحلة حديثاً، والتي تتسم بالتوجه الى اكتمال النضج والفهم الكافيان لإدراك أهمية دور أنماط مشاهدة وسائل الإعلام المرئي في حياتهم عموماً، وفي حياتهم الأكاديمية والاجتماعية خصوصاً؛ لذا تجد الطلبة في هذا الصف يميلون إلى استخدام أنماط المشاهدة التي تتناسب مع طبيعتهم والتي تتسم بالحيوية والحركة أكثر من الطلبة في الصفوف االمتقدمة والذين وصلوا إلى مرحلة تبدأ قدراتهم العقلية في التمايز ويصل ذكائهم إلى أقصى حد يمكن أن يصلوا إليه في نهاية المرحلة الثانوية، كما أن الخصائص الانفعالية لطلبة هذا الصف لا تزال تميل إلى المرح واللعب واللهو (زهران، 2005)؛ لذا تجدهم يميلون إلى قضاء أوقات فراغهم في استخدام ألعاب الفيديو القائمة على المغامرة والرياضية التي تركز على الحركة والسرعة، والتي يستخدموها لتفريغ طاقاتهم.

ومن جهة أخرى؛ فإن الخصائص الاجتماعية للطلبة في الصفين التاسع والحادي عشر تتسم بالتطبيع الاجتماعي الفعلي والشعور بالتفرد، والميل إلى الاتصال الشخصي ومشاركة الأقران في الأنشطة المختلفة، ومسايرة الجماعة والرغبة في تأكيد الذات، ونمو القدرة على فهم ومناقشة الأمور الاجتماعية؛ لذا يميل الطلبة في الصفين التاسع والحادي عشر إلى استخدام الانترنت والهواتف الذكية عادةً للتواصل مع اصدقائهم، والدردشة عبر مواقع التواصل الاجتماعية، والتعرف على أناس جدد عن طريق الانترنت (الهنداوي، 2002).

كما أن خصائص الطلبة العقلية في هذين الصفين، تتسم بنمو القدرة على تعلم المهارات واكتساب المعلومات، وتطوير الإدراك والتفكير من المستوى الحسي إلى المستوى المجرد، ويزداد اعتمادهم على الفهم والاستدلال، والقدرة على الابتكار والاستنتاج (زهران، 2005)، لذا فهم يميلون إلى استخدام الإنترنت لمساعدتهم في البحث عن الاستفسارات والحلول المتعلقة بالمهام والواجبات المدرسية، والأنشطة من خارج المنهاج الدراسي والتي تحتاج إلى البحث عنها في المواقع الإلكترونية على الشبكة العنكبوتية أكثر من الطلبة في الصف السابع الذين يميلون إلى البحث عن المرح.

ثالثاً: مناقشة نتائج السؤال الثالث:

أظهرت نتائج هذا السؤال أن المتوسط الحسابي لمستوى السلوك العدواني لدى طلبة المرحلتين المتوسطة والثانوية في منطقة المثلث بلغ (2.48) وبمستوى متوسط. وجاء بُعد السلوك العدواني اللفظي في المرتبة الأولى وبمتوسط حسابي بلغ (2.84)، وبمستوى متوسط؛ بينما جاء

بُعد السلوك العدواني تجاه السلطة بالمرتبة الأخيرة، وبمتوسط حسابي بلغ (2.28)، وبمستوى منخفض.

وترجع هذه النتيجة إلى أن هناك العديد من العوامل، والمؤثرات التي قد تدفع للميل نحو السلوك العدواني لدى الطلبة، وتطوره، والتي قد تكون عوامل بيئية خارجية، أو داخلية نفسية ناجمة عن ظروف البيئة الأسرية، أو المدرسية , لعدم التوافق النفسي والأسري، وعدم مراعاة الكبار لحاجات ورغبات أبناءهم سواء في البيت ام في المدرسة (غزلان، 2010)

هذا ما أكده جابر (2000) حيث أشار إلى أن السلوك العدواني قد ينشأ من عدة عوامل أبرزها البيئة الأسرية كونها البيئة الاجتماعية الأولى التي يعيش بها الفرد، وعامل هام من عوامل التربية؛ فيتعلم الطالب الكثير من القيم والمعتقدات، ويكتسب الخبرات والأنماط السلوكية التي يستخدمها في حياته، وذلك لأن الوالدين يُعدان نماذج للسلوك يحتذيها الطفل ويقلدها، كما تتأثر شخصية الطفل بسلوك الوالدين إيجاباً، أو سلباً لأنها نماذج سلوكية لشخصيات مهمة بالنسبة له.

ويضيف كلاً من شيفر وميلمان (2001) إلى أن البيئة المدرسية تُعد من البيئات المهمة التي تسهم في تنشئة الطالب، وإكسابه بعض السلوكات سواءً أكانت إيجابية أم سلبية، ولها دور أساسي في إحداث السلوك العدواني، كما أشارا إلى أن أفضل عامل تنبئي بالسلوك العدواني لدى المراهقين الأكبر سناً والشباب، وحتى البالغين في منتصف العمر هو بسبب التفاعلات الاجتماعية المبكرة في مرحلة الطفولة.

ان أنماط التنشئة الأسرية غير السوية التي يتبعها الوالدين في تنشئة أبناءهم،، كالتساهل والتسامح قد يسمح لإبنهما بالتمادي في التلفظ بألفاظ غير مرغوب فيها وخاصةً إذا لم يجد من يضبط سلوكه. وبالمقابل، فإن استخدام الأسلوب التسلطي من خلال فرض العقاب المتكرر والتوبيخ المتتالي على الطالب من شأنها أن تجعله يعتاد عليها، وممارستها بدوره، كما أن عدم إشباع حاجات الطالب الشخصية والنفسية ورغباته، وتعرضه للمشكلات والإحباطات داخل الأسرة والمدرسة تؤثر بطريقة أو بأخرى على ظهور العدوان اللفظي لديه (حاج، 2009).

وفيما يتعلق ببُعد السلوك العدواني تجاه السلطة الذي جاء في المرتبة الأخيرة، وبمستوى منخفض. فيمكن عزو هذه النتيجة إلى أن المدارس تفرض من خلال أنظمتها وقوانينها مخالفات وعقوبات رادعة على الطلبة الذين يمارسون العدوان ضد ممتلكات المدرسة للحد من ذلك، كما يمكن أن تلعب التوجيهات والنصائح التي تقدمها الأسرة ووسائل الإعلام والمدرسة حول ضرورة المحافظة على الممتلكات العامة والخاصة دوراً أساسياً وفاعلاً في هذا الجانب.

اختلفت نتائج هذا السؤال مع نتائج دراسة زعبي (2010) التي أظهرت أن مستوى السلوك العدواني لدى الطلبة كان ضمن درجة ممارسة نادرة عند طلبة المرحلة الثانوية، ودراسة راموس (Ramos, 2013) التي أظهرت أن مستوى السلوك العدواني جاء بدرجة مرتفعة لدى المراهقين.

رابعاً: مناقشة نتائج السؤال الرابع:

أظهرت النتائج المتعلقة بهذا السؤال وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$) في مستوى السلوك العدواني لدى طلبة المرحلتين المتوسطة والثانوية في منطقة المثلث تعزى لأثر الجنس في جميع أبعاد مقياس السلوك العدواني، وجاءت الفروق لصالح الذكور.

ان من العوامل التي تساعد على إظهار الفروق في أشكال السلوك العدواني بين الذكور والإناث في جميع ابعاد السلوك العدواني هي الطبيعة البايولوجية التي يتمتع بها الذكور وفي هذا العمر بالذات فتظهر معالم الرجولة

الي تسمح باستخدام جميع حركات الجسم، أو تلفظ بألفاظ على شكل صراخ مرتفع بوجه الآخرين، بينما بنية الإناث الجسمية وصفاتها الطبيعية والخلقية لا تسمح لها باللجوء إلى مثل هذه الأشكال من السلوك العدواني؛ حيث يملن إلى السكينة والهدوء بخلاف الذكور الذين يميلون إلى حل مشكلاتهم بالتسلط والقوة وفرض الذات على الآخرين. فضلا عن أساليب التنميط الجنسي للذكر

والمختلفة عن الأنثى التي تسمح اجتماعياً للذكر برفع صوته والصراخ، والتلفظ بألفاظ نائبة، والتهديد، ولا يسمح للأنثى بذلك.

كما أظهرت النتائج المتعلقة بهذا السؤال عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$) في مستوى السلوك العدواني تعزى لأثر الصف في جميع المجالات وفي مستوى السلوك العدواني ككل, باستثناء بُعد السلوك العدواني اللفظي بين طلبة الصف السابع من جهة وكل من طلبة الصفين التاسع والحادي عشر من جهة أخرى، وجاءت الفروق لصالح كل من طلبة الصفين التاسع والحادي عشر.

ويمكن إرجاع هذه النتيجة إلى التفاوت في منظومة القيم التي يمتلكها الطالب، والذي بدوره يؤدي إلى سلوك عدواني لدى طلبة الصفين التاسع والحادي عشر أكثر من طلبة الصف السابع. وتجدر الإشارة إلى أن الطالب كلما تقدم في مراحله الدراسية تكثر علاقاته الاجتماعية واحتكاكه بطلبة جدد لم يسبق له التعرف عليهم وقد يعرضه ذلك لبعض المواقف والمشكلات؛ فتظهر لديه صفة حب الظهور وفرض الذات لإثبات قوته ومكانته بين الطلبة، الأمر الذي قد يؤدي إلى اتباع سلوكات عدوانية في سبيل تحقيق ذلك.

اتفقت نتائج هذا السؤال مع نتائج دراسة إيرجلو (Eroglu, 2009) التي أظهرت أن الذكور أكثر استخداما للسلوك العدواني من الإناث في المدارس والجامعات، ودراسة زعبي (2010) التي أظهرت وجود اختلاف في أشكال السلوك العدواني يعزى لاختلاف مستويات متغير الجنس، ولصالح الذكور.

خامساً: مناقشة نتائج السؤال الخامس:

أظهرت النتائج المتعلقة بهذا السؤال وجود علاقة ارتباطية إيجابية دالة إحصائياً بين أنماط مشاهدة وسائل الإعلام المرئي وبين أشكال السلوك العدواني لدى طلبة المرحلتين المتوسطة والثانوية في منطقة المثلث، كما أظهرت عن وجود أثر لأنماط مشاهدة وسائل الإعلام المرئي مجتمعة في أشكال السلوك العدواني ككل.

وتعزو الباحثة هذه النتيجة إلى أن دور وسائل الإعلام وأنماط مشاهدتها قد يكون لها تأثير سلبي في مجموعة واسعة من المواقف والسلوكات- بين الطلبة؛ حيث قد يُعد تفاعل الطلبة سلبياً مع ما يشاهدونه أو يتلقونه من هذه الوسائل من أهم العوامل والمؤثرات التي تساهم في تشكيل سلوكهم من حيث اضطرابه؛ فيكون عاملاً سلبياً يسهم في زيادة الممارسات المحفوفة بالمخاطر وإكسابه سلوكات غير مرغوبة، وغير سوية كالسلوك العدواني.

وأشارت أبحاث كل من هيوزمان وكرويل وسلاتر وهنري وسوايم واندرسن (Huesmann & Kirwil, 2007; Slater, Henry, Swaim, & Andersen, 2003) أن التعرض لأفلام ومشاهد العنف يُعد متغيراً مهماً لزيادة حدوث السلوكات العدوانية والعنف بين المراهقين خاصة في مرحلة المراهقة المبكرة؛ إذ يتعزز السلوك العدواني من خلال النماذج التي يشاهدها الأطفال والمراهقين على شاشة التلفاز، والإنترنت وألعاب الفيديو والهواتف النقالة والكمبيوتر.

وقد أكد على ذلك أيضاً شانج (Chang, 2000) حيث أشار إلى أن هناك علاقة ارتباطية بين مشاهد العنف المفرطة في التلفاز والسلوك العدواني لدى الأطفال والمراهقين؛ حيث أن الأفراد الذين شاهدوا برامج تحتوي على مشاهد عدوانية أظهروا زيادة أكبر في السلوك العدواني من أولئك الذين يشاهدون برامج لا تحتوي على مشاهد عدوانية.

كما تجد الباحثة هذه النتيجة بأنها منطقية؛ وذلك استناداً إلى التفسيرات والنظريات التي تناولت تأثير وسائل الإعلام على الشباب؛ فعلى سبيل المثال، تشير نظرية التعزيز إلى أن العنف في وسائط الإعلام يعزز أنماط السلوك الموجودة أصلاً عند الفرد؛ حيث أن وسائط الإعلام تعزز

السلوكيات الموجودة عند المشاهدين أصلاً فإما أن يزيد أو يقلل من احتمالات العنف من قبلهم. بينما تشير نظرية التعلم الاجتماعي إلى أن الأفراد يستطيعون تعلم السلوك العدواني من خلال التعرض إلى مشاهد العنف في وسائل الإعلام المرئي، وذلك من خلال نمذجة سلوكياتهم حسب سلوكيات الشخصيات التي تعرضها برامج العنف.

وفي ضوء النتائج التي تم التوصل إليها، فإن نتائج الدراسة الحالية اتفقت مع نتائج العديد من الدراسات، مثل دراسة دحلان (2003) التي أشارت إلى وجود علاقة ارتباطية طردية بين معدل المشاهدة التليفزيونية والسلوك العدواني للأطفال بأبعاده المختلفة، ودراسة فان- ديبويل وليكلويجزي (Van- De Poel & Lecluijze, 2009) التي أشارت إلى أن وسائل الإعلام المرئي هذه لها تأثيرات سلبية أو إيجابية أو معادية للمجتمع على حد سواء، وتأثيرها أيضاً على معايير الطفل السلوكية.

كما اتفقت نتائج الدراسة الحالية مع نتيجة دراسة نورو ((Noro, 2009 التي أشارت إلى وجود علاقة إرتباطية إيجابية بين وسائل الإعلام المرئي وسلوك العنف لدى المراهقين.

التوصيات

بناء على ما أسفرت عنه نتائج الدراسة الحالية توصي الباحثة بما يلي:

1. ضرورة إقامة الندوات وورشات العمل التي تساعد في زيادة الوعي الثقافي وتسهم في توجيه الطلبة في كيفية استخدام أنماط مشاهدة وسائل الإعلام المختلفة بالطرق الصحية السليمة وخاصة الهواتف النقالة، بتوجيه وضبط من قبل أولياء الأمور، والمدرسة؛ سيما وأن نتائج الدراسة أظهرت أن الهواتف النقالة هو النمط المنتشر بين أفراد عينة الدراسة.
2. تفعيل دور المؤسسات الإعلامية والجهات المسؤولة عن جهاز التربية والتعليم من خلال التعاون وتوثيق العلاقة فيما بينها للوقوف على أسباب انتشار السلوك العدواني وخاصةً العدوان اللفظي بين الطلبة والحد منه، والعمل على زيادة مستوى السلوكات الإيجابية والقيم بما يعود عليهم بالنتائج الإيجابية؛ سيما وأن نتائج الدراسة أظهرت بُعد السلوك العدواني اللفظي بين الطلبة جاء بالمرتبة الأولى، وبدرجة متوسطة.
3. توجيه عناية المؤسسات الإعلامية والجهات المسؤولة عن جهاز التربية والتعليم في الالتفات إلى ملاحظة البرامج التي تبث عبر وسائلها، وإعادة النظر فيها من قبل اختصاصيين في علم النفس، الطفولة والمراهقة، وعلم الاجتماع.
4. إجراء دراسات مشابهة للدراسة الحالية تطبق على فئات عمريةً مختلفة كالصفوف الدنيامثلا.
5. إجراء دراسات عن أنماط مشاهدة وسائل الإعلام المرئي وعلاقتها بمتغيرات نفسية أخرى كالمنظومة القيمية، والحكم الأخلاقي.

المراجع

بطرس، بطرس. (2008). **المشكلات النفسية وعلاجها.** عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع.

جابر، نصر الدين. (2000). العوامل المؤثرة في طبيعة التنشئة الأسرية للأبناء. **مجلة جامعة دمشق، 16(3)**، 43-76.

حاج، سامح. (2009). **أثر نمط التنشئة الأسرية والدعم الاجتماعي في أشكال السلوك العدواني لدى عينة من طلبة المرحلة الثانوية في منطقة قضاء حيفا.** رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، إربد، الأردن.

حلس، موسى ومهدي، ناصر. (2010). دور وسائل الإعلام فى تشكيل الوعي الاجتماعي لدى الشباب الفلسطيني (دراسة ميدانية على عينه من طلاب كلية الآداب جامعة الأزهر). **مجلة جامعة الأزهر، 12(2)**، 135-180.

دحلان، أحمد. (2003). **العلاقة بين مشاهدة برامج التلفاز والسلوك العدواني لدى الأطفال بمحافظة غزة**. رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.

الزايدي، ضيف الله. (2004). **استراتيجيات الإدارة المدرسية في مواجهة العنف الطلابي بالمرحلة المتوسطة بمدينة الطائف**. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة أم القرى، السعودية.

زعبي، علي. (2010). **السلوك العدواني ومنظومة القيم لدى طلبة المرحلة الثانوية في منطقة الجليل الأسفل.** رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، إربد، الأردن.

زهران، حامد. (2005). **علم نفس النمو (الطفولة والمراهقة)**. القاهرة: عالم الكتب.

سعيد، إبراهيم. (2003). **الصحافة السعودية وأولويات القضايا التربوية: دراسة ميدانية لآراء المعلمين في مدينة الرياض**. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الملك سعود، الرياض، المملكة العربية السعودية.

شيفر، تشارلز وميلمان، هوارد.(2001). **مشكلات الأطفال والمراهقين وأساليب المساعدة فيها (الطبعة الثانية)**، (ترجمة: د. نزيه حمدي ود. نسيمة داوود)، الجامعة الأردنية، عمان.

غزلان، محمد. (2010). **القدرة التنبؤية لكل من عوامل البيئة الأسرية والمدرسية في الميل للسلوك العدواني لدى طلبة المرحلة الأساسية العليا**. أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة اليرموك، إربد، الأردن.

القادري، محمد. (2008). **الميل الى العنف وعلاقته ببعض السمات الشخصية لدى طلبة جامعة اليرموك في ضوء بعض المتغيرات**. اطروحة دكتورا غير منشورة، جامعة اليرموك، اربد، الاردن.

المطوع، محمد. (2008). العلاقة بين العنف الأُسري تجاه الأبناء والسلوك العدواني لديهم. دراسة ميدانية على عينة من طلاب المرحلة الثانوية في مدينة الرياض. **مجلة العلوم التربوية.** جامعة الكويت، **36(1)**، 50-99.

الهنداوي، علي. (2002). **علم نفس النمو**. العين: دار الكتاب الجامعي.

Akca, P. & Senol, V. (2012). The effects of music, advertising and mass media on adolescent. **Academics Perspective Magazine**, **28(2)**,1- 19.

Al-Hawamdeh, K. (2007). Students violence in the jordanian universities, formal and private, from the point of view of students in them, **Journal of Humanities**, **12(4)**, 22- 36.

American Academy of Pediatrics. (2001). Children, Adolescents, and Television. **Pediatrics**, **107(2)**, 423- 426.

Anderson, C. & Huesmann, L. (2003). **Human aggression: a social-cognitive view**. In Handbook of Social Psychology, ed. MA Hogg, J Cooper, pp. 296–323. London: Sage.

Anderson, C., Berkowitz, L., Donnerstein, E., Huesmann, R.L., Johnson, J., Linz, D., Malamuth, N., & Wartella, E. (2003). The influence of media violence on youth. **Psychological Science in the Public Interest**, **4(9)**, 81- 110.

Anderson, C. (2004). An update on the effects of playing violent video games. **Journal of Adolescence**, **27(3)**, 113- 122.

Anderson, D. & Pempek, T. (2005). Television and very young children. **The American Behavioral Scientist**, **48(5)**, 505- 522.

Anderson, D., Huston, A., Schmitt, K., Linebarger, D. & Wright, J. (2001). Early childhood television and adolescent behavior: The Recontact study. **Monographs of the Society for Research in Child Development**, **66(1)**, 264.

Andreas, J. & Watson, M. (2009). Moderating effects of family environment on the association between children's aggressive beliefs and their aggression trajectories from childhood to adolescence. **Psychopath Journal**. **21(1)**, 189-205.

Bandura, A. (2001). Social cognitive theory of mass communication. **Media Psychology**, **3(8)**, 265- 299.

Bandura, A. (2004). **Social cognitive theory for personal and social change by enabling media**. In A. Singhal, M. J. Cody, E. M. Rogers, & M. Sabido (Eds.), Entertainment-education and social change: History, research, and practice (pp. 75–96). Mahwah, NJ: Erlbaum.

Borum, R. (2000). Assessing violence risk among youth. **Journal of Clinical Psychology**, **56(4)**, 1263- 1288.

Briggs, A. & Burke, P. (2005) **A social history of the media: from Gutenberg to the internet**. Polity, Cambridge.

Bryant, J. & Miron, D. (2004). Theory and research in mass communication. **Journal of Communication**, **54(4)**, 662- 704.

Bulck, V. (2004). Television viewing, computer game playing, and internet use and self-reported time to bed and time out of bed in secondary-school children. **Sleep**, **27(4)**, 101- 104.

Certain, L. & Kahn, R. (2002). Prevalence, correlates, and trajectory of television viewing among infants and toddlers. **Pediatrics**, **109(4)**, 634- 642.

Chang. N. (2000). Reasoning with children about violent television shows and related toys. **Early Childhood Education Journal**, **28(2)**, 85- 89.

Christakis, D. (2006). The hidden and potent effects of television advertising. **Journal of American Medical Association**, **295(14)**, 1698- 1699.

Christakis, D., Zimmerman, F., DiGiuseppe, D. & McCarty, C. (2004). Early television exposure and subsequent attentional problems in children. **Pediatrics**, **113(4)**, 708- 713.

Comstock, G. & Scharrer, E. (2007). **Media and the American child**. San Diego, CA: Elsevier/ Academic Press.

Curran, J., Gurevitch, M. & Arnold, E. (2014.), **Mass media and society**. London: Edward Arnold.

Dalzell, V. & Msall, M. (2000) High PC: Parental attitudes of television and videocassette viewing of children aged birth to 36 months. **Journal Development Behavior Pediatrics**, **21(5)**, 315- 400.

Eroglu, S. (2009). Dimensions of Aggression Behaviour and Related Demographic Factors: A Comparative Study On High School Students and University Students. Selcuk **Universitesi Sosyal Bilimler Enstitusu Dergisi**.**2(21)**,205-221.

Feguson, D. (2008). Personality parental and media influences on aggressive personality and violent crime in young adults. **Journal of Aggression: Maltreat– Ment and Trauma**, **17(1)**, 221- 246.

Galand, B., Lecocq, C., & Philippot, P. (2007). School violence and teacher professional disengagement. **British Journal of Educational Psychology**, **77(8)**, 465- 477.

Gasa, V. (2007). **Learners' aggressive behavior in secondary school: A psycho-social Perspective**. Unpublished master thesis. University of South Africa, South Africa.

Gentile, D. (2003). **Media violence and children a complete guide for parents and professionals**. London: Praeger.

Gentile, D., Anderson, C.,Yukawa, S., Ihori, N., et al. (2009). The effects of prosocial video games on prosocial behaviors: International evidence from correlational, longitudinal and experimental studies. **Personality and Social Psychology Bulletin**, **35(7)**, 752-763.

Gentile, D., Lynch, P., Linder, J. & Walsh, D. (2004). The effects of violent video game habits on adolescent hostility, aggressive behaviors, and school performance. **Journal of Adolescence**, **27(3)**, 5- 22.

Griffiths, M. & Machin, D., (2003). Television and play fround games as part of children's symbolic culture. **Social Semantics**, **13(2)**,147-160.

Harmankaya, H. (2013). Effects of visual and print media on clothing preferences of Youth Turkish University. **The Macrotheme Review**, **2(5)**, 153- 176.

Hawk, S., Vanwesenbeeck, I., De Graaf, H., & Bakker, F. (2006). Adolescents' contact with sexuality in mainstream media: A selection-based perspective. **Journal of Sex Research**, **43(5)**,352- 363.

Healy, J. (2004). Early Television exposure and subsequent attention problems in children. **American Academy of Pediatrics**, **113(4)**, 4708- 4713.

Hill, L. & Werner, N. (2006). Afflictive motivation, school attachment and Aggression in School. **Psychology in the School**, **4(3)**, 145- 169.

Huesmann, L. & Kirwil, L. (2007). **Why observing violence increases the risk of violent behavior by the observer**. Cambridge, England: Cambridge University Press.

Huesmann, R., Moise-Titus, J., Podolski, C. & Leonard, E. (2003). Longitudinal relations between children's exposure to TV violence and their aggressive and violent behavior in young adulthood: 1977–1992. **Developmental Psychology**,**39(2)**,201221.

Jordan, K., Hauser, J. & Foster, S. (2003). The augmented social network: building identity and trust into the next-generation internet. **First Monday**, **8(8)**, 1- 14.

Kaya,K.& Oguz, Z.(2010).The role of the university of youth in consumer culture shopping preferences.**SDU Faculty of Arts and Social Sciences Journal**,**22(5)**,147-164.

Kocadas, B. (2005). Culture and Media. **Bilig Journal**, **34(4)**, 1- 13.

Konijn, E., Bijvank, M. & Bushman, B. (2007). I wish I were a warrior: the role of wishful identification in the effects of violent video games on aggression in adolescent boys. **Developmental Psychology**, **43(6)**, 1038- 1044.

Kotler, P. & Keller, K. (2005). **Marketing management, pearson prentice hall**. Twelfth Edition, New Jersey.

Kourlaba, G., Kondaki, K., Liarigkovinos, T. & Manios, Y. (2009). factors associated with television viewing time in toddlers and preschoolers in Greece: The Genesis study. **J Public Health**, **31(2)**, 222- 230.

Linebarger, D. L. & Walker, D. (2005). Infants' and toddlers' television viewing and language outcomes. In E.A. Wartella, E.A. Vandewater, & V.J. Rideout (Eds.), Electronic media use in the lives of infants, toddlers, and preschoolers. **American Behavioral Scientist**, **(48)5**, 624- 645.

أمارابك: مجلة علمية محكمة تصدر عن الأكاديمية الأمريكية العربية للعلوم والتكنولوجيا www.amarabac.com
المجلد 7، العدد 23 (2016). ص ص 27-42

دور الأنظمة الالكترونية في تجويد الوظائف الإدارية بجامعة الملك خالد من وجهة نظر الأكاديميين والموظفين

أحمد أحمدالرحومي[1]
عبد الجلال عثمان ادريس[2]

الملخص: سعت هذه الدراسة إلى قياس مستوى مساهمة الأنظمة الالكترونية في تجويد العمليات الإدارية في جامعة الملك خالد من وجهة نظر عينة من الإداريين والأكاديميين المستخدمين للأنظمة الالكترونية في الجامعة، واعتمدت هذه الدراسة على تصميم استبانه خاصة، تم توزيعها على عينة حجمها (150) مفردة وكان عدد الاستمارات المسترجعة بعد توزيعها (110) وكانت نسبة الاسترجاع 73%.وبعد ان تم استعراض ادبيات البحث والاطار النظري وتحليل ومناقشة نتائج التحليل واختبار فرضيات الدراسة تم التوصل الى أن استخدام الانظمة الالكترونية في جامعة الملك خالد يؤثر ايجابياً في تجويد الوظائف الادارية من خلال تجويد عمليات التخطيط والتنظيم والتوجيه والرقابة الادارية، ووجود اختلافات ذات دلالة احصائية في آراء افراد العينة حول دور الانظمة الالكترونية في تجويد وظيفة التوجيه يعزى الى النوع أي هنالك اختلاف بين آراء الذكرو والاناث حول دور الانظمة الالكترونية في تجويد وظيفة التوجيه كما توجد اختلافات ذات دلالة احصائية في آراء افراد العينة حول دور الانظمة الالكترونية في تجويد وظيفة الرقابة يعزى الى العمر, مع انها ايجابيه لكل الفئات. وبناءً على الاستنتاجات قدم الباحثان التوصيات تساعد الجهات المختصة في عملية تجويد الوظائف الادارية.

الكلمات المفتاحية: الانظمة الالكترونية، الوظائف الادراية،

The role of the electronic systems in improveing administrative jobes at King Khalid University from the view of academics and administrators

Ahmed Ahmed Alrhomi
Abdelgalal Osman Idris

Abstract: This study amis at measuring the level of the electronic systems' contribution for enhancing the mangment processes at King Khalid University from a view point of administrators and academics who use the electronic systems. A especial questionnaire was designed for this study, the suggested sample size is (150) persons and the response is (110), representing 73%. After setting the theoretical framework and reviewing the related literature, the researchers analyzed the data, discussed the results and tested the hypotheses. They came out with the following findings:

- The use of electronic systems in King Khalid University positively affects the promotion of administration functions through promoting planning, organizing, directing and controling processes.
- There are statistical significant gender differences about the role of electronic systems in promoting the function of directing and there are statistically significant differences in the views of respondents according to the age about the role of electronic systems in enhancing the controling function. However, all respondents carry positive views.

According to the findings reached, the researchers presented recommendations which help the authorities to improve the administrative functions.

Keywords: electronic systems, administrative jobes.

[1]أستاذ إدارة الأعمال المشارك قسم ادارة الاعمال جامعة الملك خالد المملكة العربية السعودية
[2]أستاذ علم الإحصاء المساعد قسم ادارة الاعمال جامعة الملك خالد المملكة العربية السعودية– معار من جامعة نيالا

مقدمة:

إن التغيرات المستمرة في بيئة وبنية المجتمعات بشكل عام وبنية المجتمع السعودي بشكل خاص،تتطلب تطوير برامج واستراتيجيات وعمليات وخدمات جديدة. وهذا يدعو إلى تبني تكنولوجيا معلومات جديدة، فالتكنولوجيا وزيادة استخدامها لاسيما الانترنت والاكسترانت قد أتاحت فرص تغيير الطرق التقليدية التي تؤدى بها الأعمال اليومية في جميع مؤسسات القطاع الاقتصادي ومنها مؤسسات التعليم العالي. وذلك للتغلب على قيود الوقت والمكان عند تنفيذ العمليات الإدارية، وذلك تلبية لاحتياجات المستفيدين ورغباتهم وبما أن الأنظمة الالكترونية أحد مكونات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.فإن تطويرها ومحاولة استخدامها في مؤسسات التعليم العالي ومنها جامعة الملك خالد يأتي في إطار مواجهة التعقيدات وطول إجراءات تنفيذ الأعمال الإدارية، التي أصبحت تلك التعقيدات من أهم التحديات التي تواجهها الجامعة لأسباب عدة. منها زيادة عدد المستفيدين وتغير الاحتياجات والرغبات المجتمعية. هذه فرضت على الجامعة التوجه نحو تحويل الوظائف الإدارية التقليدية واليدوية إلى الأعمال الإلكترونية. لتقديم خدمة إدارية متميزة ذات جودة عالية. ونعني بتجويد الوظائف الإدارية مدى تحسن تلك العمليات من حيث السرعة والدقة وتخفيض الكلفة ووفرت المعلومات.

مشكلة الدراسة :

تكمن المشكلة الحقيقية في استمرار بطء تنفيذ المعاملات الإدارية وتعقد إجراءاتها وطولها. رغم وجود الأنظمة الإلكترونية التي من المتوقع أن تقلل من طول تلك الإجراءات وتختصر الوقت والمسافات، وهذا يعني أن تلك الأنظمة الالكترونية المستخدمة في الجامعة، لم تسهم بشكل فاعل في تحسين وتجويد الوظائف الإدارية، مع أن الوظائف الإدارية وتعقيداتها تشكل تحدياً هاماً أمام المجتمعات والمؤسسات الخاصة والعامة. ومنها المؤسسات التعليمية وخصوصاً المؤسسات الجامعية ومنها جامعة الملك خالد، وهي بسعيها للحصول على تلك الأنظمة ما هو إلا محاولة جادة للسعي نحو حل المشكلات والمعضلات الإدارية، وكسر جمود وطول إجراءاتها. ويمكن تلخيص مشكلة الدراسة في التساؤل التالي :

ما دور الأنظمة الالكترونية في تجويد الوظائف الإدارية في جامعة الملك خالد ؟

أهمية الدراسة :

تكمن أهمية هذه الدراسة في التالي :

1- في وقت تزداد فيه أهمية دور الأنظمة الالكترونية في تجويد العمليات الإدارية.

2- زيادة أعداد المستفيدين والجهات ذات العلاقة مع الجامعة شكلت ضغط على قيادة الجامعة للسعي إلى توطين العديد من الأنظمة الالكترونية لتسهم في تحسين تقديم الخدمة الجامعية.

3- تعد هذه الدراسة الأولى من نوعها التي تجرى في جامعة الملك خالد لمعرفة الدور الحقيقي لتلك الأنظمة من وجهة نظر الإداريين والأكاديميين.

أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى:

1- تحديد الدور الحقيقي للأنظمة الالكترونية في تجويد العملية الإدارية في جامعة الملك خالد
2- التعرف على دور الآليات التالية : السرعة والدقة والكلفة في مستوى جودة الوظائف الإدارية
3- معرفة إن كان هناك العلاقة ذات دلالة إحصائية بين الأنظمة وجودة الوظائف الإدارية

4- تسعى هذه الدراسة أيضاً إلى الخروج بنتائج وتوصيات قد تكون دافعاً لدراسات مستقبلية.

فرضيات الدراسة:

لقد سعت هذه الدراسة إلى اختبار الفرضيات التالية :

- لاتوجد علاقة ذاتدلالة إحصائية بين الأنظمة الالكترونية وتجويد الوظائف الإدارية في جامعة الملك خالد
- لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الأنظمةالالكترونية وتجويد وظيفة التخطيط
- لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الأنظمة الالكترونية وتجويد وظيفة التنظيم
- لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الأنظمة الالكترونية وتجويد وظيفة (التوجيه) القيادة، والتحفيز، والاتصال، واتخاذ القرارات.
- لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الأنظمة الالكترونية وتجويد وظيفة الرقابة الإدارية
- لا يوجد علاقة بين الأنظمة الالكترونية وتجويدالوظائف الادارية بعزى الى المتغيرات الديموغرافية

منهجية الدراسة :

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي والتحليلي لمعرفة أبعاد المشكلة النظرية والعملية، من خلال الدراسات السابقة وأداة الدراسة (الاستبانة). وحجم العينة المقترح (150) مفردة وزعت عشوائياً، فيما تمثل مجتمع الدراسة (600) مفردة من عمداء،وكلاء، رؤساء أقسام،رؤساء وحدات، مدراء إدارات، ممن يتعاملون مع الأنظمة الالكترونية داخل الجامعة.

حدود الدراسة

تمت الدراسة في العام الدراسي1436 ه الموافق 2015 م بجامعة الملك خالد المملكة العربية السعودية.

مصادر جمع البيانات:

(الدراسات السابقة– استمارة استبيان)

صدق الأداة وثباتها :

بهدف التأكد من صدق الأداة ومطابقة فقراتها تم عرضها على مجموعة من الأساتذة المتخصصين للاستفادة من أرائهم وملاحظاتهم، بالإضافة إلى التأكد من درجة ثبات الأداة من خلال اجراء دراسة اختباريه على عينة تكونت من (10) أفراد من مجتمع الدراسة للتعرف على درجة فهم فقرات الاستبانة ووضوحها، وقد تم الأخذ ببعض الملاحظات التي أبداها بعض إفراد العينة، ثم تم استخدام معامل (كرونباخ الفا) للتأكد من الاتساق الداخلي حيث بلغت قيمته (98%) وهي نسبة ثبات عالية.

التعريفات الإجرائية:

1- **الإدارة** : عرفتها الأسطل (2009) بأنها فن التنسيق بين الجهود البشرية والإمكانيات المتاحة من أجل رفع مستوى المؤسسة، وتحقيق الأهداف المنشودة مع مراعاة العلاقات الاجتماعية داخل المؤسسة.

2- **الأنظمة الالكترونية** :عبارة عن تحليل وتصميم النظم وتخطيط البرامج لتشغيل الحواسيب (http://www.kutub.info/library/book/2675)

3- **تجويد** : مصدر جَوَّدَ، جوَّدَ العملَ : أتقنه وأحسن صُنْعَه ((معجم المعاني الجامع - معجم عربي عربي (2))

4- **الوظائف الإدارية** :(التخطيط - التنظيم – التوجيه – الرقابة) محمد (2007)

الجودة : ونعني بها في هذه الدراسة بأنها : عبارة عن (مدى تنفيذ الوظائف الإدارية بالسرعة والدقة والكلفة المطلوبة لتحقيق أداء متميز وخدمة ترضي جميع المستفيدين.

الدراسات السابقة:

حاولت هذه الدراسة الاستفادة من الأدبيات السابقة، والتي بحثت في دور الأنظمة الالكترونية في تجويد العمليات الإدارية، في مؤسسات تعليمية وغير تعليمية،

ومن هذه الدراسات ما يأتي :

1- دراسة خليفه مصطفى أبو عاشور، وديانا جميل النمري (2012) بعنوان مستوى تطبيق الإدارة الالكترونية في جامعة اليرموك) هدفت هذه الدراسة إلى الكشف عن مستوى تطبيق الإدارة الالكترونية في جامعة اليرموك وقد تكون مجتمع الدراسة من جميع أعضاء الهيئة التدريسية والإدارية في الجامعة وعددهم2410))، منهم (683) عضو هيئة تدريس، وبلغت عينة الدراسة (647) منهم (320) عضو هيئة تدريس تم اختيارهم بالطريقة الطبقية العشوائية من مجتمع الهيئة التدريسية الكلي، و((327إداريا تم اختيارهم بالطريقة العشوائية من مجتمع الهيئة الإدارية الكلي، ولتحقيق هدف الدراسة تم تطوير استبانه لهذا الغرض مكونه من (55) فقرة موزعه على أربع مجالات .وبعد تطبيق الأداة على أفراد العينة أظهرت نتائج الدراسة أن مستوى تطبيق الإدارة الالكترونية في جامعة اليرموك من وجهة نظر أعضاء الهيئة التدريسية كان بدرجة مرتفعة، وجاء مجال التنفيذ الالكتروني في المرتبة الأولى وبدرجة مرتفعة، تلاه مجال التنظيم الالكتروني، وبدرجة مرتفعة، في حين جاء مجال الرقابة والتقويم الالكتروني في المرتبة الثالثة وبدرجة متوسطة، وجاء مجال الرقابة والتقويم الالكتروني في المرتبة الأخيرة، وبدرجة_متوسطة، كما أظهرت النتائج أن مستوى تطبيق الإدارة الالكترونية في جامعة اليرموك من وجهة نظر الإداريين كانت بدرجة متوسطة، وجاء مجال التنفيذ الالكتروني في المرتبة الأولى، وبدرجة مرتفعه تلاه مجال التنظيم الالكتروني، وبدرجة مرتفعة، وجاء مجال التقويم الالكتروني في المرتبة الثالثة وبدرجة متوسطة، في حين جاء مجال التخطيط الالكتروني في المرتبة الأخيرة، وبدرجة متوسطة وأشارت النتائج إلى عدم وجود فروق في وجهة نظر أعضاء الهيئة التدريسية حول مستوى تطبيق الإدارة الالكترونية تعزى لاختلاف متغيرات الدراسة؛ الرتبة الأكاديمية أو الجنس أو الكلية على الأداة ككل، وفي جميع المجالات، بينت النتائج عدم وجود فروق في وجهة نظر الإداريين حول مستوى تطبيق الإدارة الالكترونية تعزى لاختلاف متغير الجنس على الأداة ككل، وفي جميع المجالات، ووجود فروق تعزى لاختلاف متغير المؤهل العلمي بين حملة مؤهل الدبلوم فما دون وحملة مؤهل البكالوريوس والدراسات العليا لصالح حملة البكالوريوس والدراسات العليا في مجالي التخطيط الالكتروني والرقابة والتقويم الالكتروني وفي الأداة ككل، ووجود فروق بين حملة مؤهل الدبلوم فما دون وحملة مؤهل الدراسات العليا لصالح حملة الدراسات العليا في مجال التنفيذ الالكتروني.

2- وفي دراسة لسعيد بن علي العضاضي (2012)بعنوان (معوقات تطبيق ادارة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي دراسة ميدانية) تمثل الهدف العام للدراسة في" تحديد المعوقات التي تحول دون تطبيق إدارة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي"، وقد تم إعداد استبانه مكونة من قسمين. الأول عبارة عن 38 عنصر تمثل المعوقات التي تحد من تطبيق إدارة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي مقسمة إلى خمس مجموعات بينما القسم الثاني يعنى بالمعلومات الأولية عن المستقصي منه.تم تحديد مجتمع البحث جميع أعضاء هيئة التدريس من الكليات النظرية بجامعة الملك خالد: كلية الشريعة وأصول الدين، كلية العلوم الإنسانية، كلية العلوم الإدارية والمالية، كلية التربية. وقد بلغت الاستبيانات الإجمالية الصالحة للتحليل (204)(استبانة، حيث وصلت نسبة الردود الصالحة للتحليل تقارب (% 60) من إجمالي العينَّة.و قد تم الخروج بعدة نتائج من الدراسة الميدانية كما أنها: وصلت الى العديد من التوصيات أهمها :نشر ثقافة الجودة. والبدء بقطاع الخدمات العامة والخدمات الإدارية. ومنها الاهتمام بحوافز أعضاء هيئة التدريس. ودعم البحث العلمي. واختيار قيادات تمتلك خبرات تشرف على تطبيق برنامج الجودة الشاملة

3- دراسة سعد محمد أبو كميل(2011) بعنوان (تطوير أدوات الرقابة الداخلية لهدف حماية البيانات المعدة الكترونياً : وقد هدفت الدراسة إلى التعرف على مدى تطور أدوات الرقابة الداخلية بهدف حماية البيانات المعدة الكترونيًا في المصارف العاملة في قطاع غزة، والتعرف على أهم المشكلات والمخاطر التي أوجدتها استخدام النظم الالكترونية، وأهم أنواع تلك النظم المطبقة في المصارف الفلسطينية. ومن خلال الدراسات السابقة والأبحاث العلمية في هذا المجال تم التعرف على واقع النظم الالكترونية المطبقة في مصارف قطاع غزة، وكذلك أهم الوسائل والإجراءات الرقابية في ظل النظم الالكترونية في المصارف العاملة في قطاع غزة. واستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي في الوصول لنتائج الدراسة، أهمها: قلة عدد المراقبين الداخليين العاملين في المصارف، نتيجة أن معظم المصارف في قطاع غزة هي فروع وليست مراكز رئيسية. تحديد أهم المخاطر التي تواجه نظم الرقابة الداخلية في النظم الالكترونية ومنها اشتراك أكثر من موظف في كلمة السر، والسماح للعاملين بنقل برامج الملفات خارج النظام بعد الدوام الرسمي لأداء مهمات معينة. وإن إدارة المصارف تطبق إجراءات رقابية صارمة ومشددة في عملية إدخال وتشغيل واستخراج البيانات والمعلومات في ظل النظم الالكترونية وأن معظم نظم المعلومات الالكترونية المطبقة في مصارف قطاع غزة تمثل نظم معلومات مستوردة من الخارج.ولقد أوصى الباحث باتخاذ مجموعة من التوصيات لعل أهمها: مطالبة المصارف العاملة في قطاع غزة بعقد العديد من الدورات التدريبية للموظفين لمواكبة التطور السريع في مجال النظم الالكترونية والخدمات المصرفية الالكترونية واستقطاب الخبرات والمهارات العالية.ضرورة قيام سلطة النقد بصفتها الجهة المخولة بالرقابة على المصارف بوضع مجموعة إجراءات رقابية الكترونية تلزم المصارف العاملة في قطاع غزة بإتباعها وتعاقب كل من يخالف تلك الإجراءات. والعمل على تطوير شبكة المصارف وربطها بشبكة الإنترنت، وتمكين العملاء من تنفيذ جميع الخدمات المصرفية الخاصة بهم عن طريق هذه الشبكة، مع إحكام الرقابة على شبكة المصرف ووضع التشفيرات والقيود التي تحد من اختراق شبكتها والدخول غير المصرح به، ووضع مجموعة من الإجراءات التي تضمن

سير عمل نظم المعلومات الالكترونية في حالة الأزمات كالحروب. وضرورة فرض إدارات المصارف لإجراءات رقابية أكثر صرامة على ضرورة عدم احتواء التقارير على بيانات ومعلومات تمكن من الدخول غير المصرح به للنظام، وعدم احتواء تقارير المخرجات على بيانات ومعلومات تسمح لأشخاص غير المصرح لهم بالوصول إليها وابتزاز المصرف، ويرجع ذلك إلى عدم كفاية الإجراءات المطبقة علي هذين البندين في غالبية المصارف العاملة في قطاع غزة

4- دراسة محمد قريشي، موسي عبد الناصر) (2011م) بعنوان (مساهمة الإدارة الإلكترونية في تطوير العمل الإداري بمؤسسات التعليم العالي الجزائرية)، سعت هذه الدراسة إلى : التعرف على مدى مساهمة الإدارة الالكترونية في تطوير العمل الإداري بمؤسسات التعليم العالي في الجزائر وقد تكون مجتمع البحث المستهدف من العاملين الإداريين في كلية العلوم والتكنولوجيا بجامعة بسكرة والبالغ عددهم 142 عامل، واعتمدت طريقة العينة العشوائية في اختيار عينة البحث البالغ حجمها 50 عامل، وقد تم توزيع الاستبانة عليهم عبر زيارات ميدانية لأفراد عينة البحث، أسترد منها 40 استبانه واعتمد الباحثون على التقارير الرسمية للجامعة والكلية محل الدراسة، وعلى الاستبانة التي تعد أداة البحث الأساسية في جمع كافة البيانات والمعلومات المتعلقة باختبار الفرضيات. وخرجت الدراسة بعدد من النتائج من أهمها تمثل الإدارة الالكترونية منهجا حديثا يقوم على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات حيث يتميز هذا المنهج الحديث بمميزات وخصائص تميزه عن غيره من المناهج وإن استخدام الإدارة الإلكترونية يؤدي إلى التغلب على العديد من المشاكل التي كانت تعيق مسيرة العمل مثل عامل الوقت، أمن المعلومات، حواجز المكان والزمان، زيادة إنتاجية العاملين، توفير وقت وجهد العاملين، وتقليل التكاليف...الخ.

5- أما دراسة آمال أبو عامر رسالة ماجستير (2008) التي بعنوان (واقع الجودة الإدارية في الجامعات الفلسطينية من وجهة نظر الإداريين وسبل تطويره). فقد هدفت إلى التعرف على واقع الجودة الإدارية في الجامعات الفلسطينية من وجهة نظر الإداريين وسبل تطويره، وذلك من خلال الإجابة عن السؤال الرئيس للدراسة، وهو : ما واقع الجودة الإدارية في الجامعات الفلسطينية من وجهة نظر الإداريين وسبل تطويره؟ وللإجابة عن أسئلة الدراسة استخدمت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي لملاءمته لموضوع الدراسة، وقد تكون مجتمع الدراسة من جميع الموظفين الذين يحملون مسمى وظيفي أكاديمي إداري، إداري (في الجامعات الفلسطينية الأربع في محافظات غزة) الأزهر، الإسلامية، الأقصى، القدس المفتوحة، ولتحقيق أهداف الدراسة قامت الباحثة بتصميم استبانة كأداة للدراسة، ومن خلال استجابات أفراد عينة الدراسة، توصلت الدراسة إلى عدة نتائج وفي ضوء تلك النتائج توصلت الباحثة إلى العديد من التوصيات، ومن أهمها : استحداث عمادة لشؤون الجودة والتطوير لتفعيل تطبيق إدارة الجودة الشاملة في الجامعة. العمل على تعميق وزيادة الوعي بمفهوم الجودة الإدارية لدى القيادات الإدارية والعاملين في مؤسسات التعليم العالي الفلسطينية. اشراك الموظفين في التخطيط الاستراتيجي للجودة والاستفادة من خبراتهم للوصول إلى الأداء الإداري المتميز والذي يحقق ميزة تنافسية للجامعة في مدى زمني قصير. عمل دليل إداري بالجامعة يوضح الوصف الوظيفي لكل موظف وكيفية تنفيذ إجراءات العمل الإدارية. توسيع دائرة المشاركة في اتخاذ

القرارات من خلال حلقات الجودة ومنح الصلاحيات وتمكين الموظفين. العمل على استثمار الموارد البشرية وتوفير برامج تدريبية متخصصة للتنمية المهنية للإداريين والعاملين في الجامعة .اعتماد نظام رقابي من خارج الجامعة للتأكد من تطبيق الجودة الإدارية في كافة الإجراءات والعمليات الإدارية في كليات الجامعة ودوائرها.

6- وهدفت دراسة خالد احمد الصرايرة، ليلى العساف (2008) بعنوان (إدارة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي دراسة تطبيقية بين النظرية والتطبيق) إلى التعرف إلى إدارة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي بين النظرية والتطبيق، ولتحقيق الهدف تم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي في جمع وتفسير المعلومات اللازمة للاستفادة منها في موضوع الدراسة، وناقش الباحثان مفهوم إدارة الجودة الشاملة وأهميتها وفوائد ومتطلبات تطبيقها في مؤسسات التعليم العالي كما تم مناقشة مؤشراتها ومحاورها وتجارب تطبيقها في بعض الدول. وخلص البحث بتقديم بعض التوصيات التي توضح لمؤسسات التعليم العالي أهمية تطبيق إدارة الجودة الشاملة فيها منها : إنشاء مركز لإدارة الجودة الشاملة لمؤسسات التعليم العالي يتبع لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي ووحدات تقويم داخل كل مؤسسة من مؤسسات التعليم العالي لتطوير إمكاناتها وتحقيق أهدافها ومعالجة جوانب القصور فيها. العمل على نشر ثقافة الجودة الشاملة بين جميع العاملين في مؤسسات التعليم العالي.

7- كما جاء في دراسة عيسى يوسف قدادة (2008) بعنوان (ايجابيات ومعوقات تطبيق إدارة الجودة الشاملة في الجامعات الأردنية،دراسة استكشافية) التي هدفت إلى التعرف على واقع تطبيق معايير إدارة الجودة الشاملة في الجامعات الأردنية الرسمية والخاصة،والهيئات والمجالس والصناديق التي ترعى تطبيق إدارة الجودة الشاملة فيها، ولتحقيق أهداف الدراسة تم تصميم استبانه لجمع المعلومات وزعت هذه الاستمارات على ثلاث فئات، فئة الأكاديميين، الممارسين، والرسميين، ووصلت الدراسة إلى نتائج من أهمها أن هناك تأييد واسع للالتزام بتطبيق معايير إدارة الجودة الشاملة. كما ان هناك مجموعة من الصعوبات والمعوقات تحد من تطبيق معايير إدارة الجودة الشاملة وقد قدم الباحث مجموعة من التوصيات أهمها : إيجاد هيئة مستقلة ترعى تطبيق معايير إدارة الجودة الشاملة والحد من المعوقات التي تحد من تطبيقها في الجامعات الأردنية.

8- أما دراسة زكي صقر(2012) بعنوان (اثر تطبيق الادارة الالكترونية على الجودة الشاملة، فقد هدفت الى تحقيق مجموعة من الأهداف تمثلت في تحديد مدى توافر ابعاد الحكومة الالكترونية في الخدمات الجامعية المقدمة بجامعة الزقازيق ومعرفة مستوى تطبيق ابعاد إدارة الجودة الشاملة لدى الجامعة، وكذلك التعرف على مستوى جودة الخدمة المقدمة، وقد تمثل مجتمع الدراسة في المستفيدين من الخدمات الجامعية (اعضاء هيئة التدريس والهيئة المعاونة لهم، والعاملين بوحدات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بالجامعة، وطلبة الكليات). وتوصلت الدراسة إلى : اتخاذ جامعة الزقازيق لخطوات جادة لتوفير قواعد البيانات واعداد الأولوية الأساسية لتطبيق الحكومة الالكترونية، حيث توافر أبعاد الحكومة الالكترونية بدرجة متوسطة، أما بالنسبة لبعدي فهرست البيانات، والتعامل مع الخدمة الالكترونية توافرت بدرجة كبيرة، كما توصلت الدراسة إلى توافر أبعاد إدارة الجودة الشاملة بالجامعة مما يدل على اهتمام الجامعة

بتوفير البيانات والمعلومات كأساس لاتخاذ القرارات، كذالك توافر ابعاد جودة الخدمة بدرجة متوسطة فيما يتعلق بكل من بعد الاستجابة، وبعد الاعتمادية، وبعد الثقة والأمان، في حين توافر البنية الأساسية للحصول على الخدمات الجامعية الالكترونية بالجامعة.

التعليق على الدراسات السابقة:

اتفقت هذه الدراسة مع الدراسات السابقة في موضوع دراسة متغير واحد فقط وهو موضوع الجودة في مؤسسات التعليم العالي. أما المتغير الأخر فقد انفردت هذه الدراسة بالبحث فيه نظرا لعدم وجود دراسة قد تطرقت له من سابق واختلفت هذه الدراسة مع الدراسات السابقة في دراسة الدور المباشر للأنظمة الالكترونية في تجويد الوظائف الادارية، في جامعة الملك خالد والتي تعتبر من المحاور الأساسية في ادارة شؤن الجامعة.

تحليل البيانات ومناقشة النتائج واختبار الفرضيات

وصف عينة الدراسة:

تم استخدام استمارة استبيان لجمع البيانات وقد تضمنت 62 متغيراً مقاساً بمقياس ليكرت الخماسي، وقد تم عرض الاستبانة بعد إعدادها بصورتها الأولية على محكمين مختصين، ثم عدل الاستبيان بتضمين ملاحظات المحكمين ليكون في صورته النهائية. كما تم تجربة الاستبانة على عينة تجريبية للتأكد من ثباتها، بعدها تم توزيع الاستبيان إلى فئات مختلفة ليشمل بعض الذين لهم صلة بالعمليات الإدارية بجامعة الملك خالد من ذكور وإناث، والمؤهلات والأعمار وسنوات الخبرة، وتم تضمين هذه الفئات كمتغيرات في الاستبيان.، ومن ثم تم توزيع الاستبيان عشوائياً على عدد من الكليات بالجامعة.

قياس ثبات الاستبيان

جدول رقم (1) معامل ألفا لكرونباخ

	الوظيفة الإدارية	قيمة ألفا لكرونباخ
1	التخطيط	0.939
2	التنظيم	0.936
3	التوجيه	0.948
4	الرقابة	0.948
5	المقياس ككل	0.983

تم استخدم معامل ألفا لكرونباخ لقياس ثبات الاستبيان كما يشير الجدول (1) واتضح بأن هناك ثبات عالى على مستوى المقياس ككل وعلى مستويات قياس الوظائف الإدارية المختلفة.كما بلغ حجم العينة 110 مفردة من أصل (600)، تم توزيعهاكالآتي:

الجنس 41 ذكور و69 إناث والصفة الادارية 11 عميد كلية، 17 وكيل كلية، 45 رئيس قسم، 11 مسجل، 11 رئيس وحدة، 13 مدير إدارة والعمر 12 مفردة اقل من 30 سنة، 50 من 30 سنة إلى 39، 38 من 40 سنة إلى 49 سنة، 10 مفردة من 50 سنة فأكثر.أما المؤهل فكانت 3 مفردة دبلوم بعد الثانوي و16 مفردة بكالوريوس و21 ماجستير و69 دكتوراه. أما سنوات الخبرة فكانت، 45 مفردة 5 سنوات فاقل، 25 من 6 الى 10 سنوات، 24 من 11 الى 20 سنة و14 من 20 سنة فاكثر.

نتائج تحليل بيانات محور دور الأنظمة الالكترونية في تجويد وظيفة التخطيط

جدول رقم (2) الوسط الحسابي والانحراف المعياري لمتغيرات محور التخطيط

رقم العبارة	المتغير	حجم العينة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
1	عملت على تجويد عمليات التخطيط	109	4.08	.696
2	قامت بتحديد أهداف الخطط والبرامج بشكل دقيق	109	3.90	.719
3	ساهمت بشكل كبير في إعداد الخطط بدقة عالية	109	3.88	.847
4	عملت على انجاز الخطط بشكل أسرع	109	3.99	.918
5	قللت من تكلفة التخطيط	110	4.01	.924
6	رفعت كفاءة الأفراد القائمين بعملية التخطيط	107	3.91	.842
7	زادت من مشاركة الأفراد في عمليات التخطيط	110	3.71	.892
8	ادت من وعي القيادات الإدارية بأهمية التخطيط	109	3.89	.832
9	قامت بنشر ثقافة التخطيط في جميع وحدات الجامعة	109	3.84	.945
10	رفعت كفاءة متابعة تنفيذ الخطط	110	4.02	.778
11	زادت من توفير موارد الجامعة	109	3.92	.873
12	قللت من العمل العشوائي بشكل كبير	109	4.10	.902
13	ساهمت بتوفير المعلومات بشكل أسرع من قبل	110	4.38	.742
14	وفرت المعلومة بكلفة اقل	110	4.38	.729
15	وفرت معلومات دقيقة	109	4.18	.841

تم حساب الوسط الحسابي والانحراف المعياري للمتغيرات الخاصة بالتخطيط فكانت كما بالجدول (2) حيث تراوح الوسط الحسابي بين 3.84 للعبارة (قامت بنشر ثقافة التخطيط في جميع وحدات الجامعة) كأقل متوسط و4.38 للعبارة (ساهمت بتوفير المعلومات بشكل أسرع من قبل) كأكبر قيمة حيث جميعها تزيد عن 3 , والذي يتطلب اختبار مدى معنوية هذه الزيادة تجاه الموافقة. بينما تراوح الانحراف المعياري بين 0.696 للسؤال الأول كأقل قيمة و0.945 للسؤال التاسع كأكبر قيمة.

جدول رقم (3) اختبار t للعينة الواحدة

رقم العبارة	المتغير	المتوسط الحسابي	قيمة t	درجة الحرية	مستوى المعنوية
1	ساعدت على تجويد عمليات التخطيط في الجامعة	4.08	16.25	108	.000
2	قامت بتحديد أهداف الخطط والبرامج بشكل دقيق	3.90	13.05	108	.000
3	ساهمت بشكل كبير في إعداد الخطط بدقة عالية	3.88	10.86	108	.000
4	عملت على انجاز الخطط بشكل أسرع	3.99	11.27	108	.000
5	قللت من تكلفة التخطيط	4.01	11.46	109	.000
6	رفعت كفاءة الأفراد القائمين بعملية التخطيط	3.91	11.14	106	.000
7	زادت من مشاركة الأفراد في عمليات التخطيط	3.71	8.34	109	.000
8	زادت من وعي القيادات الإدارية بأهمية التخطيط	3.89	11.17	108	.000
9	قامت بنشر ثقافة التخطيط في جميع وحدات الجامعة	3.84	9.33	108	.000
10	رفعت كفاءة متابعة تنفيذ الخطط	4.02	13.73	109	.000
11	زادت من توفير موارد الجامعة	3.92	10.98	108	.000
12	قللت من العمل العشوائي بشكل كبير	4.10	12.741	108	.000
13	ساهمت بتوفير المعلومات بشكل أسرع من قبل	4.38	19.54	109	.000
14	وفرت المعلومة بكلفة اقل	4.38	19.87	109	.000
15	وفرت معلومات دقيقة	4.18	14.7	108	.000

حيث كانت الأوساط الحسابية لكل المتغيرات تزيد عن 3 فقد تم استخدام اختبارt بمستوى معنوية 5% للتأكد من مدى معنوية الاختلاف بين الوسط الافتراضي 3 والأوساط المحسوبة من البيانات فكانت كما بالجدول 3، حيث بلغ قيمة المعنوية لكل المتغيرات 0.000 والذي يشير إلى أن كل مفردات العينة يوافقون بان الأنظمة الالكترونية تساعد في عملية التخطيط.

وتشير نتائج احصاء مربع كاي الى أن آراء مفردات العينة عن دور الأنظمة الالكترونية في تجويد وظيفة التخطيط لا تعتمد على متغيرات الصفة الادارية والمؤهل وسنوات الخبرة، وتعتمد على متغير الجنس والفئة العمرية في عدد قليل من المتغيرات.

نتائج تحليل بيانات محور دور الأنظمة الالكترونية في تجويد وظيفة التنظيم

جدول رقم (4) الوسط الحسابي والانحراف المعياري لمتغيرات محور التنظيم

رقم العبارة	المتغير	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
16	ساعدت على توصيف الوظائف بشكل كبير	3.84	.826
17	ساهمت في وضع الدليل التنظيمي للجامعة	3.99	.844
18	قللت بشكل كبير طول الإجراءات الإدارية	4.19	.760
19	دت على تقليل المستويات الإدارية	3.80	.844
20	وضحت بشكل كبير خطوط السلطة وقنوات الاتصال بين الوحدات	3.99	.938
21	ساعدت في تحديد العلاقات الرسمية بين الوحدات الإدارية بدقة عالية	3.92	.869
22	عملت على تحديد الاختصاصات مما يحول دون ازدواجية الوظائف	3.83	.912
23	قامت بتحديد نطاق إشراف الوظائف الرئاسية بدقة عالية	3.91	.877
24	حققت التنسيق الفعال بين الوحدات الإدارية التي تتكون منها الجامعة	4.05	.833
25	ساعدت على توجيه الجهود نحو تحقيق أهداف الجامعة	4.11	.820
26	بسطت الإجراءات الإدارية بشكل كبير	4.20	.810
27	ساهمت بشك كبير في تفويض الكثير من صلاحيات المستويات الإدارية العليا إلى المستويات الإدارية الأدنى	3.73	.957
28	قللت من المركزية بشكل كبير	3.59	1.090
29	خفضت بشكل كبير من الأعمال الورقية	4.39	.791

تشير النتائج في الجدول رقم (4) إلى الوسط والحسابي والانحراف المعياري للمتغيرات الخاصة بتجويد وظيفة التنظيم، فقد تراوح الوسط الحسابي بين 3.59 للمتغير(قللت من المركزية بشكل كبير) كأقل متوسط و4.39 للمتغير (خفضت بشكل كبير من الأعمال الورقية) كأكبر قيمة ونلاحظ أن جميع الأوساط تزيد عن 3 , والذي يتطلب اختبار مدى معنوية هذه الزيادة تجاه الموافقة. بينما تراوح الانحراف المعياري بين 0.76 للمتغير (قللت بشكل كبير طول الإجراءات الإدارية) كأقل قيمة و1.09 للمتغير قللت من المركزية بشكل كبيركأكبر قيمة وهو ما يدل الى ان تشتت البيانات ليست كبيرة.

جدول رقم (5) اختبار t للعينة الواحدة

رقم العبارة	المتغير	المتوسط الحسابي	قيمة ت t	درجة الحرية	مستوى المعنوية
16	ساعدت على توصيف الوظائف بشكل كبير	3.84	10.54	106	.000
17	ساهمت في وضع الدليل التنظيمي للجامعة	3.99	12.25	108	.000
18	قللت بشكل كبير طول الإجراءات الإدارية	4.19	16.43	109	.000
19	دت على تقليل المستويات الإدارية	3.80	9.94	109	.000
20	وضحت بشكل كبير خطوط السلطة وقنوات الاتصال بين الوحدات	3.99	11.03	108	.000
21	ساعدت في تحديد العلاقات الرسمية بين الوحدات الإدارية بدقة عالية	3.92	11.09	109	.000
22	عملت على تحديد الاختصاصات مما يحول دون ازدواجية الوظائف	3.83	9.5	107	.000
23	قامت بتحديد نطاق إشراف الوظائف الرئاسية بدقة عالية	3.91	10.81	108	.000
24	حققت التنسيق الفعال بين الوحدات الإدارية التي تتكون منها الجامعة	4.05	13.27	109	.000
25	ساعدت على توجيه الجهود نحو تحقيق أهداف الجامعة	4.11	14.13	108	.000
26	بسطت الإجراءات الإدارية بشكل كبير	4.20	15.53	109	.000
27	ساهمت بشك كبير في تفويض الكثير من صلاحيات المستويات الإدارية العليا إلى المستويات الإدارية الأدنى	3.73	7.97	109	.000
28	قللت من المركزية بشكل كبير	3.59	5.62	108	.000
29	خفضت بشكل كبير من الأعمال الورقية	4.39	18.44	109	.000

الجدول (5) يمثل نتائج اختبار t لمعنوية الاختلاف بين الوسط الافتراضي 3 والاوساط المحسوبة من البيانات إذ بلغت قيمة المعنوية لكل المتغيرات 0.000 وهذا يشير الى أن كل مفردات العينة يوافقون بان الأنظمة الالكترونية تساعد في تجويد وظيفة التنظيم.

وباستخدام إختبار مربع كاي للتاكد من مدى استقلال الآراء عن المتغيرات الموضوعية عن الآراء حول دور الانظمة في تجويد وظيفة التنظيم وجد أنه لا يوجد اختلاف جدير بالذكر تعزى لمتغيرات الجنس والصفة الإدارية والعمر والمؤهل وسنوات الخبرة.

نتائج تحليل بيانات دور الانظمة الالكترونية في تجويد وظيفة التوجيه

جدول رقم (6) الوسط الحسابي والانحراف المعياري لمتغيرات محور التوجيه

رقم العبارة	المتغير	حجم العينة	المتوسط الحسابي	الانحلراف المعياري
30	زادت فاعلية عمليات التوجيه في جميع المستويات الادارية	110	4.11	.721
31	ساعدت قيادة الجامعة على اصدرا القرارات بشكل سريع	110	4.12	.832
32	وفرت للقيادات الإدارية بيانات ومعلومات دقيقة	108	4.19	.725
33	زادت من سرعة تواصل القيادات الإدارية مع بقية الوحدات	107	4.32	.653
34	وفرت شفافية عالية بين القيادات الإدارية والمستويات الوظيفية الأخرى	109	3.91	.908
35	ساعدت القيادات الإدارية على فهم الظروف البيئية المحيطة بشكل واضح	108	3.72	.852
36	ساعدت القيادات الإدارية على فهم طبيعة المشاكل التي تواجه الكادر الوظيفي في الجامعة	107	3.65	.881
37	ساعدت القيادات الإدارية على تحفيز العاملين بشكل كبير	109	3.44	.957
38	حددت للقيادات الإدارية نقاط القوة والضعف عند العديد من الإداريين	104	3.70	.858
39	عملت على انسياب البيانات والمعلومات بين القيادة الإدارية والوحدات الإدارية المختلفة بسهولة ويسر	110	4.15	.675
40	عملت على انسياب البيانات والمعلومات بين القيادة الإدارية والوحدات الإدارية المختلفة بسهولة ويسر	110	3.73	1.074
41	ساعدت على تنفيذ توجيهات القيادات الإدارية بشكل كبير	106	3.98	.839
42	زادت من قدرات القيادات الإدارية على عمليات الإشراف	107	3.97	.829
43	ساعدت على تحديد مستحقي الحوافز المادية والمعنوية	107	3.35	1.029
44	قللت من كلفة التوجيه	110	3.93	.864
45	سهلت بشكل كبير عمليات الاتصال والتواصل بين المستويات الإدارية المختلفة	110	4.21	.731
46	ساعدت على تحقيق العدل في توزيع المكافآت	109	3.17	1.059
47	حافظت على تنمية روح الإبداع والابتكار عند الموظفين	108	3.38	1.083
48	حافظت على أمن وسرية المعلومات وتقليل مخاطر فقدها	107	4.14	.895
49	عملت على تنفيذ القرارات بدقة عالية	109	4.01	.764

يشير الجدول (6) الى الوسط الحسابي والانحراف المعياري للمتغيرات الخاصة بدور الانظمة الالكترونية في تجويد وظيفة التوجيه، تراوح الوسط الحسابي بين 3.17 للمتغير(ساعدت على تحقيق العدالة في توزيع المكافآت) كأقل متوسط و4.32 للمتغير(زادت من سرعة تواصل القيادات الإدارية مع بقية الوحدات) كأكبر قيمة. حيث جميعها تزيد عن 3 , وهذا يتطلب اختبار مدى معنوية هذه الزيادة تجاه الموافقة. بينما تراوح الانحراف المعياري بين 0.653 للمتغير(زادت من سرعة تواصل القيادات الإدارية مع بقية الوحدات) كأقل قيمة و1.083 للمتغيرحافظت على تنمية روح الإبداع والابتكار عند الموظفين كأكبر قيمة.

جدول رقم (7) اختبار تt للعينة الواحدة

رقم العبارة	المتغير	المتوسط الحسابي	قيمة ت (t)	درجة الحرية	مستوى المعنوية
30	زادت فاعلية عمليات التوجيه في جميع المستويات الادارية	4.11	16.13	109	.000
31	ساعدت قيادة الجامعة على اصدرا القرارات بشكل سريع	4.12	14.1	109	.000
32	وفرت للقيادات الإدارية بيانات ومعلومات دقيقة	4.19	16.98	107	.000

33	زادت من سرعة تواصل القيادات الإدارية مع بقية الوحدات	4.32	20.88	106	.000
34	وفرت شفافية عالية بين القيادات الإدارية والمستويات الوظيفية الأخرى	3.91	10.44	108	.000
35	ساعدت القيادات الإدارية على فهم الظروف البيئية المحيطة بشكل واضح	3.72	8.81	107	.000
36	ساعدت القيادات الإدارية على فهم طبيعة المشاكل التي تواجه الكادر الوظيفي في الجامعة	3.65	7.68	106	.000
37	ساعدت القيادات الإدارية على تحفيز العاملين بشكل كبير	3.44	4.81	108	.000
38	حددت للقيادات الإدارية نقاط القوة والضعف عند العديد من الإداريين	3.70	8.35	103	.000
39	عملت على انسياب البيانات والمعلومات بين القيادة الإدارية والوحدات الإدارية المختلفة بسهولة ويسر	4.15	17.8	109	.000
40	عملت على انسياب البيانات والمعلومات بين القيادة الإدارية والوحدات الإدارية المختلفة بسهولة ويسر	3.73	7.10	109	.000
41	ساعدت على تنفيذ توجيهات القيادات الإدارية بشكل كبير	3.98	12.04	105	.000
42	زادت من قدرات القيادات الإدارية على عمليات الإشراف	3.97	12.12	106	.000
43	ساعدت على تحديد مستحقي الحوافز المادية والمعنوية	3.35	3.48	106	.001
44	قللت من كلفة التوجيه	3.93	11.25	109	.000
45	سهلت بشكل كبير عمليات الاتصال والتواصل بين المستويات الإدارية المختلفة	4.21	17.36	109	.000
46	ساعدت على تحقيق العدل في توزيع المكافآت	3.17	1.63	108	.106
47	حافظت على تنمية روح الإبداع والابتكار عند الموظفين	3.38	3.64	107	.000
48	حافظت على أمن وسرية المعلومات وتقليل مخاطر فقدها	4.14	13.18	106	.000
49	عملت على تنفيذ القرارات بدقة عالية	4.01	13.8	108	.000

تشير نتائج اختبار t (جدول 7) الى أن هنالك متغيرا واحدا فقط الزيادة فيه عن المتوسط 3 غير معنوي وهو العبارة (ساعدت على تحقيق العدالة في توزيع المكافآت) إذ بلغت مستوى المعنوية 0.106، أما بقية المتغيرات فكلها تزيد معنويا عن 3، حيث بلغ قيمة المعنوية للمتغير (ساعدت على تحديد مستحقي الحوافز المادية والمعنوية) 0.001 وبقية المتغيرات 0.000 والذي يشير إلى ان مفردات العينة يوافقون بان الأنظمة الالكترونية تساعد في عملية التوجيه

جدول رقم (8) اختبار مربع كاي – اختلاف التوجيه تبعاً للجنس

رقم العبارة	المتغير	قيمة مربع كاي	درجات الحرية	المعنوية
30	زادت من فاعلية عمليات التوجيه في جميع المستويات الإدارية	8.567	3	0.036
34	وفرت شفافية عالية بين القيادات الإدارية والمستويات الوظيفية الأخرى	13.224	4	0.01
35	ساعدت القيادات الإدارية على فهم الظروف البيئية المحيطة بشكل واضح	7.929	3	0.048
36	ساعدت القيادات الإدارية على فهم طبيعة المشاكل التي تواجه الكادر الوظيفي في الجامعة	17.629	4	0.001
37	ساعدت القيادات الإدارية على تحفيز العاملين بشكل كبير	10.851	4	0.028
39	عملت على انسياب البيانات والمعلومات بين القيادة الإدارية والوحدات الإدارية المختلفة بسهولة ويسر	10.162	3	0.017
40	ساعدت على تنفيذ توجيهات القيادات الإدارية بشكل كبير	17.01	4	0.002
46	ساعدت على تحقيق العدل في توزيع المكافآت	12.532	4	0.014
47	حافظت على تنمية روح الإبداع والابتكار عند الموظفين	17.238	4	0.002
48	حافظت على أمن وسرية المعلومات وتقليل مخاطر فقدها	12.317	4	0.015
49	عملت على تنفيذ القرارات بدقة عالية	13.27	4	0.01

يشير الجدول (8) الى نتائج اختبار مربع كاي حيث يشير الى تباين بين الجنسين في آرائهم في دور الانظمة في تجويد وظيفة التوجيه، لأنه ومن الملاحظ أن النساء اكثر استجابة للتوجيهات والارشادات والنصائح أكثر من الرجال بسبب طبيعة تكوين المرأة المعروفة بعاطفيتها ولهذا في الغالب تكون استجابتها والتزامها اكثر من الرجال فالتوجيه يؤثر فيها بشكل كبير، فقد تباينت الآراء في 11 متغيرا المبينة في الجدول أعلاه بينما لا تعتمد الآراء على متغيرات الصفة الادارية والعمر إلا في متغير واحد فقط هو (حددت للقيادات الإدارية نقاط القوة والضعف عند العديد من الإداريين والمؤهل والخبرة.

تقييم دور الانظمة الالكترونية في تجويد وظيفة الرقابة

جدول رقم (9) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لمتغيرات محور الرقابة

رقم العبارة	المتغير	حجم العينة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
50	ساعدت في تخفيض كلفة الرقابة	110	3.79	.836
51	رفعت كفاءة الأداء الرقابي	110	3.82	.859
52	قامت بكشف الأخطاء بشكل دقيق	110	4.02	.813
53	خفضت من المخالفات الإدارية والمالية	110	3.74	.955
54	سهلت العمليات الرقابية	109	3.97	.810
55	رفعت كفاءة الرقابة المباشرة	109	3.96	.838
56	زادت من فاعلية الرقابة	108	3.94	.795
57	قامت بتصحيح الانحرافات بشكل كبير	110	3.67	.889
58	زادت من حسن سير العمل وانجازه حسب ما هو مقرر	109	4.10	.732
59	وضحت العلاقة بين الرقابة بالتخطيط بشكل كبير	109	3.70	.887
60	ساهمت في توحيد طرق الرقابة	110	3.72	.847
61	أدت إلى ابتكار وسائل رقابية جديدة	110	3.75	.861
62	ساعدت على كشف الأخطاء أولاً بأول	109	3.91	.888

الجدول (9) يشير الى الوسط الحسابي والانحراف المعياري لمتغيرات دور الانظمة الالكترونية في تجويد وظيفة الرقابة، فقد تراوح الوسط الحسابي بين 3.7 للمتغير وضحت العلاقة بين الرقابة بالتخطيط بشكل كبير كأقل متوسط و4.1 للمتغير(زادت من حسن سير العمل وانجازه حسب ما هو مقرر) كأكبر قيمة حيث جميعها تزيد عن 3 , والذي يتطلب اختبار مدى معنوية هذه الزيادة تجاه الموافقة. بينما تراوح الانحراف المعياري بين 0.732 للعبارة (زادت من حسن سير العمل وانجازه حسب ما هو مقرر) كأقل قيمة و0.955 للعبارة (خفضت من المخالفات الإدارية والمالية) كأكبر قيمة وهو ما يشير الى ان البيانات متجانسة.

جدول رقم (10)اختبار ت (t) للعينة الواحدة لمتغيرات محور الرقابة

رقم العبارة	المتغير	المتوسط الحسابي	قيمة ت (t)	درجة الحرية	مستوى المعنوية
50	ساعدت في تخفيض كلفة الرقابة	3.79	9.92	109	.000
51	رفعت كفاءة الأداء الرقابي	3.82	9.99	109	.000
52	قامت بكشف الأخطاء بشكل دقيق	4.02	13.14	109	.000
53	خفضت من المخالفات الإدارية والمالية	3.74	8.9	109	.000
54	سهلت العمليات الرقابية	3.97	12.53	108	.000
55	رفعت كفاءة الرقابة المباشرة	3.96	12.00	108	.000
56	زادت من فاعلية الرقابة	3.94	12.34	107	.000
57	قامت بتصحيح الانحرافات بشكل كبير	3.67	7.93	109	.000
58	زادت من حسن سير العمل وانجازه حسب ما هو مقرر	4.10	15.7	108	.000
59	وضحت العلاقة بين الرقابة بالتخطيط بشكل كبير	3.70	8.21	108	.000
60	ساهمت في توحيد طرق الرقابة	3.72	8.9	109	.000
61	أدت إلى ابتكار وسائل رقابية جديدة	3.75	9.08	109	.000
62	ساعدت على كشف الأخطاء أولاً بأول	3.91	10.68	108	.000

الجدول (10) تمثل نتائج اختبار t حيث تشير الى ان افراد العينة يوافقون على ان الانظمة الالكترونية تساعد في تجويد وظيفة الرقابة، حيث بلغت قيمة المعنوية لكل المتغيرات 0.000 أي ان متوسط آراء مفردات العينة تزيد عن 3 زيادة معنوية بدرجة كبيرة.

تم استخدام اختبار مربع كاي لدراسة مدى استقلال متغيرات الرقابة عن متغيرات الجنس والصفة الادارية والعمر والمؤهل وسنوات الخبرة، حيث تشير النتائج الى أن آراء المبحوثين تعتمد معنوياً على الفئة العمرية في عشرة متغير من 13 متغير جدول (11)، في الغالب اصحاب الاعمار المتقدمة والكبيرة أكثرا التزاماً من الصغار ولهذا الرقابة بالنسبة للفئة العمرية الكبيرة ليست بذات الاهمية لأن كبير السن قد اكتسب خبرة واكتسب ثقافة منظمية واصبح ولائه للمؤسسة أكثر بفعل السن والفترة الطويلة الذي عاشها في المؤسسة.

جدول رقم (11)اختبار مربع كاي– اختلاف الرقابة تبعاً العمر

رقم العبارة	المتغير	قيمة مربع كاي	درجات الحرية	المعنوية
50	ساعدت في تخفيض كلفة الرقابة	39.252	12	0.000
51	رفعت كفاءة الأداء الرقابي	30.417	12	0.002
52	قامت بكشف الأخطاء بشكل دقيق	24.857	12	0.016
53	خفضت من المخالفات الإدارية والمالية	29.38	12	0.003
54	سهلت العمليات الرقابية	25.893	12	0.011
55	رفعت كفاءة الرقابة المباشرة	24.25	12	0.019
56	زادت من فاعلية الرقابة	28.673	12	0.004
57	قامت بتصحيح الانحرافات بشكل كبير	28.349	12	0.005
58	وضحت العلاقة بين الرقابة بالتخطيط بشكل كبير	25.817	12	0.011
59	ساعدت على كشف الأخطاء أولاً بأول	34.348	12	0.001

إختبار فرضيات الدراسة :

الفرضية الاولى : تنص الفرضية على انه لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الأنظمة الالكترونية وتجويد وظيفة التخطيط، فقد تم حساب الاوساط الحسابية لاوزان إجابات المبحوثين في مقياس ليكرت الخماسي ووجد ان كل الاوساط تزيد عن الوسط الافتراضي 3 (جدول 2) ومن ثم تم استخدام اختبار T (جدول 3) وتبين ان زيادة كل الاوساط عن الوسط الافتراضي ذات دلالة احصائية عند مستوى معنوية 5%، وهو ما يشير الى رفض الفرض العدمي وقبول الفرض البديل اي هنالك علاقة ذات دلالة احصائيةبين الأنظمة الالكترونية وتجويد وظيفة التخطيط.

الفرضية الثانية : تنص هذه الفرضية على أنه:لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الأنظمة الالكترونية وتجويد وظيفة التنظيم، لاختبار هذه الفرضية تم استخدام الاوساط الحسابية لاوزان مقياس ليكرت الخماسي جدول 4 واختبار t للعينة الواحدة جدول 5 وقد تبين ان كل الاوسط تزيد عن 3 زيادة ذات دلالة احصائية، عليه يتم رفض الفرض العدمي وقبول الفرض البديل اي ان هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين الأنظمة الالكترونية وتجويد وظيفة التنظيم.

الفرضية الثالثة : تنص هذه الفرضية على انه لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الأنظمة الالكترونية وتجويد وظيفة (التوجيه) القيادة،والتحفيز، والاتصال، واتخاذ القرارات، وباستخدام الاوساط الحسابية للاوزان جدول 6 واختبار t للعينة الواحدة جدول 7 تبين ان كل الاوساط تزيد عن الوسط الافتراضي 3 زيادة ذات دلالة احصائية عند مستوى معنوية 5%. وبناءً على ذلك نرفض الفرض العدمي ونقبل البديل وهو وجودعلاقة ذات دلالة إحصائية بين الأنظمة الالكترونية وتجويد وظيفة (التوجيه) القيادة،والتحفيز، والاتصال، واتخاذ القرارات.

الفرضية الرابعة: الفرضية الرابعة تنص على لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الأنظمة الالكترونية وتجويد وظيفة الرقابة الإدارية، بحساب الاوساط الحسابية لاوزان المقياس وجد انها

تتراوح بين3.7 و4 جدول 9 أي كلها أكبر من الوسط الافتراضي 3 وباختبار معنوية الزيادة باستخدام اختبار t جدول 10 تبين ان تلك الزيادة ذات دلالة احصائية عند مستوى معنوية 5%، وهو ما يحتم قبول الفرض البديل أي انه توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الأنظمة الالكترونية وتجويد وظيفة الرقابة الإدارية.

الفرضية الخامسة: لا توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين الانظمة الاالكترونية وتجويد الوظائف الادارية بجامعة الملك خالد بعزى الى المتغيرات الديموغرافية، باستخدام اختبار مربع كاي للتأكد من وجود علاقة بين متغيرات الوظائف الادارية (التخطيط والتنظيم والتوجيه والرقابة) والمتغيرات الديموغرافية (متغيرات الجنس والصفة الادارية والعمر والمؤهل وسنوات الخبرة) تبين النتائج الى ان هنالك علاقة بين آراء مفردات العينة حول دور النظمة الالكترونية في تجويد وظيفة التوجية والجنس فالعلاقة معنوية عند مستوى 0.05 لعدد 11 متغير كما تشير الجدول 8، حيث كما ان هنالك علاقة بين دور الانظمة الالكترونية في تجويد وظيفة الرقابة والعمر كما يشير الجدول 11، حيث تبلغ مستوى معنوية مربع كاي اقل من 0.05 لعدد 10 متغير. أما بقية المتغيرات فلا يوجد بينها علاقة. بناءا على ذلك يتم قبول فرضية وجود اختلاف ذات دلالة احصائية في آراء افراد العينة حول دور الانظمة الالكترونية في تجويد وظيفة التوجيه يعزى الى النوع وفي وظيفة الرقابة يعزى الى العمر.

الاستنتاجات

بعد ان تم استعراض ادبيات البحث والاطار النظري وتحليل ومناقشة نتائج التحليل واختبار فرضيات الدراسة تم التوصل الى الاستنتاجات التالية:

1. استخدام الانظمة الالكترونية في جامعة الملك خالد يؤثر ايجابياً في تجويد عمليات التخطيط
2. توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين استخدام الأنظمة الالكترونية وتجويد وظيفة التنظيم
3. وجودعلاقة ذات دلالة إحصائية بين استخدام الأنظمة الالكترونية وتجويد وظيفة (التوجيه) القيادة،والتحفيز، والاتصال، واتخاذ القرارات
4. توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين استخدام الأنظمة الالكترونية وتجويد وظيفة الرقابة الإدارية.
5. يوجد اختلاف ذات دلالة احصائية في الآراء مفردات العينة حول دور الانظمة الالكترونية في تجويد وظيفة التوجيه يعزى الى النوع أي هنالك اختلاف بين آراء الذوكر والاناث حول دور الانظمة الالكترونية في تجويد وظيفة التوجيه مع انها ايجابية لدى كلا الطرفين. كما توجد اختلاف ذات دلالة احصائية في الآراءحول دور الانظمة الالكترونية في تجويد وظيفة الرقابة يعزى الى العمر أي هنالك اختلاف بين آراء الفئات العمرية حول دور الانظمة الالكترونية في تجويد وظيفة الرقابة مع انها ايجابي لدى كل الفئات.

التوصيات:

1. توطين المزيد من الأنظمة الالكترونية بسبب ان الدراسة قد اظهرت دور تلك الانظمة في تجويد الوظائف الادراية.
2. الاسراع في التحول الى الاعمال بدون اوراق.
3. تقييم اداء تلك الأنظمة بشكل دوري لمعرفة الفجوات واكتشاف مواطن القوة ومواطن الضعف لتستمر عملية التحسين.
4. تشجيع الدراسات والبحوث في هذا الجانب
5. تطوير الأنظمة الالكترونية المتعلقة بتنفيذ العمليات الادارية بحيث تتضمن رقابة ذاتية ورقابة اشرافية لمعرفة أسباب التاخير أوعرقلة العمل أو الاخلال به.

قائمة المراجع:

ابوامونة، يوسف (2009)، واقع إدارة الموارد البشرية إلكترونياً في الجامعات الفلسطينية النظامية، قطاع غزة، رسالة ما جستير في إدارة الاعمال غير منشورة، الجامعة الاسلامية، كلية الدراسات العليا، غزة، فلسطين ص 37

ابوعاشور، خليفة، والنميري، جميل (2013)، مستوى تطبيق الادارة الالكترونية في جامعة اليرموك من وجهة نظر الهيئة التدريسية والاداريين، *المجلة الاردنية في العلوم التربوية*، مجلد 9، عدد199-2220

ابوعامر آمال محمد (2008)، واقع الجودة الادارية في الجامعات الفلسطينية من وجهة نظر الاداريين وسبل تطويره، رسالة ماجستير غير منشورة في اصول التربية، قسم اصول التربية، الادارة التربوية

الأسطل، أميمة عبد الخالق عبد القادر (2009)، فعالية إدارة الوقت وعلاقتها بالأنماط القيادية لدى مديري المدارس الثانوية بمحافظات غزة من وجهة نظرهم، الجامعة الإسلامية، رسالة ماجستير غير منشورة.

السالمي، علاء والسليطي، ابراهيم (2009) الادارة الالكترونية ط1، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الاردن ص 36

الصرايرة، خالد والعساف، ليلى (2008)، إدارة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي، بين النظرية والتطبيق، المجلة العربية لضمان جودة التعليم الجامعي، العدد الاول

العضاضي، بن علي (2012)، معوقاتتطبيق ادارة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي دراسة ميدانية، المجلة العربية لضمان جودة التعليم العالي، العدد 9

خليفة، هاني (2012)، الإدارة الالكترونية وجودة الخدمات، *المجلة العلمية كلية التجارية* جامعة قناة السويس المجلد الثالث العدد،1، 339-351

صقر، زكي (2012)، أثر تطبيق الحكومة الالكترونية على الجودة الشاملة ومستوى جودة الخدمات الجامعية، دراسة تطبيقية على خدمات جامعة الزقازيق، شبكة سيسان للبحوث،المكتبة الخاصة، دراسات عربية، المجلد 21

عبدالناصر، موسى وقريشي، محمد (2011)، مساهمة الادارة الالكترونية في تطوير العمل الاداري بمؤسسات التعليم العالي، دراسة حالة كلية العلوم والتكنلوجيا بجامعة بسكرة الجزائر، *مجلة الباحث* العدد 90

عمار، اكرم (2009) مدى امكانية تطبيق الادارة الالكترونية بوكالة غوث وتشغيل اللاجئين بغزة الاقليمي ودورها في تحسين أداء العاملين، رسالة ماجستير غير منشورة الجامعة الاسلامية، كلية التجارة قسم ادارة الاعمال، غزة فلسطين 71

غنيم، أحمد (2004-2003) *الادارة الالكترونية وتطلعات المستقبل*، المكتبة العصرية، ص 2-30

قدادة يوسف عيسى (2008)، ايجابيات ومعوقات قدادة تطبيق إدارة الجودة الشاملة في الجامعات الأردنية، *مجلة البحوث الاقتصادية الإدارية*، يونيو، العدد الثالث

محمد، أحمد (2009)، *الإدارةالإلكترونية،ط1* ،دارالمسيرة،عمان،الأردن

محمد، الهام الشافعي (2007) كتاب، أصول ومبادئ الادارة

المسعود، خليفة (2008)، المتطلبات البشرية والمادية لتطبيق الادارة الالكترونية في المدارس الحكومية، رسالة ماجستير في الادارة التربوية والتخطيط غير منشورة، جامعة أم القرى،كلية التربية قسم الادارة التربيويةوالتخطيط، المملكة العربية السعودية

معجم المعاني الجامع، معجم عربي عربي (2)

الحدابي داوود، قشوة هدى (2009) جودة الخدمة التعليمية بكلية التربية بجامعة حجة من وجهة نظر الاقسام العلمية، المجلة العربية لضمان جودة التعليم، المجلد الثاني، العدد 4،

نجم، عبود (2004)، *الادارة الالكترونية الاستراتيجية والوظائف والمشكلات*، دار مريخ، المملكة العربية السعودية ص 127

هايل، عبد المولى طشطوش (2013) البعد الاقتصادي لأثر العولمة على وظائف الإدارة- بالإشارة لإدارة الموارد البشرية،*المجلة العربية للدراسات الإدارية والاقتصادية* العدد الثالث مايو

ياسين، غالب (2009)، *نظم المعلومات الادارية، ط1*، دار اليازوري العلمية، عمان الاردن، ص 5-37، 204

ياسين، غالب (2005)، الادارة الاكترونية وآفاق تطبيقاتها العربية، الادارة العامة للنشر والتوزيع، الرياض المملكة العربية السعودية، ص 25

http://www.edarta3mal.com/vb/showthread.php?t=528

http://iso.uobabylon.edu.iq/quality_concept.aspx

http://www.kutub.info/library/book/2675

****

أمارابك: *مجلة علمية محكمة تصدر عن الأكاديمية الأمريكية العربية للعلوم والتكنولوجيا* www.amarabac.com
المجلد 7، العدد 23 (2016). ص ص 43-54

موقف علماء النحو واللغة من الاحتجاج بالحديث النبوي

أحمد عثمان فضيل حسن[1]

الملخص: تكمن أهمية هذا البحث أنه يبحث عن مصدر أصيل من مصادر اللغة العربية ألا هو الحديث النبويّ الشريف ثم يهدف هذا البحث إلى إبراز موقف وآراء علماء النحو واللغة من الاحتجاج بالحديث النبويّ الشريف ومناقشة وتحليل مواقفهم وأرائهم تجاه هذه القضية علماً أن الرسول صلي الله عليه وسلم اثبت في مقولته المشهورة أنا أفصح العرب بيد أنى من قريش فلن تترك هذه المقولة مجال لأحد في المناقشة وكأنها تجعل الاحتجاج بالحديث امرأ مسلما به ولمكانة الحديث النبوي الشريف الرفيعة لدينا جاء هذا البحث ليؤكد مدى صلاحيته للاحتجاج به فضلا عن فصاحته وبلاغته ومن خلال هذا البحث استنتجت نتائج والتي جاء مجملها في النقاط وهى، إنّ قدامى اللغويين كانوا يتشهدون بالحديث ويحتجون به،أنّ النحاة منهم من احتج بالحديث ومنهم من لم يحتج به كما وضحنا ذلك في تفاصيل هذا البحث،كثرة الاستشهاد بالحديث عند اللغويين وقلته عند النحاة. وهنالك بعض التوصيات وهي، دراسة الحديث النبوي دراسة نحوية صرفية وكذلك دراسة بلاغية ودارسة إحصائية نظراً للظواهر اللغوية.

الكلمات المفتاحية :النحو، الاحتجاج، اللغة، الحديث النبوي، آراء علماء النحو واللغة

The Situation of the grammar and linguistics scholars from protesting by Elhadith ElNabowi

Ahmed Osman Fidail Hassan

Abstract: The importance of this study is to search in one of the Arabic language resources so called "Prophetic Hadieth". The study aimed to reflect the concept and views of grammatical and linguistic scientists. The study also discussed and analyzed their views. Note that the Prophet Muhammad, peace be upon him proved in his famous saying I disclosed the Arabs, however, I am one of the Quraish this argument will not leave area for one to discuss as if it makes the protest by Prophetic Hadith as a granted issue. For the high status of the Prophetic Hadith, this research has come to confirm its suitability to protest by it as well as its eloquence and rhetoric. The research has come to some results which came as follows: that ancient linguists quoted from and protesting by it, some of the grammarians protested by Prophetic Hadith and some of them have not protested by it as we explained in details of this research, frequent citation by Prophetic Hadith among linguists and few said among grammarians. The most important recommendations are: further syntactic, morphological rhetorical and statistical study of Prophetic Hadith for the linguistic phenomena.

Keywords: grammar, protest, language, prophetic Hadith, views of grammatical and linguistic scientists.

[1]أستاذ مشارك، قسم اللغة العربية، كلية الآداب والعلوم الانسانية، جامعة الإمام المهدي، السودان، fidalahmed38@gmil.com

مقدمة

الحمد لله والصلاة والسلام على أفصح من نطق بالعربية سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم.

حظي موضوع الاستشهاد بالحديث الشريف اهتمام كبير من الباحثين المعاصرين وأفردت له بحوث ومقالات متعددة حيث انه مصدراً أصيلا عند النحاة يتفيؤون ظلاله ويبحثون في ثنايا سطوره وكلماته ويتناولون القواعد النحوية والظواهر اللغوية لدراسة ما فيه لان الحديث النبوي الشريف ماده خصبه ونبع فياض وميدان واسع بكر في الدراسات النحوية، وهنا نقول إن لغة الحديث النبوي سواء نقل باللفظ أو بالمعني إنما يمثل اللغة الفصحى تلك المنسوبة إلى عصر الاحتجاج وهي التي يحكم بأنها ارفع مستوى وصلت إليه العربية وأكثرها تصرفا وأعظمها قدرة وأوسعها إحاطة وأعمقها دقة وأهداها على سبيل نهج التعبير النبوي الشريف.[1]

لعل أبرز ظاهرة تتصل بقضية النصوص المحتج بها في كتب اللغة العربية هي آراء علماء اللغة والنحاة حول الاستشهاد والاحتجاج بالحديث النبوي الشريف إذ أنه واحد من مصادر اللغة العربية ويأتي في المرتبة الثانية، فالذي دفع أهل اللغة والنحاة إلى هذا الاتجاه نحو الاستشهاد بالحديث النبوي أمور منها منزلته الكبيرة عند المسلمين فهم يحفظونه ويتدارسونه مع النبي صلى الله عليه وسلم ويعدونه مصدراً تشريعياً ولغوياً مهما ثم جعلوه حجة فيما أشكل من غريب في اللغة، فهذا يدل على اهتمام المسلمين بالحديث النبوي الشريف في مسيرة حياتهم.[2]

جاءت هذه الدراسة من أراء علماء اللغة والنحاة لتأكيد أن الحديث النبوي الشريف هو أحد مصادر اللغة العربية وهكذا صار الاحتجاج بنص الحديث امرأ مهما يحتج به باعتباره سندا حقيقيا في استنباط بعض الشواهد النحوية.

المحور الأول : آراء قدامى اللغويين

المشهور بين الباحثين أن قدامى اللغويين والنحاة كانوا يرفضون الاستشهاد بالحديث –في اللغة، فلا يستندون إليه في إثبات ألفاظها، أوضح قواعدها، يقول الشيخ أحمد الاسكندري "مضت ثمانية قرون والعلماء من أول أبي الأسود الدؤلي إلي ابن مالك لا يحتجون بلفظ الحديث في اللغة إلا الأحاديث المتواترة "[3]. ويقول أبو حيان معترضاً علي ابن مالك لاستشهاده بالحديث: "علي أن الواضعين المقاييس كأبي عمرو بن العلاء وعيسي بن عمر والخليل وسيبويه من أئمة البصريين، وكمعان الكسائي والفراء وعلي بن المبارك الأحمر وهشام الضرير من أئمة الكوفيين لم يفعلوا ذلك"[4].

- وقد حاول المتأخرون أن يعللوا هذا الرفض المزعوم وانتهوا إلي أنه يرجع إلي سببني: إحداهما إن الرواة جوزوا النقل بالمعني والثاني أنه وقع اللحن كثيراً فيما روي من الحديث لان كثيراً من الرواة غير عرب بالطبع.[5]
- والذي نحب أن نلفت النظر إليه إن هؤلاء القدماء الذين نسب إليهم رفضهم الاستشهاد بالحديث لم يثيروا هذه المسألة، ولم يناقشوا مبدأ الاحتجاج بالحديث، بالتالي لم يصرحوا يرفض الاستشهاد به. وإنما هو استنتاج من المتأخرين الذين لاحظوا- خطأ – أن القدامى لم يتشهدوا بالحديث، فبنوا عليه أنهم يرفضون الاستشهاد به ن ثم حاولوا تعليل ذلك.
- وهنالك أسباب كثيرة تحمل إلي الشك في صحة ما نسب إلي الأقدمين من رفضهم الاستشهاد بالحديث، بل هنالك من الدلائل ما يكاد يقطع- إن لم يكن بقطع قولا.

_أنهم كانوا يستشهدون به ويبنون عليه قواعدهم، سواء منهم من اشتغل باللغة أو النحو أو يهما معاً.

وهذا لا يسع الباحث المدقق أن يسلم بما ادعاه المتأخرون وسنده في ذلك ما يأتي:-

---

[1]. دراسات نحوية في العربية وتاريخها، الشيخ محمد الخدر حسين،ص15

[2]. الاستشهاد بالحديث النبوي في علم النحو، د.سعد الدين ابراهيم المصطفي، ص6.

[3]مجلة، مجمع اللغة العربية في خمسين عاماً –مقال، د. شوقي ضيف – 1984م

[4]أبو حيان، التذييل والتكميل في شرح التسهيل، دار الكتب المصرية،6017، ج5، ص168

[5]البغدادي، خزانة الأدب، ط بولاق، ج1 ,ص5

1] أنَّ الأحاديث أصح سنداً من كثير مما ينقل من أشعار العرب. ولهذا قال صاحب المصباح المنير بعد أن استشهد بحديث " فأثنوا عليه شراً"على صحة إطلاق الثناء علي الذكر بشر_ قال "قد نقل هذا العدد الضابط عن العدل الضابط عن العرب الفصحاء عن أفصح العرب،فكان أوثق من نقل أهل اللغة، فإنهم يكتفون بالنقل عن واحد ولا يعرف حالهم)[6].

2] أنَّ أحد المحدثين من ذهب إلي "أنه لا تجوز الرواية بالمعني إلا لمن أحاط بجميع دقائق اللغة، وكانت جميع المحسنات الفائقة بأقسامها علي ذكر منه فيراعها في نظم كلامه. وإلا فلا يجوز له روايته بالمعني "[7].علي أن المجوزين بالمعني معترفين بأن الرواية باللفظ هي الأولي ولم يجيزوا النقل بالمعني إلا فيما لم يدون في الكتب وفي حالة الضرورة فقط[8]. وقد ثبت أن كثيراً من الرواة في الصدر الأول كانت لهم كتب يرجعون إليها عند الرواية ولاشك أن كتابة الحديث تساعد علي روايته بلفظ هو حفظه عن ظهر قلب مما يبعده عن أن يدخله غلط أو تصحيف[9].

3] أن كثير من الأحاديث دُوِّنَ في الصدر الأول قبل فساد اللغة علي أيدي رجال يحتج بأقوالهم في العربية. فالتبديل علي فرض ثبوته إنما كان ممن يسوغ الاحتجاج بكلامه فغايته تبديل لفظ يصح الاحتجاج به بلفظ كذلك[10].

4] إن هناك أحاديث عرف اغتناء ناقلها بلفظها لمقصود خاص، كالأحاديث التي قصد بها بيان فصاحته صلي الله عليه وسلم ككتاب الهمذاني، وكتاب لوائح ابن حجر والأمثال النبوية[11].

5] إذا وقع في رواية بعض الأحاديث غلط أو تصحيف لا يجوز الاحتجاج به جملة، وإنما غايته ترك الاحتجاج بهذه الأحاديث فقط وحمله علي قله ضبط أحد الرواة في هذه الألفاظ خاصة[12] وقد وقع في الأشعار غلط وتصحيف، ومع ذلك فهي حجة من غير خلاف. وإذا كان العسكري قد ألف كتاباً في رواة الحديث، فقد ألف كتاباً قيما وقع من أصحاب اللغة والشعر من التصحيف[13].

6] لو صح أن القدماء لم يستشهدوا بالحديث فليس معناه أنهم كانوا لا يجيزون الاستشهاد به. إذ لا يلزم من عدم استدلالهم بالحديث عدم صحة الاستدلال به[14] فقد تكون العلة لتركه (عدم تعاطيهم إياه وقد ثبت فعلاً أنَّ أوائل النحاة من شيوخ سيبويه حتى زمن تدوين صحيح البخاري لم يكترثوا من الاستشهاد بالحديث لأنه لم يكن مدوناً في زمانهم[15].

7] علي أني وجدت من قدامى اللغويين من استشهد بالحديث في مسائل اللغة كأبي عمرو بن العلاء[16] والخليل[17] والكسائي[18]. والفراء[19] والأصمعي[20] وأبي عبيد ابن الإعرابي[21] وابن

6المصباح المنير،(مادة ثنى) وانظر مجلة المجمع 201/3.

7ابن علان، في شرح الاقتراح، دار الكتب المصرية 666 نحو تيمور،ص94.

8مجلة المجمع المصري اللغوي 3، 204

9ابن الماميني، تعليق الفوائد، دار الكتب المصرية (باب الفاعل)،ص 76.

10ابن علان، في شرح الاقتراح، دار الكتب المصرية، ص95.

11البغداديخزانة الآداب، ج1،ص6 عن الشاطبى

12مجلة المجمع اللغوي المصري للعربية،العدد الثالث،ص207

13المرجع والصفحة

14البغدادي، خزانة الأدب ص6

15أبن الطيب الفارسي نشرح كفاية التحفظ، دار الكتب المصرية، ص16

16النحاس، إعراب القرآن،ص13

17الخليل بن أحمد الفراهيدي، العين، الجزء الأول،ص7

18النحاس، إعراب القرآن، ص173

19الفراء، معاني القرآن، ص40

20الأصمعي، الأضداد، بيروت، 1913م، ص12

21النحاس، إعراب القرآن، ص73

السكين[22]وأبى حاتم[23] وابن قتيبة [24] والمبرد وابن دريد[25] وأبى جعفر النحاس[26] وابن خالويه[27] والأزهري والفارابي والصاحب بن عباد وأبن فارس والجوهري وابن سيدة وأبن منظور والفيروز أبادى وغيرهم.

ولا يختلف موقف النحاة عن هذا، إذ لا يعقل أن يستشهد الخليل مثلاً بالحديث في اللغة ثم لا يستشهد به في النحو، وهما صنوان يخرجان من أصل واحد وممن استشهد بالحديث من النحاة: أبو عمرو بن العلاء والخليل وسيبويه وقد استشهد بثلاثة عشر حديثاً[28]والفراء[29] والكوفيون[30] والمبرد[31] والزجاجي والزمخشري[32] ابن خروف[33] وابن الجناز[34] وابن مالك وابن عقيل والسيوطي وغيرهم [35].

وفاقهم فى ذلك كل من مالك وبلغ الذروة في كتابه "شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح " حيث عقده للأحاديث التي يشكل إعرابها، وذكر لها وجوها يستبين بها أنها من قبيل العربي الصحيح. بل أن ابن الضائع [36] وأبا حيان [37] وهما علي رأس من رفض الاستشهاد بالحديث لم تخل كتبهما من بعض الحديث. وقد فطن إلي هذا أبن الطيب الفارسي فقال: " بل رأيت الاستشهاد بالحديث في كلام أبي حيان نفسه مرات ولا سيما في مسائل لصرف "[38].

ولكن إحقاقاً للحق أقول بعد التفعيل في هذه الورقة أن شواهد النحاة من الحديث ليست في غزارة شواهد اللغويين وكثرتها. فهي قليلة بالنسبة إليها وبخاصة عند قدامى النحاة وقد رأينا كيف أن سيبويه وهو من أئمة النحاة لم يستشهد إلا بثلاثة عشر حديثا فقط.

وقد وجدت في الزهر للسيوطي نصاً يؤكد ما ذهبت إليه، فهو يقول: "قال أبو الحسن الشاري: ومذهبي ومذهب شيخي أبي ذر الخشنى وأبي الحسن بن حروف

إن الزبيدى اخل بكتاب العين كثيراً لحذفه شواهد القرآن والحديث وصحيح أشعار العرب منه... ولما علم بذلك الإمام ابن التيانى عمل كتابه "فتح العين" وأتى فيه بما في العين من صحيح اللغة... دون إخلال بشيء من شواهد القرآن والحديث..."[39]

فهذا صريح بأن الخليل كان يستشهد بالحديث في كتابه العين، ولم يكن الخليل بدعاً من اللغويين، فما صنعه الخليل صنعه غيره من أئمة اللغة.

وقد انتهى ابن الطيب الفارسي إلي نفس النتيجة التي انتهيت إليها إذ قال: " ذهبت إلي الاحتجاج بالحديث الشريف جمع من أئمة اللغة منهم ابن مالك وابن هشام والجوهري وصاحب البديع والحريري وأبن سيدة أبن فارس وأبن حروف وأبن جني وابن برى والسهيلى وغيرهم ممن يطول ذكره. وهو الذي ينبغي العويل عليه والمصير إليه. علي أنا لا تعلم أحداً من علماء العربية خالف في

---

[22]ابن السكين، الأضداد، دار الكتب المصرية، ص167

[23]أبو حاتم، الأضداد، دار الكتب المصرية، أنظر المختص لابن سيدة،ص40

[24]ابن قتيبة، المسائل والأجوبة،ص8

[25]ابن دريد، الجمهرة، نشر كرنكو وآخرون، حيدر أباد، ص16

[26]النحاس، إعراب القرآن

[27]ابن خالوية، كتاب يس

[28]

[29]أبن يعيش، شرح المفصل، ج4، ص103، وأنظر الإنصاف ج2، ص300

[30]ابن الأنبا ري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ج2، ص303

[31]المبرد،المقتصبى بالحديث في ثلاثة عشر موصوفاً، دار الكتب المصرية، ص97

[32]ابن عصفور، شرح الجمل، دارا لكتب المصرية، ص332، 65

[33]ابن حروف، تنقيح الألباب في شرح غوامض الكتاب، ص38

[34]ابن الخباز، شرح ألفية أبن معطي، ص30

[35]السيوطي،همع الهوامع شرح جمع الجوامع، ج1، ص40

[36]ابن الضائع، شرح الجمل، باب الاستثناء، باب الاختصاص، ص123

[37]أبو حيان، التذيل والتكميل في شرح التسهيل، ج1، ص139

[38] أبو حيان، إرشاد الضرب، ومنهج السالك، ص39.

[39]السيوطي، المزهر في اللغة، تحقيق جاد المولي وآخرين، ص88

هذه المسألة إلا ما أبداه أبو حيان في شرح التسهيل وأبو الحسن بن الضائع في شرح الجمل وتابعهما للسيوطي "[40]

المحور الثاني: آراء المتأخرين من أهل اللغة

وجدت أن الدكتورة خديجة الحديثي أرخت لبداية الاحتجاج بالحديث النبوي بأبي عمرو بن العلاء والخليل وسيبويه [41].

إذن فقد كان المتأخرون مخطئين فيما ادعوه من رفض القدماء الاستشهاد بالحديث، وكانوا واهمين حينما ظنوا أنهم أيضاً برفضهم الاستشهاد بالحديث إنما يتأثرون خطاهم وينهجون نهجهم. ونحن نحمل ابن الضائع وأبا حيان تبعة شيوع هذه القضية الخاطئة، فهما أول من روج لها ونادي بها. [42]وعنهما أخذها العلماء دون تمحيص أو تحقيق، ثقة في حكمها أو تخففاً من البحث وركونا إلي الراحة والتماساً لأيسر السبل، ولعل منشأ تلك الفكرة الخاطئة ما يأتي:
1] أن القدماء لم ينصوا على الاستشهاد بالحديث واكتفوا بدخوله تحت المعنى العام لكلمة "النصوص الأدبية القديمة " [2]ثم حين جاء من تلوهم ودونوا هذه الفكرة كانوا

يفهمون ذلك فلم يخصوا الحديث بنص مستقل.فلما جاء بن الضائع وأبو حيان وغيرهما، ولم يجدوا نصاً مستقلا يعد الحديث من مصادر اللغة ظنوا أن القدماء لم يكونوا يستشهدون به وسجلوا هذا الظن علي أنه حقيقة واقعة وجاء من بعدهم فنقلوا عنهم دون تمحيص وتابعوهم من غير بحث.ويؤيد هذا الافتراض أن السيوطي [43]استنبط من قول بعضهم (النحو علم يستنبط بالقياس والاستقراء من كتاب الله تعالى وكلام فصحاء العرب "أن اللغويين لم يكونوا يستشهدون بالحديث فعقب علي ذلك بقوله: "فقصره عليهما ولم يذكر الحديث ".

2] أن سيبويه في احتجاجه بالحديث لم يكن يقدم له بما يوضح أنه من الحديث، فالتبس الحديث بغيره علي الباحثين حتى نسب إليه أبو جبان وغيره عدم الاحتجاج بالحديث. وربما كان السبب في اعتقاد سيبويه للنسبة أنه كان يحتج بالحديث كما يحتج بأي عبارة منثورة من كلام العرب الفصحاء... ولم يكن إغفاله النسبة إلى النبي خارجا عما فعله مع معظم الشواهد الشعرية والنثرية التي لم يهتم بنسبها إلي شخص معين [44].

الحديث:
كان الرسول صلى الله عليه سلم أفصح من نطق بالضاد، وكان عليه السلام يفخر بأنه لا يلحن فيقول: (أنا أفصح من نطق بالضاد، بيد أنيمن قريش واسترضعت في بني سعد فأني لي اللحن ؟وقد كان صلى الله وسلم نموذجاً للمسلمين في أقواله وأفعاله، وما أكثر أحاديثه الشريفة التي يلقيها على المسلمين على حسب الظروف وتبعاً لمقتضيات الأحوال.
ولا شك أن مثل هذه الأحاديث النبوية ـ إذا استثنينا منها ما كان يخاطبه بعض الأقوام تبعاً للهجاتهم ـ منبع ثر للتراكيب اللغوية الفصيحة والأساليب العربية الراقية،وكان من الواجب على النحاة والمقعدين الأوائل للغة أن ينتبهوا لهذا الفيض الزاخر من الأحاديث النبوية فيستقروه ويبنوا عليه القواعد باعتباره ـ حوار القرآن ـ نموذجاً للنثر الفصيح في أروع صوره وأرق أساليبه وأزهي تراكيبه [45].

---

[40]أبن الطيب الفاسى، شرح كفاية المتحفظ، دار الكتب المصرية، ص15
[41]خديجة الحديثى، موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث، ص78
[42]أبو حيان التزيل والتكميل في شرح التسهيل، دار الكتب المصرية، ج5، ص168
[43]السيوطي، الاقتراح في علم أصول النحو، حيدر أباد، دار الكتب المرية، ص18
[44]خديجة الحديثى،موقف النحاة منا الاحتجاج الحديثص79
[45] - انظر اللغات السامية، ص 82 0

فليس يعرف في التاريخ اللغوي العربي نثر ـ بعد القران الكريم أعم نفعاً ولا أصدق لفظاً ولا أعدل وزناً، ولا أجمل مذهباً، ولا أكرم مطلباً، ولا أسهل مخرجاً ولا أفصح عن معناه، ولا أبين فحواه من كلامه صلى الله عليه وسلم[46].

وقد كان الصحابة رضوان الله عليهم يعرفون في حيث الرسول هذه الخصيصه، فكانوا أحرص الناس على تلقف ما يلفظ به وتداوله في عهده 0 وعلى الرغم من أنهم كانوا منهيين عن كتابة غير القرآن من الحديث خوف الخلط بينهما، فإن بعضهم كان يقوم بتدوينه، ما دام يملك العقلية العلمية الواعية التي تميز بين الحديث والقرآن. وما كاد القرن الأول الهجري يقترب من نهايته حتى بدأت حركة علمية واعية لجمع السنة النبوية بعد أن حدثت في المجتمع بعض التغيرات الجوهرية بانتهاء عصر الصحابة، وانقسام الناس إلي شيع وأحزاب متفرقة: دينية وسياسية،تحول القيادة في الأمة من خلافة إلي ملك ومن شورى إلي وراثة، وكان لذلك أثره على الحديث فكثر فيه الوضع والتزييف تأييد لًالاتجاه، أو طعنا في آخر، أو تقريباً لحاكم، أو بثا للبلبلة،والتشكيك في الدين ـ كما كان يصنع الزنادقة 0 ومع بداية تدوين الحديث كان الفساد قد تطرق إلي سنده ومتنه فحدثت حركة مضادة لهذا الاتجاه كان القصد منها الحصول على أحاديث مصفاة صحيحة النسبة إلي الرسول صلى الله عليه سلم وقد صدرت منه حقاً، فتشدد العلماء في الإسناد والتزموه كما تتبعوا و رواة الحديث بالجرح والتعديل، وكان ذلك كله ضرورة أملتها ظروف العصر والتحرز الديني في رواية السنة[47].

وقد استمرت هذه الجهود طوال القرن الثاني الهجري ولم يكد ينتهي حتى كان التأليف في السنة وقد شمل جوانب متعددة لنصوصها، أو لكيفية روايتها وتوثيقها، وتوج ذلك كله بتأليف كتب (المسانيد) التي التزمت خطه مادة في الإسناد وللرواة، وكانت القمة التي بلغتها تلك الجهود تأليف كتب الصحاح في القرن الثالث الهجري، وقد التزم مؤلفوها بنهج صارم في توثيق الرواية متناً وسنداً، كما فعل البخاري مثلاً في توثيق صحيحة.ومن يطلع على شروطه التي ألزم بها نفسه في توثيق الحديث يحس مقدار الجهد العظيم الذي بذله في حماية النص وإسناده[48].

رواية الحديث وجمع نصوصه حدثت مبكرة إذن، ووصلت إلي صورة ناضجة في وقت كان النشاط اللغوي فيه على أسده. ومعنى ذلك أنها وجدت موثقة في عصر الاستشهاد باللغة، وظلت كذلك فيما بعد عصر الاستشهاد وكلما مر الزمن ازداد الجهد الذي يبذله العلماء في توثيقها ونسبتها إلي مصدرها الأصلي صاحب الرسالة 0 فماذا كان موقف النحاة من الحديث ؟

يبدو أن قضية الاعتماد على الحديث لم تكن شغل بال النحاة قديماً، فلم تقرأ لأي منهم نصاً صريحا في هذا المجال يفيد الجواز أو المنع 0 فلم يأخذ النقاش في قضية الاستشهاد بالحديث صورته الحادة إلا في القرنين السابع والثامن الهجريين، أما أوائل النحاة فقد مارسوا الاعتماد عليه في مؤلفاتهم، وإن كان ذلك بصورة يصعب معها الحكم بأنهم جعلوه أحد المصادر الأساسية في التقعيد النحوي.

فكتاب سيبويه ـ على أهميته في الدرس النحوي وعلى الرغم من تعدد موضوعاته وكثرة صفحاته ـ ليس فيه اعتماد على الحديث إلا في سبعة مواضع ـ حسب إحصاء الأستاذ عبد السلام هرون محقق كتاب سيبويه ـ والحديث في المواضع السبعة أصل يستبدله على القاعدة، ولم يرد على سبيل التوكيد لغيره من النصوص كما قال ذلك احد الدارسين[49].

فتحت عنوان: (هذا باب الفاعلين والمفعولين اللذين كل واحد منهما يفعل بفاعله مثل الذي يفعل به وما كان نحو ذلك) الذي ترجم فيما بعد بباب التنازل يقول: ومما يقوم بترك نحو هذا العلم المخاطب قوله عز وجل: (والحافظين فروجهم والحافظات والذاكرين الله كثيرا والذاكرات)[50] فلم يعمل الأخر فيما أعمل فيه الأول استغناء عنه 0ومثل ذلك: (ونخلع ونترك من يفجرك)[51]

---

46 - الجاحظ، البيان والتبيين، الجزء الثاني، ص 150

47 - محمد عيده، الرواية والاستشهاد باللغة، ص 80 0

48 - المصدر نفسه،ص 129 0

49 - محمد عيده: الرواية والاستشهاد باللغة 120 0

50 - سورة الأحزاب الآية 35 0

51 - سيبويه: الكتاب،تحقيق عبد السلام هرون، الجزء الأول طبعة بولاق، ص 37 0

وتحت عنوان (هذا باب تسميتك الحروف بالظروف وغيرها من الأسماء)يقول سيبويه: (وأما ثم وأين وحيث ونحوهن إذا صيرن اسما لرجل أو امرأة أو حرف أو كلمة فلابد لهن من أن يتغيرن عن حالهن، ويصرن بمنزلة زيد وعمرو لأنك وضعتهن بذلك الموضع / كما تغيرت ليت وإن فإذا أردت حكاية هذه الحروف تركتها علي حالها، كما قال: (إن الله ينهاكم عن قيل وقال)، ومنهم من يقول: عن قيل وقالٍ، لما جعله اسما[52]. هذا بالإضافة إلى استشهاد بقوله صلى الله عليه وسلم: (ما من أيام أحب إلى الله الصوم فيها الصوم منه في عشر ذي الحجة) على رفع افعل التفضيل للاسم الظاهر إذا سبق بنفي أو شبهه وكان المرفوع أجنبيا مفضلا على نفسه باعتباريين كما فسر ذلك النحاة فيما يعد[53]وبقوله عليه السلام (فبها نعمت) عند حديثه عن أصل نعم وبئس[54]

وأورد قوله عليه السلام (كل مولود يولد على الفطرة حتى يكون أبواه هما اللذان يهودانه وينصرانه) تحت عنوان: (هذا باب ما يكون فيه هو وأنت

وأنا ونحن وأخواتهن فعلاً[55].

وقال: إن فيه ثلاثة أوجه: فالرفع من وجهين، والنصب من وجه واحد فأحد وجهي الرفع أن يكون المولود مضمراً في (يكون)والوالدان مبتدآن، وما بعدهما مبني عليهما،كأنه قال: حتى يكون المولود أبواه اللذان يهودانه وينصرانه 000والوجه الآخر: أن تعمل (يكون) في الأبوين ويكون (هما) مبتدأ، وما بعده خبرا له والنصب على أن تجعل (هما) فعلا[56].

اعتمد سيبويه إذن على الحديث في التقعيد وجعله أحيانا محل نقاش ومدارسة غير أن ذلك قليل جدا بالقياس إلي ما في الكتاب من شعر وآيات قرآنية 0 والملاحظة أنه لم يشر إلى أي نص مما سبق على أنه حديث نبوي ولعل هذا سر قول بعض الباحثين إنه لم يستشهد بغير حديث واحد جعله توكيداً لغيره من النصوص.

وقد استشهد الكسائي بالحديث وجعله دليلا مرجحاً في مسائل نحوية، ومما نقلته إلينا المصادر اشتراط النحاة لجزم المصادر في جواب النهي أن توضع (إن) قبل (لا) الناهية ولا يحدث اختلال في المعنى وفي ذلك يقول ابن مالك في ألفيته:

وشروط جزم بعد نهي أن تضع ** (إن) قبل (لا) دون تخالف يقع

غير أن الكسائي لم يشترط هذا الشرط مستدلاً بقول الرسول عليه السلام: (من أكل من هذه الشجرة فلا يقربن مسجدنا يؤذنا بريح الثوم)وقول الصحابي للرسول: (لا تشرف يصبك سهم) حيث جزم الفعلان في الحديث والأثر في جواب النهي دون تحقق شرط النحاة [57] 0

أما الفراء في (معاني القرآن) فقد استشهد بالحديث النبوي على ظواهر متعددة صوتية وصرفية ونحوية 0 فقد استشهد على كسر همزة (أم) في قوله تعالى: (فلأمه السدس) [58] 0 يقول صلى الله عليه وسلم: (أوصى امرأ بأمه)[59]، كما استشهد على ورود الخوف بمعنى الظن يقول الرسول عليه السلام: (أمرت بالسواك حتى خفت لاررددن) أي حتى ظننت لاررددن[60]ومن ذلك احتجاجه لبناء (الآن) بقوله: (إن شئت جعلت (الآن)أصلها من قولك آن لك أن تفعل، أدخلت عليها الألف واللام، ثم تركتها على مذهب (فعل) فأتاها النصب من نصب (فَعَلَ)،وهو وجه جيد،كما قالوا: نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن قيل وقال وكثرة السؤال، فكانتا كالاسمين فهما منصوبتان ولو... على أنهما أخرجتا من فيه الفعل كان صوابا[61]،كما استشهد لقراءة(فبذلك فلتفرحوا)[62]بإدخال لام الأمر

---

52 - المصدر نفسه، ص 37

53 - انظر شرح ابن عقيل، ص 324وانظرالكتاب (الجزء الاول) ص 232 0

54 -سيبويه الكتاب، الجزء الثاني:ص 258 0

55 - سيبويه الكتاب، الجزء الثاني:، ص 394

56 - المصدر نفسه الجزء الأول، ص 396 0

57 - الاشموني، شرحه على الألفية الجزء الثالث، ص 233، ط الحلبي 1329هـ وانظر حاشية الصبان ص 234 0

58 -سورة النساء الآية 11 0

59 - الفراء، معاني القران، الجزء الأول، ص 50 0

60 - المصدر نفسه ظ، ص 266 0

61 - المصدر نفسه ص 268 0

على المضارع المبدوء بالتاء للمخاطب بقوله صلى الله عليه وسلم في بعض المشاهد:(لتأخذوا مصافيكم) ([63]) هذا بالإضافة إلي استشهاد بالحديث على معان لغوية ـ كما كان يفعل سابقوه ([64])فعند قوله تعالى: (وما تفيض الأرحام وما تزداد)، يفسر (تفيض) بـ(تنقص) مستدلاً بالحديث الشريف: (إذا كان الشتاء قيظاً والولد غيضاً وغاضت الكرام غيضاً وفاضت اللئام فيضاً[65]

وقد استشهد أبو العباس المبرد بالحديث في (المقتضب) وإن كان ذلك قليلا بالقياس إلي حجم الكتاب [66]كما استشهد أبو علي الفارسي بالحديث واحتج به في مسائل اللغة والنحو والصرف[67]ومن ذلك استشهاده على حذف المفعول به ببعض الآيات القرآنية ثم اتبع ذلك بقوله: (ومنه الحديث): (لا يقتل مؤمن بكافر، ولا ذو عهد في عهد)المعنى:ولا ذو عهد في عهده بكافركما كان التقدير في الآية 8: (والسموات غير السموات والمعنى: لا يقتل مؤمن بكافر **حربي** ولا ذو عهد في عهده بكافر)[68]كذلك كان ابن جني يعتد بالأحاديث النبوية حجة في اللغة والنحو والصرف، كما كان يستخدمها في توجيه القراءات وتصويبها [69]0

فمن استشهاده بالحديث في الدلالة المعجمية قوله: قال أبو زيد: يقال أمر الله ماله وأمره قال أبو حاتم: ورووا عن الحسن أن رجلا من المشركين قال للنبي صلى الله عليه وسلم إني أرى أمرك هذا حقيراً، فقال عليه السلام: إنه سيأمرك أي ينتشر[70] 0

ومن استدلاله بالحديث في الجانب الصرف يقوله: (وينبغي أن يحمل على هذا أيضا (يقصد إبدال الواو ألفاً لانفتاح ما قبلها) قوله عليه السلام: ارجعن مأزورات غير مأجورات، يريد: موزورات، ثم تقلب الواو لما ذكرنا، **ألفه** وعلى أنه قد يمكن أن يكون قلب الواو همزة إتباعا لمأجورات [71]

ومن استخدام الحديث في التوجيه النحوي لقراَءة قرآنية ما قاله في توجيه قراءة أبي سعيد ألخدري: (وأمّا الغلام فكان أبواه مؤمنان) [72]إذ قال لا يجوز في الرفع هنا تقدير أن احدهما:أن يكون اسم كان ضمير الغلام، أي: فكان هو أبواه مؤمنان،والجملة بعده خبر كان، والآخر: أن يكون اسم كان مضمرا فيها وهو ضمير الشأن والحديث، أيفكان الحديث أو الشأن أبواه مؤمنان والجملة بعده خبر كان على معنى، إلا انه في هذا الوجه الثاني لا ضمير عائداً على اسم (كان)، لأنه ضمير الأمر والشأن لا يحتاج من الجملة التي هي بعده خبر عنه إلى ضمير عائدا عليه منها، من حيث كان هو الجملة في المعنى ومثله قول النبي صلى الله عليه وسلم: (كل مولود يولد على الفطرة حتى يكون أبواه هما اللذان يهودانه وينصرانه[73]

وغير هؤلاء النحاة كثيرون استشهدوا بالحديث، وجعلوه حجة في مسائل صوتية وصرفية ونحوية، ولم يكن الأمر مقصوداً على علماء المعاجم كابن فارس والأزهري – كما رأى ذلك بعض الدارسين المحدثين.[74] – إذ قال: " إن علماءنا فرقوا في الاستشهاد بالحديث بين المستوى الوظيفي والمستوى المعجمي،فرفض الأول، قبل الثاني – وجاء أبن مالك فكان أول من خرج على هذا الإجماع واحتج بالحديث،وتابعه على ذلك ابن هشام وأبو علي الشلوبين في كتابه (التوطئة) وغيره من المسائل. فالشيء الثابت – كما سبق أن بينا – أن النحاة الأوائل لم يفضلوا الاستشهاد بالحديث في النحو

---

[62] - سورة يونس الآية، 58 0
[63] - الفراء معاني القران، ص 129 0
[64] - الخليل بن احمد،العين، ص 129 0
[65] - أبوزكريا الفراء ومذهبه في اللغة والنحو، ص 2410
[66] -المبرد المقتضب: مقدمة المحقق، ص 116
[67] -ابو على الفارسي، الحجة في علل القراءات السبع، الجزء الاول، القاهرة 1965م، ص 203 0
[68]أبوعلى الفارسي، الحجة في علل القراءات السبع، الجزء الأول، القاهرة 1965م،ص 26 0
[69] - محمد عيد، الرواية والاستشهاد باللغة، ص 324 0
[70] - ابن جني، المنتخب في تبيين شواذ القراءات، ج2، ص17 0
[71] - المصدر نفسه،ص 332 0
[72] - سورة الكهف الآية 80 0
[73] - ابن جني المحتسبفي تبيينوجوه شواذ القراءات، ص 360 0
[5]-محمد عيد، الرواية والاستشهاد، ص 133، وأنظر دراسات في العربية وتاريخها، ص 176

والصرف وإن كانوا لم ينزلوه المنزلة التي يجب أن ينزلها، فكان استشهاد هم به – بالقياس إلى غيره من قنوات السماع

هذا عن الجانب التطبيقي أما عن النظري فلم يصادفنا في مؤلف لأي منهم شيء يتصل بنظرية الاستشهاد بالحديث التي اشتعل الجدل فيها – كما سبق أن

المحور الثالث: آراء العلماء المانعين ـ المتوسطية والمجوزين

قلنا في القرنين السابع والثامن الهجريين، حيث انقسم اللغويون تجاه هذه القضية ثلاثة فرق: فئة منعت الاستشهاد بالحديث، وأخرى توسطت بين المنع والجواز، وثالثة جوزت الاحتجاج به مطلقا.وسنحاول في السطور التالية تناول نظرة كل فريق وحجته ومناقشتها

أولا المانعون:

ويتزعمهم أبو حيان النحوي الذي نعى على ابن مالك استشهاده بالحديث على إثبات القواعد الكلية في النحو، زاعما أنه لم ير أحدا من المتقدمين والمتأخرين سلك هذه الطريقة غيره، فالواصفون الأولون لعلم النحو المستقرئون للأحكام من لسان العرب كأبي عمرو بن العلاء وعيسى بن عمر والخليل وسيبويه من أئمة البصريين، والكسائي والفراء وعلي بن مبارك الأحمر وهشام الضرير من أئمة الكوفيين لم يفعلوا ذلك – على ما زعم – وتبعهم على هذا المسلك المتأخرون من الفريقين وغيرهم من نحاة الأقاليم.[75]

ويرجع السر في ذلك من وجهة نظره إلى أمرين:

1] أن الرواة جوزوا نقل الأحاديث بالمعنى، فنجد قصة واحدة قد جرت في زمانه صلي الله عليه وسلم لم تقل بتلك الألفاظ جميعها نحو ما روي من قوله(زوجتكما بما معك من القرآن) ملكتها بما معك من القران- خذها بما معك من القرآن) وغير ذلك من الألفاظ الواردة فنعلم يقينا أنه صلي الله عليه وسلم يلفظ بجميع هذه الألفاظ بل لا يجزم بأنه قال بعضها، ويحتمل أنه قال لفظا مرادفا لهذه الألفاظ جميعا فأتت الرواة بالمرادف.

2]أنه قد وقع اللحن كثيرا فيما روى من الحديث، لان كثيرا من الرواة لم يكونوا عربا، وإنما تعلموا لسان العربية بصناعة النحو فوقع اللحن في كلامهم وهم لا يعلمون. [76]

وتبع **أو** حيان في هذا الموقف أبا الحسن بن الضائع الذي قال عن استشهاد أبن خروف بالحديث كثيرا (فان كان على وجه الاستظهار والتبرك بالمروى فحسنوإ ن كان يرى أن من كان قبله أغفل شيئا وجب عليه استدراكه فليس كما رأى[77]

ثانيا المتوسطون بين المنع والجواز:

وهؤلاء فرقوا بين ما يعتقد أنه كلام الرسول صلى الله عليه وسلم دونما تغيير وما يحتمل التغيير في ألفاظه 0

فأما ما عرف (اغتناء ناقله بلفظه لمقصود خاص، كالأحاديث التي قصد بيان فصاحته صلي الله عليه وسلم ككتابه لهمدان،وكتابه لوائل بن حجر، والأمثال النبوية فهذا يصح الاستشهادي به في العربية.[78]وأما ما عرف اغتناء ناقله بالمعنى دون اللفظ، فلا يصح الاستشها دبه.

وقد ذهب هذا المذهب الإمام أبو الحسن الشاطبي (ت 790هـ) الذين هى علي أبن مالك أنه لم يفصل هذا التفصيل، واستشهد بالحديث، فكأنه بناه على افتتاح نقل الحديث بالمعنى.[79]

ويكاد السيوطي يقارب هذا الاتجاه في الاقتراح حين قال: وأما كلامه صلى الله عليه وسلم فيستدل منه بما أثبت أنه قاله على اللفظ المروي، وذلك نادر جداً إنما يوجد في الأحاديث القصار على قلة أيضا.[80]

---

75 - السيوطي، الاقتراح فيعلم اصول النحو حيدر اباد 1310هـ، ص16

1- السيوطي، الاقتراح فيعلم اصول النحو حيدر اباد 1310هص 17 0

2البغداوي، خزانةالأدب, الجزء الأول , ص 10

78- المصدر نفسه، ص 13 0

- المصدرنفسه، ص 14 79

-السيوطي، الاقتراح علم أصول النحو، حيدر اياد14310هـ، ص 1680

- نقول: يقارب هذا الاتجاه، لأنه يقول: إن الرواية باللفظ توجد في الأحاديث القصار على قلة، فما بالك بالطوال ! !
- كما أنه في نهاية نقله عن أبي حيان وغيره، لم يعلق بما يفيد رفضه لهذا الاتجاه، وإنما قال (ومما يدل على صحة ما ذهب إليه ابن الضائع وأبو حيان أن ابن مالك استشهد على لغة (أكلوني البراغيث)بحديث الصحيحين " يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار) وأكثر من ذلك حتى صار يسميها لغة (يتعاقبون).
- وقد استدل به السهيلي ثم قال: لكني أقول: إن الواو فيه علامة إضمار، لأنه حديث مختصر رواه البزار مطولا مجرداً قال فيه: إن لله ملائكة يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار[81]
- ومن الواضح أن هذا الاتجاه الثاني يتفق مع الاتجاه الأول إلى حد كبير في أنما يرفض من الحديث أساسه الرواية بالمعنى، (وهو الأساس نفسه الذي بنى عليه الرفض المطلق. فهو رأي لا يختلف عن السابق إلا من حيث إمكانها التأكد من أن بعض الأحاديث رويت نصا، وأكثرها روى بالمعنى وهذا الأخير مرفوض، فهو يسير في النهج نفسه مع اختلاف يسير[82].

ثالثا: المجوزون :

وفي طليعتهم ابن خروف، وابن مالك والدماميني والرضي الذي زاد على ذلك بالاحتجاج بكلام أهل البيت رضي الله عنهم وتبعهم في هذا المسلك علماء كثيرون من متأخري النحاة مثل ابن الناظم وابن هشام، والاشموني وغيرهم.

وحجتهم في اتجاههم هذا مايلي من آراء:-

1] أن النقل بالمعنى إنما كان في الصدر الأول قبل تدوينه في الكتب، وقبل فساد اللغة وغايته تبديل لفظ بلفظ يصح الاحتجاج به، فلا فرق على أن اليقين غير شرط، بل الظن كاف، والأصل عدم التبديل، لاسيما والتشديد في الضبط والتحري في نقل الأحاديث شائع بين النقلة والمحدثين.

2] أن الخلاف في جواز النقل بالمعنى إنما يكون فيما لم يدون،أما مادون وكتب فلا يجوز تبديل ألفاظه من غير خلاف بينهم، وتدوين الأحاديث والأخبار وكثير من المرويات وقع في الصدر الأول قبل فساد اللغة بدخول اللحن فيهما.

3] أنه لو حدث التغيير -افتراضاً- فقدتم ذلك في وقت الاحتجاج وكلام المبدلين يسوغ الاحتجاج به، فلا فرق بين الجميع في صحة الاستدلال.

4] أنه لا يلزم من عدم استدلال متقدمي النحاة بالحديث عدم صحة الاستدلال به[83]

هذه هي الاتجاهات الثلاثة،ويهمنا أن نصل إلى رأي مرضي.

أما حجج المانعين فثلاث: عدم استشهاد المتقدمين من بصريين وكوفيين بالحديث، وتلك علة لا تثبت للنقد فقد سبق لنا أن مثلنا لكثير من متقدمي النحاة الذين استخدموا الحديث شاهد على القضايا اللغوية مما لا سبيل إلى إعادته مرة ثانية. بل إن أبا حيان نفسه استشهداً بالحديث، يقول عن حذف تاء العدد المذكر إذا حذف المعدود في قوله تعالى: (إن لبثتم إلا عشراً)84. (حكي الكسائي عن أبي الجراح: صمنا من الشهر عشراً، ومنه ما جاء في الحديث: (ثم أتبعه بست من شوال) يريد: ستة أيام، حسن الحذف هنا كون ذلك فاصلة رأس آية85 بل أنه أتخذ الحديث أحياناً متكأ لرد أقوال بعض النحاة وكان الحديث سنده الوحيد فيما يناقش من قضايا. فقد رد على الزجاج عدم تجويز إتباع معمول الصفة المشبهة بالنعت فقال: (واعلم أنه يجوز أن يتبع معمول الصفة المشبهة بجميع التوابع ما عدا الصفة فإنه لم يسمع من كلامهم، هكذا زعم الزجاج، وقد جاء في الحديث في صفة

---

[81]- المصدر نفسه , ص 18

[82]-محمد عبيره، الرواية والاستشهاد باللغة، ص 133

1- أنظر، البغدادي، خزانة الأدب، وأنظر دراسات في العربية وتاريخها.

2- سورة طه , الآية 103

4- شعبان صلاح , مواقف النحاة من القراءات القرآنية في نهاية القرن الرابع الهجري , دار غريب, للطباعة والنشر والتوزيع , ص69

الرجال: (أعور عينه اليمنى)، واليمنى صفة ب (عينه) وهو معمول للصفة فينبغي أن ينظر في ذلك86.

وغير هذين الموضعين مواضع كثيرة استشهد فيها أبو حيان بالحديث87 مما يدل على أن موقفه من أبن مالك كان موقفاً شخصياً، لا منهجياً، وأنه كان متحاملاً عليه بدون وجه حق88.

أما الرواية بالمعنى فلا تنهض دليلاً يؤازرهم، فبجانب الأحاديث المروية بالمعنى هناك فيض من الأحاديث المروية باللفظ، وقد كان المحدثون متشددون إلى أبعد حد في الرواية باللفظ حتى أن بعضهم منع الرواية بالمعنى. وليس اختلاف لفظ الحديث الواحد ناتجاً كله عن الرواية بالمعنى فربما كان لتعدد مجالس النبي صلى الله عليه وسلم أثر في هذا التعدد فربما سئل السؤال نفسه في مجالس متعددة، فأجاب إجابات مختلفة لفظاً متفقة معنى89فضلا أن الرواية بالمعنى – إن صحت – قد تكون محل نظر من الجهة الدينية، ولكن الاستشهاد بها لقولا لا حاجة به إلى هذا النظر والتوقف إذ نشطت حركة جمع الحديث فترة كافية في وقت كان يصح الاحتجاج بكل ما فيه من نصوص، وليس يشترط في نصوص اللغة ! اليقين والقطع، بل القطع والنقل والتوثيق الزمني،وقد كانت هناك نصوص مدونة لا تحتمل التغيير والتبديل[90]

وأما اعتلالهم بوقع اللحن في الحديث لان أغلب رواته أعجام، فلم يكن ذلك شأن الحديث فقط، بل كان موجودا في النصوص اللغوية الأخرى من شعر ونثر وهي التي‘اتخذوها مصدراً استقو منه القواعد. بل إن الحديث توافر له من أساليب الشعر ويعتمد عليه، ثم يترك الحديث ؟

- أنه أذا صدق القول يوجد بعض اللاحنين في رواه الحديث، فأنهم كانوا قلة لا تذكر بجانب الرواة الموثقين الأعلام. وليس يعيب الحديث أن أغلب رواته كانوا من الأعاجم، فذلك شأن النشاط اللغوي بعامة، إذا كان رواه اللغة، بل والمؤلفون فيها،أغلبهم من الأعاجم الذين عاشوا البيئة العربية وشربوا لغتها فصاروا أعلاما في دراستهم، أن المانعين قد اجتهدوا فاخطوا، وكانت حججهم في المنع افتراضا تلا تتصل بواقع الحال بسبب؛لان رواية الحديث بالمعنى ليست سبيل المحدثين جميعا ولو كانت سبلهم فعلا لما حال ذلك دون الاحتجاج بها، لان كثيرا من حملة الحديث ورواته كانوا في مرتبة عالية من الفصاحة كالصحابة والتابعين والحفاظ والضابطين، ولان المحدثين من غير العرب لم يجاوزوا إلا بعد الاطمئنان إلى أنهم كانوا غاية في الضبط والإتقان 0 وذلك كان يونس بن حبيب النجوي يحتج بكلام أبي علي الاسواري، وكان الخليل بن احمد الفراهيدي على جلالة قدره يأخذ الحديث عن أيوب بن أبي تميمة السختياني.[91]
- وأما حجج المجوزين فيهم ن ا منها مناقشة قولهم: (إن تدوين الأحاديث وقع في الصدر الأول قبل فساد اللغة، وقد سبق أن قلنا إن بداية الاهتمام بحركة التدوين كانت في أواخر القرن الأول الهجري، واستمرت طوال القرن الثاني. فهل كانت البيئة العربية في هذه الفترة بعيدة عن اللحن ؟ وهل كانت اللغة في هذه المرحلة الزمنية مصفاة لم يدخلها فساد أو عجمة ؟

الخاتمة

الحمد لله الذي وفقني لكتابة هذا البحث ولاشك في أنه تناولت أحد مصادر اللغة العربية وهو الحديث النبوي الشريف، فجاءت محاوره ومضمونه في آراء قدامى اللغويين كأمثال عمرو والخليل وسيبويه وتصنيفهم إلى مانعون ومتوسطون ومعارضون ثم جاء المحور الثاني عن آراء المتأخرين من أهل اللغة ثم جاء المحور الثالث عن آراء العلماء المانعين والمتوسطين والمجوزين اللغويين

5- أبو حيان منهج السالك في الكلام على ألفية بن مالك تحقيق سيدني جليزر 1947م , ص366

6- أنظر البحر , الجزء الأول ,ص290

4-أنظر الشواهد والاستشهاد في النحو , ص333

1- أنظر مصطفى السقا نشأة الخلاف بين البصريين والكوفيين , مقال في مجلة اللغة , جـ1 , ص99

- أنظر، محمد عبده الروم والاستشهاد باللغة ص 136[90]

-انظرالدرس النحوي في بغداد، ص69[91]

تجاه هذه القضية، فناقشت موقفهم وآراءهم تجاه هذه القضية (احتجاج الحديث النبوي الشريف) هذا بفضل الله وعونه.

قائمة المصادر والمراجع

1. أبو حيان التنزيل والتكميل في شرح التسهيل، دار الكتب المصرية ج 5
2. ابن عقيل، شرح ألفيته
3. ابن الانباري، الإنصاف في مسائل الخلاف
4. ابن الخباز،شرح ألفية بن مطي
5. ابن السكين، الأضداد دار الكتب المصرية
6. ابن الضائع، شرح الجمل، باب الاستثناء، باب الاختصاص
7. ابن الطيب الفارسي، شرح كفاية التحفظ، دار الكتب المصرية
8. ابن الماميني، تعليق الفوائد، دار الكتب المصرية
9. ابن جني، المحتسب في تبيين شواذ القراءات، ج1الثاني
10. ابن خالويه كتاب يس
11. ابن خروف تنقيح الألباب في شرح غوامض الكتاب
12. ابن دريد، الجمهرة، نشر كرنكو وآخرون، حيدر أباد
13. ابن عصفور، شرح الجمل، دار الكتب المصرية
14. ابن علان، في شرح الاقتراح، دار الكتب المصرية 666 نحو تيمور
15. ابن قتيبة، السائل والأجوبة
16. ابن يعيش، شرح المفصل
17. أبو حاتم، الأضداد، دار الكتب المصرية
18. أبو حيان، إرشاد الضرب، منهج السالك
19. أبو زكريا الفراء،ومذهبه في اللغة والنحو
20. أبو على الفارسي، الحجة في علل القراءات السبع، الجزء الأول القاهرة
21. الأشموني، شرحه على الألفية، الجزء الثالث، ط الحلبي 1329هـ
22. الأصمعي، الأضداد، بيروت
23. البغدادي، خزانة الأدب،ط بولاق، ج1
24. الجاحظ، البيان والتبيين، الجزء الثاني
25. الخليل ابن احمد الفراهيدي، العين الجزء الأول
26. السيوطي، الاقتراح في علم أصول النحو، حيدر أباد دار الكتب المصرية
27. السيوطي، المزهر في اللغة،تحقيق جاد المولى وآخرين
28. الصبان، حاشيته
29. الفراء معاني القرآن
30. المبرد، المقتضب، مقدمة المحقق
31. المبرد، المقتضى بالحديث في ثلاثة عشر موصوفاً، دار الكتب المصرية
32. خديجة الحديثي، الاحتجاج بالحديث
33. سيبويه، الكتاب، تحقيق عبد السلام هرون، الجزء الأول طبعة بولاق
34. شعبان صلاح مواقف النحاة من القراءات في نهاية القرن الرابع الهجري دارغريب للطباعة والنشر والتوزيع
35. محمد عبر، الرواية والاستشهاد باللغة.
36. مصطفى السقا، نشأة الخلاف بين البصريين والكوفيين، الجزء الأول

****

أمارابك: مجلة علمية محكمة تصدر عن الأكاديمية الأمريكية العربية للعلوم والتكنولوجيا www.amarabac.com
المجلد 7، العدد 23 (2016). ص ص 55-80

تدريب موظفي البلديات الفلسطينية في مجال التخطيط الاستراتيجي: نظرة تقييمية

عبدالفتاح الشملة (*)

الملخص: هدفت هذه الدراسة الى تقييم التدريب الذي تلقاه موظفي البلديات الفلسطينية في التخطيط الاستراتيجي، وتحقيقا لاهدافها عملت هذه الدراسة على الاجابة عن اسئلتها، فعرضت التجارب والنماذج المختلفة في موضوع تقييم التدريب مما أفضى الى تصميم نموذج تقييمي خاص بالدراسة تمثل في الاستبيان الذي أفراد العينة.وتبين أن هذا التدريب لم يكن ممارسة مستقلة بل كان جزءا من مشروع رسم الخطط الاستراتيجية للبلديات، وقد خلصت نتائج الدراسة الى أن هذا التدريب كان متوسط الفاعلية على كافة عناصر أداة الدراسة، فيما كان دليل التخطيط الاستراتيجي الذي أصدرته وزارة الحكم المحلي هو المادة التدريبية حيث ركز المدربون فيها على تعبئة النماذج الواردة في هذا الدليل أكثر من تركيزهم على التدريب كوظيفة ادارية، أما مدة التدريب فلم تكن كافية، وقيمت بيئة التدريب بأنها غير مواتية، فيما تبين أنه لم يتم اختيار المدربين بناء على أسس مهنية محددة، ولهذه الحيثيات فلم يسهم هذا التدريب في تطوير القدرة التخطيطية اللازمة لدى المتدربين، وقد أوصت الدراسة ب: انشاء ادارة متخصصة للتدريب في وزارة الحكم المحلي، صياغة سياسة ونظام تدريبي متكامل، تأهيل مجموعة من المدربين من كوادر وزارة الحكم المحلي ليشكلوا مرجعية تدريبية وتقييميه واستشارية لعملية التخطيط الاستراتيجي في البلديات الفلسطينية، كما أوصت بمعالجة جوانب القصور التدريبي التي أشارت اليها هذه الدراسة وخاصة في موضوع أختيار المدربين، وتصميم المادة التدريبية.

الكلمات المفتاحية: التدريب، تقييم التدريب، التخطيط الاستراتيجي، البلديات.

Training in Strategic Planning for the Palestinian Municipality Employees: An Evaluation Perspective

Abdul Fattah Shamleh

Abstract: This study aimed at evaluating the training imparted to the Palestinian Municipality employees in the area of strategic planning. Many training evaluation models and experiments were presented، through which a model was developed to serve the study objectives. That is represented in the questionnaire as the tool of data collection of this study. A representative sample of respondents evaluated the efficiency of this training as medium on all items. Results of the study reveal that:there existed no appropriate planning for this training، the training material was the Strategic Planning Guide published by the Ministry of Local Government (MOLG). With this in hand، more focus was paid on filling up the forms appearing in the Guide rather than focusing on the training as a function. Results of the study revealed that: the duration of training deemed to be insufficient and its timing was inappropriate. The training environment was not conducive. Trainers' performance was not that satisfactory. The mentioned weaknesses were responsible for the inefficiency of this training. The study recommended that: An independent body should be initiated to manage the training practices in the MOLG، Designing an integrated system of training in the MOLG، Conducting a TOT program for an eminent group of MOLG practitioners to qualify them serve as a training، consultancy and planning frame of reference، The weaknesses of this training should be resolved، Evaluation of the strategic plans should be performed to define its deficiencies which should be considered as training needs that should be met. Trainers should be carefully selected on professional bases، and the training material should be tailored for the purposes of this training.

Key words: *Training، training evaluation، strategic planning، municipalities.*

(*)عضو الهيئة التدريسية في كلية الاقتصاد في جامعة النجاح الوطنية – فلسطين،

التعريف بمشكلة الدراسة:

تعمل التنظيمات الحكومية وبشكل حثيث على وضع السياسات والاستراتيجيات وتحديد التدخلات التي تسعى من خلالها الى الارتقاء بالخدمة المقدمة للجمهمور وبمستوى معيشته، فتتبنى التدريب مثلا للتأثير إيجابياً في أداء أداء التنظيمات الوظيفي والوظائفي، وبالرغم من القناعة المتأصلة بالتدريب، الا أن ممارستة تلازمت ومنذ عقود مع تساؤلات تطرحها الأطراف ذات العلاقة عن مدى تحقيقه لأهدافه، وما زال يشوب الإجابة عن هذه التساؤلات بعض الثغرات والجمود (حسن, 2011: 124)، فهناك صعوبة في قياس أثره خاصة على المدى البعيد وفي الجوانب المعنوية، وعلى الرغم من جدوى ممارسته، الا أنه لا بد لذلك من أن يرتبط بمؤشرات عن مدى فاعليته بهدف الكشف عن جوانب القصور ومعالجتها ومناحي القوة والإفادة منها، هذا الى جانب أهداف أخرى من أهمها توفير المتطلبات اللازمة لنجاحه، إلا أنه لحد الآن لم يتم التوصل إلى نموذج متفق عليه بهذا الخصوص. ومن منطلق ممارسة التدريب في مجال التخطيط الاستراتيجي لموظفي البلديات الفلسطينية وغياب التقييم المنهجي له، فقد برزت مشكلة هذه الدراسة لتكمن في تقييم التدريب في هذا المجال، لتحمل مشكلة البحث عنوان **" تقييم التدريب في التخطيط الاستراتيجي لموظفي البلديات الفلسطينية "**. لتعمل هذه الدراسة على وصف واقع التدريب في هذا المجال كما تراه الأطراف ذات العلاقة به وخاصة المتدربون، فيجيب هذا البحث في إطار ذلك عن مجموعة من الأسئلة نعرضها فيما يأتي.

أسئلة الدراسة:

تتركز جهود هذه الدراسة حول الإجابة عن سؤالها المحوري وهو **"ما تقييم موظفي البلديات الفلسطينية للتدريب في مجال التخطيط الاستراتيجي الذي شاركوا فيه"**.ويتفرع عن هذا السؤال الأسئلة الفرعية الآتية:

- ما تقييم ترتيبات ما قبل التدريب؟
- ما تقييم تنفيذ التدريب (المادة التدريبية والطرق، الوسائل والمعينات، النشاطات،الاطراف، البيئة،...)؟
- كيف تنظر الأطراف ذات العلاقة وخاصة المتدربون لتحقيق أهداف التدريب وخاصة لأثره في قدرة المشاركين على القيام بالتخطيط الاستراتيجي في البلديات التي يعملون فيها؟
- ما جوانب الضعف والقوة في التدريب الذي تلقاه موظفو البلديات في مجال التخطيط الاستراتيجي؟
- هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية في تقييم أفراد العينة للتدريب تعود لمتغيرات الجنس، الفئة العمرية، المؤهل العلمي، التخصص، المسمى الوظيفي والمحافظة؟
- ما الذي يمكن عمله للارتقاء بفاعلية الممارسات التدريبية في مجال التخطيط الاستراتيجي؟

وبالإجابة عن هذه الأسئلة تسعى الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف نعرضها فيما يأتي.

أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى الحصول على مؤشرات عن فاعلية تدريب موظفي البلديات الفلسطينية في مجال التخطيط الاستراتيجي للدلالة على أثره، من أجل الوصول إلى أحكام تقييمية حول المسائل ذات العلاقة بمجمل هذه العملية وعناصرها المختلفة ومنها: تحديد الاحتياجات وخطة التدريب ونشاطاته وبيئته واستخدام الطرق والوسائل والأدوات، وتقييم الأطراف ذات العلاقة للأداء التدريبي، وذلك لرصد مواقع القصور والقوة في ذلك، وإبراز العلاقة بين هذا التدريب والأداء التخطيطي لمن شاركوا فيه. كما تهدف الدراسة إلى تحقيق مجموعة أخرى من الأهداف، منها: إعادة التأكيد على أهمية التدريب في مجال التخطيط، وضرورة وضع آلية لتقييمه، لتمثل هذه

الدراسة مثالاً يُحتذى به في تصميم أدوات التقييم لمختلف موضوعات التدريب، كما تهدف هذه الدراسة الى بناء قاعدة معلوماتية عن الممارسات التدريبية في مجال التخطيط الاستراتيجي لموظفي البلديات الفلسطينية.

ومن الناحية النظرية تهدف هذه الدراسة الى تعزيز الادب النظري بخصوص التدريب وتقييمه بما ينسجم مع خصوصية البيئة الفلسطينية، وإلى اطلاع الباحثين على النماذج والتجارب المحلية والعربية والعالمية المستخدمة في عملية تقييم التدريب والخروج بنموذج يناسب البيئة الفلسطينية عامة وخصوصية التدريب في مجال التخطيط بشكل خاص. كما ستنبه هذه الدراسة إلى ضرورة التعاون المشترك بين مختلف الاطراف ذات العلاقة (خاصة الهيئات المحلية والمؤسسات الأكاديمية والتدريبية) للقيام بهذه المهمة بالشكل الافضل.

ويأتي ذلك كله من أجل الوصول إلى مجموعة متكاملة من التوصيات التي من شأنها الارتقاء بالممارسات التدريبية عامة والتقييمية خاصة من خلال معالجة جوانب القصور والتأكيد على الممارسات التدريبية والتقييمية الفضلى، وفي ضوء هذه الأهداف فلهذه الدراسة أهمية كبيرة يتم توضيحها فيما يأتي.

أهمية الدراسة:

يرتبط نجاح التنظيمات في التعامل مع متغيرات البيئة المحيطة بتوفر القوى البشرية الكفؤة المدربة، وبذلك تنبع أهمية هذه الدراسة من أهمية الوظيفة التدريبية ولدورها في تعزيز فاعلية التنظيمات والتي تتجسد في الوصول بالموظف إلى مرحلة متقدمة من الجاهزية للعمل المثمر، والتي تمتد فائدتها إلى عمق استراتيجي بعيد الى جانب أثرها الآني المباشر،، فتعمل هذه الدراسة على فحص فيما إذا كان يتم ممارسة هذه الوظيفة بالشكل المطلوب وتؤدي إلى النتائج المأمولة انطلاقاً من حقيقة وجوب استمرارية هذا النشاط وتتابعه، ويُعَدُّ هذا الجهد مهمًّا لتصحيح المسيرة التدريبية من خلال إقناع الأطراف المعنية وتعريفها بما يتوجب عمله للارتقاء بقدرة موظفي البلديات الفلسطينية على تقديم الخدمة الفضلى وبالطريقة والنوعية الفضلى للمواطن لشحذ كفاءتهم في حل المشكلات التي تواجههم، وبالتالي تسهم في تصميم خطط أكثر مهنية ورشادًا، وهي تفيد القائمين على التدريب – الوزارة والتنظيمات التدريبية- في وضع سياسة تدريبية أكثر فاعلية أو تعديل القائم منها وذلك بالافادة من إبراز جوانب الضعف والقوة المتعلقة بتفصيلات العملية التدريبية في مراحلها المختلفة، فالتغذية الراجعة هي أفضل الطرق لتقوم المؤسسات التدريبية نفسها (Vyas, 2012: 150)، ومن الناحية النظرية فلم يحظ هذا الموضوع بالاهتمام الكافي، خاصة أن ممارسته تتواكب مع تغيرات دراماتيكية مستدامة في الواقع الفلسطيني، ما يعني أن الحاجة لنموذجً لتقييم التدريب - بما يتناسب وخصوصية موضوع التدريب وبيئته الفلسطينية- باتت أكثر الحاحا.

وبشكل إجمالي تُعَدُّ هذه الدراسة مهمة لكل الأطراف ذات العلاقة، فهي لا تعمل على تحسين الأداء التدريبي والتنظيمي فحسب، وإنما تجعل من قضية وضع الخطط أمرًا أكثر رشادًا وفائدة للبلديات والوزارة والمواطن والوطن بشكل عام، وتوجيه الجهد التدريبي الوجهة الصحيحة.

الإطار النظري:

مقدمة: يعد التدريب أحد أهم التدخلات استخداماً لإعادة التوازن التنظيمي ولتعزيز قدرة التنظيمات على التجاوب مع متغيرات البيئة المحيطة، إذ تجمع الكثير من الدراسات بأنه أحد أدوات النجاح التنظيمي، فهو عملية يتفاعل من خلالها المتدرب مع مختلف أنواع الخبرات والمعارف بهدف تطوير كفاءته وتحسين قدرته الأدائية (Haslinda & Muhiyddin, 2009: 240)، ويذهب آخرون إلى اعتباره استثماراً بشرياً تعظم من خلاله التنظيمات عائدها وتقلل من تكلفتها التشغيلية، وهو بذلك أمر شديد الحيوية بوصفه خيارًا استراتيجيًّا ينتج عنه إعداد كوادر بشرية قادرة

على تلبية احتياجات العمل (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي, 20013: 3) باعتبارها الطاقات التي تستخدمها التنظيمات لتحقيق أهدافها (Harbison,1973:23) فجودة العمل مرتبطة بقيمة الكفاءة التي تتمتع بها هذه القوى. ولا تنحصر فوائد التدريب في التركيبة الخاصة بالموظف أو التركيبة التنظيمية، بل إنه أداة لمواكبة التطور ولإعداد قيادات المستقبل (الخطيب, 206: 303) المبدعة والخلاقة والقادرة على تلبية متطلبات الجودة (ياسين, 2009: 24)، فما تمتلكه التنظيمات من كفاءة بشرية ينعكس في أدائها وتميزها عن غيرها (الصباغ, 2010: 41) بل وأصبح التدريب أساسا لتقدم المجتمعات وازدهارها (Nicholas & Michel, 2008: 437) لما يتركه من أثر في التنمية الفردية والجماعية والتنظيمية على حد سواء. وبالنظر لذلك، فانه يتطلب التخطيط لهذه العملية وتنفيذها بإمعان وتأن، إذ إن عدم القيام بذلك قد يولد نتائج سلبية لا ينحصر تأثيرها في البرامج ذاتها، وإنما تنتهي باتجاهات سلبية تؤدي إلى الإعراض عن هذه العملية وعدم الاقتناع بها والاحجام عن دعمها، ومن هنا تأتي الحاجة إلتقييم متأن لهذا الجهد، إذ أن غياب ذلك يؤسس لتدريب يغيب الدليل على جدواه وبالتالي يقلل من فرص الاقناع بجدوى الاسمترار في ممارسته، وتأسيسا على ذلك فلا بد من التعريف بمفهوم تقييم التدريب وعناصره فيما يأتي.

مفهوم تقييم التدريب:

يعرف تقييم التدريب بأنه عملية التأكد من تحقيق التدريب لأهدافه (الهزايمه, 2012: 105) المتجسدة في فحص كفاءة التدريب وعناصره والعوامل المؤثرة فيه. ويرى Agochiya (2010: 370) بأنه عملية جمع المعلومات للدلالة على قيمة التدريب، فيما يعرفه Pienda (2010: 674) بأنه العمليات الهادفة للوصول إلى أحكام بشأن القيمة الكلية للتدريب، ويبدو جلياً تفاوت التعريفات بتركيز بعضها على الهدف فيما يركز بعضها الآخر على العملية أو الفائدة او العناصر، الخ، ويمكن القول بأن تقييم التدريب هو عملية جمع المعلومات ذات العلاقة بالجهود التدريبية والعوامل المؤثرة فيها وتحليلها للوصول إلى أحكام حول أثر التدريب وقيمته، وفيما يلي توضيح لأهداف ذلك وفوائده.

أهداف تقييم التدريب وفوائده:

يتطلب العمل الإداري السليم أن تكرس الإدارة بعض نشاطاتها ومواردها لتقييم ما تم القيام به والتأكد من أنه يتم وفقاً لما خطط له، لأن نقيض ذلك يعني أن تنتهي الأمور إلى خلاف ما هي مصممه من أجله (Blanchard, 2007: 376)، ويهدف تقييم التدريب الى الوصول الى ثلاث أنواع من المعلومات وهي: معلومات تصميم التدريب ومحتواه، ومعلومات رصد التغيرات لدى المتدرب، ومعلومات الفائدة التتنظيمية من التدريب(Stewart & Brown, 361:2001). وبذلك تشكل عملية تقييم التدريب مسألة بَدَهية ذلك لأنه يترتب على النشاط التدريبي تكلفة مادية يتوجب تبريرها بوصفها متطلَّبًا لاستمرارية الاعتمادات المالية لهذا النشاط الذي يفترض منه الاسهام في التطوير التنظيمي، فهي تحدد جوانب الضعف في هذه الممارسة وتزودنا بالمؤشرات والاجراءات اللازمة لتحسين الأداء التدريبي بشكل بناء(Kirckpatrick,2006:19)، سواء كانت هذه الاجراءات وقائية أم علاجية. والموظف بحاجة للتأكد من جدوى التدريب مقارنة مع الوقت والجهد الذي كرسه له، وليزوده بمؤشرات واضحة عن إحتياجات التدريبية المستقبلية، ومن جهة أخرى فإن المؤسسات التدريبية تستفيد من تقييم التدريب في الترويج لجهودها، وهكذا، فالحاجة لتقييم التدريب ملحة وضرورية لكل الأطراف ذات العلاقة بالتدريب، إذ إن الاهتمام بذلك يؤدي إلى الارتقاء بالممارسة التدريبية بعموميتها وتفصيلاتها ويحقق لهذه الاطراف أهدافها، وهنا فلا بد من التعرف على النماذج التي توصل اليها الخبراء لتكون دليلا للعملية التقيميية والتي نعرضها فيما يأتي.

نماذج تقييم التدريب Models:

اجتهد العلماء وممارسو العمل التدريبي في ابتكار نماذج لتقييم التدريب مما أفرز مجموعة واسعة، نتطرق فيما يلي الى جوهر بعض منها: ركّز Ward & Bird في نموذجهما على ردة فعل الاطراف ذات العلاقة، فيما أضاف Jack and Philips على ذلك عناصر التعلم والتطبيق وقياس العائد، أما هوف فقد طور نموذجاً للتقييم من خمسة مستويات وهي: الأهداف، وتصميم البرنامج، واستخدام البرنامج، والنتائج، والآثار (حسن, 2011: 138)، أماPienda (677: 2010) فانطوى نموذجه لتقييم التدريب على وجوب الإجابة عن مجموعة من الأسئلة، من أهمها: ما الهدف من عملية التقييم؟ ومن المستفيد منها؟ وما الجوانب التي يتوجب تقييمها؟ ومن الذي يصدر الاحكام التقييمية؟، وما الفترة الزمنية للتقييم؟ وما الأدوات التي سيتم استخدامها في ذلك؟

ويُعَدُّ نموذج Kirkpatrick من أكثر نماذج تقييم التدريب شمولية وقبولاً، وهو يتضمن أربعة محاور أساسية هي: ردة الفعل، والتعليم، والسلوك، والنتائج. وبين أنَّ ردة الفعل تهدف إلى قياس رضا المتدرب والأطراف الأخرى ذات العلاقة، إذ إن الأستمرار في الجهد التدريبي يتطلب ردة فعل إيجابية من هذه الاطراف، على الرغم من أن ذلك قد لا يعني بالضرورة نجاح التدريب (Kirkpatrick 2006: 27-63)، أما التعلم فهو ما يكتسبه المتدرب من معارف وقدرات ومهارات تسهم في تغيير سلوكه، فيما يركز المحور الثالث على التغير الحاصل في سلوك المتدرب كنتيجة للتدريب، أما محور النتائج فهو يشير إلى مخرجات وآثار التدريب سواء كانت نفسية أم مادية أم تنظيمية،...، وهو الجزء الأصعب في تقييم الأداء التدريبي.

أما نموذج Kraiger (Stewart & Brown, 2011:362) فقد ركز على ثلاثة عناصر أساسية وهي: محتوى البرنامج التدريبي وتصميمه، الآثار التنظيمية، والتغيرات التي طرأت على الاطراف ذات العلاقة خاصة المتدرب. وقد تضمن نموذج O'conner & Little (2012:275) تأكيداً على تطوير الأداء الفردي والجماعي والتنظيمي انطلاقا من إفتراض مفاده: إذا ما أريد للتدريب أن يحدث أثراً ذا أهمية فإنه يتوجب أن يأخذ في عين الاعتبار مجموعة من العوامل منها قياس إنسجام مبادرات التطوير التنظيمي مع أهداف التدريب، قياس النتائج، وفحص تصميم التدريب وآلية تنفيذه، ويرى هذا النموذج أن للأطراف ذات العلاقة الكلمة الفصل في تقييم التدريب.

يتضح تركيز هذه النماذج على محتوى التدريب وعلى منهجية التقييم بحد ذاتها أكثر من تركيزها على الأسس والمبادئ التي تقود اليها، ومن هنا تأتي ضرورة الخروج بنموذج أكثر شمولية وإقناعاً ليتضمن تقييم التخطيط لعملية التدريب بالتركيز على مصدر المعلومات وفق مؤشرات على مضمونها الهدفي وأطرها الزمنية كترتيبات ما قبل وأثناء تنفيذ التدريب وما بعده ك: تحديد الاحتياجات التدريبية وتهيئة المتدربين والنشاطات ومتطلبات التدريب وبيئته وطرق انجازه والأدوات المستخدمة ودور الاطراف ذات العلاقة والإطار الزمني ومتابعة أثر التدريب، هذا إضافة الى ما ركزت عليه النماذج المهمة أمثال Kirkpatrick وPienda وKraiger وهوف، وتجسد الاستبانة التي تم تطويرها لغايات هذه الدراسة تكريسا لهذا النموذج، الذي نوضح عناصره فيما يأتي.

ما الذي يتم تقييمه؟

تتم عملية تقييم التدريب من خلال الإجابة عن مجموعة من الأسئلة تمثل مجالات التقييم وموضوعاته والتي يلخصها Pienda (2010: 676) بأنها العمليات الإدارية للتدريب، فيما يرى Kirkpatrick (2006: 3) بوجوب تركيزها بشمولية على مجموعة من العناصر أهمها: تحديد الاحتياجات التدريبية، الأهداف، والمحتوى، والبرنامج، والوسائل، الطرق، المعينات والمدرب، فيما يمكن عرضها وفق الصيغة الزمنية ك: تقييم ما قبل التدريب، أثناءه وفيما بعده، والتي نوضحها فيما يلي.

أما التقييم ما قبل البدء بالتدريب فهو يستهدف نشاطات تحديد الاحتياجات التدريبية وخطة التدريب وتهيئة المتدربين، فالتحديد الصحيح للاحتياجات التدريبية يمهد إلى صياغة صحيحة للأهداف والأولويات تمهيدا لترجمتها إلى برامج تلبي هذه الاحتياجات، فسلامة ما هو سابق يمهد لنجاح ما هو لاحق، وأما التخطيط للتدريب فهو يتضمن ترجمة الأهداف إلى محتوى التدريب ومادته ومتطلباته، ويهدف هذا التقييم إلى الحصول على مؤشرات عن أساس التدريب كأحد متطلبات نجاحه. أما التقييم في أثناء تنفيذ التدريب فهو يسعى للحصول على مؤشرات عن التزام المنفذين بما تم التخطيط له وعن مدى انسجامه مع الشروط والمعايير العلمية والعملية للتدريب الناجح. وفي هذا الإطار يتم تقييم المدرب والمتدرب والمادة التدريبية وبيئة التدريب والحيثيات الزمنية للتنفيذ والنشاطات التدريبية وطرق التدريب ومعيقاته ووسائله الخ، (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي, 2011: 79) والتي عبر عنها الهزايمة (2012: 105) بأنها مدخلات التدريب. أما التقييم ما بعد التدريب فهو يهدف إلى تشكيل نظرة شمولية عن مدى الإستفادة من التدريب وانسجامه مع الأهداف التي تم تصميمه وتنفيذه لتحقيقها، ويركز هذا المجال بشكل أساسي على قياس جودة التدريب وأثره (Kirkpatrick, 2006: 63) الأمر الذي لا تكتمل حلقاته الا بعد فترة زمنية ليست بقصيرة من انتهاء التدريب. وقد تضمن الأدب النظري إشارة إلى الممارسات التدريبية المثلى التي تُعَدُّ معايير ومؤشرات على نجاح العملية التدريبية التي عبر عنها Davidson (2005: 23) بأنها مواصفات جودة التدريب، وتتعلق بالمدرب والمتدرب وبيئة التدريب وآلية تنفيذه، فمن المفترض مثلا إستخدام مزيج من أدوات التدريب ومعيناته، إذ يؤدي ذلك إلى فاعلية أكبر للتدريب(Vandaveer & Menefee, 2010: 242)، كما أنه من المفترض أن تتناسب طريقة التدريب مع الإحتياج التدريبي المراد تحقيقه (Sahindis, 2009: 44)، وكذلك ضرورة تركيز التقييم على واقعية التدريب (العواودة, 2011: 102)، والتركيز على جودة الخدمات المقدمه للمتدربين بوصفها معزِّزًا للتدريب (القريوتي2011,: 180)، وفحص بيئة التدريب كونها المؤثر الأكبر في فاعليته (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي, 2011: 67)، على تقييم مدى تطور قدرة المتدرب في اتخاذ القرارات كنتيجة للتدريب(مسعود والزيات, 2012: 1788)، ويدلل هذا العرض على أن التقييم الناجح لا بد من أن يكون شمولي المحتوى ويعطي وصفا صحيحا ودقيقا لتقاطعات العملية التدريبية ومتغيراتها.

مصادر المعلومات التقييمية:

يركز نموذج هذه الدراسة على ضرورة تعدد مصادر المعلومات التقييمية ليغطي كافة الاطراف ذات العلاقة، وإذ يشكل المتدربون الأساس في تقييم التدريب (Agochiya, 2010: 370)، إلا أنهم ليسوا الطرف الوحيد ولا يمكن الاكتفاء بمدخلاتهم بهذا الخصوص، فهناك أطرافًا أخرى كمديري المتدربين، والتنظيمات التي ينحدرون منها، والمدربين، والزبائن... الذين لا بد من أن يعبروا عن رأيهم في ذلك، فلكل طرف توقعاته وأهدافه وتصوره واستخداماته لنتائج تقييم لتدريب، إذ يركز كل منهم على أولوياتة، وبذلك فان المعلومات الواردة من مجمل هذه الاطراف، تشكل الصورة المتكاملة للحكم على فاعلية التدريب.

طرق تقييم التدريب ووسائله:

يعد تقييم التدريب ممارسة لمنهجية البحث العلمي، فالهدف هنا التوصل الى مؤشرات عن الحقائق المتعلقة بقيمه التدريب الإجمالية، وبالتالي فإن أدوات جمع المعلومات هي ذاتها الأدوات والطرق المتبعة في المنهج العلمي ومنها: الاستبانات، المقابلات، الاختبارات، تحليل الوثائق، الملاحظة، والمتابعة الميدانية (Agochiya, 2010: 383)، والامتحانات ونسبة الحضور وتقارير المديرين (حسن, 2011:136))، وقياس الاتجاهات نحو التدريب، ويبدو جليا في هذا الاطار ضرورة

استخدام مجموعة من الطرق والادوات لإكساب تقييم التدريب المصداقية ولضمان مراعاته الشمولية وحضور الأدلة الكافية على جدوى التدريب وفاعليته.

متطلبات نجاح تقييم التدريب:

تتطلب عملية تقييم التدريب لنجاحها القيام بالتخطيط الواعي والمتأني لها، ومن الناحية البشرية فهي تتطلب مقيمين يتمتعون بالوعي والقدرة والكفاءة والمهنية، كما تتطلب من الاطراف ذات العلاقة - خاصة المدربين والمتدربين- الوعي والقناعة بهذه العملية نظرا للحاجة الماسة لتعاونهم، ويرى مسعود والزيات (2012: 1779) أن تتابع عمليات التقييم واستمراريتها شرط لنجاحها، فيما يرى Stawart (1994: 217) ضرورة التزام الإدارة العليا وقناعتها بالعملية كمتطلب اساسي، إلا أن Davidson (2005: 4) يشير الى أن اهم شروط النجاح يكمن في رصد الادلة الممهدة للأحكام التقييمية التي يتم التوصل اليها، وبشكل عام فإن متطلبات نجاح تقييم التدريب هي: بشرية من خلال توفير القدرة والكفاءة والمهنية، ومادية تتمثل بالأدوات والأجهزة، ومعنوية تمثل ببيئة العمل التدريبي والقناعة بجدوى القيام بها.

تحديات " معيقات " تقييم التدريب:

كغيره من العمليات الإنسانية يواجه تقييم التدريب العديد من التحديات التي تتكالب من مصادر مختلفة يتلخص قاسمها المشترك في أنها تمنع نجاحه أو تجعله أكثر صعوبة، فمنها ما هو إنساني وآخر بنيوي أو إجرائي، الخ. إذ يركز البعض على جزء من جوانبها دون الآخرى، ويتحفظ البعض عليها بسبب صعوبة قياس اثرها، ويغلب عليها البعض الحالة الانفعالية لذات المقيم، ليتم التعبير عنها بكلمات بسيطة (Blanchard, 2007:337) فعزل أثر التدريب عن باقي المؤثرات عملية غاية في التعقيد(Pienda, 2010: 690) فيما رصد Biech (2012: 361) تحديات خارجة عن الحدث التدريبي تجعل متابعة أثره أكثر صعوبة، ومنها: عدم تفهم الإدارة العليا لقيمة التدريب، غياب خطة لتنفيذ التدريب أو/ وعدم إدماجها في الخطة التطويرية للتنظيم، وعدم اعتماد ميزانيات ثابتة للتدريب، وتنظيم النشاطات التدريبية باستقلالية عن بعضها، ولم يتوصل خبراء التدريب إلى قائمة ثابتة من مقاييس ومعايير ومؤشرات متفق عليها يتم الحكم من خلالها على مدى مساهمة هذه العناصر في اعاقة تقييم التدريب ليبقى الأمر رهينة الموقف التدريبي وخصوصياته.

وعلى الرغم من ذلك فإن وجود مثل هذه التحديات والمعيقات لا تبرر عدم القيام بعملية تقييم التدريب، إذ أن ذلك يخالف المنطق العلمي والميداني (حسن, 2011: 121)، وبالتالي فلا بد من توفير متطلبات النجاح، فقد يكون من الصعب مواجهة بعض هذه المعيقات، لكنه ممكن من خلال تبني مزيج من الأدوات والمعايير والمقاييس والمؤشرات والمصادر المعلوماتية والتدخلات المؤدية إلى حلول منطقية لهذه المعيقات، وفيما يلي بعض الدراسات السابقة التي تزودنا باستراتيجيات للتغلب على هذه المعيقات كمثال لفوائدها الجمة.

الدراسات السابقة:

بعد اجراء المسح اللازم تبين عدم وجود دراسات سابقة تقيم التدريب في مجال التخطيط الاستراتيجي أو اثر التدريب في قطاع الحكم المحلي بشكل عام في الواقع العربي والمحلي، ويمكن عرض أهم الدراسات المحلية والعربية والدولية ذات الصلة بتقييم التدريب بشكل عام، فيما يلي ملخص لها:

وجد الصمادي (2012) أن المشاركة في البرامج التدريبية تعزز الكفاية الاجتماعية للمشاركين ومستوى تعاملهم مع زملائهم، فيما استنتج الهزايمة (2012) بأن هناك علاقة إيجابية بين التدريب ومستوى أداء العاملين وإنتاجيتهم وتطور التنظيمات العامة التي يعملون بها، وبين مسعود والزيات (20120) أن للتدريب أثرًا إيجابيًّا في خلق الاستقرار في بيئة العمل، أما أحمد (2012) فقد استنتج أنه كان للتدريب الذي تلقاه موظفو القطاع السياحي أثراً إيجابياً على جودة

الخدمة السياحية المقدمة، وأستنتج أن غياب معايير التدريب يؤثر سلباً على فاعليته، وتوصلت دراسة ميا والشامسي (2009) أن التدريب أدى إلى تحسن في أداء الموظف، وعززت روح التعاون بين الموظفين. فيما استنتج العواودة (2011) أن الزيادة في التدريب يؤدي إلى نتيجة إيجابية مضاعفة في تحسين أداء العاملين وأن التدريب يعزز قدرة المؤسسة على التطور وتبني استراتيجيات أفضل للتعامل مع متغيرات بيئتها المحيطة. فيما أشار العساسلة وبشارة (2012) الى وجود علاقة طردية بين الرغبة في التدريب وتبنيه للحوار والنقاشات من جهة وتطوير قدرات المتدربين في التفكير الناقد والتفكير التأملي من جهة أخرى، بينما وجد الرفاعي (2008) أن التدريب عزز أداء الموظفين إيجابياً وعزز من حبهم لعملهم وارتباطهم بتنظيماتهم، كما استنتج أن التدريب يكون أقوى أثرا عندما يكون مبنياً على أساس التتابع والاستمرارية. فيما استنتجت دراسة حسن (2011) أن ردود الفعل هي العامل الأهم في عملية تقييم التدريب، وأشار الى أن عدم الأخذ بآراء المتدربين أدى الى أنحدار في اهتمامهم الشخصي ألأمر الذي أثراً سلبياً في فاعلية التدريب، ورأى أن التدريب لا يحل كل المشاكل الوظيفية بالرغم من قدرته على تعزيز كفاءة الموظف. أما محارمه (2006) فاستنتج أن التقييم المتبع لأثر التدريب يركز على ردة الفعل دون الأخذ بالعناصر الأخرى لفاعلية التدريب. وبينت دراسة الشرعه (2008) أن التدريب عزز أداء العاملين في مؤسساتهم كما استنتجت الدراسة أن استخدام التكنولوجيا في العملية التدريبية يعزز من فاعلية التدريب، ولمعالجة جوانب الضعف في الأداء التدريبي أوصى المؤتمر السنوي الأول لمسئولي تنمية الموارد البشرية في الجهاز الحكومي المصري (2005) بإصدار ميثاق شرف لمهنة التدريب يحدد الممارسات الأخلاقية وشكل العلاقة بين أطراف العملية التدريبية وإنشاء صندوق قومي للتخطيط.

وعلى صعيد الدراسات الاجنبية، فقد قيم Aijaz (2010) برنامج تطوير قدرات العاملين البلديات بهدف تعزيز الحكم الرشيد، واستنتج أن التدريب الذي تم تنفيذه ترك أثراً إيجابياً جداً على المتدربين من أعضاء المجالس المنتخبة وخاصة في قدرتهم على احداث التنمية المحلية واستقطاب الدعم المادي من المجتمع المحلي، كما أدى إلى تعزيز قدرتهم على تقديم مبادرات خلاقة لخدمة الجمهور وقدرتهم على خلق الوعي اللازم للجمهور المستهدف، الأمر الذي يعني أن التدريب أسهم بشكل قوي في تعزيز أحد أساسيات نجاح البلديات في عملها، وبينت الدراسة أن عدم التجانس بين المتدربين كان أحد المعيقات الأساسية التي وقفت في وجه تعظيم فاعلية التدريب. أما Danaj وزملاؤه (2013) فقد أبرزوا الأثر القوي والفاعل للتدريب الالكتروني في تعزيز أداء موظفي الهيئات المحلية الى جانب فوائد أخرى منها: تعزيز تبادل الخبرات واستخدام التكنولوجيا في العمل الإداري، إلا أن هذه الدراسة أشارت إلى قصور في الإفادة من نتائج التدريب بشكل أفضل بسبب المركزية الإدارية التي تتبناها التنظيمات الحكومية، أما Dawson (1995) فقد قيَّم التدريب الذي تلقاه موظفي الهيئات المحلية، وخلص الى الاستنتاج بأن التدريب الذي تم تنفيذه عزز من قدرة الهيئات المحلية على تطبيق السياسات التي ترسمها، الا أنه أشار الى أن إدارات الحكم المحلي غير مدركة للاستخدامات الاستراتيجية لنتائج التدريب، ومن جهة أخرى فقد استنتج أن للمدربين توجهًا قويًّا للعب دور "مقيم التدريب"، وهم يركزون في أدائهم لهذا الدور على تأثير التدريب على إجراءات العمل والسلوك البيروقراطي للموظف، أما Sharples وزملاؤها (2003)فقيموا التدريب في مجال الخدمة الاجتماعية واستنتجوا أنه ترك أثرا إيجابيا في تطوير الإدراك والوعي اللازم لتلبية الالتزامات الوظيفية، كما تبين أنه عزز من ثقة المتدربين بأنفسهم وارتقى بدافعيتهم للعمل وفق الأولويات التنظيمية.

واستقصى Birdi وزملاؤه (2012) دور التدريب في حل المشكلات فوجدوا أن له دورًا إيجابيًّا في تعزيز إبداع المتدربين في حل المشكلات الى جانب تعزيزه لروح المبادءة وتقديم والآقتراحات لديهم. أما Greenberg وزملاؤه (2004) فقد توصلوا لاستنتاج يفيد بأن أثر التدريب أقوى على النساء منه على الرجال، وانه يتعزز بمرور الزمن على خلاف الرجال الذي

ينحسر تأثيره عليهم على مر الزمن، وقد درس Green and Skinner (2005) أثر التدريب في إدارة الوقت واستنتجا أنه ارتقى بأداء المتدربين بما يقارب الـ 13%، وبينا أن دافعية المتدرب للعمل هي أكثر العوامل تأثيرا في فاعلية هذا التدريب، إلا أن دراسة Vyas (2010) استنتجت أنه صحيح أن التدريب أدى إلى دراية المتدربين بالمستجدات العلمية الا أنه لم ينجح في إكسابهم القدرة على التكيف مع تغيرات البيئة المحيطة، كما أفاد المتدربون بأن كمية التدريب لم تكن كافية، على خلاف ما ارتآه المدربون والمؤسسات التدريبية.

لدى استعراض الدراسات السابقة فقد تبين أن دراسات تقييم التدريب تركزت في العالم العربي على المجالات التربوية والبدنية والطبية، وهي نادرة في المجال الاداري ولم يجد الباحث أية دراسة لتقييم التدريب في مجال التخطيط الاستراتيجي أو الحكم المحلي بشكل عام، وقد تمحورت الدراسات التي تم رصدها حول تقييم الجوانب المادية الملموسة للتدريب، وأستنتجت بأن هناك إهمالا لمشاركة المتدربين في اختيار البرامج التدريبية (حسن 2011: 132)، وأثبتت مجمل الدراسات الأثر الإيجابي للتدريب مما يعزز افتراض إسهامه البناء في تعزيز أداء موظفي الهيئات المحلية، وقد ارتبطت فاعليتة بعوامل كثيرة كما تبين في الأدب النظري، والذي أشار إلى صعوبة إجراء دراسة تقييمية لأثر التدريب وذلك بسبب الطبيعة الشمولية لهذه الدراسات وانسحاب الأثر لفترات زمنية طويلة، إلا أن هذه الصعوبة لا تعفي من القيام بمثل هذه الدراسات نظراً لأهميتها في توجيه التدريب الوجهة الصحيحة، لأن غياب ذلك يعني الافتراض بأن التدريب كان ناجحا وترك الأثر المرجو منه، مما يعني أننا نستند إلى حالة انفعالية عاطفية وليس إلى أدلة علمية، وبهذا الحال تعمل هذه الدراسة على معالجة هذه الفجوة، وتلبية الحاجة لمثل هذا النوع من الدراسات. ومن جهة أخرى، فقد خدمت الدراسات السابقة الباحث في اكسابه المعرفة العلمية والقدرة اللازمة لإجراء هذه الدراسة، وأسهمت بشكل أساسي في تصميم إداة جمع المعلومات لهذه الدراسة ونبهت الى الجوانب المنهجية والمضامينية التي كان لها الأثر الحاسم في نجاح تنفيذ هذه الدراسة.

منهجية الدراسة:

تبنى الباحث لإنجاز هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي الذي تضمن جانبين، الأول نظري حيث تم إجراء مسح مستفيض للأدب النظري من المؤلفات والدراسات السابقة والتقارير والتي ساعدت الباحث في بناء قاعدة معلوماتية كافية أفرزت قدرة وقناعة وإدراكا شاملا مكن من تطوير نموذج خاص بتقييم التدريب في مجال التخطيط الاستراتيجي، وهو أداة الدراسة على شكل استبانة لجمع المعلومات اللازمة لإجراء البحث، أما الجانب الآخر فقد تضمن مسحا وصفياً للواقع المتعلق بتقييم التدريب المستهدف، وذلك من خلال الإجابة عن الاستبانة (أداة الدراسة الرئيسية) وإجراء المقابلات وتحليل النتائج الإحصائية والنظرية التي تم التوصل إليها. وبذلك يعطي هذا المنهج صورة شاملة نسبيًّا عن تقييم تدريب موظفي البلديات في مجال التخطيط الاستراتيجي من وجهة الاطراف ذات العلاقة وخاصة المتدربون.

مجتمع الدراسة وعينتها:

تمثل البلديات الفلسطينية في الضفة الغربية وعددها (105) المجتمع المؤسسي لهذه الدراسة (هناك بلدية تم انشائها حديثا وهي غير مشموله في هذه الدراسة لأنها لم تستفيد من التدريب في مجال التخطيط الاستراتيجي)، فيما يمثل موظفوها الذين شاركوا في التدريب في مجال التخطيط الاستراتيجي مجتمع الموظفين ولم يتمكن الباحث من رصد عدد موظفي البلديات الذين استفادوا من هذه الدورات التدريبية لعدم وجود توثيق رسمي لذلك، أما العينة المأسسية للدراسة فقد تم تغطية كافة بلديات الضفة الغربية التي استفادت من هذا النوع من التدريب، فيما غطت عينة الافراد كل موظفي البلديات الذين استفادوا من هذه الدورات وما زالوا على رأس عملهم في هذه البلديات (بناء

على رسالة موجهة للبلديات المعنية)، الأمر الذي لم يكن ممكناً بالمسح الشامل انسجاماً مع رأي Kirkpatrick(2006:28).

أجريت الدراسة على عينة قوامها (269) من موظفي البلديات الفلسطينية ورؤساء البلديات والحكم المحلي موظفي وزارة الحكم المحلي وصندوق اقراض وتطوير البلديات، وتم اختيارهم كما يلي:

انسجاما مع تعليمات وزارة الحكم المحلي بضرورة مشاركة رئيس البلدية ومنسق الخطة الاستراتيجية وموظف له علاقة بالتخطيط الاستراتيجي في التدريب، فقد تم توزيع ثلاثة استبانات كحد أدنى لكل بلدية على أن يعبئ أحدها رئيس البلدية والثانية منسق الخطة الاستراتيجية والثالثة يعبئها أحد موظفي البلدية ممن شاركوا في التدريب، أي 105بلديات 3Xاستبانات= 315 استبانه، كما تم توزيع استبانتين كحد أدنى على كل مديرية للحكم المحلي يعبئ أحدها مدير الحكم المحلي في المحافظة والأخرى مسوؤل التخطيط والتدريب في المديرية أي 2x11 = 22 استبانه، كما تم توزيع عشرين استبانة غلى كبار موظفي وزارة الحكم المحلي وصندوق اقراض وتطوير البلديات ذوي العلاقة بالتتخطيط والتدريب، وبهذا بلغ عدد الاستبانات التي تم توزيعها 357 استبانه استرد منها الباحث 285 استبانه (79.8%) وتبين أن 16 منها غير صالحة للتحليل، أي بلغ عدد الاستبانات التي تم تحليلها(269) استبانه. وقد شملت هذه العينة كافة محافظات الضفة الغربية، و93 بلدية من أصل 105(أي 88.6% من عدد البلديات)، وكان عدد الاستبانات التي تم استعادتها من البلديات 234 استبانة (أي 74.3% من مجموع الاستبانات التي أرسلت لهم و87% من مجموع الاستبانات)، كما أجاب على الاستبانة عشرة من مديريات الحكم المحلي من أصل 11 (أي بنسبة 90.9%)، ووزارة الحكم المحلي وصندوق اقراض وتطوير البلديات حيث عبئوا مجتمعين 35اسبانة. وفيما يلي المواصفات الديموغرافية لأفراد عينة الدراسة كما هي مبينة في جدول (1):

الجدول (1): المواصفات الديموغرافية لعينة الدراسة

المتغيرات		التكرار	%
الجنس	ذكر	202	75
	أنثى	67	25
	المجموع	269	100
الحالة الاجتماعية	أعزب	38	14.1
	متزوج	222	82.5
	مطلق	4	1.5
	أرمل	5	1.9
	المجموع	269	100
الفئة العمرية	اقل من 25	15	5.6
	25-اقل من 30	43	16
	30-اقل من 40	87	32.3
	40-اقل من 50	61	22.7
	50-اقل من 60	40	14.9
	60 فما فوق	23	8.6
	المجموع	269	100
المؤهل العلمي	ثانوية وما دون	16	5.9
	دبلوم متوسط	34	12.6
	بكالوريوس	186	69.1
	دبلوم عالي	5	1.9
	ماجستر	26	9.7
	دكتوراه	2	0.7
	المجموع	269	100

المتغيرات		**التكرار**	**%**
التخصص	علوم انسانية	141	52.4
	علوم طبيعية	112	41.6
	لا تخصص	16	5.9
	المجموع	269	100
الوظيفة	رئيس بلدية/نائبه	81	30.1
	موظف بلدية	153	56.9
	مديريات ح م	21	7.8
	وزارة /صندوق	14	5.2
	المجموع	269	100
المحافظة	القدس	19	7.1
	رام الله	39	14.5
	نابلس	28	10.4
	الخليل	37	13.8
	طولكرم	32	11.9
	جنين	33	12.3
	بيت لحم	27	10
	قلقيليه	17	6.3
	أريحا	5	1.9
	طوباس	9	3.3
	سلفيت	23	8.6
	المجموع	269	100

أداة الدراسة:

لغايات جمع البيانات لانجاز هذه الدراسة، تبنى الباحث أداة رئيسة وهي الاستبانة حيث تَمَّت الإفادة في تصميمها من الأدب النظري ونماذج تقييم التدريب المنظورة والتي تعززت بالإستفادة من مجموعة من المقابلات مع الأطراف المعنية، واعتمد الباحث بشكل رئيسي في تطويره للاستبانة على نماذج Kirkpatrick وPendia. وقد احتوت الأداة (الاستبانة) على اربعة أجزاء وهي: جزء البيانات الخاصة بمُعبئ الاستبانة (البيانات الديموغرافية) واشتملت على عناصر متعلقة بالجنس والعمر والحالة الاجتماعية والمؤهل العلمي، والتخصص والمسمى الوظيفي وسنوات الخبرة والمحافظة. أما الجزء الثاني فكان بيانات التدريب، وهي المتعلقة بتاريخه ومدته ومكانه والمدرب والممول، أما الجزء الثالث فغطى تقييم عناصر العملية التدريبية بدءاً من ما قبل التدريب، وتقييم أطراف العملية التدريبية (المدربين والمتدربين وإدارة التدريب)، والنشاطات التدريبية والمادة التدريبية وبيئة التدريب والإطار الزمني وتقييم التدريب وطرقه ووسائله وأدواته، وتقييم القدرات الفنية التي اكتسبها المتدربون وتقييم أثر التدريب على المتدربين، وبلغ عدد فقرات هذا الجزء (121) فقره، أما الجزء الأخير فقد كان عبارة عن أسئلة مفتوحة لسرد الاقتراحات والآراء انسجاماً مع نموذج Kirkpatrick (2006:28) الذي يرى بضرورة اجابة الاكاديميين والمختصين والمتمرسين ومحترفي العمل التدريبي على هذه الاسئلة.

وقد تم اختبار صدق الاستبانة وذلك من خلال تحكيمها من مجموعة الأكاديميين والممارسين للعمل في البلديات الفلسطينية حيث أخذت اقتراحاتهم (إضافة، دمج، توضيح، حذف بعض الفقرات) وفقاً لإجماع آرائهم ومنطقيتها وقد أمَّن ذلك الصدق الظاهري للاستبانة حيث تم التأكد من أنها تقيس ما صممت لقياسه. أما الصدق الإحصائي للاستبانة فقد تم رصده باحتساب معامل كرونباخ ألفا لفحص درجة الثبات والاعتمادية حيث بلغت 86.1% وهي نسبة تدل على مستوى ثبات عالي للأداةِ يفيد بصلاحيتها، وقد تم توزيع (357) استبانة مستهدفة عينة الدراسة، تم استرجاع (285) منها تبين عدم صلاحية 16 استبانة منها وبالتالي أصبح عدد الاستبانات الصالحة للتحليل (269) استبانة.

وقد تبنى الباحث أدوات أخرى مساندة لجمع المعلومات منها المقابلة حيث تم إجراء العديد من المقابلات مع كبار موظفي وزارة الحكم المحلي ورؤساء البلديات قبل تصميم الاستبانة مما ساعد في حسن صياغتها، والتنبيه الى موضوعات هامة فيها، فيما تم إجراء مقابلات أخرى في خطوة لاحقة لاستخراج النتائج الإحصائية للاستبانة، مما ساعد في تفسير النتائج ورصد الاستنتاجات.

حدود الدراسة:

اشتملت الدراسة على مجموعة من الحدود التي سارت في ضوئها هذه الدراسة، وهي: الحدود المكانية وكانت كل البلديات الفلسطينية في الضفة الغربية (ما عدا واحدة أنشأت حديثا ولم تشارك في هذا التدريب)، فيما امتدت حدود تنفيذها الزمنية في الفترة ما بين سبتمبر 2013 وحتى مارس2015، وتم تغطية التدريب في مجال التخطيط الاستراتيجي والذي تم تنفيذه في الفترة ما بين 2008 الى 2013؛ لأن بداية الاهتمام المنظم من قبل وزارة الحكم المحلي في هذا المجال كانت سنة 2008. أما الحدود البشرية فشملت من تم تدريبهم من موظفي البلديات في مجال التخطيط الاستراتيجي اضافة الى رؤساء البلديات (شارك معظمهم في التدريب) ومديريات الحكم المحلي وكبار موظفي وزارة الحكم المحلي وصندوق تطوير واقراض البلديات، حيث مثلوا عينة الدراسة. وتمثلت الحدود المنهجية لهذه الدراسة بدقة استجابات أفراد العينة على استبانة الدراسة وفقاً لدرجة صدقها وثباتها والتي بلغت 86.1% كما تبين سابقا.

تحليل النتائج:

تبنى الباحث الأسلوب الإحصائي لتحليل البيانات المتحصلة من تعبئة العينة للاستبانة مستخدماً في ذلك برنامج الرزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS، فبعد أن تم ترميز الاستبانة تم إدخال استجابات المبحوثين على الحاسوب ومن ثم استخراجت المتوسطات الحسابية والنسب المئوية والانحرافات المعيارية ومعامل الارتباط ومعامل الصدق والثبات كرونباخ ألفا وt.Test، كما قام الباحث بعملية التحليل النظري للاستجابات النوعية باستخدام التصنيف اعتمادا على المنطق والمعرفة العلمية والمقابلات والمحاكمة المنطقية وتحليل المشكلات والسبب والأثر، الخ.

التدريب في مجال التخطيط الاستراتيجي لموظفي البلديات

فيما يلي وصف للتدريب الذي تم تنظيمه لموظفي البلديات الفلسطينية في مجال التخطيط الاستراتيجي من حيث عدد الدورات، وحدودها الزمنية، ومكانها، والمدربين، والتمويل والمادة التدريبية.

- **عدد الدورات:** لم يتوفر أي توثيق لدى وزارة الحكم المحلي لهذا النشاط التدريبي، وأفادت البيانات المتحصلة من افراد عينة الدراسة أنه تم تنظيم 38 تدريبا محوريا في التخطيط الاستراتيجي في الفترة ما بين 2008-2013، وكان عادة ما يشارك في كل منها عدة بلديات فيما تم تسميتها بالعناقيد Clusters وفقا لأساس التقارب الجغرافي.
- **مدة التدريب:** من ضمن ال 38 تدريبا تبين ان مدة التدريب في 8 منها كانت ثلاث ايام، وفي 17 كانت المدة يومان، وباقيها يوما واحدا، أي ان مدة التدريب كانت 1.7 يوما في المتوسط. وبالاشارة الى وقت تنفيذ التدريب، فقد تبين أن أقل عدد من الدورات التدريبية تم تنظيمه سنة 2008 واكثرها عددا كان سنة 2011و2012، ويعكس ذلك الحقب الزمنية الثلاثة لصياغة الخطط الاستراتيجية للبلديات بأشراف صندوق اقراض وتطوير للبلديات، وفي كل منها منحت مجموعة محددة من البلديات امكانية رسم خططها الاستراتيجية بمساعدة شركة استشارية تعاقد معها صندوق اقراض وتطوير البلديات وقامت بالتدريب كجزء من هذه المهمة.
- **مكان التدريب:** أفادت البيانات ان التدريب كان يتم في مراكز المدن الرئيسية وفي مقار البلديات نفسها في غالبية الاحيان، وورد في حالة واحدة انه تم تنفيذه في أحد المنتجعات وفي 3 منها في قاعات فندقية و3 أخرى في مؤسسات أكاديمية.
- **المدربون:** تبين ان منفذو الدورات هم الشركات الاستشارية التي كانت مكلفة بمساعدة البلديات في رسم خططها الاستراتيجية، حيث كان التدريب جزءا أساسيا من هذه التكليف. وكان المدربون في هذه الدورات في غالبيتهم العظمى من المهندسين ومن حملة درجة البكالوريوس وفي قليل من الحالات كانوا من الأكاديميين العاملين في الجامعات المحلية.
- **المادة التدريبية:** تبين ان المادة التدريبية كانت متمثلة في كتيب دليل التخطيط التنموي الاستراتيجي للبلديات الفلسطينية الصادر عن وزارة الحكم المحلي وهو عبارة عن مجموعة متراكمة من النماذج وليس مادة التدريبية مصممة خصيصا لهذا التدريب.
- **تمويل التدريب:** تبين انه تم تنفيذ كافة التدريبات في إطار مشروع رسم الخطط الاستراتيجية للبلديات الفلسطينية بتمويل من ال USAID وCHF وGIZ وJICAولم يتمكن الباحث من الحصول على مجمل تكلفة هذا التدريب لعدم وجود توثيق لتكلفة التدريب على حده لانه كان ضمن رزمة المشروع.

سلم التقييم:

كانت الاجابة على فقرات الاستبانة التي تمثل أداة هذه الدراسة اجمالا متدرجة في سلم خماسي (1– 5) بحيث يعني 1 تقييما ضعيفا أو غير فاعل الى أن يتدرج الى 5 ليعني تقييما ممتازا أو فاعلا جدا أو وفقا لما ورد في الاستبانة، وقد تم اشتقاق المقياس التالي ليكون أساسا لتفسير المتوسطات الحسابية المتحصلة من إستجابات أفراد العينة وتحليلها الإحصائي:

المتوسط الحسابي	الوصف حسبما ورد للفقرات المحددة في الاستبانة
1 - اقل من 1.80	ضعيف جدا، غير مناسب، سيئ جدا، قلما، غير فاعلة، متدنية جدا، أرفض بشده
1.80- أقل من 2.6	ضعيف، مناسب قليلا، سيئ، أحيانا، قليلة الفاعلية، متدنية،غير موافق.
2.6 - أقل من 3.4	متوسط، وسط
3.4 – أقل من 4.2	جيد، عالي، مناسب، جيد، غالبا، فاعلة، موافق
4.2 – 5	عالي جدا، مناسب جدا، ممتاز، دائما، فاعلة جدا، قوي جدا، موافق بشدة

النتائج:

بعد جمع البيانات الكمية والنوعية المتحصلة من اجابة أفراد العينة على أداة الدراسة، فقد تم تحليلها وفق المنهجية الموصوفة آنفا وتم استخلاص النتائج التي يتم عرضها فيما يأتي:

تقييم ترتيبات ما قبل التدريب:

وللإجابة على سؤال الدراسة الأول: ما تقييم ترتيبات ما قبل التدريب؟ فقد تم تحليل اجابات أفراد العينة على الأسئلة ذات العلاقة كما وردت في الاستبانة وكانت النتائج كما هو مبين في جدول 2 أدناه.

جدول (2): ترتيبات ما قبل التدريب.

الفقرة	المتوسط الحسابي*	الانحراف المعياري	تعليق / وصف
اشتركت البلديات في تخطيط وتصميم التدريب	1.23	.60	دور ضعيف للبلديات في التخطيط والتصميم
تم تحديد احتياجات التدريب في مجال التخطيط	1.21	.52	لم يتم تحديد الاحتياجات
تم تعريف بأهداف التدريب قبل البدء بتنفيذه	1.43	.72	ضعف التعريف بالاهداف
تعرف المتدربون بالمطلوب منهم قبل التدريب	1.39	.73	ضعف في التعريف
تبلغ المتدربين قبل الدورة بوقت كاف	1.72	.91	ضعف في التبليغ
تم التخطيط للتدريب بشكل جيد	1.66	.87	ضعف التخطيط
تم اختيار المتدربين وفق معايير محددة	2.02	.93	منسق الخطة ورئيس البلدية وموظف آخر
المتوسط الحسابي لإجمالي	**1.52**		**اهتمام ضعيف في ترتيبات ما قبل التدريب**

*مقياس المتوسطات ثلاثي: 1- أقل من 1.67 لا، 1.67- أقل من2.34 الى حد ما، 2.34 - 3 نعم

- أما عن الجهة التي اختارت المشاركين للتدريب، فقد كانت اجابات أفراد العينة بما يلي:
البلدية (195) 72.5% مديرية الحكم المحلي (71) 26.4%منفذو الدورة (3) 1.1%

يتضح أن الترتيبات التي سبقت التدريب كانت ضعيفة، فقد كان دور البلديات في التخطيط للتدريب وتصميم برنامجه ضعيفا جدا، ولم يتم تحديد الاحتياجات التدريبية للمتدربين، ولم يتم تعريفهم بالمطلوب منهم قبل البدء بالتدريب ولم يتم تبليغ المتدربين قبل التدريب بوقت كاف، ولم تشترك البلديات في تصميم الخطة التدريبية، كما لا يرى أفراد العينة بأنه تم التخطيط لهذه الدورات بشكل جيد، أما فيما يتعلق بمعايير اختيار المتدربين فقد اقتضت تعليمات صندوق اقراض وتطوير البلديات ووزارة الحكم المحلي بوجوب مشاركة رئيس البلدية ومنسق الخطة وموظف آخر له علاقة برسم الخطة الاستراتيجية من كل بلدية في هذا التدريب، وقد تم الالتزام بذلك الى حد بعيد. وبالافادة من الادب النظري فان من المنطقي الاستنتاج بأن ضعف ترتيبات التخطيط للتدريب تؤثر سلبا في فاعليته.

تقييم تنفيذ التدريب:

وللاجابة على سؤال الدراسة الثاني ومفاده: ما تقييم تنفيذ التدريب؟ فقد تم تجزئتة الى مجموعة من العناصر الأساسية المكونة له وهي: تقييم أطراف التدريب (المدرب، المتدرب وادارة التدريب)، تقييم النشاطات التدريبية، تقييم المادة التدريبية، تقييم البيئة التدريبية، تقييم الطرق والوسائل والمعينات التدريبية التي تم استخدامها، تقييم الاطار الزمني للتدريب، وتقييم تقييم التدريب؟ وقد تم مراعاة هذه العناصر لدى تصميم الاستبانة، وكانت اجابات أفراد العينة كما في الجداول 3-13الواردة أدناه، وفيمل يلي تفصيلات كل منها.

تقييم أطراف العملية التدريبية:

يعتبر المدرب والمتدرب وادارة التدريب الاطراف الاساسية الفاعلة في عملية التدريب، فقد تم تقييمها باجابة أفراد العينة على الأسئلة الخاصة بها في الاستبانة، وكانت كما يلي:

تقييم المدرب: تم تقييم افراد العينة للمدربين بالاجابة على تسع من فقرات، والنتائج هي كما في جدول(3)

جدول (3): تقييم للمدرب:

الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
علاقته بالمتدربين	3.63	.61	جيدة
حرصه على مساعدة المتدربين	3.61	.79	جيدة
قدرته التخطيطية	3.51	.55	جيدة
خبرته التخطيطية	3.35	.67	وسط
قدرته على الإقناع	3.34	.74	وسط
قدرته على تنشيط المتدربين	3.25	.71	وسط
مهنيته اثناء تنفيذ الدورة	3.24	.48	وسط
كفاءته التدريبية	3.18	.34	وسط
المتوسط الإجمالي	**3.34**		**وسط**

واجابة على سؤال آخر حول خبرة المدرب، فقد وصفها (62.5%) من أفراد العينة بأنها نظرية بحتة، ووصفها (25.6%) بأنها مزيج من النظرية والعملية، في حين قيمها (11.9%) بأنها عملية بحتة. يتبين أن تقييم المدربين كان متوسطا بالمجمل، وخاصة قدراتهم التدريبية، أما فيما يتعلق بعلاقتهم بالمتدربين وحرصهم وقدراتهم التخطيطية وعلاقتهم بالمتدربين فكانت جيدة.

تقييم المتدربين: قيم افراد العينة المتدربين الذين شاركوا في التدريب بالاجابة على ست فقرات وكانت النتائج كما هي في الجدول (4)

جدول (4): تقييم المتدربين مرتبة تنازليا.

الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
الجدية والاهتمام	3.66	.78	عالي
المستوى الثقافي	3.46	.65	جيد
أدائهم الواجبات المطلوبة	3.19	.73	متوسط
الالتزام بالحضور والانصراف	3.17	.56	متوسط
عدد المتدربين	2.72	1.03	متوسط فالعدد كبير
التجانس	2.17	.99	ضعيف
المتوسط	**3.06**	**0.79**	**متوسط**

يتضح ان التجانس ما بين المتدربين كان ضعيفا وان التقييم العام للمتدربين كان متوسطا من ناحية المستوى والالتزام والعدد واداء الواجبات.الا ان الجدية والاهتمام كان عاليا، الا أن عدم التجانس وكثرة عدد المتدربين يؤثر سلبا فاعليه التدريب.

تقييم ادارة التدريب: قيم افراد العينة ادارة التدريب (الشركات الاستشارية التي كانت مكلفة بتنفيذ التدريب والمساعدة في رسم الخطة الاستراتيجية للبلدية) كما هو في الجدول(5)

جدول (5): تقييم لإدارة التدريب.

الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	وصف التقييم
التعاون مع المدرب	3.39	.64	وسط
التعاون مع المتدربين	3.25	.71	وسط
المهنية	3.22	.74	وسط
سرعة التجاوب	3.22	.74	وسط
العناية والاهتمام	3.19	3.7	وسط
المتوسط الإجمالي	**3.25**	**0.71**	**وسط**

قيم أفراد العينة ادارة التدريب بالمتوسط على كافة فقراته سواء أكان ذلك متعلق بمهنية العمل والسرعة والتجاوب والتعاون، والجدير ذكره أن عملية التدريب كانت جزءا من عملية رسم الخطة الاستراتيجية للبلديات حيث ركزت الشركات الاستشارية المكلفة بمساعدة البلديات جل اهتمامها على انجاز الخطة اكثر من اهتمامها بالتدريب الذي كان جزءا من العطاء الاستشاري.

تقييم النشاطات التدريبية: وحيث ان النشاطات التدريبية تعتبر احد الاركان الاساسية للتدريب فقد اشتملت الاستبانة على تقيم لهذه النشاطات ونتائج ذلك مبينة في استجابات افراد العينة كما هو في الجدول (6).

جدول (6): تقييم النشاطات التدريبية.

الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	وصف درجة التقييم
تتابع النشاطات	3.62	6.6	جيدة
الوضوح	3.32	.63	متوسطة
الفائدة المتحصلة منها	3.32	.63	متوسطة
ارتباطها بالتخطيط	3.29	.62	متوسطة
الكفاية	3.21	.59	متوسطة
الزمن المحدد لها	3.18	.74	متوسطة
المتوسط	**3.32**	**.64**	**متوسط**

يبين الجدول (6) ان تقييم النشاطات التدريبية كان متوسطا على كافة فقراته (مدى كفاية هذه النشاطات ووضوحها ومدى ارتباطها بالممارسة التخطيطية، كما أن الوقت المتاح لانجاز النشاطات لم يكن كافيا) ما عدا تتابع النشاطات الذي وصف بأنه جيدا، حيث كان يكلف المتدربين بتنفيذ هذه النشاطات وفق التسلسل والترتيب الوارد في دليل التخطيط الاستراتيجي كونه المادة التدريبية.

تقييم المادة التدريبية: تم تقييم المادة التدريبية من قبل أفراد العينة وكانت استجابتهم كما في الجدولين 7و8

جدول (7) : تقييم المادة التدريبية تنازليا.

الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة التقييم
ارتباطها بالحكم المحلي	3.60	.79	جيد
الوضوح	3.29	.62	متوسط
مفيدة بدرجة	3.19	.73	متوسط
التشويق	3.19	.73	متوسط
طبيعة المادة	3.18	.73	متوسط
كفايتها	3.18	.73	متوسط
الشمولية	3.08	.81	متوسط
المتوسط	3.24	.73	متوسط

وعن محتوى المادة التدريبية فقد تضمنت الاستبانة سؤالا مفاده"ما طبيعة المادة التدريبية التي استخدمت اثناء التدريب" وكانت استجابات أفراد العينة كما هي في الجدول رقم (8)

جدول(8): محتوى المادة التدريبية

الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوصف
مقتطفات من الكتب	2.42	.71	جزء كبير
دراسات وابحاث علمية	1.28	.56	جزء قليل جدا
ادلة عمل	1.62	.83	جزء قليل
نماذج	2.52	.66	جزء كبير
تقارير	1.14	.39	جزء قليل جدا
مصممة خصيصا	2.67	.52	نعم، فهي كتيب صدر عن وزارة الحكم المحلي

* مقياس المتوسطات ثلاثي: 1-أقل من 1.67 لا، 1.67-أقل من2.34 الى حد ما، 2.34-3 نعم

قيم افراد العينة المادة التدريبية التي تم استخدامها في التدريب بأنها متوسطة الوضوح والكفاية والفائدة والشمولية والتشويق، الا أنها كانت وثيقة الارتباط بالتخطيط في الحكم المحلي لأنها كانت متجسدة في دليل التخطيط الصادر عن وزارة الحكم المحلي، ولم تكن مصممة بشكل مهني للتدريب، وعليه فقد تركز التدريب على تعبئة النماذج الواردة في هذا الدليل.

تقييم بيئة التدريب: وقد قيمت عينة الدراسة بيئة التدريب بعناصرها الاحدى عشر كما هي في جدول(9).

جدول (9): تقييم بيئة التدريب.

الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	وصف درجة التقيم
احتياطات السلامة العامة	3.11	.32	وسط
الاثاث (الكراسي....)	2.92	.69	وسط
توفر الهدوء	2.86	.45	وسط
ترتيب المكان ونظافته	2.84	.62	وسط
الخدمات	2.84	.60	وسط
التكييف والتبريد	2.80	.49	وسط
ترتيبات الجلوس	2.78	.66	وسط
تجهيزات القاعة	2.78	.66	وسط
التهوية	2.77	.89	وسط
مساحة المكان	2.77	.51	وسط
قاعة التدريب	2.76	.52	وسط
المتوسط	**2.84**	**0.58**	**وسط**

تفيد النتائج في جدول (9) ان بيئة التدريب حظيت بتقييم متوسط لكافة عناصرها الاحد عشر (القاعة، ترتيب المكان، الاثاث، التجهيزات، ترتيبات الجلوس، التهوية، التكييف، المساحة المتاحة، الخدمات المقدمة، احتياطات السلامة، وتوفر الهدوء). أي أنها لم تكن ملائمة بالمستوى الذي يسهم في فاعلية التدريب.

الاطار الزمني: قيم افراد العينة الاطار الزمني للتدريب من خلال الاجابة على فقراته المحددة في الاستبانة، وكانت النتائج كما في الجداول 10و11.

جدول (10): تقييم مدى ملائمة الإطار الزمني للتدريب.

الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مناسب بدرجة
استغلال الوقت المتاح	3.84	.53	عالية،التدريب مكثف
عدد ساعات التدريب اليومية	3.13	.34	متوسط
توقيت بدء وانتهاء التدريب اليومي	2.94	.63	متوسط

مدة الدورة	2.85	.63	متوسط
المتوسط	3.34	.53	متوسط

جدول (11): متى كان يتم التدريب

الفقرة	المتوسط الحسابي*	الانحراف المعياري	الوصف
أثناء الدوام الرسمي للبلدية	2.25	.89	الى حد ما
خارج ساعات الدوام الرسمي	2.23	.62	الى حد ما
أيام العطل	1.38	.66	قليلا

*مقياس المتوسطات ثلاثي: 1-أقل من 1.67 لا، 1.67-أقل من2.34 الى حد ما، 2.34-3 نعم

تبين ان مدة التدريب لم تكن كافية ولم يكن توقيته مناسبا كذلك، الا أنه كان يتم استغلال الوقت المتاح للتدريب بشكل جيد، أما فيما يتعلق بتوقيت التدريب فكان يتم خارج ساعات الدوام في كثير من الحالات، الأمر الذي يعني أنه تم اما بعد ساعات الدوام والموظف منهك أو في العطل والمتدربون منشغلون في حياتهم الخاصة، مما يؤثر سلبا في فاعلية هذا التدريب.

تقييم الطرق والوسائل التدريبية: بعد رصد الطرق والوسائل التي تم استخدامها أثناء التدريب فقد تضمنت الاستبانة 15 فقرة لتقييمها في اطارين الأول يعكس مدى استخدامها، فيما يعكس الآخر فاعليتها، وكانت النتائج كما هي في جدول(12).

جدول (12): وسائل وطرق التدريب: مدى الاستخدام والفاعلية

		مدى الاستخدام			فاعلية الاستخدام		
	الفقرة	**المتوسط الحسابي**	**الانحراف المعياري**	**وصف المدى**	**المتوسط الحسابي**	**الانحراف المعياري**	**مستوى الفاعلية**
الطرق	المحاضرات	2.83	.56	وسط	2.28	.67	ضعيف
	مجموعات العمل	4.61	.92	دائما	3.29	.62	وسط
	الحوار	4.89	.32	دائما	3.98	.65	فاعل
	وصف الوضع القائم	4.01	.40	غالبا	3.20	.40	وسط
	العصف الذهني	3.01	.40	وسط	2.36	.74	ضعيف
	حل المشكلات	3.13	.34	وسط	2.42	.92	ضعيف
	لعب الأدوار	3.90	.64	غالبا	2.37	.87	ضعيف
الوسائل	الأفلام التدريبية	3.09	.71	وسط	2.40	.80	ضعيف
	عينات من الخطط	1.45	.96	نادرا	2.14	.73	ضعيف
	الدراسات العلمية	1.27	.77	نادرا	2.32	.67	ضعيف
	التقارير	1.56	1.14	نادرا	2.52	1.06	ضعيف
	النماذج السابقة	2.39	.87	أحيانا	2.39	.87	ضعيف
	شاشات العرض	3.16	.46	وسط	2.32	.67	ضعيف
	أجهزة سمعية وبصرية	3.89	.57	غالبا	2.33	.69	ضعيف
	صور	3.16	.46	وسط	2.24	.52	ضعيف
	المتوسط الحسابي				2.57	.73	ضعيف

أما عن مدى تناسب طرق ووسائل التدريب المستخدمة مع موضوع التدريب فقد بلغ المتوسط الحسابي لإجابات افراد العينة 3.59 وبانحراف معياري.82 أي أن درجة التناسب متدنية

يتبين أن الطرق والوسائل المستخدمة في التدريب لم تكن متناسبة مع موضوعه، عدا الحوار الذي وصف بأنه فاعلا، في حين تبين ضعف استخدام الطرق والوسائل الأخرى وضعف فاعليتها.

تقييم تقييم التدريب:

قيم افراد العينة تقييم التدريب "اثناء تنفيذه او لدى الانتهاء منه" بالاجابة على الاسئلة التالية:

ما مدى الاهتمام بتقييم التدريب: بلغ المتوسط الحسابي 2.36 وبانحراف معياري 57. أي درجة متدنية

هل كان يتم تقييم التدريب: نعم 23 (10.5%)، لا 196 (89.5%)

أما الطرق التي استخدمت في حال حدوث التقييم (أل 10.5%) فقد كانت كما في الجدول (13)

جدول (13) : طرق تقييم التدريب.

الفقرة	المتوسط الحسابي*	الانحراف المعياري	درجة الاستخدام
حوار فردي مع المتدربين	2.47	79.	كثيرا
حوار مفتوح مع المتدربين	1.73	.81	أحيانا
تعبئة نماذج تقييم يومية	1.5	78.	قليلا
تعبئة نموذج نهاية الدورة	1.95	.94	أحيانا
الملاحظة والمتابعة المستمرة	1.91	.82	أحيانا
أخرى (حضور مندوب الصندوق....	1.95	.87	أحيانا
المتوسط	1.93		أحيانا

مقياس المتوسطات ثلاثي: 1-أقل من 1.67 لا، 1.67-أقل من2.34 أحيانا، 2.34-3 نعم

وفيما اذا ترتب على التقييم أي اجراء، كان المتوسط الحسابي:2.10 بانحراف معياري 71.أي بدرجة أحيانا.

يتبين ان تقييم التدريب لم يحظ بالاهتمام الكافي، الأمر الذي لم يسهم في التعامل مع التحديات التي تواجهه ولا في معالجة نقاط ضعفه لأن المسوغات المعلوماتية للقيام بذلك غائبة بسبب غياب التقييم.

تحقيق الاهداف وأثر التدريب:

وللاجابة عن سؤال الدراسة ونصه: كيف تنظر الأطراف ذات العلاقة وخاصة المتدربون لتحقيق لأهدافه وخاصة لأثره في قدرة المشاركين على القيام بالتخطيط الاستراتيجي في البلديات التي يعملون فيها؟ فقد أجاب أفراد العينة على الأسئلة ذات العلاقة في الاستبانة، وكانت النتائج كما في الجداول من الى وتفصيلاتها الواردة أدناه.وعن مدى مساهمة التدريب في تعزيز قدرات المشاركين على القيام بالنشاطات التخطيطية، فقد كانت اجابات أفراد العينة كما في الجدول 14.

جدول (14): أثر التدريب في قدرة المتدربين غلى القيام بالإجراءات التخطيطية مرتبة تنازليا.

الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	وصف القدرة
تحديد الأهداف العامة	3.20	.40	وسط
تحديد المتطلبات اللازمة	3.16	.37	وسط
وضع خطة التنفيذ	3.16	.24	وسط
تحديد الأولويات	3.11	.32	وسط
رصد الأطراف ذات العلاقة	3.09	.28	وسط
تحليل الأطراف ذات العلاقة	3.09	.28	وسط
رصد الخيارات الإستراتيجية	3.09	.41	وسط
تحديد النشاطات اللازمة	3.09	.28	وسط
وضع الأهداف الجزئية	3.07	.26	وسط
تحليل المعلومات	3.07	.26	وسط
جمع المعلومات	3.00	.20	وسط
تشخيص البيئة الداخلية	3.00	.20	وسط
تشخيص البيئة الخارجية	3.00	.20	وسط
تقييم الخيارات الإستراتيجية	3.00	.30	وسط
المتوسط الإجمالي	**3.08**	**.26**	**وسط**

وفيما اذا كان بامكان من تم تدريبهم القيام بالنشاطات التخطيطية دون مساعدة خبير فكان المتوسط الحسابي لإجابات أفراد العينة 63.3 وانحراف معياري.89 أي بدرجة متوسطة، وفيما اذا كان بالامكان الاستفادة من القدرات المكتسبة بسبب التدريب في العمل داخل البلدية فكان المتوسط الحسابي لإجابات أفراد العينة 3.46 وانحراف معياري 95. أي بدرجة موافق. ولاستقصاء وجهة النظر الاجمالية عن مدى تحقيق التدريب للتوقعات المأمولة وخاصة أثره في تنمية قدرة المتدربين على القيام بعملية التخطيط بمراحلها المختلفة (الهدف الأساسي للتدريب)، فكانت آراء افراد العينة:

	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
حقق التدريب التوقعات المأمولة منه بدرجة	3.04	.74	متوسطة
أسهم في تنمية قدرات المتدربين التخطيطية بدرجة	3.07	.75	متوسطة

يتبين ان أثر التدريب في تعزيز القدرات التخطيطية للمتدربين كان متوسطا على كافة فقراته الاربع عشرة، وكان في أفضل حالاته في تعزيز قدرة المتدربين في تحديد الأهداف والمتطلبات وفي أدناها القدرة التشخيصية ورصد وتقييم الخيارات الاستراتيجية، وهذا ما يفسر رأي المتدربين بعدم قدرتهم عى القيام بالنشاطات التخطيطية دون مساعدة، الا أنه بالامكان الاستفادة مما اكتسبوه من قدرات تخطيطية في عملهم بالرغم من عدم كفايته.

وقد تم استقصاء الآثار الاخرى للتدريب والتي قيمها أفراد عينة الدراسة كما هي في جدول 15.

جدول (15) تقييم أثر التدريب على المتدربين (مرتبة تنازليا) من حيث:

الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى التأثير
القدرة الإدارية	3.22	.40	وسط
طريقة القيام بالعمل	3.20	.40	وسط
مستوى الدافعية	3.20	.40	وسط
سرعة انجاز العمل	3.20	.40	وسط
السلوك	3.18	.40	وسط
الشخصية	3.16	.52	وسط
الارتقاء برضى الجمهور	3.09	.28	وسط
القدرة على استغلال الموارد	3.07	.26	وسط
المساهمه في تحسين سمعة البلدية	3.00	.20	وسط
القدرة على حل المشكلات	2.32	.69	ضعيف
الرضا والولاء الوظيفي	2.14	.73	ضعيف
المتوسط الإجمالي	**2.96**	**.41**	**وسط**

كانت آثار التدريب الأخرى متوسطة بالمجمل، وكانت ضعيفة في اثره على الرضى الوظيفي وعلى قدرة المتدرب على حل المشكلات، أي أن الفوائد الاخرى للتدريب كانت متواضعة وأدنى من المستوى المأمول من التدريب أن يحققه.

جوانب الضعف والقوة:

فيما يلي أهم جوانب الضعف والقوة التي شابت تدريب موظفي البلديات الفلسطينية في مجال التخطيط الاستراتيجي:

جوانب الضعف: لم يحظ هذا التدريب بالاهتمام الكافي، التخطيط للتدريب كان ضعيفا، كانت مشاركة البلديات في التخطيط للتدريب ضعيفة، ترتيبات ما قبل التدريب كانت ضعيفة (وخاصة عدم تعريف المتدربين مسبقا بأهداف التدريب)، عدد المتدربين في الدورة التدريبية الواحدة كان كبيرا، تدني مستوى التجانس بين المتدربين، كفاءة المدربين كانت متوسطة، قيم أداء ادارة التدريب بأنه متوسط، النشاطات التدريبية غير كافية والوقت المخصص لها قليل، المادة التدريبية المستخدمة لم تكن مصممة خصيصا للتدريب، بيئة التدريب غير مناسبة، مدة التدريب كانت قصيرة غير كافية

وتوقيته غير مناسب، تدني مستوى فاعلية طرق ووسائل التدريب المستخدمة، لم يتم تقييم التدريب بطريقة منهجية، لم يسهم التدريب في تعزيز القدرة التخطيطية للمتدربين بالمستوى المأمول.

جوانب القوة: تمتع التدريب في مجال التخطيط الاستراتيجي لموظفي البلديات الفلسطينية ببعض نقاط القوة ومن أهمها: اهتمت وزارة الحكم المحلي بضرورة تدريب موظفي البلديات كمتطلب مسبق لرسم الخطط الاستراتيجية لهذه البلديات، ساد التدريب علاقة قوية بين المدربين والمتدربين، كان هناك حرص قوي من قبل المدربين على مساعدة المتدربين في حين تمتع المتدربون بالجدية والاهتمام، وتتابعت النشاطات التدريبية بشكل منطقي ومقنع، كما تم استغلال وقت التدريب بشكل جيدا، وكان الحوار بين المتدربين فاعلا.

الفروق الاحصائية:

وللإجابة عن سؤال الدراسة ونصه: هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة 05، في تقييم أفراد العينة للتدريب تعود لعوامل الجنس، والحالة الاجتماعية، والمحافظة، والفئة العمرية، والمؤهل العلمي، والتخصص، والوظيفة الحالية؟ فتم استخدام الطرق الاحصائية المناسبة وفق ما يلي: لفحص الفروق المتعلقة بالجنس استخدم الباحث اختبار (ت) لمجموعتين مستقلتين Independent t. Test.والنتائج يوضحها الجدول (16):

الجدول (16): نتائج اختبار (ت) لمتغير الجنس

ذكور (ن =158)		إناث (ن =52)		قيمة (ت)	الدلالة
المتوسط	الانحراف	المتوسط	الانحراف		
3.45	0.36	3.35	0.18	1.936	0.054

يتضح انه لا توجد فروق دالة إحصائيا في تقييم تدريب موظفي البلديات الفلسطينية في مجال التخطيط الاستراتيجي تعزى لمتغير الجنس.

وللتعرف على الفروق في تقييم أفراد العينة للتدريب والتي تعزى لمتغيرات: الحالة الاجتماعيةوالفئة العمرية والمؤهل العلمي والتخصص والوظيفة الحالية، والمحافظة استخدم الباحث اختبار تحليل التباين الأحادي One Way ANOVA والتي تظهر نتائجه في الجدول (17).

جدول (17): الدلالة الاحصائية لمتغيرات الحالة الإجتماعية المؤهل الوظيفة العمر التخصص المحافظة.

المتغير	مصدر التباين	مربعات الانحراف	درجات الحرية	متوسط الانحراف	قيمة(ف)	الدلالة *
الحالة الاجتماعية	بين المجموعات	0.241	1	0.241	2.239	0.136
	داخل المجموعات	22.371	208	0.108		
المؤهل العلمي	بين المجموعات	3.375	5	0.675	7.031	*0.000
	داخل المجموعات	19.202	200	0.096		
التخصص	بين المجموعات	1.267	2	0.633	5.869	*0.003
	داخل المجموعات	17.375	161	0.108		
الوظيفة الحالية	بين المجموعات	0.439	3	0.146	1.396	0.244
	داخل المجموعات	26.510	253	0.105		
الفئة العمرية	بين المجموعات	0.782	4	0.195	1.83	0.68
	داخل المجموعات	21.536	203	0.106		
المحافظة	بين المجموعات	1.087	10	0.109	1.005	0.441
	داخل المجموعات	21.525	199	0.108		

يتضح من الجدول انه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في تقييم أفراد العينة للتدريب في مجال التخطيط الاستراتيجي عند مستوى الدلالة 0.05 تعزى لمتغيرات الحالة الاجتماعية والفئة العمرية، الوظيفة الحالية والمحافظة، لان الدلالات الاحصائية لها جميعا أكثر من 0.05، كما ويتضح انه توجد فروق دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة 0.05 في تقييم تدريب موظفي البلديات الفلسطينية في

مجال التخطيط الاستراتيجي تعزى لمتغيري المؤهل العلمي والتخصص. والجدول (18) يبين نتائج اختبار شيفيه للكشف عن الفروق في تقييم تدريب موظفي البلديات الفلسطينية في مجال التخطيط الاستراتيجي والذي يعزى لمتغير المؤهل العلمي.

جدول (18): نتائج اختبار شيفيه لمتغير المؤهل العلمي.

المؤهل العلمي	ثانوية عامة وما دون	دبلوم متوسط	بكالوريوس	دبلوم عالي	ماجستير	دكتوراه
ثانوية عامة وما دون	--------	*1.075	*0.2988	0.08277	0.03798	0.1328
دبلوم متوسط		-----	*0.94227	0.16598	0.2156	0.09538
بكالوريوس			-----	*1.0376	*0.26136	0.12024
دبلوم عالي				----	*1.15789	*0.38161
ماجستير					-----	*0.77628
دكتوراه						-----

يتضح من الجدول 18 انه الفروق الدالة إحصائيا عند مستوى الدلالة 0.05 في تقييم تدريب موظفي البلديات الفلسطينية في مجال التخطيط الاستراتيجي لمتغير التخصص هي لصالح حملة الشهادات الجامعية.

والجدول (19) يبين نتائج اختبار شيفيه للكشف عن فروق الدلالة الاحصائية في تقييم تدريب موظفي البلديات الفلسطينية في مجال التخطيط الاستراتيجي التي تعزى لمتغير التخصص.

جدول (19): نتائج اختبار شيفيه للكشف عن فروق الدلالة الاحصائية لمتغير التخصص.

التخصص	علوم انسانية	علوم طبيعية	بلا تخصص
علوم انسانية	--------	*0.16667	*0.21809
علوم طبيعية		-----	0.05143
بلا تخصص			-----

يتضح من الجدول 19 انه توجد فروق دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة 0.05 في تقييم تدريب موظفي البلديات الفلسطينية في مجال التخطيط الاستراتيجي تعزى لمتغير الوظيفة الحالية لصالح المتخصصون في العلوم الانسانية.

اقتراحات أفراد العينة لتعزيز التدريب:

وقد تضمنت استبانة الدراسة سؤالا مفتوحا مفاده: "ما هي اقتراحاتك لتعزيز فاعلية التدريب في مجال التخطيط الاستراتيجي لموظفي البلديات؟"، فأجاب على هذا السؤال 95 من افراد العينة فقط، وبعد تصنيف اجابتهم وتحليلها تبين ان اكثر الاقتراحات تكرارا هي:

- استنساخ وعرض تجارب وخطط ناجحة تكررت بنسبة 86،3%
- اعطاء التدريب الوقت الكافي تكررت بنسبة 84،2%
- ان يتم تنظيم التدريب خارج البلدية تكررت بنسبة 79%
- ان تتم عملية تدريب تكون اكثر عمقا وتفصيلا وشمولية تكررت بنسبة 73،7%
- ان يتم تكثيف مراقبة التدريب من قبل الوزارة والصندوق وتكررت بنسبة 57،9%
- أن يشترك في التدريب أعضاء المجلس البلدي وموظفو مديريات الحكم المحلي، تكررت بنسبة 43،2%.

وبتصنيف الاقتراحات وتبويبها تبين انها تغطي كافة عناصر ومؤثرات العملية التدريبية وهي الاعداد الجيد للتدريب وحسن اختيار المدربين وبيئة التدريب وطرق ووسائل التدريب والمادة

التدريبية وتقييم النشاطات التدريبية الخ. وهي بذلك تنسجم مع تقييمهم للتدريب الذي شاركو فيه حيث كان مجمل تقيمهم لهذه العناصر كافة بدرجة متوسط.

الاستنتاجات:

من خلال عرض النتائج الموصوفة آنفا فيمكن رصد الاستنتاجات التالية لهذه الدراسة:

- تفتقر وزارة الحكم المحلي لنظام تدريبي واضح المعالم، كما أنه لا وجود لادارة متخصصة لهذا النشاط المفصلي والمهم، وهذا ما يفسر غياب سجل يوثق عمليات التدريب عامة وفي مجال التخطيط خاصة.
- لقد كان التدريب في مجال التخطيط الاستراتيجي لموظفي البلديات بمجمله جزءا من عملية رسم الخطط الاستراتيجية، نفذته الشركات الاستشارية التي تم التعاقد معها لمساعدة البلديات في رسم خططها الاستراتيجية، وبذلك فلم يتمتع هذا التدريب بالاستقلالية اللازمة ولم يحظى بالاهتمام ولم يعط الوقت الكافي لتحقيق أهدافه لأن الاولوية والتركيز كان من نصيب الخطة وليس التدريب.
- تم تقييم التدريب في مجال التخطيط الاستراتيجي لموظفي البلديات الفلسطينية بأنه متوسط الفاعلية على مجمل عناصر نموذج التقييم الذي تم تصميمه خصيصا لهذه الدراسة، وأهمها: ضعف ترتيبات ما قبل التدريب، كفاءة المدرب متوسطة، عدم تجانس المتدربين، تدني مستوى اهتمام ادارة التدريب، النشاطات التدريبية قليلة ولم تعطى الوقت الكافي، المادة التدريبية المستخدمة غير مصممة خصيصا للتدريب، بيئة التدريب غير مواتية، مدة التدريب غير كافية وتوقيته غير مناسب، تدني في مستوى فاعلية طرق ووسائل التدريب المستخدمة، لم يترك التدريب الأثر المأمول، لم يتم تقييم التدريب الذي تم تنفيذه، الخ. وبالتالي لم تتوفر معظم متطلبات فاعلية التدريب، اذ تمثل هذه العناصر جوانب ضعف الممارسة التدريبية وهي مسؤولة عن تدني مستوى فاعليته اذ أفاد أفراد العينة بعدم قدرة المتدربين على القيام بعملية التخطيط دون مساعدة ذوي الخبرة.
- لم يتم اختيار المدربين بعناية عوضا عن أنه لم يتم مراقبة أدائهم التدريبي بالمستوى المطلوب.
- هناك قصور في تقييم الممارسات التدريبية أثناء تنفيذ التدريب مما فسح المجال أمام استمرار جوانب القصور في هذه الممارسة لعدة سنوات متتابعة.
- اختلفت نتائج هذه الدراسة عن مجمل نتائج الدراسات الاجنبية التي أشارت الى فاعلية التدريب وايجابية أثره، ما عدا دراسة Vyas (2010) التي استنتجت أن عدم كفاية مدة التدريب يؤثر سلبا في فاعليته، ومن ناحية أخرى اتفقت مع دراسة أحمد(2012) التي أشارت الى أن غياب معايير التدريب يؤثر سلبا في فاعلية التدريب، واتفقت الدراسة مع ابو شيخه (2013:392) بضرورة توفير بيئة تدريب مواتية، ومع توفيق (2010: 180) بضرورة استقلالية الممارسة التدريبية، كما تتفق مع دراسة الشمله (2015) وحسن (2011) التين أفادتا بأن عدم الأخذ بآراء المتدربين واهمال مشاركتهم يؤثر سلبا في فاعلية التدريب، ومع دراسة مسعود والزيات(2012) التي استنتجت أن غياب التقييم المستمر يؤثر سلبا في فاعلية أثر التدريب.

التوصيات:

انطلاقا من نتائج هذه الدراسة فإنه ولتحسين التدريب في مجال التخطيط الاستراتيجي يقترح ما يلي:

1. من الضروري مأسسة التدريب من خلال انشاء ادارة خاصة به لتدريب موظفي الهيئآت المحلية الفلسطينية تعمل على وضع السياسة والنظام والخطط التدريبية اللازمة بشكل تكاملي وتراكمي، وفي هذا الاطار يقترح تفعيل مركز تدريب أريحا للقيام بهذه المهمة ليكون ادارة مستقلة لتنظيم التدريب.

2. أن يتم تنفيذ دورة "تدريب مدربين" متقدمة في مجال التخطيط الاستراتيجي لطاقم مميز من وزارة الحكم المحلي ليمثلوا مرجعية تدريبية واستشارية وتقييمية للتخطيط في الهيئآت المحلية الفلسطينية.
3. أن يتم صياغة مجموعة من الممارسات التدريبية المثلى في مجال التخطيط ليلتزم بها المدربون ولتمثل معايير ومؤشرات لقياس فاعلية التدريب في هذا المجال.
4. أن يتم تطوير مادة تدريبية متكاملة تتضمن تجارب ناجحة ونماذج وتقارير وخطط ونتائج لدراسات علمية في هذا المجال.
5. أن يتم تكريس الوقت الكافي وتوفير المتطلبات اللازمة (خاصة بيئة التدريب) لضمان فاعلية التدريب.
6. فحص مخرجات التخطيط للبلديات الفلسطينية (الخطط) واعتبار جوانب القصور فيها احتياجات تدريبية ذات أولوية في مجال التخطيط الاستراتيجي.
7. أن يتم اختيار المدربين بعناية كأفراد وليس كمؤسسات على أن تتوفر فيهم مواصفات المدرب الجيد كالاختصاص والمؤهل والخبرة المتكاملة (نظرية وأكاديمية).
8. أن يتم متابعة وتقييم الأداء التدريبي أولا بأمل لضمان فاعلية تأثيره.
9. أن يتم التخطيط للتدريب بمشاركة الاطراف ذات العلاقة، لضمان مراعاة كافة العناصر والمؤثرات المتعلقة بالهيئآت المحلية وبيئة عملها.
10. القيام بمعالجة جوانب القصور التدريبي التي أشارت اليها نتائج هذه الدراسة.
11. أن يتم تنفيذ دراسات لاحقة تكمل هذه الدراسة مثل: تقييم الخطط الإستراتيجية للبلديات، تحديد الاحتياجات التدريبية، اتجاهات الجمهور نحو أداء البلديات، معيقات عمل الهيئآت المحلية، الخ.

محددات الدراسة:

واجهت اجراء هذه الدراسة مجموعة من التحديات كان منها: غياب التوثيق اللازم الذي يتضمن قائمة بأسماء المتدربين وأعدادهم والبلديات التي ينتمون اليها، الخ، مما جعل من الصعب ادراك العدد الحقيقي لمجتمع الدراسة، وما زاد الامور تعقيدا هو أن ترك العمل في البلديات مجموعة ممن استفادوا من هذا التدريب، ومن جهة أخرى فقد أدت عدم جدية البعض (اجابات نمطية أو عدم اكتمال تعبئة الاستبانة) الى اسقاط 16 استبانة من عينة الدراسة، كما لم يتمكن الباحث من تغطية بلديات قطاع غزة في عينة هذه الدراسة لصعوبة الوصول اليها بسبب الحصار المفروض عليها، ومن الناحية الاجرائية فقد كان هناك صعوبة في وصول الباحث بذاته الى كافة البلديات، مما استغرق وقتا طويلا لتوزيع الاستبانات واستعادتها معبئة، فقد ضاع جزءا منها مما أضطر الباحث لاعادة ارسالها مرة أخرى لثماني عشرة بلدية، وقد قام الباحث بالتعامل مع هذه المحددات من خلال الطلب من البلديات بتعبئة الاستبانة من المتدربين المستفيدين كافة، والاستعانة بمديريات الحكم المحلي للمساعدة في حث البلديات على تعبئة الاستبانات واعادتها للباحث، ومن الناحية المنهجية تعد هذه الدراسة مسحًا للاتجاهات أكثر مما هي تقييم لأثر التدريب لصعوبة القيام بذلك، اذ أن ذلك يتطلب متابعة زمنية طويلة تمتد لسنواتكما هو مثبت في الأدب النظري.

المراجع:

أحمد، محمد الشيخ (2012). أثر تنمية وتدريب الموارد البشرية العاملة في القطاع السياحي على التنمية في سورية. *مجلة تنمية الرافدين، جامعة الموصل*، مجلد 34، العدد 108 ص 153-163.

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP-Papp (2001) *تدريب المدربين*. القدس: برنامج الامم المتحدة الإنمائي.

حسن، طاهر (2011). قياس أثر الدورات التدريبية وفعاليتها في القطاع الصحي: دراسة استكشافية على المستشفيات الحكومية. *مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية*، مجلد 27، عدد2، ص121-169.

حمدان، محمد زياد (2001). معتصم وإدارة برنامج التدريب. عمان: دار التربية الحديثة.

الخطيب، رداح (2006). *التدريب الفعال*. اربد: عالم الكتب الحديث.

الرفاعي، يعقوب (2008). أثر التدريب أثناء الخدمة على أداء وسلوك الموظفين المستفيدين من التدريب بدولة الكويت. *مجلة الإداري بالكويت*، مجلد 22 عدد 81، ص13-52.

الشرعة (2008). إستراتيجية التدريب وأثرها على أداء العاملين في الشركات العامة الأردنية. رسالة ماجستر غير منشورة، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية-عمان- الأردن.

الشمله، عبدالفتاح (2015) تقييم المشاركة المجتمعية في التخطيط الاستراتيجي للبلديات الفلسطينية، *المجلة الاردنية للعلوم التطبيقية "* سلسلة العلوم الانسانية"، مجلد 17، عدد 1، ص 23-50.

الصباغ، عماد عبد الوهاب (2010). إدارة المعرفة ودورها في إرساء أسس مجتمع المعلومات العربي. *المجلة العربية للمعلومات (تونس)* مجلد 23، العدد الثاني.

الصمادي، علي (2012). أثر برنامج تدريبي على تنمية الكفاية الاجتماعية. *مجلة جامعة النجاح للأبحاث الإنسانية*، مجلد 26، عدد 7، ص1505-1528.

العساسلة، سهيلة، وموقف بشارة (2012). أثر برنامج تدريبي على مهارات التفكير الناقد. *مجلة جامعة النجاح الوطنية* للعلوم الإنسانية ب. مجلد 26، عدد 7، ص1655-1678.

العواودة، وليد (2011). أثر استخدام إستراتيجية التدريب على اداء العاملين لدى الدوائر الإدارية في جامعة آل البيت: دراسة ميدانية. *مجلة المنارة*، المجلد 17، العدد 5، ص75-108.

القريوتي، محمد قاسم. (2010). *إدارة الموارد البشرية*. عمان: درار وائل للنشر والتوزيع.

محارمة، ثامر (2006). تقييم ومتابعة التدريب في معهد التنمية الإدارية بدولة قطر. ورقة عمل مقدمة للمؤتمر العربي الأول للتدريب المنعقد في الجامعة الهاشمية / الأردن بتاريخ 27-29 حزيران -2006.

مسعود، عماد ولبنى الزيات (2012). أثر التدريب ودعم الإدارة العليا على أداء موظفي الصف الأمامي في قطاع الخدمات في الأردن. *مجلة جامعة النجاح للأبحاث الإنسانية* ب، ص1761-1791.

ميا، علي وصلاح الشامسي (2009). قياس أثر التدريب في أداء العاملين: دراسة ميدانية في مديرية تربية البريمي-عُمان. *مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية والاقتصادية والقانون*، مجلد 81 عدد1 ص 135-156.

الهزايمة، أحمد (2012). أثر التدريب في أداء العاملين في المؤسسات العامة، دراسة ميدانية في محافظة جرش. مجلة *إربد للبحوث والدراسات*، مجلد16، العدد 1، ص90-128.

وزارة التنمية الإدارية تقرير المؤتمر السنوي الأول لمسؤولي تنمية الموارد البشرية في الجهاز الحكومي في مصر، القاهرة 2005/9/25.

ياسين، سعد (2009). *الإدارة الدولية*. عمان: دار اليازوري للنشر والتوزيع.

Aijaz، R. (2010). Capacity Building Of Municipal FunctionariesFor Good Governance in Uttarakhand- India. *Habitat International*، Vol. 34، P 386-391.

Agochiya، Davindra (2010). *Every Trainer Handbook*. Los-Anglos: Sage Publishers.

Biech E (2012) *Developing Talents For Organizational Results*. San Francisco: Pfiffer.

Birdi K.، Leach & Magadley (2012). Evaluating the Impact of TRIZ Creativity Training: An Organizational Fiels Study. *R & D Management*، Vol. 42، No. 4، P 315-326.

Blanchard، P. and J. Thacker (2007). *Effective Training System، Strategies and Practices*. 3rd Edition، N. Jersey: Prentice Hall.

Dawson، R. (1995). Evaluation of Training in local Government. *Journal of Management Development*، Vol. 14، No 7، P 36- 47.

Danaj L.، Dumi، Zejneli and Celo (2013). The Improvement of Capacity of Administration and local Government using the strategic planning of E-Learning in Albania. *Social and Behavioral sciences Journal*، Vol. 1، No. 9 P. 1- 9.

Durand، T. and Stephanie Darmeron (2011). where have all Business schools Gone. *British Journal of Managment.* Vol 22. P 559- 563.

Davidson، J (2005). *Evaluation Methodology Basics: The Nuts and Bolts of Sound Evaluation*. London: Sage Publications.

Greenberg، David and C. Michalopoulos and P. Robins (2004). What Happened to the Effect of Government Funded Training. *The Journal of Human Resources*، 2004، XXX1X. 1 P. 278-293.

Green، Peter and Denise Skinner (2005). Does Time Management Training Works: An Evaluation. *International Journal of Training and Development*، Vol. 9، No.2، P. 124-139.

Harbison، H (1973*). Human Resources As the Wealth of Nations*. London: Oxford Univ. Press.

Haslinda and A. Muhyuddin (2009). The Effectiveness of Training in Public Service. *American Journal of Scientific Research*، vol. 6. P. 39-51.

Kirkpatric D. and James Kirkpatric (2006). *Evaluating Training Programs*. San Francisco: Berret Kohler Publishing.

Ministry of local Government (2009). *Policy Note of strategic Development and investment Planning.* Ramallah: Ministry of local Government.

Nicolas and Michel (2008). The Effect of Management Commitment to Service Quality in Front line Employees Job Attitudes، Turnover Intensions and Service Recovery Performance in Public Management Context. *Journal of strategic Marketing*، Vol. 5، P.431 -452.

O'connor J & Bob Little (2012). Evaluation- Training's Ignored Leverage Point. *Industrial and Commercial Training Journal*، Vol. 44، No. 5 P 273-280.

Pienda، Pilar (2010) Evaluation of Training in Organizations: A Proposal for An Integrated Model. *Journal of European Industrial Training*، vol. 34، P.673-693.

Sharpless A، Galvin، Holloway and Brown (2003). The Impact of Training: An Evaluation of An Introduction To Management course for local Social Services Staff. *Learning in Health and social care Journal* (Black well Publication) vol. 2، No. 1، P. 37-50.

Sahindis، G and J. Bouris (2008). Employee Perceived Training Effectiveness Relationship to Employee Attitudes. *Journal of European Industrial Training*، vol. 32، No 1، P.40-63.

Stwart، G & Keneth Brown (2011). *Human Resources Management* USA: John Wily and sons.

Stewart، D.M. (1994). *Hand book of Management skills*. Vermont: Grower.

Vandever، R & M Menefee (2010). *Human Behavior In Organizations*. Jersey: Prentice Hall.

Vyas، Lina (2012). Balancing Outlook: Assessment of Public Service Training in Hong Kong By Providers and clients. *Public Personnel Management* Vol. 39، No.2 Summer issue، P. 149-167.

****

أمارابك: *مجلة علمية محكمة تصدر عن الأكاديمية الأمريكية العربية للعلوم والتكنولوجيا* www.amarabac.com
المجلد 7، العدد 23 (2016). ص ص 81-98

تعويض المسافرين عن الأضرار النفسية (المعنوية) الناجمة عن تنفيذ عقد النقل الجوي للركاب وفقاً لاتفاقية مونتريال 1999

مصطفى إبراهيم أحمد عريبي[1]

الملخص: أدى غياب نص واضح وصريح في المادة (1/17) من اتفاقية مونتريال 1999المتعلقة بتوحيد بعض قواعد النقل الجوي، يكفل تعويض المسافر جواً عن الأضرار النفسية (المعنوية) التي يتعرض لها اثنا تنفيذ عقد النقل الجوي إلى تضارب الأحكام الصادرة من المحاكم المختلفة استناداً إلى ذات الاتفاقية، مما أدى إلى إثارة كثير من الصعوبات في مرفق النقل الجوي. ويتناول هذا البحث إمكانية التعويض عن الأضرار النفسية (المعنوية) التي يتعرض لها المسافر نتيجة حادثة وقعت أثناء تنفيذ عقد النقل الجوي للركاب وفقاً لاتفاقية مونتريال 1999. وقد تحدثنا في مقدمة البحث عن أهمية النقل الجوي للركاب بصفة خاصة، ثم تحدثنا في مبحث أول عن تفسير كلمة (حادثة) التي وردت في الاتفاقية إذ تمثل كلمة مفتاحيه للضرر ولم تتضمن الاتفاقية تفسيراً لها. كما تحدثنا عن المعنى المراد بالضرر الوارد في المادة (1/17) من الاتفاقية وهل يدخل الضرر النفسي (المعنوي) ضمن المصطلح المذكور أم لا؟ ثم شرحنا المقصود بكلمة التعويض في اللغة والاصطلاح وفي مفهوم الاتفاقية، وتحدثنا في مبحث ثاني عن تطبيقات المحاكم لنص المادة (1/17) من الاتفاقية ومن خلال تتبعنا لأحكام القضاء أتضح لنا أنه قد مر بثلاث مراحل حرصنا على إبرازها وهي مرحلة أولى لم يأخذ فيها القضاء بالتعويض عن الأضرار النفسية ومرحلة ثانية أخذ بمبدأ التعويض عن الأضرار النفسية على شرط أن تكون مرتبطة بضرر أو أذى بدني، كما وقفنا على بعض الأحكام القضائية التي أعتمد فيها القضاء على الأضرار النفسية كأساس للتعويض على الرغم من أنها قد جاءت مستقلة عن الأضرار البدنية، وهي تمثل مرحلة ثالثة. وفي خاتمة البحث أبرزنا النتائج التي توصلنا إليها مع التوصيات.

الكلمات المفتاحية: النقل الجوي، الركاب، حادثة، الأضرار المعنوية، التعويض.

Compensating passengers for psychological damages resulting from execution of a Carriage by Air contract based on the Montreal Convention of 1999

Mustafa Ibrahim Ahmed Areibi

Abstract: The absence of a clear and explicit provision in Article (17/1) of the Montreal Convention of 1999 on the unification of certain rules for International Carriage by Air guaranteeing compensation for a passenger by air against psychological damages sustained during execution of air transport contract led to a conflict of the judgments issued by various courts based on the same convention. This state of affairs has resulted in several difficulties in the air transport facility. This research addresses the possibility of compensation for the psychological damages a passenger by air sustains in an incident that takes place during performance of a Carriage by Air contract. In the first section، we spoke about the construction of the term (incident) set forth in the convention. The term incident constitutes a key word to the damage، but the convention does not include an explanation for it. We also talked about the intended meaning of the damage set out in Article (17/1) of the convention; whether the said term covers the psychological damage or not. We then explained the intended meaning of "compensation" in the language، terminology and concept of the convention. Upon close follow-up of the judicial judgments، we found out that the courts' application of Article (17/1) has passed through three stages: in one stage، the courts did not pay attention to compensation for psychological damage while in the second one they adopted compensation for the damage provided that they are related to a bodily injury or damage. We also examined some judicial rulings in which judges relied on psychological damages as a basis for compensation in spite of the fact that they were separate from the bodily injuries، which represent a third stage. Finally, we highlighted the findings we have reached along with the recommendations.

Keywords: Carriage by air Passengers Incident Psychological Damages Compensation.

[1]استاذ القانون التجاري المساعد، كلية القانون - جامعة النيلين بالسودان، وجامعة الامام محمد بن سعود الاسلامية بالمملكة العربية السعودية

مقدمة

ازدهرت خدمة النقل الجوي خلال القرن الماضي وأصبحت عنصراً هاماً في تواصل الشعوب فيما بينها، إذ نجد أن معدل استغلال الإنسان للطائرات للأغراض المختلفة في تزايد مستمر، فهي وسيلة نقل سريعة ومأمونة، وترداد أماكن من الصعوبة بمكان الوصول إليها عبر وسائل النقل الأخرى قبل اكتشاف الطائرات ودخولها مجال النقل الجوي.

إلا أن هذا الأمان لم يدم طويلاً في مرفق النقل الجوي، إذ أصبحت الطائرة هدفاً لعمليات الاختطاف والتفجير سواء كان للطائرة ذاتها أو المنشآت التي تستخدم في مرفق الطيران، والطائرات المعنية هنا هي الطائرات المدنية فقط، وهي التي تعمل في مجال نقل الركاب والأمتعة والبضائع. لاشك أن الأمن والسلامة من الأهمية بمكان في مرفق النقل الجوي. وبرز اتجاه لحماية الطائرات من عمليات الاختطاف وغيرها من أحداث العنف الأخرى التي تتعرض لها، إذ أن عمليات الاستهداف للطائرات والمرافق التي تساهم في خدمات النقل الجوي في ازدياد مستمر. مما أدى إلى أن تفكر منظمة الطيران المدني الدولي إلى دعوة الدول إلى مؤتمر دولي لاتخاذ تدابير قانونية تحول دون وقوع مثل هذه الحوادث في المستقبل. وقد أسفرت هذه الجهود عن وضع ثلاث اتفاقيات دولية هي:

1-اتفاقية طوكيو الخاصة بالجرائم والأفعال التي ترتكب على متن الطائرة (1963)

2-اتفاقية لاهاي بشان الاستيلاء غير المشروع على الطائرات (1970)

3-اتفاقية مونتريال بشأن قمع الأفعال غير المشروعة الموجهة ضد أمن وسلامة الطيران المدني (1971)

وقبل كل ذلك كانت اتفاقية شيكاغو (1944)، وهي بمثابة دستور للطيران المدني بالنسبة لكل البلدان الموقعة عليها هذا في مجال القانون العام. أما في مجال القانون الخاص فقد تم إبرام اتفاقية وارسو الخاصة بتنظيم عقد النقل الجوي في 1929 والتي طرأ عليها أكثر من تعديل، فقد تم تعديلها بموجب بروتوكول لاهاي 1955، ثم اتفاقية جوادالاجارا (1961) ثم بروتوكولات مونتريال الأربعة (1971) وأخيرا اتفاقية مونتريال 1999والتي نحن بصدد البحث فيها وتحديداً المادة (1/17) منها. لعل ما يثير اهتمام الباحث فيما ذكر، هذه الاتفاقيات ذات الموضوع الواحد والمتعددة التعديلات والمتقاربة التواريخ والتي توحي بأن هنالك مشكلة لم تستطع التعديلات المتلاحقة معالجتها أو وضع تنظيم واحد بدلاً عنها يكون مقبولاً لجميع الأطراف الموقعة عليها، أو أن المشّرع لم يكن صاحب نظرة ثاقبة وأفق واسع يستطيع من خلاله أن يتنبأ بمآ لات صناعة النقل الجوي والمشاكل والصعوبات التي قد تعترضها ويصمم لها التشريع المناسب الذي يجيب عن كل التساؤلات ويضع حلولاً لكل المشاكل التي تعترض طريقه وتهدد استقراره. وما اعنيه بهذا الحديث، هو مسؤولية الناقل الجوي وطبيعتها وأساسها وحدودها سواء كان ذلك في عقد نقل الركاب والأمتعة أو عقد نقل البضائع.

وسوف يكون تركيزنا في هذا البحث على مسؤولية الناقل في عقد النقل الجوي للركاب وفقاً للمادة (1/17) من اتفاقية مونتريال 1999، والتي بموجبها أصبحت مسؤولية الناقل تقوم على أساس المسؤولية الموضوعية وذلك بموجب أحكام المادة (1/17) من الاتفاقية. ولكن يبقى السؤال الذي كان سبباً أساسياً لهذا البحث، هل تغيير أساس المسؤولية من مسؤولية قائمة على الخطأ في اتفاقية وارسو، إلى مسؤولية قائمة على الخطر وأساسها موضوعي في اتفاقية مونتريال1999 أدى إلى حسم النزاع بين أطراف عقد النقل الجوي وساهم في استقرار هذا المرفق الحيوي والهام في مجال النقل الجوي أم لا؟ الشاهد في ذلك أن الإجابة مازالت يعتريها شيء من الغموض والضبابية إذ نجد أن المحاكم في الدول المختلفة حتى الآن تتباين في أحكامها الصادرة بموجب اتفاقية مونتريال وخاصة فيما يتعلق بتفسير مصطلح حادثة الذي اعتمدته الاتفاقية وقامت عليه المادة (1/17)التي توجب مسؤولية الناقل الجوي، وكذلك تعريف الضرر والذي حصرته المادة في أنواع محددة. ومن هذا يتولد السؤال الذي يقوم عليه هذا البحث.

هل تغطي أحكام المادة(1/17) من اتفاقية مونتريال 1999 التعويض عن كل الأضرار التي قد يتعرض لها الراكب أثناء تنفيذ عقد النقل الجوي وعلى وجه الخصوص الأضرار النفسية(المعنوية) التي تصيب الراكب من جراء تنفيذ عقد النقل الجوي. ؟؟؟ أم لا؟ هذا ما نود أن نبحثه من خلال تفسير نص المادة (1/17) وتتبع أحكام القضاء وآراء الفقهاء ذات الصلة في هذا المجال.

أهمية البحث:

يكتسب البحث أهميته من تأثير النقل الجوي القوي في كل القطاعات، سواء كان نقل ركاب وأمتعة أو بضائع وما يترتب على عقود النقل الجوي من آثار ومسؤوليات على أطراف عقد النقل الجوي وخاصة الناقل. وتأتي أهمية البحث في التعرف على أساس وطبيعة وحدود مسؤولية الناقل الجوي عن جبر الأضرار التي تصيب الراكب من جراء تنفيذ عقد النقل الجوي، ومن الأهمية بمكان أن نذكّر بأن استقرار مرفق النقل الجوي يتطلب كفالة حقوق الركاب في التعويض عن الأضرار التي تصيبهم من جراء الأخطاء التي تصاحب تنفيذ عقد النقل الجوي، ولتحقيق ذلك أوردت اتفاقية مونتريال نص المادة (1/17) لتعويض الراكب، إلا أن المادة شابها بعض الغموض فيما يتعلق بالضرر الموجب للتعويض، ويتطرق هذا البحث لمدى إمكانية التعويض عن الضرر النفسي (المعنوي) بموجب هذه المادة.

مشكلة البحث:

1-ما مدى إمكانية التعويض عن الأضرار النفسية للراكب بموجب اتفاقية مونتريال 1999

2-هل يدخل الضرر النفسي ضمن تعريف المادة(1/17) من اتفاقية مونتريال 1999

3-هل هنالك فرق بين الضرر النفسي والضرر المعنوي وما علاقتهما بالضرر البدني

أهداف البحث :

يهدف البحث إلى

1-بيان ماهية الأضرار النفسية أو المعنوية التي تصيب الراكب من جراء عقد النقل الجوي.

2-التعرف على مدى مسؤولية الناقل الجوي عن الإضرار النفسية أو المعنوية التي يتعرض لها الراكب.

3-بيان التنظيم القانوني الذي يحكم الأضرار النفسية أو المعنوية.

4-التعرف على موقف القضاء من الأضرار النفسية أو المعنوية التي تصيب الراكب.

منهج البحث:

استخدمت في هذا البحث المنهج الاستقرائي التحليلي، إذ قمت بشرح نصوص الاتفاقيات الدولية التي تنظم مسؤولية الناقل الجوي الخاصة بنقل الركاب واستعراض وتحليل الأحكام القضائية ذات الصلة

المبحث الأول :

شروط انعقاد مسؤولية الناقل الجوي (في نقل الركاب) وفقاً لاتفاقية مونتريال1999

يلتزم الناقل في عقد النقل الجوي الدولي بتوصيل المسافر إلى نقطة مقصده النهائي سالماً معافىً وبالتالي فإن إخلال الناقل بهذا الالتزام يجعله عرضة لتحمل مسؤولية عدم تنفيذ العقد كما بينتها الاتفاقيات الدولية ذات الصلة بموضوع النقل الجوي، كاتفاقية مونتريال 1999 الخاصة بتوحيد بعض القواعد المتعلقة بالنقل الجوي[2]. تنعقد مسؤولية الناقل الجوي وفقاً لأحكام اتفاقية مونتريال1999 إن أخل الناقل بالتزامه نحو المسافر، وهذا مستمد من مبادئ القانون المدني والذي يمثل المرجعية لمثل هذه الاتفاقيات وقد أخذت به المحاكم بمختلف درجاتها إذ أوضحت أن عقد نقل الأشخاص يلقي على عاتق الناقل التزاماً بضمان سلامة الراكب، بمعنى أن يكون ملزماً بتوصيله إلى الجهة المتفق عليها سليماً، وأن هذا الالتزام هو التزام بتحقيق غاية فإذا أصيب الراكب فإنه

---

[2] - تم التوقيع عليها في 1999 ودخلت حيز النفاذ في أبريل 2003

يكفي أن يثبت انه أصيب أثناء تنفيذ عقد النقل، ويعتبر هذا منه إثباتاً بعدم قيام الناقل بالتزامه، ومن ثم تقوم مسؤوليته عن هذا الضرر بغير إثبات وقوع خطأ من جانبه، ولا ترتفع هذه المسؤولية إلا إذا أثبت الناقل أن الضرر الحاصل للراكب قد نشأ عن قوة قاهرة أو عن خطأ المضرور أو عن خطأ الغير[3]، هذا وقد وضعت الاتفاقية ثلاثة شروط لانعقاد مسؤولية الناقل الجوي كما ورد في متن المادة (1/17)الذي جاء كالآتي (يكون الناقل مسئولا عن الضرر الذي ينشأ في حالة وفاة الراكب أو تعرضه لإصابة جسدية بشرط أن تكون الحادثة التي سببت الوفاة أو الإصابة قد وقعت على متن الطائرة أو أثناء أي عملية من عمليات صعود الركاب أو نزولهم) والشروط الثلاث هي

1- وقوع حادثة.
2- أن تقع هذه الحادثة خلال فترة زمنية محددة.
3- أن يصاب الراكب بضرر من الحادثة.

وسوف نتحدث عن هذه الشروط الثلاث بالتفصيل شرحا وتعليقا من خلال التقسيم التالي

المطلب الأول:

وقوع حادثة

بقراءة نص المادة (1/17) المذكور أعلاه نجد أن الاتفاقية اشترطت لانعقاد مسؤولية الناقل الجوي أن يكون الضرر الذي أصاب الراكب راجعاً لوقوع حادثة، أي أن أيّ ضرر يصيب الراكب أثناء تنفيذ عقد النقل الجوي ويكون ناتجاً عن حادثة فإنه يوجب المسؤولية وبالتالي التعويض عنها متى ما تم استيفاء الشرطين الآخرين، ولكن يواجه هذا الشرط صعوبة عملية في التنفيذ تتمثل في أن الاتفاقية لم تذكر تعريفاً لكلمة (حادثة)، وعدم ذكر تعريف واضح المباني والمعاني يجعل من الصعوبة بمكان تطبيق الشرط دون أن يؤدي ذلك إلى تباين في آراء الفقهاء وما يصد ر من المحاكم المتعددة التي تطبق الاتفاقية، وبالرجوع لاتفاقية وارسو 1929 والتي تعتبر أصل لاتفاقية مونتريال 1999 وبروتوكول لاهاي (1975) نجد أنهما قد عرفا كلمة (حادثة) على أنها (كل واقعة فجائية ناجمة عن عملية النقل ومرتبطة من حيث أصلها باستغلال الطائرة)[4] وتعليقنا على هذا التعريف بأنه كان مقبولاً حينما كانت المسؤولية شخصية قائمة على قرينة افتراض الخطأ أما الآن وقد تغير أساس المسؤولية وأصبح موضوعياً قائماً على فكرة الخطر أو الضرر فلا يعتد به إذ يؤدي إلى إخراج كثير من الأضرار التي يتعرض لها الراكب وهو على متن الطائرة بدواعي أنها لم تكن مرتبطة بإ استغلال الطائرة.

وبالعودة إلى نص المادة (1/17) وإعادة قراءته مع نص المادة(1/21) من ذات الاتفاقية والتي جاء نصها كالآتي(فيما يتعلق بالأضرار المنصوص عليها في المادة (1/17) والتي لا تتجاوز قيمتها(100000)[5] وحدة سحب خاصة عن كل راكب. لا يجوز للناقل أن ينفي مسؤوليته أو أن يحد منها) يفيد هذا النص أن مسؤولية الناقل الجوي في هذه الحدود تكون مشددة ولا يستطيع أن يدفعها بأي طريقة من طرق الدفع وبناءً على ذلك يصبح تعريف كلمة (حادثة) تعريفاً موسعاً بحيث يشمل كل الأسباب التي تؤدي لإصابة الراكب بضرر أثناء فترة النقل الجوي أما إذا تجاوز الضرر (100000) وحدة سحب خاصة يستطيع الناقل أن يدفع عنه المسؤولية إذا أثبت أن الضرر قد نشأ عن إهمال أو خطأ من جانب المضرور كما جاء في (المادة2/21) من الاتفاقية. وهنا يصبح تعريف كلمة (حادثة) ضيقاً يرتبط فقط بالأضرار التي تصيب الراكب أثناء فترة النقل الجوي وبسبب استغلال الطائرة. هذا فيما يتعلق بماورد في الاتفاقيات ذات الصلة عن تعريف كلمة حادثة وهو يمثل الجانب النظري، وحتى تكتمل الصورة فيجب علينا ان نبحث في الجانب التطبيقي وكيف تم تفسيرها، فقد أوردت المحاكم عدداً من التعريفات لكلمة (حادثة) على أنها (كل واقعة فجائية تخل

---

[3] -عبد الرزاق السنهوري، الوسيط في شرح القانون المدني، الجزء الأول مصادر الالتزام، دار الشروق القاهرة، 2010، ص723

[4] -فاروق أحمد زاهر، تحديد مسؤولية الناقل الجوي، دار النهضة العربية، القاهرة 1985، ص320

[5] المادة 1/21 من اتفاقية مونتريال 1999-أنظرد. محمود أحمد الكندري، النظام القانوني للنقل الجوي الدولي وفق اتفاقية مونتريال لعام 1999 تحديث نظام وارسو، جامعة الكويت، مجلس النشر العلمي، الكويت 2000، ص102.

بالسير العادي للملاحة الجوية وتكون خارجة عن الراكب) وبان الحادثة لا تخل بالسير العادي إلاّ إذا كانت مرتبطة بحسب أصلها بعملية الملاحة الجوية حتى يمكن نسبتها إلى إهمال من جانب الناقل. ففي قضية (Philips V. Transcontinental and westernAir)؛ حيث قضت المحكمة بالتعويض واعتبار الناقل مسئولا عن الأضرار التي أصابت أذن راكبة كانت تعلم مسبقاً بمرض أذنيها بحالة لاتسمح لها ركوب الطائرة نتيجة لارتفاع الضغط داخل الطائرة واعتبرت المحكمة أن الواقعة من قبيل الحادثة لكون الناقل الجوي قد أخطأ لأنه لم يزود طائرته بأجهزة ضبط ضغط مناسبة، وبغض النظر عن الحالة الصحية للراكبة. وفي قضية الزوجين Hadad V Air France[6] (1978) والتي تتلخص وقائعها في أن المختطفين أجبروا قائد الطائرة التي كانت تقل المدعين، أن يتوجه بها إلى مطار عنتبي في كمبالا عاصمة يوغندا بدلاً عن مواصلة رحلتها من تل أبيب إلى باريس عبر أثينا، قام المدعين برفع دعوى في مواجهة الخطوط الفرنسية على أساس المادة 17 من إتفاقية وارسو 1929 واستندوا في ذلك على أن واقعة اختطاف الطائرة تشكل حادثاً بموجب المادة 17. دفعت الشركة بعدم مسؤوليتها عن الأضرار التي لحقت بالمدعين وفقاً لأحكام المادة 17 من الاتفاقية، على أساس أن واقعة اختطاف الطائرة لا تعد حادثاً في مفهوم المادة 17 وذلك لانصراف اللفظ إلى الخلل الفني أو الميكانيكي للطائرة. إلا أن محكمة باريس الكلية اعتبرت عملية اختطاف الطائرة وتحويل مسارها حادثا بمفهوم المادة 17من الاتفاقية وأوضحت (انه يقصد بالحادث في القانون الجوي، كل واقعة مفاجئة ومستقلة عن إرادة الناقل وتابعيه، وأنه ليس في نص اتفاقية وارسو ما يسمح بقصر الحادث على العطل الفني أو الخلل الميكانيكي للطائرة أثناء الرحلة، مما يعني معه اعتبار القرصنة الجوية حادثاً في خصوص تطبيق المادة 17 من الاتفاقية [(7)]. لأسباب أخرى ألغت محكمة استئناف باريس الحكم السابق(Paris، 19June1979) إلا أنها أقرت في حكمها، بوصف عملية اختطاف الطائرة بالحادث إذ أوضحت أنه من غير المقبول قصر لفظة الحادث على الواقعة المادية الفجائية بالمعنى الفني أو الميكانيكي الذي يطرأ للطائرة أثناء الرحلة، وإنما يجب صرف اللفظ إلى ما يخل بالسير المعتاد للرحلة والناجم عن تدخل لا يمكن توقعه من جانب الغير سيئي النية كما هو الحال بالنسبة لعملية تغيير مسار الطائرة، وقد أيدت محكمة النقض الفرنسية هذا الحكم. Paris) ، 16 Fevrier1982 واعتبرت المحكمة اختطاف الطائرة وتحويل مسارها حادثة وأيدت محكمة الاستئناف هذا التفسير. وقد اتفقت كل الأحكام الصادرة من المحاكم الفرنسية على أن عملية الاختطاف تعتبر من قبيل الحادث.

وفي قضية [(8)]Salerno V. pan American World Air ways والتي تتلخص وقائعها في أن المدعية (salerno) استغلت الطائرة التابعة للشركة المدعى عليها ذهاباً من ميامي إلى أورغواي وإياباً، وأثناء رحلة الطائرة تلقى طاقم الطائرة إخطاراً بوجود قنبلة على متنها فقام بتفتيشها حتى تم العثور عليها مما أصاب الركاب بحالة ذعر وفزع وقد أصيبت المدعية بحالة انهيار أدى إلى إجهاضها بعد أربع وعشرين ساعة من وصولها. فأقامت دعواها مطالبة الناقل بالتعويض بسبب ما تعرضت له من انهيار أدى إلى إجهاضها، وعندما عرض الأمر على محكمة جنوب نيويورك قضت أن الواقعة التي تسببت في إصابة المدعية بالإجهاض هي واقعة غير متوقعة وتخل بالسير الطبيعي للأمور ولم يتسبب فيها المسافر، ومن ثم فان المحكمة تعتبرها من قبيل الحادثة وفقاً لمفهوم اتفاقية وارسو (يحيى البنا، ص124) رُفعت هذه الدعوى استنادا إلى المادة (1/17) من اتفاقية

---

[6] Hadad V. AirFrance ،TrbGradeInst. DeParis. 22avril1978. Annal. OP. cit. VOL. 111

[7] -يحيى أحمد البنا، الارهاب الدولي ومسؤولية شركات الطيران، منشأة المعارف، الاسكندرية 1994، ص122 –انظر محمد فريد العريني، القانون الجوي النقل الجوي الداخلي والدولي، دار المطبوعات الجامعية، الاسكندرية 2002، ص122

[8] -Salerno V. Pan American World Airways inc85 ، (S. D. Y)1985 . 606supp656

وارسو، وتم الحكم فيها بناءً على ذات المادة والتي جاء نصها متطابقاً مع نص المادة (1/17) من اتفاقية مونتريال 1999. [9]

نخلص مما سبق إلى أن غياب التفسير الواضح لكلمة (حادثة)في اتفاقية مونتريال 1999 أدى إلى فتح الباب واسعاً للاجتهاد القضائي والذي أتجه أحياناً إلى التفسير الضيق لكلمة (حادثة) وبموجب ذلك التفسير الضيق تم أستبعاد كثير من الإضرار من نطاق مسؤولية الناقل مما أدى الى حرمان أصحابها من التعويض. ثم جنح أحيانا إلى التفسير الواسع للكلمة وأدخل بموجب هذا التفسير كثير من الأضرار تحت مسؤولية الناقل الجوي والتي ماكان لها أن تدخل في حالة وجود تعريف واضح ومنضبط لكلمة حادثة. كما أدى إلى تضارب أحكام المحاكم الصادرة في البلدان المختلفة وأحيانا في ذات البلد والتي تستند إلى اتفاقية واحدة. لذا نر ى أنه من الأهمية بمكان السعي نحو توحيد مفهوم مصطلح حادثة، وتأكيداً لذلك فقد أوصى المؤتمر العشرين لكلية الشريعة والقانون بجامعة الأمارات والذي أنعقد في 26ابريل 2012 بمدينة دبي، أوصى الدول المصدقة على المعاهدات الدولية المتعلقة بالطيران المدني بالسعي إلى تعديل هذه الاتفاقيات بحيث تتضمن نصوصاً صريحة تحسم الخلاف حول تحديد مفهوم الحادثة.

المطلب الثاني:

أن تقع الحادثة أثناء فترة زمنية محددة.

تمثل هذه الفترة شرطاً ثانياً لانعقاد مسؤولية الناقل الجوي، وتقسم إلى مرحلتين الأولى أن تقع الحادثة ويكون الراكب على متن الطائرة، والمقصود بمتن الطائرة داخلها سواء تم إغلاق أبوابها واستقر الراكب بمقعده أم مازال متحركاً داخل الطائرة ولم تغلق أبوابها. فمتى ما وقعت حادثة للراكب خلال هذه الفترة تكون مستوفية للشرط الثاني، وقد ثار جدل حول الفترة التي يقضيها الراكب داخل الطائرة عندما تتعرض الطائرة لعملية اختطاف أو أي سبب آخر بموجبه يمتد أمد الرحلة، هل يعد الراكب في متن الطائرة في مثل هذه الأحوال ويستحق التعويض وفقا لأحكام المادة (1/17) من اتفاقية مونتريال 1999 أم لا؟ من خلال تتبع الأحكام القضائية نجدها قد استقرت على اعتبار الراكب على متن الطائرة في مثل هذه الأحوال. فقد جاء ذلك في قضية (Husserl V. SwissAircompany، (ltd [10]، إذ فسرت المحكمة عبارة على متن الطائرة بأنها تشمل الفترة مابين صعود الراكب إلى الطائرة عند بداية الرحلة الجوية ونزوله منها في محطة الوصول المتفق عليها [11]. أي أن رحلة الراكب لا تنتهي أثناء فترة الاختطاف أو وقوع أمر عارض يمنع مواصلة الرحلة، طالما أن الراكب لم يصل إلى نقطة مقصده النهائي، لذا يُعد في متن الطائرة.

المرحلة الثانية: أن تقع الحادثة أثناء عملية صعود الركاب ونزولهم، وقد استقر الفقه والقضاء على انه يقصد بها الفترة التي يكون فيها الراكب معرضاً لمخاطر الطيران، وقد اخذ القضاء الأمريكي والفرنسي بهذا المعيار المزدوج [12] ونرى أنها تبدءا من اللحظة التي يتحرك فيها الراكب من صالة المغادرة متجهاً نحو الطائرة سواء كان مستغلاً الأتوبيس المعد لذلك أو صاعداً إلى الطائرة مباشرة عبر ممر مخصص لذلك حتى لحظة مغادرته الطائرة عبر مدرج أو ممر أوتوبيس إلى داخل صالات المطار واستلامه أمتعته، فإذا وقعت حادثة للراكب خلال أيّ من هاتين الفترتين وسببت ضرراً له يكون الناقل مسئولا عن هذه الأضرار بموجب أحكام المادة (1/17) من اتفاقية مونتريال 1999.

المطلب الثالث:

أن يصاب الراكب بضرر من الحادثة

---

[9] -يحيى أحمد البنا. مصدر سابق، ص124

[10] -Husserl V. SwissAir Transport Company LTD. 388F. supp. 1238(1975)

[11] -يحيى أحمد البنا مصدر سابق، ص129

[12] -محمود أحمد الكندري. ممصدر سابق، ص105

إذا أعدنا قراءة نص المادة (1/17) من الاتفاقية يتضح لنا أن مسؤولية الناقل الجوي تنعقد مباشرة ولمجرد وقوع ضرر على الراكب بسبب حادثة وقعت خلال الفترة التي يكون الراكب فيها على متن الطائرة أو في عمليتي الصعود والنزول من الطائرة، إلا أن الاتفاقية وبدلاً من أن تعرّف الضرر أوردت أنواعاً للضرر على سبيل الحصر على أساس أنها الأضرار التي توجب مسؤولية الناقل الجوي وقد حصرت الاتفاقية هذه الأضرار في وفاة الراكب أو إصابته بالأذى البدني دون سواها من الأضرار التي قد يتعرض الراكب لها من جراء حادثة وقعت أثناء عملية النقل الجوي.
وهنا يقفز إلى الذهن السؤال المحوري لهذا البحث هل الوفاة أو الأذى البدني هي كل الأضرار التي يمكن أن يتعرض لها الراكب أثناء تنفيذ عقد النقل الجوي ؟ وإذا افترضنا أن هنالك ثمة أضراراً أخرى قد تصيب الراكب خلال تنفيذ عقد النقل الجوي، هل يعد نص المادة (1/17) من اتفاقية مونتريال 1999 كافياً لتعويض الراكب عن هذه الأضرار أي هل يتسع مفهوم المادة (1/17) ليشمل أضراراً أخرى قد تصيب الراكب أثناء عملية النقل الجوي ويكفل التعويض لأصحابها وفقا لمفهوم المادة (1/17)؟ أم أنها لا تعد أضراراً في مفهوم الاتفاقية وبالتالي لا تستحق التعويض؟ كل هذه التساؤلات نحاول الإجابة عليها من خلال المحاور التالية:

أولاً: المقصود بالضرر

أوضحنا أن اتفاقية مونتريال لم تشتمل على تعريف لمعنى الضرر أو المقصود بالضرر وإنما حصرت الضرر الموجب للتعويض في أنواع محددة وفي ظل هذا القصور يجب علينا أن نبحث عن تعريف وتفسير الضرر في القواعد العامة للقانون الواجب التطبيق على عقد النقل الجوي وقبل ذلك نبحث في المعنى اللغوي للضرر ثم المعنى الاصطلاحي والقانوني.
الضرر في اللغة: النقصان يدخل في الشيء [13]، والضَرَّ: خلاف النفع [14] لا يضر الرجل أخاه فينقصه شيء من حقه[15]، أما تعريف الضرر في القانون - وهو ما نود الإشارة إليه هنا- فليس ثابتاً، إذ أن القوانين الوطنية تختلف فيما بينها في تفسير معنى الضرر فتتوسع بعض هذه القوانين ليدخل في عداد الضرر الأضرار النفسية مثل القانون السوداني الذي يعرف الضرر في المادة (3) من القانون الجنائي السوداني لسنة1991م أنه: (أي أذى يقع بالمخالفة للقانون يصيب الشخص في جسمه أو صحته العقلية أو النفسية أو في عرضه أو ماله أو سمعته)[16]، ويتوسع البعض الآخر أكثر من ذلك، ليدخل الضرر المتوقع وغير المتوقع عند التعويض مثل القوانين الأنجلوسكسونية، بينما لا تعوض بعض القوانين إلا عن الضرر المتوقع فقط كبعض القوانين العربية وهذا الاختلاف قد يؤدي إلى تنازع في القوانين ومن ثّم في اختلاف الأحكام الصادرة بموجبها إلا أنه من المعلوم في حالة المسؤولية العقدية لا يعوض فيها إلاّ عن الضرر المتوقع، أما إذا كانت المسؤولية تقصيرية فيكون التعويض فيها عن الضرر المتوقع وغير المتوقع[17] وفي حالة عقد نقل الركاب فنحن أمام مسؤولية عقدية قائمة على عقد النقل المبرم بين الراكب والشركة الناقلة، فلا مجال فيها للتعويض إلاّ عن الضرر المتوقع وتبرير ذلك في أن يكون التعويض مقصوراً فقط على الضرر المتوقع دون الضرر غير المتوقع، اذ أن المتعاقدين لم يتعاقدا على ضرر غير متوقع وإنما تعاقدا على ما يتوقعانه من الضرر، وتوقع المدين للضرر يقاس بمعيار موضوعي لا بمعيار ذاتي فالضرر المتوقع (هو الضرر الذي يمكن توقعه عادة)- أي الضرر الذي يتوقعه الشخص المعتاد في مثل الظروف الخارجية التي وجد فيها المدين، أي الضرر الذي يمكن أن يتوقعه هذا المدين بالذات[18]

---

13 -أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي، كتاب العين، الجزء السابع، ص7
14 -الجوهري. الصحاح في اللغة الجزء الاول، ص408
15 - مرتضى الزبيدي. تاج العروس الجزء الاول، ص3090
16 -المادة 3 من القانون الجنائي السوداني لسنة 1991
17 -عبدالرزاق السنهوري. مصدر سابق، ص598
18 -عبد الرزاق السنهوري. مصدر سابق، ص 600

والضرر إما أن يكون ضرراً مادياً أو ضرراً معنوياً، فالضرر المادي هو الأكثر وقوعاً في حالة المسؤولية العقدية، فقد يصيب الراكب في جسمه أو ماله وهو ما حصرته الاتفاقية في الوفاة أو الإصابة بأذى بدني. أما الضرر الأدبي (المعنوي) قد يصيب الجسم فيما يلحق به من ألم أو يحدث فيه من تشويه، وقد يصيب الشرف والاعتبار والعرض، وقد يصيب العاطفة والحنان والشعور[19] كما يعرف على أنه ضرر غير مادي وغير محسوس ولكن سببه مادي محسوس، إذ قد يكون جريمة أو حادثة كما أنه قد يصحب الضرر المادي وقد لا يقترن به. ويعرف على أنه (كل مساس بحق أو مصلحة مشروعة، يسبب لصاحبه أذى في مركزه الاجتماعي، أو عاطفته أو في شعوره ولو لم يسبب له أية خسارة مالية، أي لم يفوت عليه نفعاً ذا قيمة مالية، ولم يكبده أعباء مالية، والضرر الأدبي (المعنوي) قد يكون مصحوباً بضرر مادي من تلف لعضو أو فوات لمنفعة جزئياً أو كلياً، وقد لا يكون كذلك مثل الأضرار النفسية التي تصيب الإنسان بسبب الاعتداء على شخصيته).

قصدنا من ذكر كل هذا العدد من التعريفات لمعنى الضرر الأدبي أو المعنوي أن نصل إلى مفهوم موحد لمعنى الضرر المعنوي ولكي نربط بين هذه التعريفات، نطرح الأسئلة الآتية ثم نحاول الإجابة عليها من واقع ما ذكرناه من تعريف لعلنا نصل إلى المقصود بالضرر النفسي وهل هو مرادف للضرر المعنوي أو الأدبي أو الضرر العقلي ؟ وهل له تأثير مساو أو أقل من الضرر المادي الذي قد يلحق بالراكب أثناء تنفيذ عقد النقل الجوي والذي اعتمدته الاتفاقية ؟ وهل يمكن أن يفوت مصلحة على الراكب كان بإمكانه أن يدركها لولا ما أصابه من ضرر نفسي؟

وللإجابة على هذه الأسئلة نقول أن الضرر الأدبي أو المعنوي هي مترادفات، وهو ضرر يصيب الجانب النفسي من العاطفة والشعور والحنان. والضرر الأدبي لا يمس المال ولكن يصيب مصلحة غير مالية، والضرر الأدبي أو المعنوي هو أذى يصيب الشخص في نفسيته، أو شرفه أو اعتباره أو مشاعره ومعتقداته، وهو الضرر الناجم عن أي اعتداء أو إ تلاف أو عمل غير مشروع وقع على الشخص. وللإجابة عن السؤالين الثاني والثالث، نجد أن الاتفاقية قد أخذت بالوفاة أو الأذى البدني على أساس أنهما أضراراً مادية محسوسة يمكن تقديرها ويتضح أثرها. واستبعدت الأضرار المعنوية، إلا أننا نرى أن الضرر النفسي قد يكون له تأثير لا يقل عن تأثير الضرر المادي على الراكب، وأحيانا يصبح أخطر من الضرر المادي، إذ أن الإصابات النفسية قد تؤدي إلى شلل كل أو بعض وظائف أعضاء الجسم وبذلك يكون تأثيره أكبر وأشمل من الضرر المادي الذي قد يكون محصوراً في جزء محدد من جسم الإنسان كاليد أو الرجل أو غيرهما من أجزاء الجسم، وهذا يكون نسبياً ومتروكاً تقديره لقاضي الموضوع الذي ينظر النزاع. من خلال الشرح السابق يتضح لنا أن هنالك أضراراً نفسية أو معنوية أو أدبية قد تصيب الراكب أثناء عملية النقل الجوي، وتكون مستوفية للشروط التي وضعتها الاتفاقية إلاّ أنها لا تمثل ضرراً مادياً وتحديداً وفاة الراكب أو إصابته بأذى بدني كما وردفي الاتفاقية، لذا فهي لا تعد أضراراً توجب مسؤولية الناقل الجوي بموجب نص المادة (1/17) من اتفاقية مونتريال 1999، مع العلم أن هذه الأضرار كثيراً ما تقع خلا ل عملية تنفيذ عقد النقل الجوي ولها تأثير لا يقل عن تأثير الضرر المادي المنصوص عليه صراحة في متن المادة (1/17).

ثانياً: المقصود بالتعويض

التعويض لغة: العوض بمعنى البدل، والجمع أعواض، أعطاه إياه بدل ما ذهب منه فهو عائض، واعتاض منه أخذ العوض، واعتاض فلاناً أي طلب العوض[20]. وجاء في الصحاح: العوض واحد

---

19 -عبد الرزاق السنهوري. مصدر سابق، ص595

20 -المعجم الوسيط. الجزء الثالث، ص637

الأعواض، وتقول عاض فلان وأعاضني إذا أعطاك العوض والاسم المعوضة، واستعاض بمعنى طلب العوض[21]. ، وجاء في (شرح الأشباه والنظائر) أن الضمان –التعويض- عبارة عن رد المثل للهالك إن كان مثلياً أو قيمته إن كان قيمياً[22].

والتعويض بصفة عامة يكون إما: برد الشيء عينه [23]، وهو ما يطلق عليه بالتعويض العيني، أو بمقابل وهو ما يسمى في اصطلاح الفقه القانوني بالتعويض النقدي، وهو ما نقصده بحديثنا عن التعويض في حالة الأضرار التي تصيب المسافر أثناء تنفيذ عقد النقل الجوي، إذ أن الحوادث التي تتعرض لها الطائرة كثيراً ما تؤدي إلى الإضرار بركابها، فإذا انعقدت مسؤولية الناقل الجوي على أساس جبر الأضرار الناجمة عن الحادث لأفضى ذلك إلى إفلاس كثير من مؤسسات النقل الجوي وبالتالي شل حركة الملاحة الجوية، لذلك فقد حرصت اتفاقية مونتريال 1999م على تحقيق التوازن الدقيق بين مصالح المضرورين بأن جعلت مسؤولية الناقلين تنعقد على أساس المسؤولية الموضوعية وتحمل التبعة، وبين مصالح الناقلين إذ وضعت حدوداً قصوى للتعويض عن تلك الأضرار لا تتجاوزها مبالغ التعويض إذا توافرت شروط انعقاد المسؤولية التي حددتها الاتفاقية، إلا أن ما يهم ذكره هو إثبات الضرر النفسي الذي يصيب المسافرين واستحقاقه للتعويض ليدخل بذلك ضمن الأضرار التي يجوز التعويض عنها بموجب الاتفاقية، وحتى تكتمل الصورة أمامنا ونقف على ملابسات عدم اعتماد الأضرار المعنوية (النفسية) كواحدة من الأضرار التي توجب مسؤولية الناقل الجوي، نلقي الضوء على ما كان يدور خلف الأبواب الموصدة للمؤتمر الدبلوماسي للمنظمة الدولية للطيران المدني 10-28 مايو 1999حول إدراج الإصابة العقلية لتكون محلاً للتعويض بموجب أحكام اتفاقية مونتريال 1999 ومن خلال إطلاعنا على المداولات التي كانت دائرة في أروقة المؤتمر(كما جاء في مؤلف دكتور محمود الكندري عضو وفد الكويت في المؤتمر) حول هذه النقطة يتضح لنا الآتي:

لم يكن غائباً عن المؤتمرون هذا الجانب الهام من الأضرار (المعنوية أو النفسية)، التي يمكن أن تلحق بالراكب أثناء فترة تنفيذ عقد النقل الجوي، إلاّ أن تنازع المصالح بين الدول التي تمثل أطراف عقد النقل الجوي أدى إلى أن يتم التوصل إلى حلول وسطية قصد منها أن تكون مرضية لكل الأطراف أكثر من أن تضع حداً وحلاً لمشكلة قائمة وتحفظ حقوقاً لركاب مضرورين، إلا أننا نرى أن المعالجات التي توصل إليها المؤتمر سوف تفتح الباب واسعاً أمام الاجتهادات القضائية المتضاربة.

ويتضح ذلك فيما يلي:

وردت هذه الأضرار في مضابط المؤتمر الدبلوماسي للطيران المدني 1999 والذي أثمر اتفاقية مونتريال بمسمى الإصابة العقلية (mental injury) لعل هذا المسمى يستحق الوقوف عنده قليلاً فما المقصود بالإصابة العقلية؟ هل يقصد بها إصابة العقل كجزء (مادي) من الجسم بضرر؟، إذا كان الأمر كذلك فهنا لا يوجد خلاف أو نزاع، فهو يدخل ضمن الأذى الذي ورد في عجز المادة (1/17) من الاتفاقية لذا يستحق التعويض بموجب النص الصريح الوارد في المادة. وكفى الله المؤمنين شر القتال.

أم أن المقصود من الإصابة العقلية (mental injury) هو ما يعتري العقل من خلل في أداء وظيفته دون أن يكون هنالك أذى مادي قد أصاب ذات العقل المادية. وهذا في تقديري ما يسمى بالضرر المعنوي أو النفسي. وهو ما لم ترد الإشارة إليه في نص المادة ولا أرى أن مقترح إصابة عقلية الذي كان دائراً في المفاوضات يشمله وفي كل الأحوال فقد أنقسم المؤتمرون إلى فريقيين

---

[21] -الجوهري. مصدر سابق، ص1093

[22] -أحمد بن محمد الحموي. شرح الاشباه والنظائر، 1985، ص218

[23]-Fridman، The Law Of Contract in Canada 2011 HL Gerald ،Cars well ،1986 .Toronto ،P642

الفريق الأول: يرى أهمية وضرورة إدراج الإصابة العقلية (mental injury) في متن المادة (1/17) من اتفاقية مونتريال 1999 حتى تغطي كل أنواع الأضرار التي قد تلحق بالراكب بسبب تنفيذ عقد النقل الجوي. هذا الفريق يدافع عن مصلحة الراكب وتمثله الولايات المتحدة الأمريكية ودول أوروبا الغربية عدا فرنسا.

الفريق الثاني: كان يعارض إدراج الإصابة العقلية في نص المادة (1/17) من الاتفاقية، وهذا الفريق يمثل مصلحة الناقل وتقف على رأسه دول العالم الثالث وأمريكا اللاتينية وفرنسا. وقدم كل فريق ما يراه من حجج تسند رأيه وقد تركزت حجج الفريق الثاني المعارض لإدراج الأضرار العقلية في:

1- إدراج مفهوم الإصابة العقلية في النص يفتح المجال للكثير من التلاعب والغش وخاصة في ظل وجود الولاية القضائية الخامسة التي كانت مقترحة وقتها، ويقصد بها انعقاد الاختصاص القضائي في عقد النقل الجوي إلى جهة اختصاص (محكمة) إضافية إلى الجهات الأربعة التي كانت معتمدة من قبل وهي تمثل المحكمة الخامسة وقد كانت مقترحة أثناء مداولات المؤتمر وتم اعتمادها، ولعل من دواعي التوجس من الولاية القضائية الخامسة أن الدول التي ترى ضرورة التعويض عن الضرر النفسي سوف تتبنى محاكمها بموجب الولاية الخامسة اتجاه التعويض عن الأضرار النفسية.

2- الضرر العقلي له أبعاد شخصية مما يؤدي إلى صعوبة نفي إثبات ما يدعيه الراكب، وهذا يتطلب من الناقل معرفة السجل الشخصي للراكب حتى يستطيع نفي إثبات الإدعاء

3-قد تكون الإصابة العقلية للراكب كانت قبل السفر، لذا لا يستطيع الناقل أن يجزم أن الإصابة العقلية كانت قبل أو بعد السفر ولهذا يتعين على الناقل إجراء كشف طبي على الراكب قبل السفر أو طلب شهادة طبية تثبت سلامة عقله وهذا أمر مستحيل.

4- الأخذ بمفهوم الإصابة العقلية سوف يؤدي إلى إرهاق كاهل الناقل وينعكس على ارتفاع أقساط التأمين، مما يؤدي إلى خلل في توازن مصالح العقد.

5- الإصابة العقلية ومداها صعبة التشخيص. فهل الإصابة العقلية تعني الأخذ بالاضطرابات النفسية والصحية وتعويضها.

6- الاعتماد على الشهادات الطبية سوف يفتح الباب واسعاً للغش[24].

وكان رد الفريق المؤيد لإدراج الإصابة العقلية كالآتي:

1- في حالة دعوى الإصابة العقلية، يكون عبء الإثبات على الراكب فعليه أن يثبت بأنه مصاب عقلياً.

2- أما فيما يتعلق بأن الإصابة العقلية قد تكون سابقة للسفر، كذا الحال في الإصابة الجسدية فقد تكون سابقة لعملية السفر مثل (الإصابة في الظهر) التي قد لا تكون واضحة للعيان في كل الأحوال ثم يدعي الإصابة بعد الحادث على أساس أن هذه الإصابة كانت بسبب الحادث فهل يعني ذلك أن يطلب الناقل من الراكب شهادة طبية تفيد بأنه سليم.

3- الإصابة العقلية التي يعوض عنها الراكب هي الإصابة المرتبطة أو الناجمة عن إصابته جسدياً (الإصابات النفسية والاضطرابات الصحية غير قابلة للتعويض). في تعليقنا على هذا البند نرى أن الإصابات النفسية والاضطرابات الصحية هي أضرار وأضرار مؤثرة جداً، قد يتعرض لها المسافر أثناء تنفيذ عقد النقل الجوي لذا نرى ضرورة إدراجها ضمن مسؤولية الناقل الجوي، بشرط أن يوضع لها تعريف واضح ومنضبط وشروط ومعايير واضحة ودقيقة لتحديدها حتى يتسنى الأخذ بها.

---

[24] -محمود أحمد الكندري. مصدر سابق، ص108

وفي ظل هذه الحجج المتضاربة، فقد تم الاكتفاء بالإصابة الجسدية وذلك ضمن صفقة توافق الآراء التي تم تقديمها بواسطة رئيس المؤتمر، وتفسير الأخذ بالإصابة الجسدية أن الراكب إذا أصيب إصابة عقلية فهي تعد إصابة جسدية إذ أن العقل جزء من الجسد، ونرى أن ما توصل إليه المؤتمر لا يعد حلاً لمشكلة الإصابة النفسية (mental injury إذ ترك النص كما كان عليه وأصبح أمر الأخذ بالإصابة العقلية متوقفاً على تفسير المحكمة المختصة بنظر النزاع، فإذا كانت المحكمة ترى أن العقل جزءا من الجسد تصبح اصابة العقل إصابة جسدية بمفهوم الاتفاقية، أما إذا كان اعتقادها قائم على أساس أن العقل ليس جزءاً من الجسد قلا تعتبر إصابة العقل إصابة جسدية وبالتالي لا توجب مسؤولية الناقل الجوي وفقاً لنص المادة(1/17) من الاتفاقية.

المبحث الثاني :

تطبيقات المحاكم

وحتى تكتمل الصورة من كل جوانبها نذهب لنرى تطبيق المحاكم لنص المادة (1/17) من الاتفاقية وكيف فسرت المحاكم هذا النص وبماذا أخذت، ونقسم تطبيقات المحاكم إلى ثلاث مراحل استناداً إلى تفسير نص المادة (1/17) بواسطة المحاكم في كل مرحلة.

المطلب الأول:

التعويض عن الضرر البدني

لم تُلزم اتفاقية مونتريال1999م الناقل بالتعويض عن الأضرار النفسية بل أن الاتفاقية -كما ذكرنا- قصرت التعويض على الأضرار البدنية فقط المتمثلة في وفاة المسافر أو إصابة بدنه بجروح، بيد أن القضاء قد تصدى لهذه المسألة وتناولها في قضايا عديدة اتجهت في بداية الأمر إلى عدم التعويض عن الأضرار النفسية واقتصار التعويض على الأضرار البدنية منه ، ففي قضية (Husserl) [25] التي جاء في حكم القاضي (Tyler) فيها أنه من خلال قراءته لنص المادة (17) من اتفاقية وارسو1929م الخاصة بتوحيد بعض القواعد المتعلقة بالنقل الجوي. فإن هناك صعوبة في إلزام الناقل بالتعويض عن الأضرار النفسية وحدها إذ أن عبارة "أذى بدني" تنصرف إلى الأذى الجسماني فقط-وهو نفس النص الذي جاءت به اتفاقية مونتريال1999م- ويتفق ذلك أيضاً مع ما ذهبت إليه المحكمة في قضية [26] (Burnett V. Trans World Airlines Inc) برفض التعويض عن الأضرار النفسية التي أصابت المسافر(Burnett) جراء عملية اختطاف الطائرة وتحويل مسارها إلى "صحراء الأردن" بدلاً عن "نيويورك" واحتجازها هناك لمدة خمسة أيام، فقد أستند القاضي في هذه القضية إلى أن القانون الفرنسي والأمريكي كليهما يميزان تمييزاً دقيقاً بين الأذى البدني(Bodily Injury) والأذى النفسي(Mental Injury)، وما دامت الاتفاقية قد اقتصرت بالتعويض عن الأذى البدني فلا وجه هنا للتوسع بالتفسير لأن الأضرار النفيسة وحدها غير كافية لقيام مسؤولية الناقل الجوي، كما جاء في قضية Antal Beck V. KIM Royal Dutch Airlines and Ritz Travel) أنه لا يعد من قبيل الأذى البدني الذي يوجب مسؤولية الناقل الجوي الاضطراب النفسي الذي أصاب المسافرين نتيجة هبوط الطائرة اضطراريا لخلل أصابها أثناء رحلتها من "أمستردام" إلى "بودابست"، [27] ، وهو نفس الحكم الذي انتهت إليه المحكمة في قضية[28] Rosman V. trans world Airlines) وقد جاء في الحكم أنه:

---

[25] -رفعت أبادير. مدى مسؤولية الناقل الجوي وفقا لاتفاقية وارسو1929 عن الاضرار التي تلحق المسافرين من جراء اختطاف الطائرات وأعمال العنف داخل المطارات، القاهرة1983، ص 6.

[26] Burnett V. Trans World Airlines، Inc. 368F. Supp. (1973) United States Ditrict Court، D New Mexico، Albquerque Division. December 13، 1973.

[27] -عاطف محمد الفقي. القانون الجوي، القاهرة 2005، ص106.

[28] Rosman V. Trans World Airlines Inc، 34N. Y. 2d 385 (1974).

(An air carrier can't be held liable under Article (17) when an accident has not caused a passenger to suffer death or physical injury and no view as to whether passenger can recover for mental injuries are accompanied by physical injury).

فإذا تسببت الحادثة في ضرر نفسي فقط ولم تتسبب في وفاة المسافر أو إصابته بأذىً بدني فلا مسؤولية على الناقل وعندما نظرت محكمة الإستئناف القضية في المرحلة الثانية خلصت الى مايلي(as we read article17 ،the compensation injuries must be bodily but there may be an intermediate causal link Which is mental between the cause-the accident-and the effect-the bodily injury. And once that predicate of –liability-the bodily injury-is established، then the damages sustained as result of the bodily injury are compensable including mental suffering)(.[29])

أيضاً حكمت المحكمة بعدم التعويض عن الأضرار النفسية التي تلحق بالمضرور في الفترة ما بين وقوع الحادث والوفاة إذ أن الموت السريع لم يفسح المجال للضرر النفسي، جاء ذلك في دعوى:(In Re Air cash Disaster) (الفقي، 2005م، ص 114)حيث تحطمت الطائرة قرب بلدة "Rose lawn" بالقرب من ولاية "أنديان" بالولايات المتحدة الأمريكية فطالب المدعون بالتعويض عن الأضرار البدنية المتمثلة بالوفاة والأضرار النفسية المتمثلة بالخوف والذعر الذي أصاب المتوفين قبيل لحظة الوفاة.

المطلب الثاني:

التعويض عن الضرر النفسي المصاحب للضرر البدني

إلا أن المحاكم لم تظل على هذا النهج طويلاً فقد اتجهت إلى الأخذ بتفسير واسع لنص المادة (1/17) من اتفاقية مونتريال 1999، بحيث يستطيع المسافر الحصول على التعويض عن الأضرار النفسية المصاحبة للأضرار البدنية. وفي قضية[30] ((Alvarez V. American Airline)**:** انتهت المحكمة إلى ضرورة وجود رابط بين الضرر النفسي والضرر البدني حتى يتم التعويض عن الضرر النفسي.

(There must be a causal link between the alleged physical injury and the alleged emotional injury).

وهو نفس النهج الذي سارت عليه المحاكم الإنجليزية إذ جاء في قضية Marris v. KIM Royal Dutch Airlines)[31] والتي تتلخص وقائعها في أن أحد المسافرين كان

يجلس خلف الطفلة (Marris) في رحلة من "كوالالامبور" إلى "أمستردام" فتحرش بها جنسياً، ادعت والدة الطفلة بإصابة ابنتها بأضرار نفسية تتمثل باكتئاب إكلينيكي، جاء في حكم مجلس اللوردات أن وجود ضرر نفسي مستقل عن الضرر البدني لا يرتقي إلى التعويض ومن ثم لا تعويض عن الضرر النفسي في حالة عدم وجود ضرر بدني مرتبط به :

(No Recovery is available for mental injury absent physical symptoms)

في هذه المرحلة بدأت المحاكم تأخذ بالتعويض عن الأضرار المعنوية متى ما كانت مرتبطة بأضرار بدنية، ولاشك أنها تمثل خطوة هامة في الطريق الذي نرى أنه صحيحاً بل ومنصفا لأولئك الركاب الذين يتعرضون إلى إصابات نفسية تتفاوت درجاتها من حيث التأثير، قد تصل إلى أن تقعدهم تماماً عن ممارسة حياتهم اليومية. كما أنها تمثل تقدماً عما كان عليه عمل المحاكم في المرحلة الأولى التي أشرنا إليها، إلاّ أنها خطوة جاءت متأخرة وكونها أتت متأخرة خير من أن لا

---

[29] Rosman V. Trans World Airlines Inc (1974) 34 NY 2d 385، the Court of Appeals of New York. 399.

[30] Alvarez V. American Airlines Inc ، 17 Avi 27(2000)، 475.

[31] Marris V. KIM Royal Dutch Airlines and Rits.

تأتي، نقول ذلك لأننا نتطلع إلى أن تتبعها خطوة ثانية باعتماد مبدأ التعويض عن الأضرار النفسية حتى وإن كانت مستقلة عن الأضرار المادية، وأوضحنا أنها جاءت متأخرة ذلك لان التعويض عن الضرر الأدبي بمفرده في المسؤولية العقدية جائزاً فقهاً وقضاء في القانون المصري ومن ثم تم تقنين التعويض عن الضرر الأدبي بموجب نص صريح في القانون المصري الجديد وفي الحالة التي يصدر فيها الحكم بالتعويض عن الضرر المعنوي الملازم للضرر المادي لا يعني أنه لم يتم تقدير كل ضرر على حدا مما يفيد أن الضرر المعنوي محل اعتبار من قبل القضاء ويستحق التعويض المناسب والذي تتولى المحكمة تقديره ويدعم هذا الفهم ما أورده السنهوري في هذا الصدد إذ ذكر(لئن كان من المقرر أنه لا يعيب الحكم أن يدمج الضررين المادي والأدبي ويقدر التعويض عنهما بغير تخصيص لمقدار عن كل منهما، فإن ذلك لا يحول دون قيام تلك الحقيقة الواقعة وهي أن كل عنصر من هذين العنصرين، كان له حسابه في تحديد التعويض، ومن ثم إذا استأنف محكوم ضده حكماً قضى بإلزامه بأداء تعويض عن أضرار مادية وأدبية ولم يكن هذا الحكم قد حدد مقدار ما خص كل عنصر منهما في التعويض ورأت محكمة الاستئناف عدم الأحقية في التعويض بالنسبة لأحد هذين العنصرين، فقد وجب عليها عندئذ أن تخصم ما يقابل ذلك العنصر من التعويض المقضي به ابتداء وهو ما يقتضي بطريق اللزوم النزول به عن المقدار الذي صدر به الحكم المستأنف) [32].

كما أن القضاء المصري يعترف بإمكانية التعويض عن الأضرار غير البدنية التي تصيب المسافر، جاء ذلك في الطعن رقم (888) لسنة 60 ق جلسة 1994/6/19م، إذ ذهب القاضي إلى إمكانية تعويض المسافر في عقد النقل الجوي عن الضرر المادي والضرر الأدبي (Mental distress) الذي أصابه [33].

وفي قضية: (King v. Bristow Helicopters Ltd) والتي تتلخص وقائعها أنه في 1993/12/22 كان المدعي أحد الركاب على متن طائرة هليكوبتر، التي تمتلكها وتشغلها بريستو للمروحيات المحدودة، وقد أقلعت من منصة عائمة على بحر الشمال في أحوال جوية سيئة صعدت الطائرة وحلقت لفترة قصيرة ومن ثم فشلت محركاتها الاثنين في العمل، مما أدى إلى انحدارها وسقوطها وغطى الدخان الطائرة، أصبح الركاب في حالة من الذعر وهم على متن الطائرة إذ أن الطائرة كانت على وشك أن تتحطم في بحر الشمال. تم فتح الباب ونزل الركاب، مما أصاب المدعي بأضرار بدنية وأخرى نفسية تمثلت في الخوف من الطيران والقلق والكوابيس والأرق، مما أدى إلى أن يتعرض المدعي إلى الإصابة بالقرحة المعدية، جاء في حكم اللوردات أنه: (إن صاحبت الأضرار البدنية أضرار نفسية فقد يستطيع المسافر المطالبة بالتعويض عن جميع الأضرار سواء كانت بدنية أو نفسية، وبالتالي أجابت المحكمة المدعي إلى طلبه بالتعويض عن الأضرار النفسية المصاحبة للأضرار البدنية الناجمة عن الحادث)[34]

(A casual link can be established by showing that the mental injury causing the physical symptoms itself caused by the accident).

كما يرى بعض الكتاب (الطباخ، 2005م، ص 99)، أن الناقل يسأل عما يلحق المسافر أثناء تنفيذ عقد النقل الجوي من أضرار بدنية أو غير بدنية، فإذا كانت الأضرار البدنية تشتمل على الوفاة والجروح فإن الأضرار غير البدنية تشمل ما عدا ذلك من ضرر معنوي كالإحساس بالألم والمعاناة النفسية بسبب ما أصابه، فالأذى المعنوي لا يقل عن الأذى البدني في خطورته([35])، بل إن بعض الأضرار النفسية تدخل في معنى الأضرار البدنية، كالانهيار العصبي (Nervous breakdown)

---

[32] -عبد الرزاق السنهوري. مصدر سابق، ص 596

[33] -ابراهيم سيد احمد. العقود والشركات التجارية فقها وقضاءا، الطبعة الاولى، دار الجامعة للنشر، الاسكندرية 1999، ص 53

[34] -عاطف محمد الفقي. مصدر سابق، ص120

[35] -شريف أحمد الطباخ. التعويض عن النقل البري والبحري والجوي، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية2005، ص99

أو الخلل العقـــــلي (Mental defect) (36). ويذهب البعض إلى أكثر من ذلك في تأكيدهم أن الأضرار النفسية توجب التعويض إذ يرى أنه من مصلحة الناقل تعويض المسافر عن الأضرار النفسية وفق حدود الاتفاقيات الدولية ذات الصلة بموضوع النقل الجوي؛ فإذا كانت الاتفاقيات قد اتجهت إلى وضع حدوداً للتعويض لحماية الناقل وتشجيعاً لصناعة النقل الجوي، فإن عدم مسائلة الناقل عن الأضرار النفسية التي أصيب بها المسافر وفقاً للاتفاقية، يفتح الباب أمام هذا الأخير لمسائلة الناقل عن تلك الأضرار وفقاً لقواعد القوانين الوطنية، وبالتالي لا يستطيع الناقل الانتفاع بحدود المسؤولية المقررة في الاتفاقيات، بل إن الأمر قد يتطور فيطالب المسافر الناقل بتعويضين، الأول عن الأضرار البدنية وفق أحكام الاتفاقيات الدولية، والآخر عن الأضرار النفسية وفق القوانين الوطنية وهذا الأمر يخل بالغرض الذي وضعت الاتفاقيات من أجلة بتحديد مسؤولية الناقل الجوي قِبَل كل مسافر (37). لكننا نلاحظ على الرأي السابق عدم إمكانية الأخذ به عند تطبيق أحكام اتفاقية مونتريال1999م، ذلك لأن الاتفاقية السابقة قد نصت صراحة في المادة (29) على عدم جواز رفع أي دعوى للتعويض مهما كان سندها، سواء بمقتضى الاتفاقية نفسها، أو بناء على عقد، أو بسبب عمل غير مشروع، أو لأي سبب آخر، إلا وفقاً لشروط وحدود المسؤولية المقررة فيها:

(In the carriage of passengers، baggage and cargo، any action for damages، however founded، whether under this Convention or in contract or in tort or otherwise، can only be brought subject to the conditions and such limits of liability as are set out in this Convention).

مما سبق نخلص إلى أنه وعلى الرغم من إتباع اتفاقية مونتريال 1999م سابقاتها كاتفاقية وارسو1929م بعدم التعويض عن الأضرار النفسية التي تصيب المسافر، واقتصارها فقط على تعويض الأضرار البدنية منها، إلا أنه يمكن للمسافر المطالبة بالتعويض عن الأضرار النفسية التي أصابته، وسندنا في ذلك أن القضاء يعترف بالتعويض عن الأضرار النفسية بشرط أن تكون مصاحبة لأضرار بدنية أصابت المسافر، ويستطيع المدعي إثبات وجود الضرر النفسي وارتباطه بالضرر البدني، وفي بعض الحالات نجد أن الضرر النفسي قد يصبح أخطر من الضرر البدني، ذلك لأن الضرر النفسي لا يقتصر تأثيره على عضوٍ معين في جسم الإنسان بل إن بعض الإصابات النفسية قد تشُل وظائف كافة أو معظم أجهزة الجسم، والأمر هنا يعد نسبياً يخضع لتقدير القاضي المختص بنظر النزاع، بل إن المضرور - وبحق- قد يصاب بأضرار نفسية أكبر من الأضرار البدنية ونورد مثلاً لذلك قضية:[38] (NazirTarar v. Pakistan International Air Lines) والتي تتلخص وقائعها في أن ورثة المتوفى (Tarar) تعاقدوا مع الشركة الجوية الباكستانية الدولية لنقل جثمان السيد (Tarar) إلى مسقط رأسه في "باكستان" ليتم دفنه هناك، فقام الناقل بتأخير نقل الجثمان أربع وعشرين ساعة، وتم نقل الجثمان على طائرة (بضائع) تعطلت هذه الطائرة في مطار "أمستردام"، فلم يكترث الناقل لإخراج الجثة ونقلها على رحلة أخرى أو شركة أخرى مع إمكانيته ذلك، وقد أجابت المحكمة المتضررين بالتعويض عما أصابهم من أضرار نفسية، تمثلت في تأخير مراسم الجنازة، وعدم احترام حرمة المتوفى باعتبار نقل الجثمـــان يمثل شحنة غير عادية (Extraordinary Shipment)، ولذلك فقد حكمت المحكمة بمسؤولية الناقل، بل وبتشديد مسؤوليته ومنح المضرورين تعويضاً يزيد عن الحدود القصوى المقررة في الاتفاقية واعتمدت المحكمة في ذلك على أن سلوك الناقل يمثل امتناعا عن فعل مع عدم الاكتراث بما يحمله هذا الامتناع من أضرار نفسية يمكن أن تلحق بأسرة المتوفى، هذه الأضرار تمثلت في تفويت مراسم

---

[36] -اكثم الخولي. دروس في القانون البحري والجوي، مكتبة سيد عبدالله وهبة، القاهرة 1971، ص416

[37] - رفعت أبادير. مصدر سابق، ص26

[38] NazirTarar V. Pakistan International Ailines-، (1982) 554F. supp. 471أنظر جلال وفاء محمدين. تشديد مسؤولية الناقل عن الاضرار الحاصلة للمسافرين -دراسة في القضاء الامريكي، دارالجامعة الجديدة للنشر، الاسكندرية، ص70، 71

الجنازة وعدم احترامه حرمة المتوفى. أيضاً أثبت الطب الحديث أن مزاج الجسم يتبع أخلاق النفس، وأن الوهم والأحداث النفسية من العلل التي تؤثر في البدن كالتهاب المفاصل الروماتيزمي الذي تؤثر فيه لها أُصول نفسية وبعض أنواع سوءالهضم التي تنشأ عن أسباب نفسية. [39] كما أن الضرر النفسي الذي ينجم عنه ضرر بدني تعتبره المحاكم من قبيل الحادثة إذ جاء في قضية:.Salerno V) (PanAmerican World Airway)[40] أن المدعية (ساليرنو) تستحق تعويض عن إصابتها بالإجهاض الناتج عن إصابتها بحالة انهيار لتلقي طاقم الطائرة إخطارا بوجود قنبلة على متنها مما أدى إلى ذعر المسافرين ومن بينهم المدعية، في هذه القضية نجد أن الضرر البدني جاء لاحقاً للضرر النفسي، إذ أن الانهيار كان أولاً وهو نوع من أنواع الأضرار النفسية مما أدى إلى إجهاض المدعية وهو ضرر بدني لذا رأت المحكمة تعويض المدعية عن الإجهاض الذي كان ناتجاً عن الانهيار[41] كما انتهت المحاكم الفيدرالية إلى اعتبار الاختطاف والعمليات الإرهابية التي يتضرر منها المسافرون من قبيل الحادث ويتحمل تبعتها الناقل الجوي وحده لقدرته على اتقائها، وربما السيطرة عليها ففي قضية (Herman V. TWA)[42] المتعلقة باختطاف إحدى طائرات هذه الشركة، وكانت المدعية على متنها، قضت محكمة نيويورك بالتعويض عن الضرر النفسي الذي وقع على المدعية والمتمثل في الخوف الشديد، والإصابة بالأرق ومن ثم نقص في الوزن نتج عنه مضاعفة في الحساسية التي كانت لديها، ويدعم هذا الاتجاه - أيضاً - قول البعض أنه يمكن للمسافر المطالبة بالتعويض عن أي ضرر يلحق به في حقوقه غير المالية، وتعني الأضرار غير المالية هنا الأضرار الأدبية التي تصيب العاطفة أو الشعور والتي لا ينتج عنها أي إنفاق للمال على العلاج، أو نقص في القدرة على الكسب المادي، كما أن المحاكم الألمانية تعترف بالتعويض عن الأضرار النفسية في حالة خطأ الناقل الجسيم أو الغش من جانبه [43]، والخطأ الجسيم هو: (كل فعل أو امتناع عن فعل يقع من الناقل أو من تابعيه بطيش مقرون بعلم لما قد ينجم عنه من ضرر). أما الغش فهو: (كل فعل أو امتناع عن فعل يقع من الناقل أو من تابعيه بقصد إحداث الضرر) [44]. وقد تبلور جلياً معنى الضرر الجسيم في قضية رفعت ضد الخطوط الجوية الليبية عام 1973م، والتي تتلخص وقائعها في أن المدعين (وهم ورثة المسافرين المتعاقدين) طالبوا الشركة الناقلة بالتعويض عن الضرر الذي أصاب المسافرين وسبب وفاتهم، بعد أن أسقطت الطائرة بنيران السلاح الإسرائيلي، فقد أقلعت الطائرة من مطار "بنغازي" في 1973/2/21م متجهة إلى "القاهرة" إلا أنها لم تصل نقطة مقصد المسافرين النهائية بسبب أنها انحرفت عن الممر الملاحي الجوي المرسوم لها نتيجة لتشويش خارج عن الأجهزة الملاحية في الطائرة، ثم دخلت الطائرة مجالاً جوياً تحتله إسرائيل فلحقتها طائرات اعتراضية إسرائيلية ووجه قائد شعبة الطائرات الإسرائيلية إشارات للطائرة الليبية فهبطت في قاعدة السلاح الجوي الإسرائيلي، لكن قائد الطائرة عاد للإقلاع مرة أخرى بعد أن لاحظ اختفاء الطائرات الملاحقة له الأمر الذي تسبب في إسقاط الطائرة بواسطة نيران السلاح الجوي الإسرائيلي، دفع الناقل ببذله العناية اللازمة، وما حدث له خارج عن إرادته أو خطئه الجسيم، انتهت محكمة أول درجة إلى مسؤولية الناقل عن الحادث مما يوجب التعويض وفقاً للحدود المقررة في اتفاقية وارسو المعدلة ببروتوكول لاهاي1955م، أستأنف الناقل الحكم فذهبت محكمة الاستئناف إلى رفض ما تقدم به الناقل وأيدت وجوب التعويض إلا أنها خرجت عن حكم محكمة أول درجة، وقررت عدم الالتزام بحدود التعويض المقررة في الاتفاقية

---

39 -الموسوعة العربية العالمية. موسوعة العلوم عند العرب والمسلمين(الطب النفسي)، الرياض

40 -Salerno V. Pan American World Airways Inc، . 1985 (S. D. Y.)606 supp656

41 -يحيى البنا. مصدر سابق، ص124

42 -فهيم مراد منير. خضوع النقل الجوي الداخلي لنظام اتفاقية وارسو للنقل الدولي، منشأة المعارف الاسكندرية1968، ص49

43 -عبد الحكم محمد عبد السلام عثمان. التزام السلامة في النقل الجوي، رسالة دكتوراة جامعة عين شمس1983، ص395

44 -أكرم ياملكي. القانون الجوي دراسة مقارنة، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان 1998، ص140، 141

سالفة الذكر لأن ثمة خطاء جسيم آخر قد وقع من الناقل بطيرانه فوق أراضٍ خاضعة لسيطرة العدو، فلا يمكن الدفع بعدم علم الناقل وتوقعه لما سيحدث وعواقبه[45].

المطلب الثالث:

التعويض عن الأضرار النفسية فقط:

كما ذكرنا سابقاً أدى غياب التفسير الواضح للمادة 1/17 وزيادت عدد الدعاوى المقامة بسبب الاضرار النفسية إلى إجتهاد المحاكم في إيجاد تفسير يحقق اهداف الاتفاقية ويصل إلى مقاصد القائمون على امرها إلا أن هذه الإجتهادات جاءت متضاربة مما تسبب في صدور أحكام متباينة نرى انها قد أفرغت الاتفاقية من مضمونها ولم تسهم في تحقيق هدفها الأساسي وهو القضاء على تضارب وتعارض القوانين الوطنية، وما يؤكد ذلك الحكم الذي توصلت اليه المحكمة المختصة في قضية. [46] Ester KalishV. Trans World AirLines (إلى أحقية المدعية في الحصول على تعويض عما لحقها من أضرار نفسية حتى ولولم تصاحبها أي أضرار بدنية)، وتتلخص وقائع الدعوى في الآتي (أنه عند هبوط الطائرة التي كانت تقل السيدة (Kalish) في مطار الوصول اشتعلت النيران في احدى محركاتها، واصبحت صافرات الانذار تدوي وساد الهلع داخل الطائرة واندفع الركاب نحو ابواب النجاة، وفقدت المدعية توازنها وسقطت على أرض الطائرة وتدافع الركاب من حولها ومن فوقها يركلونها باقدامهم غير مبالين، فتملكها الرعب وأخذت تصرخ وترتجف بلاوعي.) وقد قالت المحكمة في تبرير حكمها ((ان الصدمة النفسية التي تعرضت لها المدعية في ظل ظروف الواقعة كانت من الشدة والقسوة بحيث ترقى الى مرتبة الاضرار البدنية ان لم تكن أشد، مما يتعين معه مساواتها بها وتعويضا عنها)) ولعل ما توصلت اليه المحكمة هو ما أشرنا اليه في مواضع متقدمة من هذا البحث وهو أن من الاضرار النفسية مايكون مساويا للاضرار البدنية ومنها ماهو متجاوز لها، كما في هذه القضية مما أدى الى ان تتجاوز المحكمة نص المادة (1/17) وتتعامل بروح القانون وتساوي بين الاضرار النفسية والاضرار البدنية وتوجب لها تعويضا مستقلا عن الاضرار البدنية ولكي تصبح الصورة أكثر وضوحا نستعرض الحكم الصادر من المحكمة العليا في مقاطعة وستشسترفي قضية

(Robert Palagonia, Et AI. V. T. W. A. 1979)[47]

إذ جاء الحكم مستنداً على الأضرار النفسية لوحدها بموجب المادة (1/17). والجديد في هذا الحكم ليس انه إعتمد الأضرار النفسية فقط للتعويض بموجب المادة (17 /1) وإنما إنه أخذ منحىً آخراً بعيداً عن التفسير الواسع الذي كانت تأخذ به المحاكم عندما تريد التعويض عن الضرر النفسي والمنحى هو ان الترجمة الإنجليزية (Bodily Injury) لم تكن ترجمة صحيحة ودقيقة للمصطلح الفرنسي المقابل الذي وضعت به الاتفاقية (Lesion Corporelle) وأن المصطلح المقابل لها في اللغة الانجليزية هو (Personal Injury) والذي ينصرف إلى كافة الأضرار التي تلحق الإنسان في شخصه أي انها تشمل الاضرار البدنية والنفسية، وبما ان المدعي قد أسس دفاعه على ترجمة المصطلح وحتى تستجلي المحكمة الامر وتقف على الحقيقة استمعت إلى راي عدد من الخبراء ورجعت إلى عدد من الاتفاقيات الدولية التي استخدمت ذات المصطلح ووقفت على الترجمة المقابلة له والمعمول بها والمعتمدة في تلك الاتفاقيات وقد خلصت المحكمة في نهاية الامر الى صحت ما دفع به الادعاء.

وفي ختام هذا البحث نورد النتائج والتوصيات التي توصلنا إليها وهي:

أولاً: النتائج:

---

[45] Ester Kalish V. Trans World Air Lines. 14 Avi17 ،(N. Y. City Civil Court ،963 ،Queens Country ،1977
أنظر فريد العريني. مصدر سابق، ص347

[46] Ester Kalish V. Trans World Air Lines. 14 Avi17 ، (N. Y. City Civil Court ،963 ،Queens Country ،1977
أنظر فريد العريني. مصدر سابق، ص347.

[47]- فريد العريني. مصدر سابق، ص348

1. لم تتضمن اتفاقية مونتريال 1999 تعريفاً لكلمة حادثة مما أدى إلى اجتهادات قضائية وفقهية متضاربة.
2. النصوص الواردة في اتفاقية مونتريال 1999و الاتفاقيات الدولية ذات الصلة قد جاءت مقتصرة على التعويض عن الأضرار البدنية التي تصيب المسافرين دون الأضرار النفسية(المعنوية).
3. لم تتضمن اتفاقية مونتريال نصاً صريحاً يكفل التعويض للمسافر عن الأضرار النفسية (المعنوية)، مما أدى إلى فتح الباب أمام المحاكم إلى إصدار أحكام متباينة.
4. القضاء من جهته التزم بحرفية نص المادة(1/17) في بداية الأمر (عدم التعويض عن الأضرار النفسية (المعنوية)، إلا أن المحاكم بدأت تتباين فيما بينها بشأن تعويض المسافر عن الأضرار النفسية التي تصيبه، حتى استقر الأمر في نهايته إلى أن وضعت الأضرار النفسية في مقام التعويض الملقى على عاتق الناقل الجوي، ضمن الأضرار التي تصيب المسافر متى ما كانت متلازمة مع أضرار بدنية.
5. بالنظر إلى روح النصوص القانونية الواردة في الاتفاقية بشأن تحديد مسؤولية الناقل الجوي يتضح أنها لا تهدف إلى تكبيد الناقل الجوي الخسائرَ أو تحميله المسؤولية، بقدر ما تهدف إلى المحافظة على سلامة المسافرين ووصولهم نقطة مقصدهم النهائية سالمين دون أدنى ضرر يصيبهم، وهو ما يستقيم مع تحمل الناقل الجوي المسؤولية، ومن ثم التعويض عن كافة الأضرار التي تصيب المسافر أثناء فترة تنفيذ عقد النقل الجوي، بما في ذلك الأضرار النفسية.

ثانياً: التوصيات:

1. نوصي بتعديل اتفاقية مونتريال1999 بحيث تتضمن تعريفاً واضحاً ومنضبطاً لكلمة حادثة حتى يتم إعمال نص المادة (1/17) وفق معيار موحد.
2. فيما يتعلق بحماية المسافرين المتضررين ضرراً نفسياً من تنفيذ عقد النقل الجوي وإمكانية حصولهم على تعويض لجبر ذلك الضرر، نرى أن يتم تعديل الاتفاقيات ذات الصلة- كاتفاقية مونتريال 1999م وإدراج نصوص واضحة وصريحة تكفل حق المضرور ضرراً نفسياً في التعويض كما هو الحال في تعويض المسافر المضرور بدنيا. مما يشكل ضماناً لتوحيد الأحكام القضائية في الدول المختلفة.

المراجع:

أ. المصادر القانونية:

1. اتفاقية وارسو الخاصة بتوحيد بعض القواعد المتعلقة بالنقل الجوي1929م.
2. اتفاقية مونتريال الخاصة بتوحيد بعض القواعد المتعلقة بالنقل الجوي 1999م.
3. القانون الجنائي السوداني(النافذ) لسنة 1991م.

ب. المراجع القانونية:

1. أبادير رفعت. 1983م مدى مسؤولية الناقل الجوي وفقاً لاتفاقية وارسو 1929عن الأضرار التي تلحق المسافرين من جراء عمليات اختطاف الطائرات وأعمال العنف التي تقع داخل المطارات، دون ناشر، القاهرة،
2. أحمد إبراهيم سيد. 1999م العقود والشركات التجارية فقهاً وقضاءً، الطبعة الأولى، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية.
3. البنا يحيى أحمد 1994م الإرهاب الدولي ومسؤولية شركات الطيران، منشأة المعارف، الإسكندرية.
4. الخولي أكثم أمين. 1971م دروس في القانون البحري والجوي، مكتبة سيد عبد الله وهبه، القاهرة.
5. الطباخ شريف أحمد 2005م التعويض عن النقل البري والبحري والجوي، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية.
6. العريني محمد فريد2002 القانون الجوي النقل الجوي الداخلي والدولي. دار المطبوعات الجامعية، الاسكندرية

7. عثمان. عبد الحكم محمد عبد السلام 1983م-1403هـ التزام السلامة في النقل الجوي، رسالة دكتوراه، جامعة عين شمس، القاهرة.
8. الفقي عاطف محمد. 2005-2006م. القانون الجوي، بدون ناشر، القاهرة.
9. فهيم مراد منير 1968م خضوع النقل الجوي الداخلي لنظام اتفاقية وارسو للنقل الدولي، منشاة المعارف، الإسكندرية.
10. الكندري محمود أحمد 2000م التنظيم القانوني للنقل الجوي الدولي وفق اتفاقية مونتريال لعام 1999م، تحديث نظام وارسو1929م، الطبعة الأولى مجلس النشر العلمي، جامعة الكويت، الكويت.
11. محمدين جلال وفاء. (بدون تاريخ) تشديد مسؤولية الناقل عن الأضرار الحاصلة للمسافرين، دراسة في القضاء الأمريكي دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية.
12. المز وغي عبد السلام علي1977م، تعليق على حكمين لمحكمة بنغازي الابتدائية، مجلة الدراسات القانونية جامعة قار يونس، ليبيا.
13. يا ملكي أكرم. 1998م. القانون الجوي، دراسة مقارنة، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان.
14. المؤتمر العشرين لكلية القانون بجامعة الأمارات –دبي 26أبريل 2012 بعنوان (الطيران المدني في ظل التشريعات الوطنية والاتفاقيات الدولية.

ج. معاجم وكتب اللغة:

1-اسماعيل بن حماد الجوهري. الصحاح في اللغة، الجزء الأول، دار العلم للملايين، الطبعة الرابعة، بيروت1990
2-الحموي أحمد بن محمد1985 شرح الأشباه والنظائر.
3-الخليل بن أحمد الفراهيدي. كتاب العين. الجزء السابع، بغداد 1980
4-محمد المرتضى الزبيدي. تاج العروس، الجزء الأول، طبعة الكويت.
5-الموسوعة العربية العالمية، موسوعة العلوم عند العرب والمسلمين (الطب النفسي)، الرياض1999

د- مراجع اللغة الإنجليزية:

Fridman، HL Gerald 2011 The Law Of Contract in Canada ، Cars well، Toronto.

هـ - الأحكام القضائية:

1-Alvarez V. American Airline inc ،. (2000)27Avi17 ،475
2-Antal Beck Et Al V. Kim Royal Dutch Airlines and Ritz Travel ،
14Av. 18. 210(N. Y. S. C.)county of Dutchess. 1977
3-Burnett V. Trans World Airlines ،Inc. 368F. Supp. 1152(1973)
United States District Court، D New Mexico، Albuquerque Division. December13 ، 1973
4-Hadad V. AirFrance ،Trib Grade Inst. De Paris. 22avril 1978 ،Annal. OP. cit. Vol. 111
5-Husserl V. Swiss Air Transport Company ،LTD. 388F. supp. 1238(1975.
United States District Court، S. D. New York. February10 ،1975.
6-Husserl V. Air France ،12 AVI. 17. 637(S. D. N. Y. 1972)
-King V. Bristow Helicopters Ltd.
7-MiriamHerman V. Trans World Air Lines inc. ،337(S. D. Y.) 2d 827(1972)
8-Miriamherman V. TransWorldAirLines inc. ،13Avi17 ،231(N. Y. C. A. 1974)
9-Marris V. Kim Royal Dutch Airlines and Ritz.
10-Nazir Tarar V. Pakistan International AirLines ،554F. supp. 471(1982)
11-Philips V. Transcontinental and Western Air
12- Robert Palagonia ،Et AI. Trans World Airlines ،Air Law ،VoL. (1) IV. NO. 2 ، 1979 ،Introductory Note، By Alvin H. Meadow. P. 104
13-Rosman V. Trans World Airlines inc(1974)34N. Y. 2d 385. .
14-Salerno V. Pan American World Airways inc ،. 606 supp 656 (S. D. Y.)1985

أمارابك: *مجلة علمية محكمة تصدر عن الأكاديمية الأمريكية العربية للعلوم والتكنولوجيا* www.amarabac.com
المجلد 7، العدد 23 (2016). ص ص 99-116

الإدارة الاستراتيجية وأثرها على إدارة التميز وانعكاس ذلك على الأداء التسويقي لبعض الشركات

منهل عزيز محمود الخباز[1]

الملخص :إستهدفت الدراسة إلى معرفة الإدارة الإستراتيجية وأثرها على إدارة التميز وإنعكاس ذلك على تحسن الأداء التسويقي لبعض الشركات الصناعية التابعة لوزارة الصناعة العراقية ودور الإدارة الإستراتيجية في تغير الإدارة وتطورها ومدي ربطها بمستوي الأداء المطلوب وشتملت الدراسة علي ثلاث متغيرات هما الإدارة الإستراتيجية كمتغير مستقل، إدارة التميز كمتغير وسيط وأخيرا الأداء التسويقي كمتغير تابع. وقد توصلت الدراسة الي ان أغلب الشركات الحكومية لا تمارس الإدارة الإستراتيجية وعندما مارستها إتضح وجود جوانب ضعف متعلقة بصياغة وتنفيذ الإستراتيجية , وأن الأسباب التي تحول دون تطبيق مفهوم الإدارة الإستراتيجية عدم توافر المتخصصين في التخطيط الإستراتيجي. كما إتضح من الدراسة أن الإدارة الإستراتيجية لها تأثير مباشر على التميز الإداري للشركات الصناعية محل الدراسة مما أثر ذلك بدورة وبشكل مباشر علي الأداء التسويقي لهذه الشركات. كما توصلت الدراسة الي أن التميز الإداري بالشركات الصناعية محل الدراسة هو محصله لتطبيق مجموعة العناصر الإستراتيجية التي تمكن الشركات من التوصل الي نتائج غير مسبوقة في الأداء التسويقي مما يضع الشركات في مراكز تنافسية عالية.

الكلمات المفتاحية: الإدارة الاستراتيجية، إدارة التميز، والأداء التسويقي.

Strategic Management and its Influence on Excellence Management and Reflection of That Marketing Performance of Some Companies

Manhal Azeez Mohmoud Alkhabbaz

Abstract: The study aimed to know the strategic management and its impact on management excellence and reflected improved performance catalog for some industrial companies affiliated to the Iraqi Ministry of industry and the role of the strategic management and development management and change how linked to the level of performance required study contains three variables are strategic management as an independent variable. Management excellence as a variable medium finally catalog performance as dependent variable. The study concluded that most State companies not practicing strategic management and exerted when it turns out weaknesses regarding the formulation and implementation of the strategy, And the reasons which prevent the application of the concept of strategic management lack of specialists in strategic planning. The study also found that strategic management has a direct impact on the excellence of industrial enterprises under consideration which in turn impact directly on performance catalog for these companies. As the study found that administrative excellence industrial corporations under consideration is the result of applying a set of strategic elements that enable businesses to achieve unprecedented results in marketing performance which puts companies in highly competitive centers.

Keywords: Strategic Management, Marketing Performance.

[1] دكتور منهل عزيز محمود الخباز دكتوراه في التخطيط الاستراتيجي وإدارة الأزمات.

المقدمة:

تواجه المنظمات في جمهورية العراق الكثير من التحديات، فدائما ما تتعرض الدول في أعقاب التغير المفاجئ في المسار السياسي لخلل جسيم في مسار الأداء الكلى لقطاعات الدولة الإنتاجية المختلفة، وهذا ما مرت به العراق منذو سنوات كثيرة. يضاف إلى ذلك الكثير من التحديات مثل العمل في بيئات تتميز بالتنافس الشديد وكذلك بالتغيير السريع والتطور التكنولوجى المذهل ففى ظل هذه البيئة الراهنة والصراع التنافسى الكبير الذى يميزها أصبح مشكلة البقاء والنمو من أكبر التحديات التى تواجهة هذه المنظمات،كما أصبحت المنظمات مطالبة بإتباع فلسفات إدارية ورؤى جديدة وحديثة، لضمان البقاء فأصبح واقعا تطبيق نماذج للتميز في هذه المنظمات، لما لها من دور في نجاح الكثير من المنظمات اليوم.

الإطار النظرى للدراسه

تشير الدراسات إلى أن هناك العديد من المنظمات العالمية ذات الأحجام المختلفة والمنتشرة في العالم التى تبنت نماذج إدارة التميز وقد حققت تطور في الأداء فمثلا في أوروبا تشير الدراسات التى نشرها مركز الجودة المتميزة في الجامعة Leicester الأوروبية عام 2005 بالاشتراك مع المؤسسة الأوروبية للجودة والمؤسسة البريطانية للجودة بأن الشركات الحائزة على جوائز التميز قد حققت زيادة ملحوظة في الحصة السوقية والمبيعات والأرباح وانخفاض في التكاليف الإضافية (Adebanjo 2008)

أولا: مفهوم إدارة التميز:

نشأ مفهوم إدارة التميز للتعبير عن الحاجة إلى مدخل شامل بجمع عناصر ومقومات بناء المنظمات على أسس متفوقه تحقق لها قدرات متعالية في مواجهة المتغيرات والأوضاع الخارجية المحيطة بها من ناحية كما تكفل لها تحقيق الترابط والتناسق الكامل بين عناصرها ومكوناتها الذاتية واستثمار قدراتها المحورية والتفوق بذلك في الأسواق وتحقيق الفوائد والمنافع لأصحاب المصلحة من مالكين للمنظمة وعاملين بها ومتعاملين معها والمجتمع بأسره (السلمى 2002)

ومن ثم فإن إدارة التميز هى القدرة على توفيق وتنسيق عناصر المنظمة وتشغيلها في تكامل وترابط لتحقيق أعلى معدلات الفاعلية والوصول بذلك إلى مستوى المخرجات الذى يحقق رغبات ومنافع وتوقعات أصحاب المصلحة المرتبطين بالمنظمة (العمرى 2010)

ويعرف النموذج الأوربى التميز بأنه الممارسات الباهرة في إدارة المنظمة وتحقيق النتائج (Sysman 2003) ومن ثم تستطيع المنظمة الوصول إلى مرتبة إدارة التميز إن التزمت أفكار وأنماط الإدارة القائمة على الأسس التالية:

أ- التركيز على النتائج المستهدفة.
ب- التركيز على العملاء.
ج- القيادة الفعالة والأهداف الواضحة.
د- الإدارة بالعمليات وبالحقائق.
هـ- تنمية ودمج الأفراد العاملين بالمنظمة.
و- التعلم المستمر والابتكار والتجديد
ز- تنمية علاقات الشراكة والتحالف.
ح- إدراك المسئولية الاجتماعية للمنظمة. (سيد جاد2012)

ثانيا: سمات منهجية إدارة التميز:

تتصف منهجية "إدارة التميز بالسمات الرئيسية التالية:

أ- أن العميل هو نقطة البداية في تفكير الإدارة حيث تنطلق في تحديد النتائج المستهدفة من تحليل رغبات واهتمامات العملاء، وهو نقطة النهاية أيضا حيث يكون مدى رضاه عن المنطقة وخدماتها هو الفيصل في الحكم على تميز الإدارة وبذلك تتوافق نماذج "إدارة التميز" في أساسها الفكرى مع مفاهيم إدارة الجودة الشاملة من أجل تحقيق نتائج ترضى العملاء وبذلك يكون تقويم العملاء لمستوى جودة وتميز منتجات وخدمات المنظمة هو المعيار الأهم للحكم على كفاءة الإدارة بها كما تصبح المحافظة على العلاقات مع العملاء وتنميتها هدف استراتيجي للمنظمة تعمل كل ما في وسعها لتحقيقه.

ب- تمثل عملية التقويم الذاتى عنصرا رئيسيا في نماذج "إدارة التميز" إذ تسمح للمنظمات بمراجعة أوضاعها بصفة مستمرة دون انتظار عمليات التقويم الخارجى وتكشف عن أوجه الضعف فيها وتأثيراتها على الأداء والنتائج المتحققة وكذا مصادر القوة ومدى استثمارها في بناء وتنمية القدرات المحورية والقوة التنافسية للمنظمات. .(Dobangeh,J,et al, 2011)

ج- أهمية التركيز على الأنشطة ذات القيمة المضافة الأعلى والتخلص من الأنشطة الأقل عائد وذلك بإسنادها إلى جهات خارجية متخصصة تقوم بها لحساب المنظمة بكفاءة أعلى وتكلفة أقل.

د- أهمية التركيز على الأنشطة المعرفية حيث هى الأعلى في تحقيق القيمة المضافة.

(An Oracle Thought Leadership White Paper 2008)

ثالثا: مداخل التميز:

عرف الفكر الإدارى مداخل إدارية متعددة، تجسد مفهوم إدارة التميز من خلال مساهمتها الكبيرة في تحقيق الأسس والمرتكزات الأساسية اللازمة لها، ومن هذه المداخل والتى تحظى بالإهتمام والتشجيع من طرف المنظمات العالمية للتميز وتعتبر الإدارة الاستراتيجية من المناهج الفكرية التى تتسم بالحداثة والريادة وتعرف على أنها طريقة في التفكير والتصرف تؤدى إلى رسم الاتجاه العام وتصور الرؤى المستقبلية للمنظمة وتصميم رسالتها وتحديد لغايتها على المدى البعيد وتحديد أبعاد العلاقات المتوقعة بينها وبين بيئتها بما يسهم في بيان الفرص والتهديدات المحيطة بها، ونقاط القوة والضعف المميزة لها وذلك بهدف اتخاذ القرارات الاستراتيجية المؤثرة على المدى البعيد ومراجعتها وتقييمها. (عبد الفتاح، ليلى، 2000)

رابعا: أهمية الإدارة الإستراتيجية لمنظمات الأعمال:

تحقق المنظمات التى تهتم بإدارة عملياتها وأنشطتها على العديد من المزايا والمنافع ومن هنا يمكن القول أن تبنى الإدارة الإستراتيجية يساعد المنظمة على تحقيق العديد من الفوائد كالآتى:

أ- تحديد خارطة طريق للمنظمة تحدد موقعها ضمن جغرافيا الأعمال في المستقبل.

ب- يساهم في زيادة قدرة المنظمة على مواجهة المنافسة الشديدة المحلية منها والدولية.

ج- يمنح المنظمة إمكانية امتلاك ميزة تنافسية مستمرة.

د- يمكن المنظمة من استخدام الموارد استخداما فعالا.

خامسا: متطلبات تطبيق الإدارة الاستراتيجية هى:

أ- تحديد الأهداف السنوية: يجب تحديد الأهداف السنوية بطريقة لا مركزية حسب الفروع والقطاعات والإدارات والأقسام بحيث تتم بصورة مرحلية ومؤسسية على عملية المشاركة، وتفيد الأهداف في تحديد أسس توزيع وتخصيص الموارد والمعايير الضرورية لتقييم الأداء، ومدى التقدم في تحقيق الأهداف طويلة الأجل والأولويات الخاصة بالأفراد والإدارات والأقسام.

ب- صياغة السياسات: تمثل السياسات المبادئ والقواعد العامة المحددة والمرشدة للتطبيق إذ تعد لتوجيه العمل والنشاط بما يساعد على تحقيق الأهداف الموضوعة وتساعد السياسات كلا من

المديرين والعاملين للتعرف على المطلوب من كل منهم و بالتالى يمكن تطبيق الإستراتيجية بنجاح.

ج- توزيع وتخصيص الموارد: يعد تخصيص المورد من أنشطة الإدارة العليا ويعتمد التوزيع الصحيح للموارد على مراعاة الاولويات الموضوعة في صورة الأهداف السنوية.

د- الإدارة الفعالة للعمليات والأنشطة الداخلية: لنجاح عملية التطبيق الاستراتيجي يتطلب مراعاة كافة العمليات والأنشطة الداخلية والإطمئنان على إكتمالها وتناسقها، ومن بين العوامل الواجب مراعاته (بناء المعايير لقياس الأداء الدافعية ونظم لحوافز والردع والعقاب) بحيث تضمن المنظمة منع السلوك الذي يعطل الإنجاز عند تطبيق إستراتيجيتها.

و- تكوين وتنمية القدرات والكفاءات الإدارية والقيادية: إن توفر وتنمية القدرات والكفاءات الإدرية والقيادية هو مفتاح نجاح التطبيق الإستراتيجي وهذا يتطلب (تحديد عدد الأشخاص المطلوبين لتطبيق الاستراتيجية وبيان سبل تنمية قدرات ومهارات الكوادر البشرية المطلوبة وبيان خصائص القادة والمديرين المطلوبين في كل عمل أو نشاط) (خطاب عايدة 2003)

سادسا: الأداء التسويقى:

يمكن تعريف الأداء التسويقى على أنه مستوى تحقيق الشركة لأهدافه الموضوعة في الخطة التسويقية. (Ambler, et al 2004) ويعد الأداء التسويقى أحد أهم الأبعاد المهمة لأداء المنظمة ككل ولذلك تعتبر عملية تقييم الأداء التسويقى عملية هامة وضرورية للمؤسسة للأسباب التالية:

أ- أنها تمكن من الحكم على الأداء الكلى لإدارة التسويق وأداء المنظمة ككل.

ب- تحديد نقاط القوة والضعف.

ج- تحديد الجهود الضائعة أو المستخدمة استخداما سيئا.

د- اعتقاد المنظمات بأن التغيرات الخارجية التى تطرأ على السوق هى ما يملى عليها الخضوع لعملية الأداء التسويقى قد تشمل تلك العوامل تغيرات في طبيعة التنافسية والتقلبات الإقتصادية وسلوكيات العملاء والمستهلكين.

ومن خلال ما سبق يتضح أن الإطار الفكرى لمفهوم إدارة التميز يتبنى العناصر التالية:

أ- أن تعمل المنظمات في إطار مناخ اجتماعى وسياسى واقتصادى متغير ومتطور كما تتفاعل عوامل الثقافة والتطورات العلمية والتقنية في إعادة صياغة المجتمعات وتطوير توجهاتها ونظمها ومنظومات القيم بها Value systems. وتستمد المنظمات مواردها من المناخ المحيط كما تصدر إليه مخرجاتها وتلتزم في عملياتها بالقواعد والقيم المتعارف عليها فيه، أى أن الترابط والتفاعل والتعايش الإيجابي بين المنظمة والمناخ المحيط هو دعامة وركيزة في بناء منظمة تتحقق فيها " إدارة التميز".

ب- تلعب القيادة الإدارية دورا محوريا مؤثرا في صياغة أهداف وغايات المنظمة وتحقيق ترابطها مع المناخ المحيط وتفعيل عناصرها وقدراتها الذاتية، وبذلك تصبح القيادة الإدارية الإستراتيجية ذات القدرات المعرفية المتطورة من أهم مقومات وآليات " إدارة التميز" (Kim.J 2000)

ج- تتبلور مسئوليات "إدارة التميز" في دراسة وتفهم المناخ المحيط والكشف عما به من فرص ومهددات وتهيئة العناصر والمقومات الذاتية بالمنظمة لاستثمار تلك الفرص والتعامل مع المهددات

د- يتحقق للمنظمة القدرة على إنجاز أهدافها وغاياتها من خلال تنظيم استخدام ما يتوفر لها من موارد وتنسيقها في عمليات Processess مترابطة ومتشابكة تتصل بداياتها بنهاياتها ويمكن تخطيطها وتوقيتها ورقابتها للتأكد من صلاحيتها والاطمئنان إلى إلتزامها بمواصفات الجودة في كل ما يجرى بها إن "إدارة التميز" تتحقق بفعل تكريس الترابط والتشابك في عمليات المنظمة ومن ثم حسن استثمار الموارد وربط المدخلات بالمخرجات وفق أسس واضحة وقابلة للقياس.

ه- تتخذ الإدارة قراراتها في ضـــوء معطيات الظروف الذاتية للمنظمة ورؤيتها وفهمها للظروف والمتغيرات الخارجية وتحاول الإدارة دائما تقويم إنجازاتها والحكم على كفاءة العمل ومستويات الإنتاجية بالقياس إلى المعايير المحددة في خطط وبرامج الأداء والأهداف والنتائج المخططة كما تعتمد على مقارنة إنجازاتها ومســتويات الأداء والفعالية بها مع غيرها من المنظمات المتفوقة والمتميزة وتسعى إلى الوصول إلى مستوى الممارسة الأكثر تفوقا best practicesمن خلال اتباع منهجية القياس المرجعي Benchmarking.

ط- إن الأداة الحقيقية والقوة الفاعلة في تحقيق غايات وأهداف المنظمات هم الموارد البشـــرية من العاملين ذوى المعرفة Knowledge Workers الذين يتم اختيارهم بعناية فائقة وتوفر لهم الإدارة فرص التنمية المستمرة والتدريب الهادف إلى زيادة مهاراتهم وتستثمر قدراتهم الفكرية والمعرفية في تطوير الأداء وتمكنهم دائما Empower من السيطرة على مقدرات العمل وحرية الحركة والمشاركة في تحمل المسئوليات واتخاذ القرارات، إن " إدارة التميز" هي في الأساس إدارة متميزة للموارد البشرية.

مشكلة الدراسة:

يمكن توضيح مشكلة الدراسة من خلال الأسئلة البحثية التالية:

1- هل هناك فعالية لإدارة الإستراتيجية على نجاح إدارة التميز؟

2- هل هناك فاعلية لإدارة الإستراتيجية على الأداء التسويقى للشركات محل الدراسة؟

3- هل هناك فاعلية لإدارة التميز على تحسين الأداء التسويقى للشركات محل الدراسة؟

أهمية الدراسة:

تستمد هذه الدراسة أهميته من الإعتبارات التالية:

1- من الناحية العلمية:

تتناول الدراسة لموضوعات بالغة الأهمية خاصة في عصرنا هذا وهى الإدارة الإستراتيجية وإدارة التميز إذ أنها تقوم بدراسة الإدارة الإستراتيجية وأثرها على الأداء التسويقى في ظل وجود متغير وسيط وهو إدارة التميز.

2- **من الناحية التطبيقية:**

تساهم نتائج هذا البحث في توجيه نظر مسؤلى شركات محل الدراسة إلى أهمية تطبيق الإدارة الاستراتيجية على إدارة التميز ومن ثم تعزيز الأداء التسويقى لهذه الشركات.

أهداف الدراسة:

يهدف الباحث من وراء هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف الآتية:

1- تحديد مدى اتجاه شركات الصناعية التابعة لوزارة الصناعة العراقية نحو إدارة التميز.

2- التعرف على أثر الإدارة الاستراتيجية على إدارة التميز وانعكاس ذلك على الأداء التسويقى للشركات الصناعية محل الدراسة

3- التعرف على مدى تأثير إدارة التميز على الأداء التسويقى للشركات الصناعية محل الدراسة

4- التعرف على تأثير الإدارة الإستراتيجية على الأداء التسويقى للشركات الصناعية محل الدراسة

5- وضع مجموعة من المقترحات التى يمكن أن تساعد في تحقيق الأداء المتميز لشركات الصناعية التابعة لوزارة الصناعة العراقية

فروض البحث:

الفرض الأول: "لا يوجد تأثير دال إحصائيا لتطبيق الإدارة الاستراتيجية على إدارة التميز"

الفرض الثانى: "لا يوجد تأثير دال إحصائيا لتطبيق الإدارة الإستراتيجية على الأداء التسويقى"
الفرض الثالث: "لا يوجد تأثير دال إحصائيا لإدارة التميز على الأداء التسويقى"

متغيرات البحث:

1) الإدارة الإستراتيجية متغير مستقل
2) إدارة التميز متغير وسيط
3) الأداء التسويقي كمتغير تابع

الدراسة الاستطلاعية:

قام الباحث بإجراء دراسة استطلاعية استهدفت إلى المساهمة في تحديد وبلورة مشكلة الدراسة، وتحديد فروض الدراسة وأيضا تحديد البيانات اللازمة لاختبار هذه الفروض، والأساليب المناسبة لجمعها، وتحديد مجتمع البحث، ووحدة المعاينة.

أجري الباحث مقابلات شخصية مع عدد 20 من (العاملين) في كافة المستويات الإدارية لبعض شركات الصناعية التابعة لوزارة الصناعة العراقية واستهدفت المقابلات الشخصية التعرف على الآتى:

(1) آرائهم في الشركات محل الدراسة فيما يتعلق بالمركز التنافسى لهذه الشركات.
(2) أهم المشكلات التى تواجه هذه الشركات في العراق.
(3) مدى معرفتهم بإدارة التميز والإدارة الإستراتيجية والأداء التسويقى.

وجاءت نتائج الدراسة الاستطلاعية على النحو التالى:

أن هناك معوقات كثيرة تواجه الشركات ومن أبرز تلك المشكلات والمعوقات ما يلى:

أ- ضعف التوجه السوقى وافتقاد النظم والآليات الموجهة لخدمة وإرضاء العملاء ومن ثم تضاؤل القدرات التنافسية للشركات.

ب-غياب ممارسة نمط الإدارة الاستراتيجية في كثير من المنظمات الصناعية.

ج- ضعف القدرة على ملاحظة المتغيرات في الأسواق وبطء الإستجابة لتلك المتغيرات واستثمار ما ينشأ عنها من فرص أو تجنب ما تسببه من تهديدات.

د- عدم وضوح مفهوم وأسس إدارة التميز والأداء التسويقى.

وكل تلك المشكلات السابق ذكرها أدى إلى غياب الرؤية الإدارية الواضحة لكيفية استثمار وتفعيل موارد وقدرات الشركات مما يساعدها في تحقيق التفوق على المنافسين بقصد تعزيز إدارة التميز والأداء التسويقى بالمنظمة. ويتبادر هنا إلى ذهن الباحث تساؤل حول مدى تأثير تطبيق لإدارة الاستراتيجية على وجود إدارة التميز في الشركات الصناعية

وأخيرا يرى الباحث أنه من المتطلبات الرئيسية لوجود إدارة التميز بالشركات هو وجود بناء إستراتيجى متكامل وذلك لتعظيم الفرص المتاحة وتحقيق رسالة الشركة وغايتها وتعد عملية التطبيق من أكثر المراحل صعوبة في الإدارة الاستراتيجية وهذا ما سوف يقوم الباحث بتوضيحه من خلال هذه الدراسة في محاولة لمعرفة الإدارة الإستراتيجية وأثرها علي إدارة التميز وإنعكاس ذلك علي الأداء التسويقي لبعض الشركات الصناعية.

الدراسة الميدانية

تعرض الباحث في الدراسة الميدانية على الإجابات الواردة في استمارات الاستقصاء التى قام بتصميمها وتوزيعها على عينة البحث حيث يتناول هذا الجزء تفصيلا للأسس المنهجية التى اتبعها الباحث في دراسته والإحصاء الوصفى لنتائج الدراسة الميدانية التى أجرها الباحث وأخيرا اختبارات لصحة الفروض التى قام عليها البحث.

عينة البحث:
قام الباحث بالاعتماد على جداول العينات العشوائية الطبقية عند معامل ثقة **95%** وخطأ مسموح به ±**5%** بمعلومية أن حجم المجتمع هو **17959** من العاملين (إدارة عليا – وسطى – إشرافية) لبعض شركات الصناعية التابعة لوزارة الصناعة العراقية مكان حجم العينة هو 300 مفردة.
نسبة الاستجابة: قام الباحث بتوزيع عدد **300** استمارة استبيان وبعد استبعاد الاستمارات لعدد صلاحيتها كانت نسبة الاستجابة = **250/300*100**=83.3%
وبذلك يكون الاستجابات الصحيحة =250 استمارة استبيان
قام الباحث باستخدام التوزيع الأمثل وذلك فإن توزيع العينة موضح في الجدول التالى:

جدول رقم 1 معدلات استجابة مجتمع الدراسة

الفئة	حجم المجتمع	حجم العينة	الاستبيانات الصحيحة	نسبة الاستجابة
المدراء	1651	95	83	%87.3
العاملين	15308	200	170	% 85
إجمالى	19059	300	250	%83.3

أساليب التحليل الاحصائي:
بعد الانتهاء من جمع البيانات تم الاستعانة بالحاسب الآلى بالاعتماد على برنامج Statistical package for social science SPSS17 لتفريغ البيانات وجدولتها وإجراء التحليل الإحصائي المناسب لتحليل البيانات ولاختبار صحة فروض الدراسة وتطلب ذلك تطبيق بعض أساليب الإحصاء الوصفى والإحصاء التحليلي كالآتى: (إدريس2003)
أ- الإحصاء الوصفى: تم الاعتماد على الإحصاء الوصفى وكل من الوسط الحسابي والانحراف المعيارى لتوصيف متغيرات الدراسة من خلال البيانات التى تم جمعها وكذلك تم الاعتماد على معامل ألفا كرونباخ (Cron Bach's Alpha) والذي يستخدم لقياس مدى الصدق والثبات للأسئلة الموجودة في الاستقصاء وكذلك التأكد من مدى أهمية هذه الأسئلة في التحليل.
ب- الإحصاء الاستدلالى: حيث اعتمد الباحث في تحليل بيانات الدراسة على أساليب الإحصاء التحليلى للتعرف على إثبات صحة الفروض وهذه الأساليب كما يلى:
تحليل الانحدار الخطى البسيط واختبارات المعنوية Simple linear regression analysis وهو أسلوب يستخدم لمعرفة العلاقة وكذلك حجم التأثير لمتغير واحد يسمى متغير مستقل على متغير وحيد يسمى المتغير التابع.

التحليل الإحصائي لنتائج الدراسة الميدانية
أ- معامل الصدق والثبات: تم حساب معامل (Cronbach's alpha) لأسئلة الاستقصاء وذلك من خلال حساب الثبات .لبحث مدى ثبات أسئلة الاستبيان وذلك لبحث مدى إمكانية الاعتماد على هذه الأسئلة في التحليل الآتى:

جدول رقم(2) معاملات الصدق والثبات لمتغيرات الدراسة

اسم المتغير	معامل الصدق	معامل الثبات	عدد العبارات
إدارة التميز	0.960	0.970	38
الإدارة الإستراتيجية	0.970	0.978	42
تقييم الأداء التسويقى	0.900	0.950	11

يتضح من الجدول أن معاملات الصدق والثبات مقبولة لجميع الأسئلة لأن جميع قيم معاملات الصدق والثبات تجاوزت **(0.6)** وبالتالى يمكن القول أنها معاملات ذات دلالة جيدة لأغراض البحث ويمكن الاعتماد عليها في التحليل وتعميم النتائج.

ب- تحليل اتجاهات إجابات المستقصى منهم

يعرض الجدول رقم (3,4,5,6) ملخص (الوسط الحسابي، نسبة التحقق) لكل من متغيرات الدراسة: الإدارة الإستراتيجية، إدارة التميز، الأداء التسويقى كما يلى:

جدول(3) الوسط الحسابى، نسبة التحقق لمتغير الإدارة الإستراتيجية من وجهة نظر المديرين

م	العنصر	المدراء	
		الوسط الحسابى	نسبة التحقق%
1	هياكل تنظيمية	1.546	32.02
2	أنظمة العمل	1.532	33.65
3	نظم معلومات وإتصالات	1.579	33.22
4	ثقافة المؤسسة	1.411	28.24
5	مهارات وقدرات متميزة للمدراء	1.682	32.65
6	ممارسات إدارية فعالة	1.490	30.71
الإجمالى		1.546	32.65

يتضح من الجدول السابق انخفاض المتوسط العام لمتغير الإدارة الإستراتيجية في الشركات محل الدراسة عن القيم 3 التى تمثل وسيط القيم على المقياس الخماسى المستخدم لقياس هذا المتغير بقائمة استقصاء الدراسة حيث بلغ 1.546 بنسبة تحقق 32.02% من القيمة القصوى على المقياس الخماسى لفئة المدراء مما يشير إلى ضعف أنظمة العمل في الشركات محل الدراسة.

جدول (4). الوسط الحسابي، نسبة التحقق لمتغير الإدارة الاستراتيجية من وجهة نظر العاملين

م	العنصر	المدراء	
		الوسط الحسابى	نسبة التحقق%
1	هياكل تنظيمية	0.766	15.32
2	أنظمة العمل	0.817	16.11
3	نظم معلومات وإتصالات	0.705	14.12
4	ثقافة المؤسسة	0.841	16.82
5	مهارات وقدرات متميزة للمدراء	0.745	16.85
6	ممارسات إدارية فعالة	0.863	16.92
الإجمالى		0.789	15.97

يتضح من الجدول السابق انخفاض المتوسط العام لمتغير الإدارة الإستراتيجية في الشركات محل الدراسة عن القيمة 3 التى تمثل وسيط القيم على المقياس الخماسي المستخدم لقياس هذا المتغير بقائمة استقصاء الدراسة حيث بلغ 0.789 بنسبة تحقق 15.97% من القيمة القصوى على المقياس الخماسي لفئة العاملين مما يشير إلى ضعف أنظمة العمل في الشركات محل الدراسة.

جدول (5).الوسط الحسابي، نسبة التحقق لمتغير إدارة التميز من وجهة نظر المديرين

م	العنصر	المدراء	
		الوسط الحسابى	نسبة التحقق%
1	التركيز على النتائج المستهدفة لأصحاب المصالح ذوى العلاقة بالشركة	1.318	26.38
2	التركيز على العملاء	1.558	31.17
3	القيادة الفعالة والأهداف الواضحة	1.658	32.77
4	الإدارة بالعمليات وبالحقائق	1.250	25.00
5	تنمية وتمكين الأفراد العاملين بالشركة	1.638	32.75
6	التعلم المستمر والابتكار والتجديد	1.221	24.43
7	تنمية علاقات الشراكة والتحالف	1.966	39.38
8	إدراك المسئولية الإجتماعية للمنظمة	1.391	34.38
الإجمالى		1.500	26.48

يتضح من الجدول السابق انخفاض المتوسط العام لمتغير إدارة التميز في الشركات محل الدراسة عن القيمة 3 التى تمثل وسيط القيم على المقياس الخماسى المستخدم لقياس هذا المتغير بقائمة استقصاء الدراسة، حيث بلغ الوسط الحسابي 1.500 بنسبة تحقق 26.48% من القيمة القصوى على المقياس الخماسى لفئة المدراء، مما يشير إلى ضعف أنظمة العمل في الشركات محل دراسة.

جدول (6).الوسط الحسابي، نسبة التحقق لمتغير إدارة التميز العاملين

م	العنصر	المدراء	
		الوسط الحسابى	نسبة التحقق%
1	التركيز على النتائج المستهدفة لأصحاب المصالح ذوى العلاقة بالشركة	0.659	13.19
2	التركيز على العملاء	0.779	15.58
3	القيادة الفعالة والأهداف الواضحة	0.829	16.38
4	الإدارة بالعمليات وبالحقائق	0.625	12.50
5	تنمية وتمكين الأفراد العاملين بالشركة	0.819	16.37
6	التعلم المستمر والابتكار والتجديد	0.610	12.22
7	تنمية علاقات الشراكة والتحالف	0.984	19.69
8	إدراك المسئولية الإجتماعية للمنظمة	0.872	17.45
الإجمالى		0.772	15.422

يتضح من الجدول السابق انخفاض المتوسط العام لمتغير إدارة التميز في الشركات محل الدراسة عن القيمة 3 التى تمثل وسيط القيم على المقياس الخماسى المستخدم لقياس هذا المتغير بقائمة استقصاء الدراسة، حيث بلغ الوسط الحسابي 0.772 بنسبة تحقق 15.422% من القيمة القصوى على المقياس الخماسى لفئة العاملين، مما يشير إلى ضعف أنظمة العمل في الشركات محل دراسة.

جدول(7) الوسط الحسابى، نسبة التحقق لمتغير الأداء التسويقى(من وجهة نظر المدرين/ العاملين)

المتغير	المدراء		العاملين	
	الوسط الحسابى	نسبة التحقق	الوسط الحسابى	نسبة التحقق
إجمالى الأداء التسويقى	1.582	%31.64	0.791	%15.82

يتضح من الجدول السابق ما يلى

1. انخفاض المتوسط العام لمتغير الأداء التسويقى عن القيمة 3 التى تمثل وسيط القيم على المقيلس الخماسى المستخدم لقياس هذا المتغير بقائمة استقصاء الدراسة، حيث بلغ 1.582 بنسبة تحقق 31.64% من القيمة القصوى على المقياس الخماسى لفئة المدراء مما يشير إلى ضعف الأداء التسويقى في الشركات محل الدراسة.
2. انخفاض المتوسط العام لمتغير الأداء التسويقى عن القيمة 3 التى تمثل وسيط القيم على المقياس الخماسى المستخدم لقياس هذا المتغير بقائمة استقصاء الدراسة، حيث بلغ 0.791 بنسبة تحقق 15.82% من القيمة القصوى على المقياس الخماسى لفئة العاملين، مما يشير إلى ضعف الأداء التسويقى في الشركات محل الدراسة.

إختبارات الفروض الإحصائية

أ- **الفرض الرئيس الأول**. ينص الفرض الرئيسى الأول من فروض البحث والذى تم صياغته في صورة فرض العدم على أنه " لا يوجد تأثير دال إحصائيا لتطبيق الإدارة الإستراتيجية على إدارة التميز"

وحتى يتمكن الباحث من اختيار الفرض الرئيسى الأول من فروض البحث قام الباحث باستخدام تحليل الانحدار الخطى البسيط بطريقة المربعات الصغرى (ols) كأحد الأساليب الإحصائية التى تستخدم في قياس مقدار ارتباط وتأثير متغير مستقل واحد على متغير تابع واحد وتلك بالإضافة إلى اختبارات معامل الإرتباط والانحدار وكذلك النموذج الإجمالى(f),(T) وكانت نتائج الفرض موضحة كالتالى:

المتغير المستقل: الإدارة الاستراتيجية والمتغير التابع: إدارة التميز

جدول رقم (8) اختبار معاملات الانحدار ونتائج الارتباط للفرض الرئيسى الأول

المتغير المستقل	معامل الانحدار	قيمة t	مستوى الدلالة	القرار عند α=0.05	معامل ارتباط بيرسون r الإجمالى	قيمة إحصائية ديرين واتسون DW
الإدارة الاستراتيجية	1.04	31.7	0.0	معنوى	0.869	1.764

جدول رقم (9) تحليل التباين ANOVA الفرض الرئيسى الأول

مصادر الاختلاف	درجات الحرية	قيمةF	مستوى الدلالة	القرار عند α=0.05	معامل التحديد r^2	النسبة غير المفسرة %
الانحدار	1	1007	0.0	معنوى	%75.4	%24.6
البواقي	328					

قيم جدولية مستخرجة من جدوال DW Du=1.698 DL=1.688

من النتائج السابقة نجد أن:

1. كانت قيمة المستوى الدلالة في الجدول الخاص باختبار معامل الإرتباط وكذلك معامل الإنحدار للعلاقة بين تطبيق الإدارة الإستراتيجية كمتغير مستقبل وإدارة التميز كمتغير تابع أقل من قيمة مستوى المعنوية (α=0.05) مما يعنى وجود تأثير معنوى ذو دلالة إحصائية لتطبيق الإدراة الاستراتيجية وذلك على إدارة التميز.
2. كانت إشارة كل من معامل ارتباط بيرسون وكذلك معاملا الإنحدار إشارة موجبة وهذا يعنى أنه كلما زاد التوجه نحو تطبيق الإدارة الإستراتيجية أدى ذلك بدوره إلى زيادة إدارة التميز.
3. كانت قيمة مستوى الدلالة من جدول اختبار معنوية نموذج الانحدار الكلى ANOVA أقل من قيمة مستوى المعنوية (α=0.05) ومما يعنى إمكانية الاعتماد على نتائج الانحدار وكذلك امكانية تعميم نتائج العينة على مجتمع الدراسة.
4. كانت قيمة معامل التحديد r^2=%75.4 وهذا يعنى أن التغيرات التى تحدث في الادارة الاستراتيجية مسئولة عن تفسير ما نسبته 75.4 من التغيرات التى تحدث في إدارة التميز وهناك ما نسبته 24.6% يرجع إلى عوامل أخرى بالإضافة إلى حد الخطأ العشوائى .random error
5. كانت قيمة إحصائية ديرين واتسون المحسوبة لاختبار الارتباط الذاتى بين الأخطاء DW=1.764 وحيث أن هذه القيمة تقع بين القيمتين الجدوليتين (Du, 4-DU) ومما يعنى عدم وجود تام لمشكلة الارتباط الذاتى Auto correlation.

ب- **الفرض الرئيسى الثانى:** ينص الفرض الرئيسى الثانى من فروض البحث والذى تم صياغته في صورة فرض العدم على أنه " لا يوجد تأثير دال إحصائيا لتطبيق الإدارة الإستراتيجية على الأداء التسويقي"

وحتى يتمكن الباحث من اختيار الفرض الرئيس الثانى من فروض البحث قام الباحث باستخدام تحليل الانحدار الخطى البسيط بطريقة المربعات الصغرى (OLS) كأحد الأساليب الإحصائية التى تستخدم في قياس مقدار ارتباط وتأثير متغير مستقل واحد على متغير تابع وذلك بالإضافة إلى اختبارات معامل الارتباط والانحدار وكذلك النموذج الإجمالى (F),(T) وكانت نتائج الفرض موضحة كالتالى:

المتغير المستقل: تطبيق الإدارة الاستراتيجية والمتغير التابع: الأداء التسويقى

جدول رقم (10) اختبار معاملات الانحدار ونتائج الارتباط للفرض الرئيسى الثانى

المتغير المستقل	معامل الانحدار	قيمة t	مستوى الدلالة	القرار عند α=0.05	معامل ارتباط بيرسون r الإجمالى	قيمة إحصائية ديرين واتسون DW
الإدارة الاستراتيجية	0.698	14	0.0	معنوى	0.612	2.003

جدول رقم (11) تحليل التباين ANOVA للفرض الرئيسى الثانى

مصادر الاختلاف	درجات الحرية	قيمةF	مستوى الدلالة	القرار عند α=0.05	معامل التحديد r^2	النسبة الغير مفسرة %
الانحدار	1	196	0.0	معنوى	%37.4	%62.6
البواقي	328					

قيم جدولية مستخرجة من جدوال DW Du=1.698 DL=1.688

من النتائج السابقة نجد أن:

1. كانت قيمة المستوى الدلالة في الجدول الخاص باختبار معامل الإرتباط وكذلك معامل الإنحدار للعلاقة بين تطبيق الإدارة الإستراتيجية كمتغير مستقبل وإدارة التميز كمتغير تابع أقل من قيمة مستوى المعنوية (α=0.05) مما يعنى وجود تأثير معنوى ذو دلالة إحصائية لتطبيق الإدراة الاستراتيجية وذلك على الأداء التسويقى.
2. كانت إشارة كل من معامل ارتباط بيرسون وكذلك معاملا الإنحدار إشارة موجبة وهذا يعنى أنه كلما زاد التوجه نحو تطبيق الإدارة الإستراتيجية أدى ذلك بدوره إلى الأداء التسويقى.
3. كانت قيمة مستوى الدلالة من جدول اختبار معنوية نموذج الانحدار الكلى ANOVA أقل من قيمة مستوى المعنوية (α=0.05) ومما يعنى إمكانية الاعتماد على نتائج الانحدار وكذلك امكانية تعميم نتائج العينة على مجتمع الدراسة.
4. كانت قيمة معامل التحديد r^2=%37.4 وهذا يعنى أن التغيرات التى تحدث في الادارة الاستراتيجية مسئولة عن تفسير ما نسبته 37.4% من التغيرات التى تحدث في إدارة التميز وهناك ما نسبته 62.6% يرجع إلى عوامل أخرى بالإضافة إلى حد الخطأ العشوائى random error.
5. كانت قيمة إحصائية ديرين واتسون المحسوبة لاختبار الارتباط الذاتى بين الأخطاء DW=2.003 وحيث أن هذه القيمة تقع بين القيمتين الجدوليتين (Du, 4-DU) وتقترب تماما من القيمة2 وهذا يعنى عدم وجود تام لمشكلة الارتباط الذاتى Auto correlation.

مما سبق يمكن للباحث رفض الفرض الرئيسى الثانى العدمى وقبوله في صورته البديلة التى تنص على أنه "يوجد تأثير دال إحصائيا لتطبيق الإدارة الإستراتيجية على الأداء التسويقى"

ج- الفرض الرئيسى الثالث: ينص الفرض الرئيسى الثالث من فروض البحث والذى تم صياغته في صورة فرض العدم على أنه " لا يوجد تأثير دال إحصائيا لإدارة التميز على الأداء التسويقي"

وحتى يتمكن الباحث من اختيار الفرض الرئيس الثانى من فروض البحث قام الباحث باستخدام تحليل الانحدار الخطى البسيط بطريقة المربعات الصغرى (OLS) كأحد الأساليب الإحصائية التى تستخدم في قياس مقدار ارتباط وتأثير متغير مستقل واحد على متغير تابع وذلك بالإضافة إلى اختبارات معامل الارتباط والانحدار وكذلك النموذج الإجمالى (F),(T) وكانت نتائج الفرض موضحة كالتالى: **المتغير المستقل: إدارة التميز المتغير التابع: الأداء التسويقى**

جدول رقم (12) اختبار معاملات الانحدار ونتائج الارتباط للفرض الرئيسى الثالث

المتغير المستقل	معامل الانحدار	قيمة t	مستوى الدلالة	القرار عند α=0.05	معامل ارتباط بيرسون r الإجمالى	قيمة إحصائية ديرين واتسون DW
الإدارة الاستراتيجية	0.671	17.9	0.0	معنوى	0.704	1.854

جدول رقم (13) تحليل التباين ANOVA للفرض الرئيسى الثالث

مصادر الاختلاف	درجات الحرية	قيمةF	مستوى الدلالة	القرار عند α=0.05	معامل التحديد r^2	النسبة الغير مفسرة %
الانحدار	1	321.7	0.0	معنوى	%49.5	%50.5
البواقي	328					

قيم جدولية مستخرجة من جدوال DW Du=1.698 DL=1.688

من النتائج السابقة نجد أن:

1. كانت قيمة المستوى الدلالة في الجدول الخاص باختبار معامل الإرتباط وكذلك معامل الإنحدار للعلاقة بين إدارة التميز كمتغير مستقبل والأداء التسويقى كمتغير تابع أقل من قيمة مستوى المعنوية (α=0.05) مما يعنى وجود تأثير معنوى ذو دلالة إحصائية لتطبيق الإدراة الاستراتيجية وذلك على الأداء التسويقى.
2. كانت إشارة كل من معامل ارتباط بيرسون وكذلك معاملا الإنحدار إشارة موجبة وهذا يعنى أنه كلما زاد التوجه نحو تطبيق إدارة التميز أدى ذلك بدوره إلى الأداء التسويقى.
3. كانت قيمة مستوى الدلالة من جدول اختبار معنوية نموذج الانحدار الكلى ANOVA أقل من قيمة مستوى المعنوية (α=0.05) ومما يعنى إمكانية الاعتماد على نتائج الانحدار وكذلك امكانية تعميم نتائج العينة على مجتمع الدراسة.
4. كانت قيمة معامل التحديد r^2=%49.5 وهذا يعنى أن التغيرات التى تحدث في إدارة التميز مسئولة عن تفسير ما نسبته 49.5% من التغيرات التى تحدث في الأداء التسويقى وهناك ما نسبته 50.5% يرجع إلى عوامل أخرى بالإضافة إلى حد الخطأ العشوائى .random error
5. كانت قيمة إحصائية ديرين واتسون المحسوبة لاختبار الارتباط الذاتى بين الأخطاء DW=2.003 وحيث أن هذه القيمة تقع بين القيمتين الجدوليتين (Du, 4-DU) وتقترب تماما من القيمة2 وهذا يعنى عدم وجود تام لمشكلة الارتباط الذاتى Auto correlation.

مما سبق يمكن للباحث رفض الفرض الرئيسى الثالث العدمى وقبوله في صورته البديلة التى تنص على أنه "يوجد تأثير دال إحصائيا لإدارة التميز على الأداء التسويقى"

(1) كانت قيمة معامل التحديد r^2=%75.4 وهذا يعنى أن التغيرات التى تحدث في الادارة الاستراتيجية مسئولة عن تفسير ما نسبته 75.4 من التغيرات التى تحدث في إدارة التميز وهناك ما نسبته 24.6% يرجع إلى عوامل أخرى بالإضافة إلى حد الخطأ العشوائى random error.

(2) كانت قيمة معامل التحديد r^2=%37.4 وهذا يعنى أن التغيرات التى تحدث في الادارة الاستراتيجية مسئولة عن تفسير ما نسبته 37.4% من التغيرات التى تحدث في إدارة التميز

وهناك ما نسبته 62.6% يرجع إلى عوامل أخرى بالإضافة إلى حد الخطأ العشوائى random error

(3) كانت قيمة معامل التحديد r^2=%49.5 وهذا يعنى أن التغيرات التى تحدث في إدارة التميز مسئولة عن تفسير ما نسبته 49.5% من التغيرات التى تحدث في الأداء التسويقى وهناك ما نسبته 50.5% يرجع إلى عوامل أخرى بالإضافة إلى حد الخطأ العشوائى .random error

يتضح أن الإدارة الإستراتيجية لها أثر وبشكل مباشر على الأداء التسويقى للشركات وتأثيرا غير مباشر على الأداء التسويقى في ظل وجود متغير وسيط وهو إدارة التميز.

الاستنتاجات

استنتاجات الفرض الأول: تم بحث ستة متغيرات لتطبيق الإدارة الاستراتيجية وهى: الهياكل التنظيمية، أنظمة العمل، نظم المعلومات والإتصالات، ثقافة المؤسسة، مهارات وخبرات وقدرات متميزة، ممارسات إدارية فعالة. وكانت قيمة مستوى الدلالة الخاص باختبار معامل الارتباط وكذلك معامل الانحدار للعلاقة بين الإدارة الإستراتيجية كمتغير مستقبل وإدارة التميز كمتغير تابع أقل من قيمة مستوى المعنوية (α=0.05) مما يعنى وجود تأثير معنوى ذو دلالة إحصائية للإدارة الإستراتيجية وذلك على إدارة التميز كانت إشارة كل من معامل ارتباط بيرسون وكذلك معاملا الإنحدار إشارة موجبة وهذا يعنى أنه كلما زاد التوجه نحو الإدارة الإستراتيجية أدى ذلك بدوره إلى زيادة إدارة التميز كذلك كانت قيمة معامل التحديد r^2=%75.4 وهذا يعنى أن التغيرات التى تحدث في الإدارة الاستراتيجية مسئولة عن تفسير ما نسبته 75.4 من التغيرات التى تحدث في إدارة التميز وهناك ما نسبته 24.6% يرجع إلى عوامل أخرى بالإضافة إلى حد الخطأ العشوائى random error.

استنتاجات الفرض الثانى: كانت قيمة المستوى الدلالة في الجدول الخاص باختبار معامل الإرتباط وكذلك معامل الإنحدار للعلاقة بين تطبيق الإدارة الإستراتيجية كمتغير مستقبل وإدارة التميز كمتغير تابع أقل من قيمة مستوى المعنوية (α=0.05) مما يعنى وجود تأثير معنوى ذو دلالة إحصائية لتطبيق الإدراة الاستراتيجية وذلك على الأداء التسويقى. وكانت إشارة كل من معامل ارتباط بيرسون وكذلك معاملا الإنحدار إشارة موجبة وهذا يعنى أنه كلما زاد التوجه نحو تطبيق الإدارة الإستراتيجية أدى ذلك بدوره إلى الأداء التسويقى. كما كانت قيمة مستوى الدلالة من جدول اختبار معنوية نموذج الانحدار الكلى ANOVA أقل من قيمة مستوى المعنوية (α=0.05) ومما يعنى إمكانية الاعتماد على نتائج الانحدار وكذلك امكانية تعميم نتائج العينة على مجتمع الدراسة. وكانت قيمة معامل التحديد r^2=%37.4 وهذا يعنى أن التغيرات التى تحدث في الادارة الاستراتيجية مسئولة عن تفسير ما نسبته 37.4% من التغيرات التى تحدث في إدارة التميز وهناك ما نسبته 62.6% يرجع إلى عوامل أخرى بالإضافة إلى حد الخطأ العشوائى .random error وأخيرا كانت قيمة إحصائية ديرين واتسون المحسوبة لاختبار الارتباط الذاتى بين الأخطاء DW=2.003 وحيث أن هذه القيمة تقع بين القيمتين الجدوليتين (Du, 4-DU) وتقترب تماما من القيمة2 وهذا يعنى عدم وجود تام لمشكلة الارتباط الذاتى Auto correlation.

استنتاجات الفرض الثالث: كانت قيمة المستوى الدلالة في الجدول الخاص باختبار معامل الإرتباط وكذلك معامل الإنحدار للعلاقة بين إدارة التميز كمتغير مستقبل والأداء التسويقى كمتغير تابع أقل من قيمة مستوى المعنوية (α=0.05) مما يعنى وجود تأثير معنوى ذو دلالة إحصائية لتطبيق الإدراة الاستراتيجية وذلك على الأداء التسويقى. وكانت إشارة كل من معامل ارتباط بيرسون وكذلك معاملا الإنحدار إشارة موجبة وهذا يعنى أنه كلما زاد التوجه نحو تطبيق إدارة التميز أدى ذلك بدوره إلى الأداء التسويقى. وكذلك كانت قيمة مستوى الدلالة من جدول اختبار معنوية نموذج الانحدار الكلى

ANOVA أقل من قيمة مستوى المعنوية (α=0.05) ومما يعنى إمكانية الاعتماد على نتائج الانحدار وكذلك امكانية تعميم نتائج العينة على مجتمع الدراسة. أما قيمة معامل التحديد r^2=%49.5 وهذا يعنى أن التغيرات التى تحدث في إدارة التميز مسئولة عن تفسير ما نسبته 49.5% من التغيرات التى تحدث في الأداء التسويقى وهناك ما نسبته 50.5% يرجع إلى عوامل أخرى بالإضافة إلى حد الخطأ العشوائى .random error وأخيرا كانت قيمة إحصائية ديرين واتسون المحسوبة لاختبار الارتباط الذاتى بين الأخطاء DW=2.003 وحيث أن هذه القيمة تقع بين القيمتين الجدوليتين (Du, 4-DU) وتقترب تماما من القيمة2 وهذا يعنى عدم وجود تام لمشكلة الارتباط الذاتى Auto correlation.

استنتاجات اختبار النموذج ككل: من خلال دراسة النموذج المقترح اتضح أن هناك تأثير مباشر لتطبيق الإدارة الإستراتيجية على التميز الإدارى بالشركات محل الدراسة مما أثر ذلك بدورة وبشكل مباشر على الأداء التسويقى.

وأخيرا يمكن القول أن التميز الإدارى هو محصلة لتطبيق مجموعة العناصر الإستراتيجية التى تمكن الشركات من التوصل إلى نتائج غير مسبوقة في الأداء التسويقى مما يضع الشركات في مراكز تنافسية عالية.

التوصيات:

التوصيات الخاصة بتطبيق الإدارة الإستراتيجية:

أ- العمل على تحسين الهياكل التنظيمية للشركات: حيث أن الهيكل التنظيمى يعكس الأهمية النسبية للأنشطة المختلفة التى تشملها الشركات فيجب أن يكون هناك تحديد واضح في الهيكل التنظيمى للصلاحيات والمسئوليات حيث أن هذا الهيكل يسمح للشركات بتفويض السلطات ويسمح بالاستجابة السريعة للتغير في الظروف المختلفة.

ب- زيادة الإهتمام تطوير أنظمة العمل: حيث أن أنظمة العمل الجيدة هى التى تقوم بتعيين الأعداد الكافية المطلوبة للعمل وأن تتناسب مؤهلاتهم مع طبعة الأعمال التى يقوموا بأدائها، مع تناسب الأجور والمكافآت مع حجم الأعمال المطلوبة لكل وظيفة، وأن توضع اللوائح والأنظمة التى تساعد على ترشيد الأداء وضبطه، وعدم وجود أى تعارض أو ازدواجية بين هذه النظم واللوائح مع توافر نظم لحفز العاملين في الشركة للعمل على زيادة جهودهم وتطوير الأداء.

ج- زيادة الإهتمام بمواكبة الشركات لنظم المعلومات والإتصالات المتقدمة: من خلال تحديث نظم تكنولوجيا المعلومات بصفة مستمرة مما يساعد على تدفق مستمر للمعلومات بين جميع الأقسام بالشركة، وأن تتسم الإتصالات بين العاملين في الشركة بالسهولة والتبادل المستمر للمعلومات.

د- زيادة الإهتمام بترسيخ ثقافة المنظمة: من خلال الإيمان بالتطوير والتغيير لصالح العمل وتشجيع العاملين على التجديد والإبتكار في مجال العمل مما يساعد توافر الولاء والانتماء عند العاملين بالمؤسسه وكذلك من خلال ترسيخ السيايات الواضحة مع تعديل هذه السياسات في حالة وجود ظروف مستجدة خاصة في ظل وجود تغيرات مفاجأة على الشركات من خلال البيئة الداخلية والخارجية مع تشجيع الإدارة العليا لآراء ومقترحات العاملين لتحسين وتميز الأداء.

هـ- الإهتمام بتوافر مهارات وقدرات وخبرات المديرين: حيث أن الترقى لهذه المناصب الإدارية العليا يجب أن يكون بمعايير واضحة ومعلنة حيث يجب أن يتوافر في المدير طلاقة ومرونة تلقائية وأن يكون المدير له القدرة على تكوين الرؤى وصياغة الأهداف الإستراتيجية والقدرة على تقييم الأمور المستقبلية وكذلك القدرة السليمة والقدرة على مواكبة عولمة الفكر الإدارى.

و- النظر في تعزيزات ممارسات إدارية فعالة: تساعد على توفير البيانات والمعلومات الدقيقة أمام الشركة المساعدة في مواجهة المشكلات والتعامل مع الأزمات، وتعليم وتدريب أعضاء الشركات على أعمال التنبؤ والتقدير وتحديد البدائل واتخاذ القرارات السليمة مع تعميق أهمية وضرورة الربط بين الأداء والتائج وصرف الحوافز بكافة أنواعها بناءا على ما يتحقق من إنجاز.

التوصيات الخاصة بتوجه الشركات نحو إدارة التميز من خلال الآتى:

أ- الاهتمام بالتركيز على النتائج المستهدفة لأصحاب المصالح وذوى العلاقة بالشركة: فالشركة ملتزمة بتحقيق منافع متعددة لأصحاب المصالح المشتركة مع العاملين، العملاء، الموردين، المجتمع المحيد، أصحاب رأس المال.

ب- الإهتمام بالتركيز على العملاء: فيجب أن تقوم الشركة بدراسة السوق للتعرف على احتياجات العملاء وكذلك التعف ودراسة المنافسين مع المراجعة المستمرة لهيكل النتجات المقدمة للعملاء مع إعادة تصميم المنتجات في ضوء دراسة السوق مع استحداث أساليب ونظم تسويقية والإهتمام بالتطوير الخطط التسويقية بما يلبى احتياجات العملاء.

ج- النظر في امكانية قيام القيادة بوضع الأهداف الواضحة: من خلال قيام القيادة بتطوير روح الفريق ومساعدة العاملين على المشاركة في أحداث التغير المتطور في الشركة ومشاركتهم في عملية صنع القرارات مع تحمل الآراء الناقدة البناءة التى تعمل على الابتكار في العمل وحل المشكلات.

د- العمل على تطبيق الإدارة بالعمليات وبالحقائق: من خلال عمل اجتماعات دورية لمواجهة التغيرات التى تحدث في بيئة عمل الشركة ومعرفة تأثيرها على العملاء ومع نشر وتبادل المعلومات عن رضا العملاء على كافة المستويات الإدارية مع توفر نظام جيد للمعلومات بيسر في عملية اتخاذ القرار مع تحديد نواحى القوة والضعف لدى الشركة واستخدام أحدث التقنيات التكنولوجية المتطورة.

ه- تنمية وتمكين العاملين بالشركة: وذلك من خلال دعم وبناء فرق العمل وتشجيع الإدارة الذاتية مع تحفيز العاملين نحو تقديم المقترحات والأفكار الإبداعية مع الإهتمام بأنفاق الأموال اللازمة للتدريب وتطوير العاملين بالشركة.

و- العمل على زيادة الاهتمام بالتعلم المستمر والابتكار والتجديد: من خلال رصد التطورات التقنية المناسبة لاحتياجات الشركة والبحث في المستويات التقنية والمتفوقة لدى المنافسين مع تقدير الفجوة التقنية التى تعانى منها الشركة لسد هذه الفجوة مع التأكيد على بناء وتطوير القدرات البشرية والنظم الإدارية اللازمة لاستيعاب وتطبيق الجديد بكفاءة.

ز- تنمية علاقات الشراكة والتحالف: من خلال تعظيم فرص الاستحواذ على الأسواق المحتملة مع منظمات ذات القدرة المكملة للمنظمة، عمل تحالفات مع الشركات المماثلة لمعالجة الظروف الصعبة مثل الركود الإقتصادى وتحول العملاء إلى المنتجات البديلة، الاستفادة من التحولات الإيجابية في السوق بما يساعد على استمرار الشركة ونجاحها.

ح- ادراك المسئولية الإجتماعية للمنظمة: من خلال التزام الشركة بمنهجيات أخلاقية تجاه المجتمع لتقليل الإزعاج والتلوث وتحقيق الحد الأدنى من متطلبات وتوقعات واحتياجات المجتمع مع المشاركة الفعالة في أحداث رياضية وثقافية وبيئية وانسانية وصحية تعمل على خدمة المجتمع من خلال وضع خطة ممنهجة وواضحة لهذه الفاعليات الإجتماعية.

وختاما فإن هذا البحث يقدم برهان على أن الشركات التى تسعى إلى التميز الإدارى فإن هذا لا يتم إلا من خلال تطبيق الإدارة الاستراتيجية مما ينعكس بشكل مباشر ويعمل على تحسين الأداء التسويقى للشركة في السوق.

قائمة المراجع

1- السلمى، على، إدارة التميز نماذج وتقنيات الإدارة في عصر المعرفة، دار غريب القاهرة 2002
2- إدريس ثابت، بحوث التسويق أساليب القياس والتحليل واختبار الفروض، الدار الجامعية، الإسكندرية 2003
3- الهلالى، الهلالى، وعبد العظيم، مصطفى، مدخل الإدارة الإستراتيجية ومتطلبات تطبيقية، مجلة بحوث التربية، جامعة المنصورة 2008
4- القحطان، فيصل، الإدارة الإستراتيجية لتحسين القدرة التنافسية للشركات وفقا لمعايير الأداء الإستراتيجى وإدارة الجودة الشاملة، رسالة ماجيستير كلية إدارة الأعمال، الجامعة الدولية البريطانية- المملكة المتحدة2010
5- العمرى، هانى، مفاهيم التخطيط الإستراتيجى في ظل معايير جائزة التميز- مؤتمر كلية الإقتصاد والإدارة السنوى، جامعة الملك عبد العزيز 2010.
6- جاد الرب، سيد إدارة الإبداع والتميز التنافسى، الدار الهندسية القاهرة 2013
7- زايد، عادل الطريق إلى الأداء التنظيمى المتميز- مركز البحوث والدراسات التجارية- كلية التجارة- جامعة القاهرة2005
8- سعد، ليلى واقع الإدارة الإستراتيجية في الأجهزة الحكومية السعودية- رسالة ماجيستير- كلية العلوم الإدارية- جامعة الملك سعود 2006
9- عيد الجعبرى، تغريد دور إدارة التميز في تطوير أداء مؤسسات التعليم العالى- رسالة ماجيستير- كلية الدراسات العليا- جامعة الخليل2009
10- عبود، على، دور جوائز الجودة والتميز في قياس وتطوير الأداء في القطاع الحكومى- ورقة عمل مقدمة في المؤتمر الدولى للتنمية الإدارية تحت عنوان أداء متميز في القطاع الحكومى الرياض2009
11- على، سوما الإدارة الإستراتيجية وأثرها في رفع أداء منظمات الأعمال- رسالة ماجيستير- كلية الإقتصاد جامعة تشرين 2007
12- عبد الفتاح، المغربى – الإدارة الإستراتيجية لمواجهة تحديات القرن 21 – مجموعة النيل العربي- مصر 2000
13- عبد الفتاح، ليلى متطلبات تطبيق مفهوم إدارة الجوده الشاملة لزيادة فعالية الأداء التسويقى، رسالة دكتوراة- كلية التجارة- جامعة قناة السويس 2000
14- شوقى، قبطان إدارة التميز: الفلسفة الحديثة لنجاح المنظمات في عصر العولمة والمنافسة، المتلقى الدولى الرابع حول المنافسة والاستراتيجيات التنافسية للمؤسسات الصناعية في الدول العربية2010
15- ماهر، أحمد- الإدارة الاستراتيجية الدليل العلمى للمديرين- الدار الجامعة- الإسكندرية 2007
16- خطاب، عايدة- الإدارة الاستراتيجية للموارد البشرية – القاهرة 2003
17- Mahmood Nooraie, 2012. Factors in Fluencing Straegic Decision-Making Journal of Academic Research in Business and Social sciences. Vol.2.No.7
18- Asuman.A – Application of EFQM Excellence Model to the Sabanci University IC 2009

19- Adebanjo.D et al "Business Excellence" BPIR Management Brief volume1 no.3.2008
20- Armitage,J et al The 7 essentials of business excellence, article internt publier sur www.7ihwavesolution.com 2009
21- Ambler,T et al assessing marketing performance: reasons for metrics selection journal of marketing management 20,on-line, file:a: search, epnet.com 2004
22- Cantu,H et al "TQM excellence models are they pragmaticor base on good wishes" Sheffield hallam university integrating for excellence, first international conference 2005
23- Dodangeh J, et al Assessment System based on Fuzzy Scoring in European foundation for quality Management (EFQM) Business eExcellence Model, African Journal of business Management Vol,5 no 15.2011
24- Fotis K, VOuzas Katerina D Gotzaman Best Practices of selected Greek Organizations on Their Road to business Excellence the contribution of the new ISO 9000:2000 Series of standards the TQM Magazine 17(3), 2005
25- Kim j Leader ship and management Excellence International Thomson Business Press 2000
26- Irimie,S, TQM and business excellence Annals of the university of petrosani economics 10(4) 2010
27- Nicoline F& Antje K strategic management of higher education institutions performance funding and research output, paper submitted to the conference on indicators on science technology and innovation special session on indicators for strategic management of higher education institutions November 2006
28- Natalya, V et al " self assessment as a tool forachieving excellence in higher education mordovian state university 2008
29- Seibert, m,j the identification of strategic management counseling competencies essentials for the small business and technology development center north Carolina state university 2004
30- Santos V, TQM and firms performance: an EFQM excellence model research based survey, journal of business science and applied management, volume2, issue2, 2007

31- Management excellence: how tomorrow's leaders will get ahead, An Oracle Thought leadership white paper, 2008
32- Journal of management excellence: creating value an Oracle Publication March 2011.
33- Wijewardena, H., De Zoysa, A., Fonseka, T., and Perera, B., (2004). "The impact of planning and control sophistication on performance of small and medium-sized enterprises: Evidence from Sr Lanka" Journal of Small Business Management, 42(2): 209- 217.

أما راباك: *مجلة علمية محكمة تصدر عن الأكاديمية الأمريكية العربية للعلوم والتكنولوجيا* www.amarabac.com
المجلد 7، العدد 23 (2016). ص ص 117-130

مدى إسهام دقةّ التقديرات المحاسبية في تحسين جودة التقارير المالية: دراسة ميدانية على عينة من شركات المساهمة العامة المدرجة بسوق الخرطوم للأوراق المالية

أحمد رجب عبد الملك عبد الرحمن (*)
أسامة محمد صالح محمد (**)

الملخص: تبحث هذه الدراسة في العلاقة بين التقديرات المحاسبية وجودة التقارير المالية. وتمثلت مشكلة الدراسة في التساؤل التالي: هل تساهم دقةّ التقديرات المحاسبية في تحسين جودة التقارير المالية. وبناء على ذلك، هدفت الدراسة في المقام الأول إلى التعرف على مدى مساهمة دقةّ التقديرات المحاسبية في تحسين جودة التقارير المالية. علاوة على ذلك، هدفت الدراسة إلى تحديد مفهوم التقديرات المحاسبية واستكشاف تلك العوامل والاعتبارات التي تسهم في دقة إعداد التقديرات المحاسبية. لغرض صياغة المشكلة وفرضيات الدراسة تم تبني المنهج الاستقرائي وكذلك المنهج الاستنباطي. وفي هذا الخصوص، تم استخدم الاستبيان كأداة لجمع البيانات وذلك من خلال اجراء دراسة ميدانية. وتجدر الإشارة إلى أنه تم استخدام برنامج التحليل الاحصائي للدراسات الاجتماعية لتحليل بيانات الدراسة الميدانية، حيث تم استخدام اختبار (ت) للعينة الواحدة. خلصت الدراسة إلى العديد من النتائج ومن أهمها: وجود علاقة بين دقة التقديرات المحاسبية وجودة التقارير المالية، كما توصلت الى أن الكثير من الشركات المدرجة في سوق الخرطوم للأوراق المالية لا تزال تعتمد على الخبرة والتقدير الشخصي في وضع التقديرات المحاسبية. أهم التوصيات التي توصلت إليها الدراسة تنص على ضرورة تحري الدقة والابتعاد عن التحيز والحكم الشخصي في معالجة التقديرات المحاسبية وذلك لما لها من تأثير سلبي على جودة التقارير المالية.

الكلمات المفتاحية: التقديرات المحاسبية، التقارير المالية.

Extent of Contribution of Accuracy of Accounting Estimates in the Improvement of Financial Reporting Quality: A Field Study Applied to a Sample of Public Share Companies Listed on Khartoum Stock Exchange

Ahmed Ragab Abdelmalek Abdelrahman
Osama Mohammed Salih Mohammed

Abstract: This study investigates the relationship between the accounting estimates and the quality of financial reports. The problem of the study addresses the following issue: does the accuracy of accounting estimates contributes in the improvement of the financial reports quality. Primarily, the study aimed to identify the extent of the contribution of accounting estimates accuracy in improving the quality of financial reports. Furthermore, the study aimed to define the concept of accounting estimates and to explore those factors and aspects that contribute to the preparation of accounting accuracy of the estimates. For formulating the problem and the hypotheses, the study adopted the inductive methodology as well as the deductive methodology. In this respect, a questionnaire used as a tool to collect data through conducting a field study. It is necessary to mention that, the SPSS software used for analyzing the field study data, where the One Sample T-test used. The most important findings of the study indicate the existence of a relationship between the accuracy of accounting estimates and the quality of financial reports. In addition, it concluded that many of the companies listed in Khartoum Stock Exchange Market still rely on the experience and the personal hunch regarding the accounting estimates. The most important recommendations of the study states the necessity of abiding accuracy and avoiding the personal hunch regarding the accounting estimates, due to its negative impact on the quality of financial reporting.

Keywords: Accounting Estimates, Financial Reporting.

(*)أستاذ المحاسبة -جامعة الملك فيصل المملكة العربية السعودية، aabdulrhman@kfu.edu.sa
(**)أستاذ المحاسبة المساعد-جامعة الملك فيصل المملكة العربية السعودية، osama.salih04@gmail.com

اولا: الإطار المنهجي

المقدمة

كشفت الأزمة المالية العالمية والمحلية قصوراً بالقيم الأخلاقية لعدد كبير من المنظمات، ومن هذه القيم التلاعب في التقديرات المحاسبية والتي تقع على عاتق إدارة المنشأة، ومن المعروف أن هذه التقديرات تبنى على أساس الخبرة والحكم الشخصي في ظل ظروف عدم التأكّد بالنسبة للأحداث التي وقعت فعلاً، أو تلك المنتظر وقوعها مستقبلاً وترتّب على هذا التلاعب تأثير سلبي على جودة التقارير المالية. وبالتالي سوف يسعى الباحثان إلى تحديد ماهية تلك العوامل التي تزيل ذلك التأثير السلبي ما يؤدي إلى الدقة في إعداد التقديرات المحاسبية ومن ثم تحسين جودة التقارير المالية.

مشكلة البحث:

في سبيل مسايرة التطورات الاقتصادية والاجتماعية المتلاحقة تواجه المحاسبة في الوقت الحاضر مجموعة من التحديات في مرحلتي القياس والتوصيل ومن بين هذه التحديات في مرحلة القياس يظهر موضوع التقديرات المحاسبية لبعض القيم المحاسبية، مما يجعلها أقل دقةً من غيرها من القيم التي لم تتعرض لمثل هذا التقدير، وتمثل التقديرات المحاسبية أحد حدود جودة التقارير المالية، وبالتالي فإنّ الدقة في إعداد هذه التقديرات وتأثيراتها على جودة التقارير المالية هو أهم ما يشغل فكر الباحثين. وبناءً على ما سبق يمكن صياغة مشكلة البحث في الأسئلة التالية:

1. ما هو مفهوم التقديرات المحاسبية؟
2. ماهي العوامل التي تساهم في دقّة إعداد التقديرات المحاسبية؟
3. هل دقة التقديرات المحاسبية تحسن من جودة التقارير المالية؟

أهداف البحث:

يهدف البحث إلى تحقيق هدفين رئيسيين هما: الهدف الرئيسي الأول دراسة تحليلية للتقديرات المحاسبية ويمكن تحقيق هذا الهدف من خلال الإجابة على السؤال رقم (1)، (2):

1. التعرف على مفهوم التقديرات المحاسبية.
2. ماهية العوامل التي تساهم في دقّة إعداد التقديرات المحاسبية.

والهدف الرئيسي الثاني دراسة ميدانية تهدف إلى اختبار فروض البحث وذلك للتعرف على مدى اسهام دقّة إعداد التقديرات المحاسبية على جودة التقارير المالية وعلى ذلك سوف يهدف البحث من خلال الدراسة الميدانية إلى ما يلي:

1. التعرّف على وجهة نظر كلٍ من الخبراء والمحللين الماليين وموظفي شركات المساهمة العامّة المدرجة بسوق الخرطوم للأوراق المالية تجاه أهمية التقديرات المحاسبية والعوامل التي تؤثر على إعداد التقديرات المحاسبية.
2. التعرّف على وجهة نظر كلٍ من الخبراء المحللين الماليين وموظفي شركات المساهمة العامّة المدرجة بسوق الخرطوم للأوراق المالية تجاه مدى تأثير دقّة إعداد التقديرات المحاسبية على جودة التقارير المالية.

أهمية البحث:

الأهمية العلمية:

يستمدّ البحث أهميته العلمية من خلال العناصر التالية:

1. تطرّق القليل من أدبيات المحاسبة إلى التقديرات المحاسبية وأثرها على جودة التقارير المالية في بيئاتٍ تختلف في طبيعتها عن البيئة السودانية مما دعت الحاجة إلى الحدّ من الفجوة البحثية المرتبطة بمدى تأثير التقديرات المحاسبية على جودة التقارير المالية في البيئة السودانية.
2. التركيز على أهمّ العوامل التي تؤدّي إلى الدقّة في إعداد التقديرات المحاسبية والتي تعتبر أحد الآليات الهامّة المستخدمة للوصول إلى جودة التقارير المالية.

الأهمية العملية:

يستمدّ البحث أهميته العملية من خلال العناصر التالية: -
1. ارتفاع مستوى دقّة التقديرات المحاسبية بمنشآت الأعمال السودانية سوف ينعكس على جودة التقارير المالية مما يؤدى إلى استفادة مستخدمي هذه التقارير ويساعدهم على اتخاذ قرارات رشيدة. مما يؤدي إلى آثار إيجابية على الأداء الاقتصادي وعلى تطوّر حجم ونشاط سوق الخرطوم للأوراق المالية.
2. تنبع أهمية البحث من دوره في تحديد العوامل التي تؤدّى إلى الدقّة في إعداد التقديرات المحاسبية مما يؤدي إلى تحسين شفافية الإفصاح والتي من شأنها تحسين جودة التقارير المالية.

منهج البحث:

لتحقيق أهداف البحث سوف تعتمد الدراسة على محورين هما:
محور نظري: يعتمد هذا المحور على استخدام المنهج الاستقرائي الاستنباطي وذلك بالدراسة التحليلية لكل ما استطاع الباحثان الحصول عليه من مراجع ومؤتمراتِ وأبحاثِ عبر الانترنت تمهيداً للإجابة عن أسئلة البحث من 1-2 لاستنباط المقترحات والنتائج اللازمة.
محور عملي: يعتمد هذا المحور على إجراء دراسة ميدانية – للإجابة عن السؤال الثالث من أسئلة البحث على فئة المحللين الماليين وموظفي شركات المساهمة العامة المدرجة بسوق الخرطوم للأوراق المالية للتعرّف على آرائهم في مدى اسهام دقة التقديرات المحاسبية في تحسين جودة التقارير المالية، ويمكن تحقيق ذلك من خلال اختبار الفروض الإحصائية المشتقة من الدراسات السابقة. وقد تمّت صياغة الفروض في صورة فرضٍ رئيسي يتمثل في فرض العدم التالي:
لا توجد علاقة بين دقة التقديرات المحاسبية وجودة التقارير المالية

ثانيا: الدراسات السابقة

هنالك العديد من الدراسات التي اهتمت بموضوع التقديرات المحاسبية، وتعدّ تلك الدراسات ذات أهمية ومرجعية للباحثين في دراستهم الحالية.
خلصت دراسة (يوسف، 1999) إلى أنّ التقديرات المحاسبية تخضع للتغيرات المرتبطة بالواقع العملي للبيئة المحيطة، وينعكس أثرها على القوائم المالية، كما اختبرت دراسة (Hirst, D., Jackson, K. and Koonce, L.,2003) نموذج (Lundholm) لتحسين درجة الثقة في التقديرات المحاسبية ومن ثم معلومات التقارير المالية، وتوصلت إلى أنّ هذا النموذج فعّال في التوصل إلى معلومات تعتمد على دقّة التقديرات المحاسبية. وتوصلت دراسة (Dye,R.and Sridhar,s, 2007) إلى أنّ قرار الاستثمار يتحسن بزيادة دقة التقديرات المحاسبية. دراسة (Raubenheimer, E,2008) توصلت إلى أن استخدام التقديرات المحاسبية في التقارير المالية ازداد بسبب متطلبات المعايير الدولية للتقارير المالية (I F R S). وتوصلت دراسة Lev,B.et al.2010) إلى أن دقة التقديرات المحاسبية تحسن من خصائص جودة المعلومات وخصوصاً خاصية ملاءمة المعلومات. وخلصت دراسة (مرسي, 2012) بضرورة تفعيل حوكمة الشركات لما لها من أثارِ إيجابيةٍ على البعد عن التحيز في التقديرات المحاسبية وزيادة موثوقية القوائم المالية.

واوصت دراسة(Kang.y.2013) بالشفافية في إعداد التقديرات المحاسبية لما لها من أهمية في البعد عن الشك لدى المستثمرين.
من خلال استعراض الدراسات السابقة يمكن استنتاج ما يلي:
1. غالبية الدراسات السابقة لم تتناول ماهية العوامل التي تؤدي إلى الدقةّ في إعداد التقديرات المحاسبية، ولم تهتم بماهية العوامل التي تؤدّي الي تحسين جودة التقارير المالية.
2. غالبية الدراسات السابقة قد تمّت في بيئات لا تتفق مع البيئة السودانية تتسم بخصائص مختلفة، الأمر الذي يلزم بضرورة دراسة أهم دوافع الإدارة للتلاعب بالتقديرات المحاسبية في بيئة العمل السودانية مما يؤثر بالسلب على جودة التقارير المالية

ثالثا: الإطار النظري
مفهوم التقديرات المحاسبية
استخلص الباحثان من الدراسات السابقة التي تمّ عرضها أنّ التقدير المحاسبي هو القيمة التقديرية للعنصر في ظل غياب الوسيلة الدقيقة لقياسه من أمثلة ذلك:
- مخصص تخفيض المخزون وحسابات المدينون.
- مخصص توزيع تكلفة الأصول الثابتة على مدار أعمارها الإنتاجية المقدرة.
- مخصص الخسائر الناتجة عن دعاوي قضائية.
- مخصص مقابلة التزامات خلال فترة الضمان.
- مخصص الخسائر في عقود المقاولات تحت التنفيذ.
- الضرائب المؤجّلة.
- الإيرادات المستحقّة.

وتعتبر التقديرات المحاسبية وشيوع استخدامها عند إعداد القوائم المالية امراً ليس بالجديد، ولكن الجديد هو زيادة استخدامها نظراً لاتجاه واضعي المعايير ناحية المحاسبة على أساس القيمة العادلة عند إعداد القوائم المالية والتي ترتكز على التقدير المحاسبي. ولقد أكد مجلس معايير المحاسبة الدولية في قائمة المفاهيم رقم (8) على أن التقديرات المحاسبية تعتبر ذات أهمية بالغة لأنها توفر العديد من المعلومات المالية الملائمة (FA S B, 2010) وتختلف درجة دقة التقدير المحاسبي وفق تأثير مجموعة من العوامل وهي: (عبد الباسط، 2003، ص220).
1. طبيعة العنصر: حيث توجد بعض العناصر تقديرها أكثر سهولةً من بعض العناصر الأخرى، مثال ذلك: استهلاك الأثاث أكثر سهولة من استهلاك الأصول التي تخضع للتقادم التكنولوجي.
2. البيئة المعلوماتية للعنصر: فكلما كانت المعلومات عن تقدير العنصر متوافرة كانت درجة التقدير أعلى.
3. مدى توافر الخدمة اللازمة: يعتبر عامل الخبرة هام جداً لدقة التقديرات، حيث أن زيادة الدقة في التقدير تستند إلى توافر الفهم لسلوك المتغيرات المؤثرة في عملية التقدير.
4. درجة التأكد وعدم التأكد لنتائج الأحداث المستقبلية: فكلما زادت درجة التأكد كلما زادت درجة دقة التقديرات المحاسبية.
وعلى الرغم من زيادة استخدام التقديرات المحاسبية في اعداد القوائم المالية وما تؤديه من تقديم معلومات ذات أهمية عند اتخاذ القرارات. الا أن هناك بعض الصعوبات التي تواجه موضوع التقديرات وهي: (الابياري، 2012، ص81).
1. ممارسات إدارة الأرباح (تحيز الإدارة): يتعرض التقدير المحاسبي إلى التحيز من قبل الإدارة كلما زاد الاعتماد على الحكم الشخصي عند إعداد التقدير، ومن المعروف إن الإدارة تتحيز لمصلحتها ضد مصالح الأطراف الأخرى وذلك عن طريق اختيارها للسياسة المحاسبية التي تحقق لها المنفعة، وتنعكس تلك القضية على جودة التقارير المالية انعكاساً سلبياً.

2. التحفظ المحاسبي: تعكس التقديرات المحاسبية نوعين من التحفظ المحاسبي، الأول التحفظ غير المشروط كما هو الحال عند تقدير مخصص الديون المشكوك في تحصيلها. تقدير العمر الإنتاجي لكل أصل ثابت. القيمة الاستردادية للأصول، الضرائب المؤجلة والثاني التحفظ المشروط بوقوع حدث معيّن، مثال ذلك تعديل مخصص الديون المشكوك في تحصيلها بحدوث إعسار أو إفلاس أحد أو بعض العملاء خلال الفترة التالية، تقييم المخزون لصافي القيمة البيعية عندما تنخفض عن التكلفة.

3. بيئة الأعمال المحيطة: والتي تعكس الظروف البيئية المختلفة اقتصادية واجتماعية وسياسية والتي تؤثر على مستوى التقديرات المحاسبية وما قد تحدثه من تقديراتِ محاسبيةِ في التقديرات.

4. أخطاء التقدير الناتجة عن التحيّز: من المعروف أنّ التقديرات المحاسبية تنم في ظل ظروف عدم التأكد مما يؤدى إلى استخدام الحكم الشخصي، ونتيجة لذلك فإنّ التقديرات المحاسبية عادةً ما تكون عرضةً لأخطاء التقدير. (سلامة، 2013، ص22).

يرى الباحثان انّ أحد المشاكل والصعوبات الرئيسة التي تواجه التقديرات المحاسبية تتمثل في انخفاض درجة الموضوعية الناتجة عن الحكم الشخصي والتحيّز في التقديرات المحاسبية.

العوامل التي تساهم في دقة إعداد التقديرات المحاسبية

يرى الباحثان أنّ هناك مجموعة من العوامل التي تؤدي إلى الدقة في إعداد التقديرات المحاسبية منها:

1. تطبيق مدخل حوكمة الشركات

من أهم نتائج جهود المنظمات المهنية لتدعيم دقة إعداد التقديرات ومنع الغش هو تطبيق مفهوم حوكمة الشركات والذي يعني الالتزام بمجموعة من الآليات مثال ذلك الشفافية والافصاح والتي تفيد في الافصاح تفصيلياً عن أسس إعداد التقديرات، ولجان المراجعة والتي تعد ذات أهمية في الرقابة على عمل الإدارة في اختيار السياسة المحاسبية الملامة للحال والبعد عن التلاعب في تلك السياسات وتفاديها دون الإفصاح عن ذلك. (سلامة، 2013، ص28).

2. جهود الاتحاد الدولي للمحاسبين (I F A C)

وتتمثل أهم تلك الجهود في إصدار معيار التعليم الدولي، حيث قام الاتحاد عام 2003 بإصدار معيار التعليم الدولي القيم المهنية، الأخلاق والمواقف حيث ظهرت مخاطر مرتبطة بالأخلاق مثال ذلك: (عبد الوهاب، 2011، ص ص283-284).

- تحيّز الإدارة ومصالحها الشخصية.
- الفشل في الحفاظ على الموضوعية.
- النقص في الجوانب الأخلاقية لفعل ما هو صحيح مثل التلاعب في التقديرات المحاسبية.

3. ضبط معايير المحاسبة

توجد دوافع لضبط معايير المحاسبة ويمكن تقسيم هذه الدوافع إلى النقاط الرئيسية التالية فيما يلي: (عبد الملك، 2013، ص ص264-265).

الدافع الأول: ظهور المحاسبة الإبداعية: مع وجود الحرية والمرونة الممنوحة للإدارة في الاختيار من بين تلك السياسات البديلة، أدى إلى ظهور ما يعرف بالمحاسبة الإبداعية وهي التي تعني التدخل المقصود من قبل الإدارة في عملية اختيار البدائل والسياسات المحاسبية من أجل تحقيق مكسب محدد. ويطلق على المحاسبة الإبداعية المحاسبة الابتكارية والتي تعتمد على الاختيار من السياسات المحاسبية البديلة للتلاعب والغش لتحويل الأرقام المحاسبية من وضع معين إلى اتخاذ قرارات غير سليمة، ومن ثم انهيار الشركات.

ويرى الباحثان أنّ ضبط معايير المحاسبة أي تخفيف وجود بدائل للممارسة المحاسبية، سوف يؤدى إلى عدم ظهور تلك المسميات التي لا تتفق مع مجتمع سوق المال.

الدافع الثاني: تحريف التقارير المالية (التلاعب في التقديرات المحاسبية): كشفت المشاكل والأزمات التي تعرضت لها منشآت كبيرة على مستوى العالم، أنّ ممارسات الإدارة في الاختيار المحاسبي تمثل عاملاً مهماً في المشاكل التي تعرضت لها تلك المنشآت، لعل أهمها الذي أصاب شركة Enron والمسألة التي خضع لها مكتب Aruther. Andreson

يرى الباحثان أن وجود السياسات المحاسبية البديلة يجعل الإدارة تتدخل في عملية التقارير المالية الخارجية، بقصد الحصول على مكاسب خاصة، أي أن الإدارة تتحكم في عملية التقرير المالي ومن أجل تغيير التقارير المالية. وذلك لتضليل بعض أصحاب المصلحة Stakeholders حول الأداء المالي والاقتصادي للمنشأة حيث أن هذه الممارسات لها أثارها السلبية مثل التلاعب بأرقام الربح المحاسبي، وعلى ذلك يمكن القول ان المحاسبة تتضمن تحايلاً على النتائج الحقيقية للمنشأة. وتضليل الأطراف ذات الصلة بالمنشأة. وعلى ذلك يمكن القول ان الإدارة تتدخل في التلاعب وتحريف التقارير المالية من خلال عدد من الطرق والأساليب تلك التي تتيحها المبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً وطبيعة أساس الاستحقاق.

جودة التقارير المالية

تعني جودة التقارير المالية خلو التقارير المالية من التحريفات الجوهرية وإعطائها صورة عادلة عن المركز المالي (حمدان، 2011م، ص418).

يرى الباحثان انّ عملية جودة التقارير المالية تعتمد بشكل كبير على خلو التقارير من التحريفات وهذا يتطلب ضبط عملية التقديرات المحاسبية والبعد عن التحيز حال إعداد التقديرات المحاسبية.

كما ان جودة التقارير المالية تعتمد بشكل كبير على توافر مجموعة من الخصائص في المعلومات المالية التي تتضمنها تلك التقارير وتتمثل هذه الخصائص في:(حنان، 2009م، ص ص71-72)

الخاصية الرئيسة الاولى: الملاءمة

يقصد بالملاءمة قدرة المعلومة في التأثير في القرار المتخذ من قبل مستخدم المعلومات، ولكي تتصف المعلومات بالملاءمة لابد ان تشتمل على الخصائص الثانوية التالية:

1. التوقيت الزمني: ويقصد به توفير المعلومات في الوقت المناسب وعند الحاجة إليها.
2. القدرة على التنبؤ: هي خاصية المعلومات في مساعدة المستخدمين على زيادة التنبؤ وذلك لأن مستخدم المعلومات يمارس نوع من التنبؤ عند اتخاذه لقراره لذلك فالمعلومات ذات القيمة التنبئية هي أكثر المعلومات ملاءمة لاتخاذ القرار (دهمان، 2012م، ص28).
3. القدرة على التقييم الارتدادي: وهي خاصية تساعد مستخدم المعلومات في تقييم مدى صحة توقعاته السابقة، وبالتالي تقييم نتائج القرارات التي بنيت على هذه التوقعات، ان هذه الخاصية في التقييم الارتدادي لا تقل أهمية عن خاصية القيمة التنبئية للمعلومات (الشيرازي، 1990، ص 200).

الخاصية الرئيسة الثانية: الموثوقية

يقصد بالموثوقية صلاحية المعلومة ومدى الاعتماد عليها في اتخاذ القرار وكما تتعلق الموثوقية بأمانة المعلومة ولكي تتصف المعلومات بالموثوقية ويمكن الاعتماد عليها لابد ان تشتمل على الخصائص الثانوية التالية (مطر والسيوطي،2008م، ص 333).

1. القابلية التحقق: ويقصد بها ان تكون المعلومة قابلة للتحقق من جهة صحتها يقصد بهذا المفهوم وجود اتفاق او وجود درجة عالية من الاتفاق بين القائمين بالقياس المحاسبي الذين يستخدمون نفس طرق القياس بأنهم يتوصلون الى نفس النتائج.
2. الصدق في التعبير العرض: تعني هذه الخاصية ضرورة وجود مطابقة أو اتفاق بين المعلومات وبين الظواهر المراد التقرير عنها، بمعنى آخر هل تمثل المعلومات ما حدث بالفعل.

3. الحياد وعدم التحيز: تعني عدم التأثير على عملية الحصول على المعلومات ولخدمة مستخدم دون اخر.
كما توجد خاصية ثانوية متداخلة مع خاصيتي الملاءمة والثقة تتمثل في قابلية المعلومات للمقارنة بما في ذلك الثبات في تطبيق الطرق والأساليب المحاسبية، وهذا يحقق فائدة المعلومات اذ ان عملية المقارنة تعتبر وسيلة لتقييم الأداء، كما ان هنالك قيود تتعلق باستخدام خصائص جودة المعلومات متمثلة في مراعاة مستوى الأهمية النسبية للمعلومات ومراعاة التكلفة والعائد للمعلومات. (الشيرازي، 1990، ص ص 196-198).
عليه يمكن القول بان خاصيتي الملاءمة والثقة هنالك محددات في استخدامهم فقد تكون المعلومة ملاءمة وموثوق فيها ولكنها ليست ذات أهمية نسبية تذكر على القرار وان تكلفتها أكبر من فائدتها، ففي هذه الحالة لا داعي للإفصاح عن هذه المعلومات.

رابعا: تحليل البيانات واختبار الفرضيات

مجتمع وعينة البحث:

يتكون مجتمع البحث من عينة من شركات المساهمة العامة المدرجة بسوق الخرطوم للأوراق المالية وتم مراعاة تمثيل العينة لجميع قطاعات السوق، حيث تم توزيع أداة البحث على 13 شركة وتم توزيع الاستبانة على الأقسام التي بها معرفة والمام بموضوع البحث (التقديرات المحاسبية)، كما يمكن توضيح عدد الاستبانات الموزعة والمستردة على افراد عينة الدراسة من خلال الجدول رقم (1):

جدول رقم (1) حجم عينة الدراسة

المجموعة	العدد الموزع	العدد المسترد	نسبة الاسترداد
مدير عام	3	1	33%
مدير مالي	5	4	80%
رئس حسابات	11	10	90.9%
محاسب	12	8	66.6%
مراجع (داخلي، خارجي)	17	14	82%
خبراء ومحللين مالين بالسوق	6	5	83%
أخرى	6	4	66.6%
المجموع	**60**	**46**	**76.6%**

يتضح من الجدول رقم (1) ان عدد افراد عينة الدراسة المستردة بلغ 46 بنسبة 76.6% وتعتبر هذه الاعداد من الناحية الإحصائية كبيرة الى حد ما، مما يودي الي قبول نتائج الدراسة

أداة البحث:

استخدم الباحثان الاستبانة أداةً للدراسة وجمع البيانات، حيث تمّ اعتماد الأسلوب العلمي في إعداد الاستبانة وتتكون الاستبانة من مقدمة توضّح الغرض منها مع الإرشادات الخاصة بملئها، يليها الجزء الأول وهو عبارة عن البيانات الشخصية (العمر، المؤهل العلمي، سنوات الخبرة، التخصص العلمي، والوظيفة)، ثم الجزء الثاني ويتضمن عدد (23) تساؤل تعكس آراء أفراد عينة البحث حول: مدى اسهام دقة التقديرات المحاسبية في تحسين جودة التقارير المالية.
تم تحليل البيانات باستخدام برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية Statistical package for social sciences (SPSS)، باستخدام اختبار (ت) للعينة الواحدة One sample T test، وكذلك التحليل الوصفي بحساب الاوساط الحسابية والانحرافات المعيارية والتكرارات والنسب

المئوية، حيث تم عرض النتائج التي كشفت عنها الدراسة في سياق الاجابة عن أسئلة الدراسة وأهدافها.

تحليل البيانات الشخصية:

جدول رقم (2) التوزيع التكراري لا فراد العينة وفق متغير العمر

فئات العمر	التكرار	النسبة المئوية
30 سنة فأقل	4	8.7%
31 – 35	8	17.4%
36 -40	9	19.6%
40 سنة فأكثر	25	54.35%
Total	46	100%

يتضح من الجدول رقم (2) انّ اغلب افراد العينة من الفئة العمرية 40 سنة فأكثر بنسبة 54.35% تليها الفئة العمرية 40- 36 سنة بنسبة 19.6%تلتها الفئة العمرية من 35-31 سنة بنسبة 17.4% واخير الفئة العمرية اقل من 30سنة بنسبة 8.7%.

جدول رقم (3) التوزيع التكراري لا فراد العينة وفق متغير المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	التكرار	النسبة المئوية
بكالوريوس	22	47.8%
دبلوم فوق الجامعي	3	6.5%
ماجستير	19	41.3%
دكتوراه	1	2.2%
اخري	1	2.2%
Total	46	100%

يتضح من الجدول رقم (3) انّ غالبية افراد العينة من حملة البكالوريوس بنسبة 47.8% تليها الافراد من حملة الماجستير بنسبة 41.3% تلتها الافراد من حملة الدبلوم فوق الجامعي بنسبة 6.5% واخير الافراد من حملة الدكتوراه والمؤهلات الأخرى بنسبة 2.2، كما يتضح من ذلك انّ 50% من افراد العينة تعلمهم فوق الجامعي مما يعني ارتفاع خلفية العينة العلمية مما ينعكس ايجابا على صحة ومنطقية إجاباتهم على اسئلة الاستبانة.

جدول رقم (4) التوزيع التكراري لا فراد العينة وفق متغير التخصص العلمي

التخصص العلمي	التكرار	النسبة المئوية
محاسبة	38	82.6%
إدارة	3	6.5%
مالية	2	4.3%
اقتصاد	2	4.3%
اخري	1	2.2%
Total	46	100%

يتضح من الجدول رقم (4) انّ اغلب افراد العينة من تخصص المحاسبة حيث بلغت نسبتهم 82.6% يليها تخصص الإدارة بنسبة 6.5% يليها تخصص المالية والاقتصاد بنسبة 4.3%بالتساوي أخيرا التخصصات الاخرى ال بنسبة 2.2% كما يتضح من مما سبق ان أكبر نسبة كانت لأفراد عينة المحاسبة مما يعني ارتفاع خلفية العينة العلمية في مجال التخصص مما ينعكس ايجابا على صحة ومنطقية إجاباتهم على اسئلة الاستبانة.

جدول رقم (5) التوزيع التكراري لا فراد العينة وفق متغير الوظيفة

الوظيفة	التكرار	النسبة المئوية
مدير عام	1	2.2%
مدير مالي	4	8.7%
رئس حسابات	10	21.7%
محاسب	8	17.4%
مراجع	14	30.4%
خبراء ومحللين ماليين بالسوق	5	10.9%
أخرى	4	8.7%
Total	46	100%

يتضح من الجدول رقم (5) ن اغلب افراد العينة مراجعين بنسبة بلغت 30.4% يليها رؤساء الحسابات بنسبة 21.7% يليها المحاسبين بنسبة بلغت % 17.4 يليها خبراء ومحللين ماليين بالسوق بنسبة 10.9%يليها المدراء الماليين والوظائف الأخرى بنسبة % 8.7 بالتساوي واخيراً المدراء العامين بنسبة 2.2% مما سبق يلاحظ ان معظم افراد العينة لهم خلفية علمية عن موضوع التقديرات المحاسبية مما ينعكس ايجابا على صحة ومنطقية إجاباتهم على اسئلة الاستبانة. كما أن خلفية المحللين الماليين والخبراء والتي ايضا تدعم صحة ومنطقية اجابات العينة على أسئلة الاستبانة.

جدول رقم (6) التوزيع التكراري لا فراد العينة وفق متغير سنوات الخبرة

فئات سنوات الخبرة	التكرار	النسبة المئوية
5سنوات فأقل	4	8.7%
10 - 6سنة	12	26.1%
15 - 11سنة	17	37.0%
20- 16سنة	5	10.9%
20 سنة فأكثر	8	17.4%
Total	46	100%

يتضح من الجدول رقم (6) ان سنوات الخبرة 15- 11 سنة كانت الاكثر بين افراد عينة الدراسة بنسبة 37.0% تليها سنوات الخبرة 10- 6سنة بنسبة 26.1% تليها سنوات الخبرة 20 سنة فأكثر بنسبة 17.4% من بعدها سنوات الخبرة 20- 16سنة بنسبة % 10.9واخيرا سنوات الخبرة من 5 سنوات فأقل بنسبة 8.7% كما يتضح ان غالبية افراد العينة خبرتهم أكثر من 6 سنوات بنسبة إجمالية 91.3% مما يعني ارتفاع خلفية العينة في الممارسة العملية مما ينعكس ايجابا على صحة ومنطقية إجاباتهم على اسئلة الاستبانة.

اختبار الفرضيات

في هذا الجزء سيتم التحليل الوصفي لأسئلة الاستبيان ومن ثم اختبار فرضية الدراسة.

نتائج اختبار فرضية الدراسة: لا توجد علاقة بين دقةّ التقديرات المحاسبية وجودة التقارير المالية

جدول رقم (7): المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لعبارات فرضية الدراسة

رقم العبارة	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
1	تلتزم الشركة بتطبيق القواعد المحاسبية المتعارف عليها	4.3913	.71424
2	السياسات المحاسبية المتبعة بالشركة في مجال التقديرات المحاسبية تطبق وفقاً لمبدأ الثبات.	4.1522	.75916
3	تفصح الشركات عن التغير في السياسات المحاسبية وأثره على التقارير المالية	4.1522	.75916
4	تتبني الشركة سياسة الحيطة والحزر في وضع التقديرات المحاسبية	4.2609	.80097
5	تعتمد الشركة على الخبرة والحكم الشخصي في وضع التقديرات المحاسبية	3.2826	1.2049
6	الاعتماد على الخبرة والحكم الشخصي في وضع التقديرات المحاسبية ينتج عنة معلومات مضللة	3.4783	1.1302
7	التحيز في التقديرات المحاسبية ينتج معلومات تتسم بعدم المصداقية والتمثيل الصادق	4.2174	.69644
8	التحيز في التقديرات المحاسبية يعمل على تضليل المستثمرين	4.1087	.82269
9	التحيز في التقديرات المحاسبية يوفر معلومات لا تتمتع بالموضوعية ولأيمكن التحقق منها بالتقارير المالية	4.2174	.62939
10	التحيز في تغير السياسة المحاسبية يوثر في جودة التقارير المالية	4.3696	.57189
11	دقةّ التقديرات المحاسبية توثر على موثوقية معلومات التقارير المالية	4.3261	.94409
12	الثبات في معالجة التقديرات المحاسبية يوفر معلومات قابلة للفهم.	4.3261	.59831
13	عدم الثبات في التقديرات المحاسبية والتلاعب بها يفقد معلومات القوائم والتقارير المالية خاصية القابلية للمقارنة	4.5000	.65828
14	الثبات في تطبيق السياسات المحاسبية يوفر معلومات تلبي احتياجات مستخدمي التقارير المالية	4.3043	.62786
15	دقةّ التقديرات المحاسبية توفر معلومات ذات قيمة تنبؤيه	4.4565	.58525
16	دقةّ التقديرات المحاسبية في قيم الاصول توثر على المركز المالي للشركة	4.1522	.89362
17	تقوم سياسة الشركة على إعادة تقييم الاصول المستهلكة دفتريا بدلا من معالجتها بالقيمة التذكارية	3.5652	1.0884
18	تستخدم الشركة مبدا التكلفة التاريخية للإفصاح عن أصولها	4.1304	.83290
19	استخدام مبدا التكلفة التاريخية يوثر ايجابا علي جودة الافصاح لما يتوافر به من صدق وموضوعية في قيم الأصول	3.8696	.95705
20	استخدام القيمة العادلة يوثر سلباً علي جودة التقارير المالية لما فيها من تقدير متحيز	3.3913	1.1051
21	دقةّ تقدير المخصصات توثر علي جودة معلومات التقارير والقوائم المالية	4.0217	1.1053
22	التحيز في تقدير الاهلاك وعمر الاصل الافتراضي للأصول يوثران علي جودة معلومات التقارير والقوائم المالية	4.3261	.51873
23	تغير طريقة تقييم المخزون توثر سلبا علي جودة معلومات التقارير والقوائم المالية	4.1087	.94817

من الجدول رقم (7) نجد أن جميع العبارات يزيد متوسطها عن متوسط كل عبارة وهو (3) وهذه النتيجة تدل علي موافقة افراد العينة الدراسة علي غالبية عبارات فرضية الدراسة، حيث جات العبارة الثالثة عشر الخاصة بي عدم الثبات في التقديرات المحاسبية والتلاعب بها يفقد معلومات القوائم والتقارير المالية خاصية القابلية للمقارنة في الترتيب الاول اذا بلغ المتوسط الحسابي لها (4.5) و انحرافها معياري بلغ(.65) بينما جات العبارة الخامسة الخاصة بي تعتمد الشركة على الخبرة والحكم الشخصي في وضع التقديرات المحاسبية في الترتيب الاخير اذا بلغ المتوسط

الحسابي لها (3.28) وانحرافها المعياري (1.2049). ولتحقق من ذلك تم استخدام اختبار One sample T test للإجابات الخاصة بعينة الدراسة على عبارات الفرضية.

جدول رقم (8) النسب والتكرارات لعبارات فرضية الدراسة

العبارة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
تلتزم الشركة بتطبيق القواعد المحاسبية المتعارف عليها	22	22	0	2	0
	47.8%	47.8%	0%	4.4%	0%
السياسات المحاسبية المتبعة بالشركة في مجال التقديرات المحاسبية تطبق وفقاً لمبدأ الثبات.	16	22	7	1	0
	34.8%	47.8%	15.2%	2.2%	0%
تفصح الشركات عن التغير في السياسات المحاسبية وأثره على التقارير المالية	15	25	4	2	0
	32.6%	54.3%	8.7%	4.3%	0%
تتبني الشركة سياسة الحيطة والحزر في وضع التقديرات المحاسبية	20	20	4	2	0
	43.5%	43.5%	8.7%	4.3%	0%
تعتمد الشركة على الخبرة والحكم الشخصي في وضع التقديرات المحاسبية	9	11	13	10	3
	19.6%	23.9%	28.3%	21.7%	6.5%
الاعتماد على الخبرة والحكم الشخصي في وضع التقديرات المحاسبية ينتج عنة معلومات مضللة	9	16	11	8	2
	19.6%	34.8%	23.9%	17.4%	4.3%
التحيز في التقديرات المحاسبية ينتج معلومات تتسم بعدم المصداقية والتمثيل الصادق	15	28	1	2	0
	32.6%	60.9%	2.2%	4.3%	0%
التحيز في التقديرات المحاسبية يعمل على تضليل المستثمرين	13	29	1	2	1
	28.3%	63%	2.2%	4.3%	2.2%
التحيز في التقديرات المحاسبية يوفر معلومات لا تتمتع بالموضوعية ولأيمكن التحقق منها بالتقارير المالية	15	26	5	0	0
	32.6%	56.5%	10.9%	0%	0%
التحيز في تغير السياسة المحاسبية يوثر في جودة التقارير المالية	19	25	2	0	0
	41.3%	54.3%	4.3%	0%	0%
دقة التقديرات المحاسبية توثر على موثوقية معلومات التقارير المالية	24	17	3	0	2
	52.2%	37%	6.5%	0%	4.3%
الثبات في معالجة التقديرات المحاسبية يوفر معلومات قابلة للفهم.	18	25	3	0	0
	39.1%	54.3%	6.5%	0%	0%
عدم الثبات في التقديرات المحاسبية والتلاعب بها يفقد معلومات القوائم والتقارير المالية خاصية القابلية للمقارنة	26	18	1	1	0
	56.5%	39.1%	2.2%	2.2%	0%
الثبات في تطبيق السياسات المحاسبية يوفر معلومات تلبي احتياجات مستخدمي التقارير المالية	17	27	1	1	0
	37%	58%	2.2%	2.2%	0%
دقة التقديرات المحاسبية توفر معلومات ذات قيمة تنبؤيه	23	21	2	0	0
	50%	45.7%	4.3%	0%	0%
دقة التقديرات المحاسبية في قيم الاصول توثر على المركز المالي للشركة	16	25	3	0	2
	34.8%	54.3%	6.5%	0%	4.3%
تقوم سياسة الشركة على إعادة تقييم الاصول المستهلكة دفتريا بدلا من معالجتها بالقيمة التذكارية	9	17	14	3	3
	19.6%	37%	30.4%	6.5%	6.5%

تستخدم الشركة مبدا التكلفة التاريخية للإفصاح عن أصولها	16	23	4	3	0
	34.8%	50%	8.7%	6.5%	0%
استخدام مبدا التكلفة التاريخية يوثر ايجابا علي جودة الافصاح لما يتوافر به من صدق وموضوعية في قيم الأصول	10	26	6	2	2
	21.7%	56.5%	13%	4.3%	4.3%
استخدام القيمة العادلة يوثر سلباً علي جودة التقارير المالية لما فيها من تقدير متحيز	7	17	11	9	2
	15.2%	37%	23.9%	19.6%	4.3%
دقة تقدير المخصصات توثر علي جودة معلومات التقارير والقوائم المالية	18	19	3	4	2
	39.1%	41.3%	6.5%	8.7%	4.3%
التحيز في تقدير الاهلاك وعمر الاصل الافتراضي للأصول يوثران علي جودة معلومات التقارير والقوائم المالية	16	29	1	0	0
	34.8%	63%	2.2%	0%	0%
تغير طريقة تقييم المخزون توثر سلبا علي جودة معلومات التقارير والقوائم المالية	19	17	6	4	0
	41.3%	37%	13%	8.7%	0%

يشير الجدول رقم (8) الي التوزيع النسبي لأفراد عينة الدراسة حول عبارات فرضية الدراسة التي تنص على **عدم وجود علاقة بين دقةّ التقديرات المحاسبية وجودة التقارير المالية**

ولاحظ الباحثون ان اراء أفراد العينة في العبارات الثلاثة والعشرون المكونة لفرضية الدراسة تنحصر في الموافقة بشدة والموافقة مع نسب ضعيفة وتكاد تنعدم في بعض العبارات في عدم الموافقة بشقيها وذلك يشير الى الرأي الإيجابي حول ما ورد في العبارات بان هنالك **علاقة بين دقةّ التقديرات المحاسبية وجودة التقارير المالية**.

جدول رقم (9) يوضح نتائج اختبار ت للعينة الواحدة لعبارات فرضية الدراسة

69 = قيمة الاختبار					
الانحراف المعياري	المتوسط	اختلاف المتوسطات	مستوى الدلالة	درجة الحرية	قيمة ت
8.27641	94.1087	25.1087	.000	45	20.576

يتضح من الجدول رقم (9) أن اختبار t دال إحصائيا لجميع عبارات فرضية الدراسة حيث بلغ متوسط أفراد العينة (94.1087)بينما متوسط المقياس (69)، والانحراف معياري (8.27641)، حيث أكدت قيمة (ت) والتي بلغت (20.576) تلك الدلالة حيث كان دالاً إحصائياً بقيمة (0.000) وهي قيمة أقل من (0.05) لصالح أفراد العينة. وهذه النتائج تثبت صحة الفرض البديل الدال على: **وجود علاقة بين دقةّ التقديرات المحاسبية وجودة التقارير المالية** وترفض فرض العدم الدال على: **عدم وجود علاقة بين دقةّ التقديرات المحاسبية وجودة التقارير المالية**

خامساً: النتائج والتوصيات

النتائج:

بعد دراسة الادبيات والدراسات السابقة اتضح للباحثين ما يلي:

1. تعد التقديرات المحاسبية جزء رئيسا في عملية إعداد التقارير المالية واستخدامها في تزايد مستمر في ظل الاتجاه نحو المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.
2. يعد الإفصاح عن دقة التقديرات المحاسبية عن السنوات السابقة منهجاً لتحسين مستوى دقة التقديرات المحاسبية للسنوات اللاحقة.
3. التحيز في التقديرات المحاسبية ينتج عنه بعض الاثار السلبية والتي تتمثل في:

أ. انخفاض منفعة التقارير المالية.
ب. انخفاض في جودة التقارير المالية وموثوقيتها.
4. هنالك مجموعة من الاليات لضبط ظاهرة التحيز في اعداد التقديرات المحاسبية وهي:
أ. تفعيل حوكمة الشركات
ب. ضبط معايير المحاسبة
ج. الافصاح عن التغير في السياسات المحاسبية واسبابه

بعد استطلاع اراء عينة الدراسة وتحليلها فيما يتعلق بمدى اسهام دقّة التقديرات المحاسبية في تحسين جودة التقارير المالية اتضح للباحثين من وجه نظر العينة ان:

1. توجد علاقة بين دقّة التقديرات المحاسبية وجودة التقارير المالية.
2. لا تزال الكثير من الشركات السودانية المدرجة بسوق الخرطوم للأوراق المالية تعتمد على الخبرة والتقدير الشخصي في وضع التقديرات المحاسبية.
3. عدم الثبات في التقديرات المحاسبية والتلاعب بها يفقد معلومات القوائم والتقارير المالية خاصية القابلية للمقارنة.
4. الاعتماد على الخبرة والحكم الشخصي في وضع التقديرات المحاسبية ينتج عنة معلومات عديمة الفائدة إن لم تكن مضللة.
5. التحيز في التقديرات المحاسبية يوفر معلومات لا تتمتع بالموضوعية والتمثيل الصادق ولأيمكن التحقق منها بالتقارير المالية.
6. دقّة التقديرات المحاسبية توفر معلومات ذات قيمة تنبؤيه.
7. دقّة التقديرات المحاسبية توثر على موثوقية معلومات التقارير المالية.
8. التحيز في تقدير الاهلاك وعمر الاصل الافتراضي للأصول يوثران علي جودة معلومات التقارير والقوائم المالية.
9. دقة تقدير المخصصات توثر علي جودة معلومات التقارير والقوائم المالية.

التوصيات:

بناء على نتائج البحث يوصي الباحثون بالتوصيات التالية:

1. ضرورة تحري الدقة والابتعاد عن التحيز والحكم الشخصي في معالجة التقديرات المحاسبية وذلك لما لها من تأثير سلبي على جودة التقارير المالية.
2. ضرورة تفعيل قواعد حوكة الشركات بشركات المساهمة العامة المدرجة بسوق الخرطوم للأوراق المالية لضبط عملية التقديرات المحاسبية.
3. ضرورة اصدار قواعد ملزمة ترتكز على الإفصاح الالزامي في الإيضاحات المتممة عن التقديرات المحاسبية في الجوانب التالية:
أ. طبيعة التقديرات المحاسبية.
ب. أخطاء التقديرات السابقة.
ج. تأثير خطاء التقديرات المحاسبية على صافي أرباح الشركة في السنوات السابقة.
4. ضرورة تحري الدقة والموثوقية في معالجة التقديرات المحاسبية.
5. ضرورة فرض عقوبات من الجهات المنظمة على الشركات فيما يتعلق بعدم الالتزام بالإفصاح عن مستوى دقة التقديرات المحاسبية.

المصادر والمراجع:

1. الابياري، هشام فاروق، 2012م، مدى فاعلية لجان المراجعة وكفاية مستوى التحفظ المحاسبي في القوائم المالية، دراسة تطبيقية على شركات المساهمة المصرية، المجلة العلمية لكلية التجارة، جامعة طنطا.
2. الشيرازي، عباس مهدي، (1990)، نظرية المحاسبة، الكويت: ذات السلاسل للنشر والتوزيع.
3. دهمان، أسامة كمال، (2012)، فاعلية نظم المعلومات المحوسبة في تحقيق جودة التقارير المالية، دراسة تطبيقية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية غزة.
4. حمدان، علام محمد موسي، (2011)، أثر التحفظ في تحسين جودة التقارير المالية، دراسة تطبيقية، مجلة دراسات، العلوم الإدارية الجامعة الاهلية مملكة البحرين، المجلد الثامن والثلاثون، العدد الثاني.
5. حنان، رضوان حلوة، (2009)، مدخل النظرية المحاسبية: الإطار الفكري والتطبيقات العملية، عمان: دار وائل للنشر.
6. يوسف، أحمد محمد،1999م، أثر الاختلاف في التقديرات المحاسبية على دلالة القوائم المالية، المجلة العلمية لكلية الإدارة والاقتصاد، جامعة قطر، العدد العاشر.
7. مطر، محمد والسيوطي، موسي، (2008)، التأصيل النظري للممارسات المهنية المحاسبية في مجالات: القياس والعرض والافصاح، الطبعة الثانية، عمان: دار وائل للنشر والتوزيع.
8. مرسي، كريم محمود كامل، 2012م، دور تطبيق قواعد حوكمة الشركات في تفعيل مراجعة التقديرات المحاسبية في القوائم المالية، دراسة ميدانية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، جامعة بنها.
9. سلامة، صلاح حسن على، 2013م، إطار مقترح لتطوير مناهج تحسين مستوى التقديرات المحاسبية وانعكاسات ذلك على موثوقية القوائم المالية، دراسة ميدانية، مجلة الفكر المحاسبي، جامعة عبن شمس، العدد الأول.
10. عبد الباسط، محمد السيد، 2003م، استخدام نظم الخبرة في ترشيد قياس التقديرات المحاسبية مع دراسة تطبيقية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة بالإسماعيلية، جامعة قناة السويس.
11. عبد الوهاب، وائل محمد، 2011م، أثر القيم الدينية بمنظمات الاعمال ذات الصلة على تحسين جودة التقرير المالي، المجلة المصرية للدراسات التجارية، كلية التجارة جامعة المنصورة، المجلد الخامس والثلاثون، العدد الثالث.
12. عبد الملك، احمد رجب، 2013م، قياس مدى تحقق الشفافية والافصاح في التقارير المالية المنشورة للشركات المتداولة في سوق الأسهم السعودي، دراسة تطبيقية، المجلة العلمية لجامعة الملك فيصل (العلوم الإنسانية والإدارية)، المجلد الرابع عشر، العدد الأول.
13. Dye , R. and Sridhar, S., 2007,The AL locational Effects of precision
14. Of Accounting Estimates, Journal of Accounting Research, 45, 4.
15. Hirst, D., Jackson, K. and Koonce, L., 2003 Improving Financial Reporting by revealing accuracy of prior estimates, Contemporary Accounting Research, 20, 1.
16. Kang, Y., 2013, Audit Committees, Propensity to Challenge Significal Accounting Estimates: The Joint Effects of Investor Sophistication and Anticipated Audit Report Transparency, working available at: http: // ssrn.com /abstract = 1082884.
17. Lev, B., Li, S. and Sougiannis, T.,2010, The Usefulness of Accounting Estimates for predicting Cash Flows and Earnings, Review of Accounting Studies,15,4.
18. Raubenheimer, E., 2008 the Effect of Estimates in Financial Statement, Master Theses, University of the Free State

أمارباك: *مجلة علمية محكمة تصدر عن الأكاديمية الأمريكية العربية للعلوم والتكنولوجيا* www.amarabac.com
المجلد 7، العدد 23 (2016). ص ص 131-160

الأثر الاجتماعي لصراع الفرق المذهبية في اليمن: من القرن الرابع حتى السادس الهجري/ العاشر حتى الثاني عشر الميلادي

محمد قائد حسن الوجيه[1]

الملخص: حاول الباحث التعرض لهذا الموضوع دون تحيز أو تعصب، معتمداً على المصادر الأصلية التي كانت قريبةً من فترة الدراسة، ومعتمداً على المنهج التجريبي والتاريخي معاً، لكن دون التقيد بالتسلسل التاريخي، الذي قد يعطي الدراسة نوعاً من التكرار، شريطة ألا يخرج ذلك عن فترة الدراسة. شمل البحث أربعة محاور أساسية: أولاً: الخارطة المذهبية خارج اليمن وداخلها في فترة البحث. ثانياً: الآثار الاجتماعية المترتبة على الاختلافات المذهبية في اليمن في فترة البحث. ثالثاً: الآثار الاجتماعية أثناء المعارك والحروب بين القوى المذهبية المتنازعة. رابعاً: الآثار الاجتماعية بعد المعارك والحروب بين الفرق المذهبية المتنافسة. وتوصل البحث للعديد من النتائج، واعتمد على العديد من المخطوطات والمصادر والمراجع العربية والأجنبية.

الكلمات المفتاحية: الأثر- الاجتماعي- صراع- الفرق المذهبية- اليمن.

The Social Effect of Doctrine Conflict of Sects in Yemen: from 4th AH century to 6th AH century/10th AD century to 12th AD century

Mohammed Qaed Hassan Al-Wajeeh

Abstract: The researcher tried to discuss this topic with any kind of bias or fanaticism. The researcher depended on the original sources that were written closely to the period of the study. The researcher used both quantitative and historical approaches of investigation. The chronological order is not used because it may cause repetition. The main condition is to examine the period of the study. The research includes four major sections: First, the outline of religious doctrines outside and inside Yemen within during the research period. Second, the social effects caused by the religious doctrine conflicts in Yemen in during the research period. Third, the social effects during the battles and wars between the conflicting doctrines sects. Fourth, the social effects after the battles and wars between the conflicting doctrine sects. The study revealed a number of findings. The researcher depended on several old manuscripts and resources both in Arabic and foreign languages.

Keywords: Effect, Social, Conflict, Sects, Yemen

[1] - أستاذ مشارك قسم التاريخ كلية الآداب والإدارة جامعة بيشة، قسم التاريخ كلية التربية جامعة صنعاء. malwageh@hotmail.com

المقدمة:

لقد كان لظهور الفرق المذهبية في اليمن أثراً اجتماعياً كبيراً نتيجةً لصراع الفرق المذهبية المختلفة من الرابع حتى السادس الهجري/العاشر حتى الثاني عشر الميلادي، وقد تزامن ظهور هذه القوى بشكل كبير في فترة البحث ما زاد من نسبة الخلاف والتداخل والصراع.

أما عن أهم الآثار الاجتماعية لصراع هذه القوى المختلفة فتمثل في تعصب أتباع كل فريق لمذهبه وتعسفه على أتباع المذاهب الأخرى، واستخدام أنواع شتى من الوسائل والطرق مثل المناظرات، والتحالفات، واستخدام القوة لنشر المذهب، والاغتيالات، وأسر النساء، وإحراق المدن...وفتاوى التكفير للخصم، وغير ذلك.

يُعَد هذا البحث من البحوث المهمة حيث يتناول: الأثر الاجتماعي لصراع الفرق المذهبية في اليمن في الفترة من الرابع حتى السادس الهجري/العاشر حتى الثاني عشر الميلادي، وتعد الكتابة في هذا الجانب قليلة بالنسبة لما كُتِبَ عن الأثر السياسي بصفة عامة، سواءً في عهد الدويلات السنية، أو الإسماعيلية أو الزيدية.

يحاول البحث التركيز على الأثر الاجتماعي لصراع الفرق المذهبية الثلاث في اليمن سواءً السنة أو الإسماعيلية أو الزيدية، والتي كان تأثيرها يأتي أحيانا من الخارطة المذهبية خارج اليمن، والتي أرسلت العديد من الدعاة لمذهب بعينه فساعدت على نشر التعصب المذهبي، وعِدَاء الخصم المخالف إما باللسان عن طريق المناظرات، أو بالتحرك العملي عن طريق التحالفات، أو بالحسم العسكري والحربي، الأمر الذي ترك أسوأ الأثر اجتماعياً في مراحل عدة من تاريخ اليمن في فترة البحث.

حاول البحث التركيز على صراع الفرق المذهبية من عدة جوانب سواءً ما قبل المعارك والحروب أو أثناءها أو ما بعدها، من قتل وأسر وحصار للمدن وغلاء الأسعار، أو ما يتعلق بمسائل الشرف من أسر للنساء أو استباحتهن، أو أخذهن كرهائن، أو الاغتيالات للمعارضين، أو ما يتعلق بفتاوى التكفير وإباحة قتل الخصوم، ولا شك أن كل طرف قد كال التهم للآخر المخالف له كنوع من محاولة كسب المعركة لصالحه سواءً في فترة السلم أو الحرب.

وقد جاء اختيار الموضوع لعدة أسباب منها:

يُعد هذا البحث من أوائل البحوث في هذا المجال –حسب علمي- حيث لم أَطَّلِع على أيٍ من الدراسات السابقة التي تتناول الأثر الاجتماعي لصراع الفرق المذهبية في اليمن في فترة البحث، وإن كان كثيراً منها قد تعرض للعلاقات السياسية أو المذهبية ونتائجها، إلا أن أياً منها لم يُفرد للأثر الاجتماعي جانباً مستقلاً بذاته.

أهمية هذا البحث كونه يُسلط الضوء على الأثر الاجتماعي لصراع الفرق المذهبية الثلاث في اليمن سواءً السنة أو الإسماعيلية أو الزيدية، والتي كان تأثيرها يأتي أحيانا من الخارطة المذهبية خارج اليمن، الأمر الذي ترك أسوء الأثر اجتماعياً في مراحل عدة من تاريخ اليمن في فترة البحث.

حاول الباحث التعرض لهذا الموضوع دون تحيز أو تعصب، معتمداً على المصادر الأصلية التي كانت قريبةً من فترة الدراسة، ومعتمداً على المنهج التجريبي والتاريخي معاً، لكن دون التقيد بالتسلسل التاريخي، الذي قد يعطي الدراسة نوعاً من التكرار، بحيث يتم الاستشهاد بما يخدم الأثر الاجتماعي في كل جانب من جوانبه بغض النظر عن الفترة الزمنية التي حدثت فيها الآثار الاجتماعية، شريطة أن لا يخرج ذلك عن فترة الدراسة، وكل ذلك يصب في محاولة لإظهار الآثار الكارثية التي عانى منها أهل اليمن نتيجة للتعصب للمذهب أو الرأي في تلك المرحلة، وقد لاقى الباحث صعوبات عدة، منها: ضرورة الرجوع أحياناً إلى المصادر التي تناولت هذه الفترة، مع ضرورة استنباط الحقائق وتمحيصها عندما تكون في كتب المخالفين لما يظهر أحياناً عليها من مبالغة في تمجيد المذهب أو زعمائه وقادته خاصة أثناء الحروب والمعارك.

يشمل البحث أربعة محاور أساسية هي:
أولاً: الخارطة المذهبية خارج اليمن وداخلها في فترة البحث:
ثانياً: الآثار الاجتماعية المترتبة على الاختلافات المذهبية في اليمن في فترة البحث.
ثالثاً: الآثار الاجتماعية أثناء المعارك والحروب بين القوى المتنافسة.
رابعاً: الآثار الاجتماعية بعد المعارك والحروب بين الفرق المذهبية المتنازعة.

أولاً: الخارطة المذهبية خارج اليمن وداخلها في فترة البحث:

- الخارطة المذهبية في العالم الإسلامي في فترة البحث:

المذاهب السنية: ظهرت المذاهب الإسلامية في العالم الإسلامي وكان لها تأثير على اليمن مثله مثل بقية الأقاليم الإسلامية، ولعل أول ما برز في هذا الجانب المدارس الفقهية والتي كان أولها ظهوراً **مدرسة الحديث** [2]، في الحجاز، وكان جُلّ اعتماد أصحابها على الحديث، ثم **مدرسة الرأي**[3] في العراق، ثم ظهور المذاهب السنية الأربعة بعد ذلك: وكان أولها **المذهب الحنفي** وينسب إلى الإمام أبي حنيفة النعمان بن ثابت[4]، المتوفى سنة 150هـ/787م واشتهر بالأخذ بالقياس والرأي في المسألة التي لم يحسمها النص، واستطاع الجمع في أرائه بين مدرستي الحديث والرأي، وانتشر مذهبه في العديد من الأقطار الإسلامية[5] لانتشار العديد من تلامذته[6] في الأمصار الإسلامية ولكونه المذهب الرسمي للدولة العباسية.

ثم ظهر **المذهب المالكي** الذي يُنسب إلى الإمام مالك بن أنس المتوفى سنة 179هـ/795م، تعلم العلم في المدينة المنورة حتى أصبح من كبار علمائها، فذاع صيته وطبقت شهرته الآفاق، ورحل إليه الناس يتعلّمُون الحديث ويتفقهون في الدين حتى كان بحق إمام دار الهجرة، وفقيه الأمة[7]وقد اشتهر العديد من تلامذته[8]، وانتشر مذهبه في مناطق عدة من العالم الإسلامي[9]،ثم ظهر بعد ذلك **المذهب الشافعي** والذي يُنسب إلى الإمام محمد بن إدريس الشافعي، المتوفى سنة 204هـ/819م، تعلم العلم في مكة ثم المدينة، ثم انتقل إلى بغداد سنة 195هـ/810م ، ثم رحل إلى مصر سنة 199هـ/814م ، فجمع بين مذهب مالك ومذهب أبي حنيفة، واستطاع أن يخرج بآراء تجمع بين الاتجاهين[10]، وبرز على يديه العديد من التلاميذ، وقد انتشر مذهبه في مناطق واسعة

([2]) - مدرسة الحديث: هي المدرسة الأولى، وقد سميت بمدرسة المدينة، أو مدرسة الحجاز، وتأثرت هذه المدرسة بعدد من الصحابة الذين كانوا يعيشون في الحجاز أمثال: زيد بن ثابت، وعبد الله بن عمر، وممن اشتهر من علماء هذه المدرسة : سعيد بن المسيب، ثم كثير من تلامذته، حتى ظهر الأمام مالك الذي حمل لواء هذه المدرسة.

([3]) - مدرسة الرأي: تمثل هذه المدرسة الاتجاه القائل بالرأي في الاجتهاد، ونَشَأَتْ هذه المدرسة في العراق، وقد تأثر علماء هذه المدرسة ببعض الصحابة الذين انتقلوا إلى العراق، وعاشوا فيه، أمثال: عبد الله بن مسعود، وسعد بن أبي وقاص، وأبو موسى الأشعري، والمغيرة بن شعبة، وغيرهم، ولما ظهر أبو حنيفة نسبت زعامة هذه المدرسة إليه، نظرا لمكانته الفقهية الواسعة.

([4]) - فيض الله، محمد فوزي، (2001). المذاهب الفقهية، دار القلم، دمشق، ط1، ص39.

([5]) - مثل: العراق، فارس، مصر، الشام، المغرب، خراسان، سجستان، طبرستان، الديلم، أذربيجان، أرمينية وغيرها. انظر: (فيض الله: المرجع السابق،ص67).

([6]) - وممن اشتهر من تلامذة الإمام أبو حنيفة: أبو يوسف يعقوب بن إبراهيم، المتوفى سنة 182هـ/798م، الذي شغل منصب القضاء، وأول من عين في هذا المنصب، ومحمد بن حسن الشيباني، المتوفى سنة 189هـ/805م، ودوّن كثير من الكتب التي تعد المصادر الأساسية للمذهب الحنفي مثل: ظاهر الرواية، والجامع الصغير، والجامع الكبير، والسير الصغير، والسير الكبير، والمبسوط، ويسمى الأصل والزيادات. (فيض الله: المرجع السابق،ص63).

([7]) - فيض الله: المرجع السابق، ص75.

([8]) - منهم: عبد الله بن وهب، وعبد الرحمن بن القاسم، والإمام الشافعي، وعبد الله بن المبارك، ومحمد بن الحسن الشيباني، وغيرهم. (فيض الله: المرجع السابق، ص81، 87، 98).

([9]) - منها: الحجاز، العراق، المغرب، الأندلس، مصر، وغيرها، انظر: (فيض الله: المرجع السابق، ص99، 101).

([10]) - فيض الله: المرجع السابق، ص107- 108، 109.

من العالم الإسلامي[11]، ثم ظهر بعد ذلك **المذهب الحنبلي** ويُنسب إلى الإمام أحمد بن حنبل المتوفى في بغداد سنة 241هـ/855م، ارتحل إلى الأمصار الإسلامية المختلفة، والتقى بالعديد من العلماء والفقهاء ومنهم الإمام الشافعي الذي أخذ عنه في الحجاز الفقه والأصول، وقام برحلات علمية إلى البصرة والكوفة ومكة والمدينة والشام واليمن[12]، واشتهر العديد من تلامذته، كما انتشر مذهبه في مناطق واسعة من العالم الإسلامي.[13]

المذهب الاسماعيلي:

الإسماعيلية: حركة فلسفية سياسية يدّعون إيصال نسبهم إلى السيدة فاطمة والإمام علي[14] ،وَسُمِّيَت بهذا الاسم لأنها وقفت بسلسلة الأئمة عند إسماعيل الابن الأكبر لجعفر الصادق[15]، الذي لم يلبث أن تُوفي في حياة أبيه فنودي بإمامة ابنه محمد بن إسماعيل[16] ،فكان أول أئمة الستر[17] وسابع الأئمة عند هذه الفرقة التي أُطْلِقَ عليها اسم السبعية لتميزها عن طائفة الاثنا عشرية[18].

انتشرت الإسماعيلية في المرحلة السرية في سلمية[19] في بلاد الشام، ثم انتقلت في عهد الخليفة الفاطمي الأول عبيد الله المهدي[20] إلى بلاد المغرب، ودخلت في مرحلة الجهر ثم أقامت الدولة الفاطمية هناك سنة 297 /909م[21]، وجعلت من المهدية[22] عاصمة لها، ثم انتقلت إلى مصر في عهد الخليفة الفاطمي المعز لدين الله بعد أن سيطروا عليها عن طريق قائدهم جوهر الصقلي سنة 969/358م، وإن كان الخليفة الفاطمي لم ينتقل إليها إلا بعد أربع سنوات[23]، ثم منها انتقلت إلى مناطق عدة في العالم الإسلامي وأصبحت تنافس الخلافة العباسية في بغداد في المذهب والنفوذ.[24]

المذهب الزيدي:

الزيدية فِرْقَة من فِرَق الشيعة، ظهرت بوضوح في بداية القرن الثاني الهجري/الثامن الميلادي، وهم أتباع زيد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب[25]،وَيُنْسَبُون إليه[26]، ظهرت الزيدية في

([11]) - مثل: الحجاز، العراق، مصر، الشام، خراسان، فارس، وبعض بلاد الهند، والأندلس بعد سنة 300هـ/، ومن تلامذته: أبو يعقوب يوسف بن يحي، والربيع بن سليمان، والحسين بن علي بن زيد،وأحمد بن عمر وغيرهم. انظر: (فيض الله: المرجع السابق، ص129-130).

([12]) - فيض الله: المرجع السابق،ص139.

([13]) - مثل : العراق، الشام، مصر أيام الأيوبيين، الجزيرة العربية، وغيرها، ومن تلامذته: أبو يعقوب إسحاق بن منصور، ومحمد بن على بن عبد الله البغدادي،ومحمد بن هانئ الخراساني،وغيرهم انظر:(فيض الله:المرجع السابق،ص157-158).

([14]) *Tht New Encuclopaedia Britannica*,Volume 4.P697. , Rom Landau,(1955). *Islam And The Arabs*, Rudkin House George Allen & Unwin Ltd Museum Street London,P.62.

([15]) – أيمن فؤاد سيد، (1988). المذاهب الدينية في اليمن، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، ط1، ص19.هامش2. بطرس البستاني، (1998). دائرة المعارف الإسلامية، ط1،جـ3،ص757، للمزيد أنظر:

Gamal-Eddine, *Al-Yemen A General Social*,.P.11. , Manfred W. Wenner, *Modern yemen* , P.34.

([16]) – مصطفى غالب، (1982).الحركات الباطنية في الإسلام، دار لأندلس، بيروت، ط2، ص73، أحمد عارف، (1991). الاتجاهات الفكرية في اليمن بين القرن الثالث والخامس الهجري، المؤسسة الجامعية، بيروت، ط1، ص39، أيمن فؤاد سيد: المرجع السابق، ص91.

([17]) – بطرس البستاني: دائرة المعارف الإسلامية،،جـ3،ص627.

([18])- حسن إبراهيم حسن، (1991). تاريخ الإسلام السياسي، دار النهضة،القاهرة، ط3،جـ3،ص200، حسن صادق، (1993). جذور الفتنة في الفِرَق الإسلامية، مكتبة مدبولي، القاهرة،،ص88.

([19]) - سلمية: بفتح أوله وثانيه، وكسر الميم، بلدة عامرة من أعمال حمص الشام، تبعد عن حماة حوالي 34 كم، على ارتفاع 1500 م عن سطح البحر. (البكري الأندلسي، (1982). معجم ما استعجم، تحقيق: مصطفى السقا، عالم الكتب، بيروت، ط3، ج3، ص751).

([20]) - عبيد الله المهدي: الخليفة الفاطمي الأول، ولد في سلمية سنة259هـ/872م، ومات ودفن في المهدية سنة322هـ/933م، فيكون قد عُمِّر ثلاثة وستين عاماً، أمَّا مدة خلافته فخمسة وعشرون عاماً، تبدأ من سنة 297هـ/909م، وتنهي سنة 322هـ/933م. (عارف تامر، (1980). الخليفة الأول، عبيد الله المهدي، دار الجيل، دار دمشق، ط1،،ص42).

([21]) - سرور، محمد جمال الدين، (1995). تاريخ الدولة الفاطمية، دار الفكر العربي، القاهرة، ص26.

([22]) - المهدية: بناها الخليفة الفاطمي عبيد الله المهدي في مكان يتوسط أجزاء دولته، تبعد ستين ميلا جنوبي القيروان، ويحيط بها البحر من ثلاث جهات، وقد انتقل إليها سنة 308هـ، وجعلها عاصمة لدولته. (سرور: تاريخ الدولة الفاطمية، ص28، 29، 64-65).

([24]) - انظر: سرور: تاريخ الدولة الفاطمية، صفحات (344-324).

([25])- انظر ترجمته في: المقريزي، أحمد بن علي،(د. ت). المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار المعروف بالخطط المقريزية، دار صادر، بيروت،جـ2،ص436-437، الصفدي، صلاح الدين خليل، (1993). الوافي بالوفيات، تحقيق: مجموعة من العلماء، طبعة دمشق،

الحجاز وطبرستان، وكذلك في مناطق عدة من العالم الإسلامي فيما بعد، وإن كانت قد دخلت اليمن عن طريق الحجاز بفعل الأئمة الذين دخلوها في مراحل عدة وعملوا على نشر الزيدية في المناطق الشمالية الشرقية من اليمن.[27]

- **الخارطة المذهبية في اليمن في فترة البحث:**

المذاهب السنية: شهد القرن الثاني والثالث الهجري انتشار فقه الأئمة الأربعة، فقد كان مذهب أبي حنيفة هو المذهب الغالب في اليمن في القرن الثالث الهجري/التاسع الميلادي[28]، كما انتشر مذهب الإمام الشافعي الذي أصبح على ضوئه يطلق على أهل تهامة بالشوافع وذلك من نهاية القرن الثاني الهجري وحتى الآن لتمسكهم بمذهب الإمام الشافعي، وكان الإمام الشافعي قد وصل إلى اليمن خلال القرن الثاني الهجري وأخذ الحديث عن عدد من العلماء اليمنيين[29]، بينما كانت المناطق الداخلية المعروفة بمخاليف صنعاء موطناً لانتشار مذهب أبي حنيفة النعمان، ومذهب الإمام مالك[30]،كما دخل إلى اليمن الإمام أحمد بن حنبل وتلقى الحديث عن عدد من العلماء أيضاً[31]، ولعل ذلك ساعد على انتشار هذه المذاهب السنية في المناطق الوسطى والجنوبية ثم فيما بعد في المناطق الغربية من اليمن فظهرت العديد من الدويلات فيها تتبنى المذهب السني مثل: الدولة الزيادية والنجاحية في تهامة، والدولة اليعفرية في شبام كوكبان وصنعاء، ثم الدولة الأيوبية في تهامة وتعز وعدن ومخلاف جعفر.

المذهب الاسماعيلي:
انتشر الفكر الاسماعيلي في اليمن في منتصف القرن الثالث الهجري على يد ابن الفضل في مناطق اليمن الوسطى والجنوبية الغربية[32]، بينما امتد نفوذ ابن حوشب في المناطق الشمالية الشرقية من اليمن.[33]

بيروت، جـ15، ص33-35، كحالة، عمر رضا،(د.ت). معجم المؤلفين، مطبعة الترقي دمشق،1961م،جـ4،ص190، الكتبي، محمد بن شاكر،(د.ت). فوات الوفيات، تحقيق: د. إحسان عباس، طبعة دار الثقافة، بيروت، جـ2،ص35-37، محمد أبو زهرة، (1959). الإمام زيد حياته وعصره – آراؤه وفقهه، دار الفكر العربي، القاهرة، ص22-40.

(26)- الأشعري، أبو الحسن علي،(1413). مقالات الإسلاميين واختلاف المصليين،تحقيق: هلموت ريتر، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط3، جـ1، ص65، الموسوعة العربية الميسرة، دار الجيل، بيروت، القاهرة، تونس، ط2، 2001م، المجلد الثالث، ص1278،محمد يحي سالم عزان، (2001). (جمع وتحقيق) مجموع رسائل الإمام زيد بن علي، دار الحكمة اليمانية، صنعاء،الطبعة الأولى، صفحات(20-10). وانظر:

Strothman, R.,(1910-1911). *Die Literature der Zaiditen* ,Der Islam,,P.68.69., Madelung, *Imama the Encyclopaedia of IsLam*,VOL1III.P.1163.1169., Wilferd Madelung, (25 April 1987 to 5 April 1988). *Islam in Yemen*, Yemen 3000 Years of Art and Civilisation in Arabia Felix, at The Staatilches Musesm Fur Volkerkunde Munchen, Published by Pinguin-verlag, Innsbruch Umschau-Verlag, Franlkfurt/Main,PP.174-177, P.176.

(27) - أغلب أئمة الزيدية قدموا من الحجاز سواء الهادي يحي بن الحسين الرسي والذي أقام الدولة الزيدية الأولى في اليمن سنة 284هـ، أو القاسم العياني وابنه الحسين اللذان يقيمان الدولة الزيدية الثانية سنة 386هـ.

(28)- ابن سمرة الجعدي، (1981). طبقات فقهاء اليمن،تحقيق: فؤاد سيد، دار الكتب العلمية، بيروت، ط2، ص79.

(29) - مثل: أبي يعقوب إسحاق بن إبراهيم الدَبَري، نسبة إلى قرية دَبَرة بالقرب من صنعاء، وكذلك أبي حنيفة ابن الفقيه بن سماك بن الفضل الشهابي، ومحمد بن خالد وآخرين. انظر: الحريري، محمد عيسى، (1977). الاتجاهات المذهبية في اليمن، عالم الكتب، بيروت، ص81).

(30) - الحريري: الاتجاهات المذهبية،ص82.

(31) - مثل: عبد الرزاق بن همام بن نافع الحميري في صنعاء وعبد الملك الذماري في ذمار، وإبراهيم بن أبان في عدن. (الحريري: الاتجاهات المذهبية،ص81).

(32) - امتداداً من عدن أبين وسرو يافع ولحج حتى إب والعدين والمذيخرة، ثم فيما بعد مد نفوذه ولو لفترة قصيرة إلى ذمار وصنعاء، ويجعل من المذيخرة عاصمة له.

(33) - امتداداً من عدن لاعة في وادي لاعة وجبل مسور في حجة حتى شبام كوكبان المقابل لحصن ثلا الشهير ولو لفترة من الوقت أيضاً، حيث يستقر في مسور وعدن لاعة.

غير أن الاسماعيلية انتشرت في عهد الدولة الصليحية في مناطق واسعة من اليمن عندما اتجه علي الصليحي بجيوشه سنة 450هـ/1058م [34] للسيطرة على اليمن الأسفل مبتدءاً بيعفر بن أحمد الكرندي[35] الذى كان مسيطراً على المعافر[36] والدملوة [37]، والجند[38]، والتعكر[39]، فحاصره فى السوا[40] لمدة تسعة أشهر انتهى بتسليم يعفر الكرندي نفسه لعلى الصليحى[41] ثم أتمَّ على الصليحى السيطرة على حصن حَبَّ[42] وبعدان[43]، والسحول[44]، والشوافى[45] ودخل الجند[46]، ثم صالح بني معن في المناطق الجنوبية من المَهَرَة حتى لَحْج على مبلغ من المال يدفعوه سنويا ويترك لهم حكم أنفسهم بأنفسهم، ثم انقسم الاسماعيلية في اليمن على أنفسهم بعد ضعف الدولة الصليحية في عهد السيدة بنت أحمد الصليحي لتظهر العديد من الدول الشيعية الإسماعيلية مثل: الدولة الزريعية في عدن، والدولة الحاتمية في صنعاء.

المذهب الزيدي: دخلت الزيدية إلى اليمن واستقرت في صعدة، ثم كان امتدادها في اليمن حسب حالة القوة والضعف التي كانت عليها، فبينما تصل من صعدة[47] شمالا حتى ذمار[48] جنوباً ومن الجوف شرقا حتى شبام كوكبان غرباً في حال قوتها، نجدها في حالات ضعفها تعود مرة أخرى وتنكمش في صعدة، وهي ما يعرف بالزيدية الهادوية.

---

[34] -الربعي، مفرح بن أحمد، (1993). سيرة الأميرين الجليلين الشريفين الفاضلين القاسم ومحمد ابني جعفر ابن الإمام القاسم بن علي العياني، نص تاريخي يمني من القرن الخامس الهجري، تحقيق: د. عبد الغني عبد العاطي، ورضوان السيد، دار المنتخب، بيروت، ص109.

[35] -الجرافى، عبد الله عبد الكريم، (1984): المقتطف من تاريخ اليمن، دار الكتاب الحديث، بيروت، ط2، ص78، الهمداني، حسين بن فيض الله، (1955). الصليحيون والحركة الفاطمية في اليمن من 268 حتى 626هـ، دار المختار، دمشق، ص85، الحداد، محمد يحي، (1976). تاريخ اليمن السياسي، دار الهناء، ص198، الفقي، عصام الدين،(1982). اليمن في ظل الإسلام، دار الفكر الربي، القاهرة، ط1، ص150، عارف تامر، (د.ت). تاريخ الإسماعيلية، رياض الريس، لندن، قبرص، ج3، ص161.

[36]- المعافر: بفتح أوله وثانيه، موضع باليمن، والمعافر هم ولد يعفر بن مالك بن الحارث بن مرّة بن كهلان، وهم الاسم القديم لبلاد الحجرية. (البكري الأندلسي: معجم ما استعجم، ج4، ص 1241، الحجري، محمد أحمد، (1984). مجموع بلدان اليمن وقبائلها تحقيق: اسماعيل بن علي الأكوع، وزارة الإعلام والثقافة، مشروع الكتاب 1/16،صنعاء، ط1، ج4، ص711).

([37])- حصن يعتبر فرع من جبل الصلو في بلاد الحجرية، وهي اليوم خرائب وأطلال. (المقحفي، إبراهيم، (1985). معجم المدن والقبائل اليمنية، دار الكلمة، صنعاء، ص160).

[38]- الجند: بفتحات بلد مشهورة بالشرق الشمالي من مدينة تعز بمسافة 22 ك.م، سميت بجند بن شهران أحد بطون المعافر. انظر: (المقحفي:معجم المدن،ص95).

([39]) - التعكر: قلعة حصينة من مخلاف جعفر، مطل على ذى جبلة فى الجنوب الغربي من مدينة إب. (ابن دغثم، أبي فراس،(1993): السيرة الشريفة المنصورية، سيرة الإمام عبد الله بن حمزة، تحقيق: عبد الغني عبد العاطي، دار الفكر المعاصر، بيروت، ط1،ج3، 118، هامش2، الحمزي، عماد الدين إدريس، (1992). تاريخ المين من كنز الأخيار في معرفة السير والأخبار، تحقيق: عبد المحسن مدعج المدعج، الشراع العربي، الكويت، ط1، ص47، هامش6، الحريري، محمد عيسى، (1998). دراسات وبحوث في تاريخ اليمن الإسلامي، عالم الكتب، بيروت، ط1، 189، 217، هامش2).

[40] السوا: عزلة من بلاد الحجرية، مركزها النشمة، وتقع بين التربة وتعز. (الحمزى: كنز الأخيار، ص47، هامش1).

[41] الربعى: سيرة الأميرين، ص116.

([42]) - حب: بالفتح والتشديد، حصن منيع على ارتفاع 1500م، أقيم فى سرة جبل بعدان من أعمال إب. (ابن دغثم: السيرة المنصورية، ج2، ص102، هامش1، ابن الديبع، عبد الرحمن بن علي، (1954).: قرة العيون في أخبار اليمن الميمون، تحقيق: محمد علي الأكوع، المطبعة السلفية، القاهرة، ص283، هامش1، الحمزي: كنز، ص48، هامش1، الهمداني: الصليحيون،ص 63، هامش5).

([43]) - بعدان: بالفتح ثم السكون، مخلاف مشهور من أعمال مدينة إب، نسبة إلى بعدان بن جشم بن عبد شمس بن وائل... (الجندى، ابو عبد الله بهاء الدين، (1983). السلوك في طبقات العلماء والملوك، تحقيق: محمد علي الأكوع، وزارة الثقافة، صنعاء، ط1، ج1، ص290، هامش1، كحالة، عمر رضا، (د.ت). جغرافية شبه جزيرة العرب، مطبعة الفجالة، الحديثة، القاهرة، ص257، هامش3، المقحفى: معجم المدن، ص54، اسماعيل الأكوع: البلدان،ص45، هامش3).

([44]) - وادي السحول: بفتح السين المهملة، وآخره لام، مخلاف من ناحية المخادر، محافظة إب، وسمي بسحول بن ناجي بن اسعد التباعي الحميري. (ابن الديبع: قرة العيون، ص207، هامش1، ابن دغثم: السيرة المنصورية، ج2، ص285، هامش4، الهمدانى: الصليحيون، ص63، هامش7).

[45] الجرافى: المقتطف، ص78، الهمدانى: الصليحيون، ص85، حسن سليمان: اليمن السياسى، ص181، د. الفقى: اليمن، ص150.

[46] الخزرجى، الحسن بن علي، العسجد المسبوك فيمن ولي اليمن من الملوك، مخطوط بمعهد المخطوطات العربية، القاهرة، رقم (736) تاريخ، ورقة 72، 73، الرسولى، الأشرف إسماعيل بن العباس. فاكهة الزمن ومفاكهة ذوي الآداب والفطن في أخبار من ملك اليمن، مخطوط بدار الكتب المصرية، رقم (1409) تاريخ تيمور، ورقة 131.

([47]) - صَعْدَة: بالفتح ثم السكون، مخلاف باليمن بينه وبين صنعاء ستون فرسخاً(يحي بن الحسين، (1968). غاية الأماني في اخبار القطر اليماني، تحقيق: سعيد عبد الفتاح عاشور، دار الكتاب العربي، القاهرة، القسم الأول، ج1،، جـ1،ص149،هامش1).

([48]) - ذمار: بفتح أوله و ثانيه، المدينة المعروفة جنوب صنعاء، سميت بذمار بن يحصب بن وهمان بن سبأ الأصغر، وهي الآن عاصمة فحافظة ذمار، (زبارة محمد بن محمد، (1952). أئمة اليمن، المطبعة الناصرية، تعز،1952م، القسم الأول، ص46، ص21).

لكنها عاودت الانتشار من جديد في القرن الخامس الهجري عندما ظهرت الفِرَق الزيدية الثلاث المخترعة والمطرفية والحسينية، فقد انتشرت الفرقة المخترعة في مناطق عدة امتداداً من صعدة حتى صنعاء، أما الفرقة المطرّفية[49] انتشرت في مطلع القرن الخامس الهجري في المناطق القريبة من صنعاء في الهِجَرْ[50] العلمية معلنةً تفرغها للعلم والعبادة، وظلت محصورة في مناطق تمتد من عمران إلى صنعاء في الغالب، ذلك أن المطرفية بدأت بنشر أفكارها في مناطق صنعاء وما جاورها مثل: بيت حنبص التي كان يسكنها مطرف بن شهاب [51]، ثم انتقلت إلى سناع[52]، وابتنت بها هجرة ومسجدا ومطاهر[53]، مما يؤكد أن انتشار المطرفية في المناطق القريبة من صنعاء[54]، أما الفرقة الحسينية الزيدية فقد ظلت محصورة الاتباع في الحسين بن القاسم العياني وأولاد أخيه وتلاشت بنهايتهم.[55]

ثانياً: الآثار الاجتماعية المترتبة على الاختلافات المذهبية في اليمن في فترة البحث:

- ***المناظرات ودورها في إثارة الخلافات بين القوى المتنازعة:***

لقد استُخْدِمَت المناظرة من قبل كل القوى في الساحة اليمنية لعدة أهداف منها الإعلام عن فكرها أمام العامة، ومحاولة دحض حجة الخصم وإظهاره على أنه الأضعف، وفي بعض الأحيان لو كان الخصم أقوى حجة ودليلاً فيتم الدخول في مرحلة المجادلة والمراء التي لا طائل منه، مما يؤدي إلى نتائج عكسية تماماً، ولعل أول المناظرات كانت بين السنة والزيدية وذلك عندما دخل الهادي يحي بن الحسين الزيدي صنعاء سنة 293هـ/905م فاجتمع نحو من سبعين شيخاً من أهل السنة لمناظرته، يتزعمهم قاضي صنعاء يحي بن عبد الله بن كليب.[56]

لما لم تؤت المناظرات ثمارها بين الخصوم المتنافسين خاصةً عندما يكون كل طرف مقتنع بفكره ومذهبه لجأت بعض الفرق المذهبية في اليمن إلى طريقة أخرى قد تكون أكثر تأثيرا في الخصم، ومن ذلك أئمة الزيدية الذين اعتمدوا طريقة تأليف المصنفات التي تندد بالخصوم الإسماعيلية، حيث ألّفُوا عدداً من الكتب التي تندد بالإسماعيلية وتحاربها، ومنها كتب للإمام الهادي مثل: الرد على الإمامية وبوار القرامطة، كما نجد كتب أخرى لمحمد المرتضى[57] منها: جواب ابن الفضل القرمطي، والرد على القرامطة أتباع على ابن الفضل، إلا أنها جميعاً من الكتب المغمورة حتى

([49])- تباينت الآراء حول نشأة المذهب المطرفي حيث يذكر عبد الله العنسي عن زمن ومكان ظهور المطرفية قائلا:"إن الزيدية قد طبقت الآفاق شرقا وغربا، وهذا المذهب..مذهب المطرفية لا يُسْمَع إلا في هذه البلاد من حدود بلاد بني شريف إلى نقيل صيد طولاً،ومن بلاد بني جبر إلى عنس عرضا، وما عدا ذلك لا يعرف فيه اسم المطرفية. (العنسي، عبد الله بن زيد: التمييز بين الإسلام والمطرفية الطغام، مخطوط مصور عن صورة لدى الباحث محمد جعفر الباحث في جامعة أسيوط،ورقة6،لوحة ب)، ومؤسس المذهب المطرفي يدعى مطرف بن شهاب. انظر:(ويلفرد ماديلونغ، (2002). أصول الهجرة اليمنية، مجلة دراسات في تاريخ اليمن الإسلامي، ترجمة:نهى صادق، المعهد الأمريكي للدراسات اليمنية،صنعاء،،ص20).

([50]) -هِجْرَة: هي مفرد هِجرَات، وهو موضع يسكنه العباد وأهل العلم.(الدجيلي: الحياة الفكرية في اليمن، ص60).

([51]) - بيت حنبص: قرية في الغرب الجنوبي من صنعاء. (المقحفي: المرجع السابق،ص61).

([52]) - سناع: قرية على بعد 8 ك.م. من صنعاء، كانت مقرا للمطرفية. (المقحفي: المرجع السابق،ص214).

([53]) - يحي بن الحسين: طبقات الزيدية الصغرى، مخطوط مصور بمكتبة الدكتور عبد الرحمن عبد الواحد الشجاع، ورقة 80.

([54]) - يظهر من المواقع التي انتشرت فيها هجر المطرفية أنها كانت في معظمها تقع في مناطق قريبة من صنعاء وفي تهامة، وفي أرض بكيل على الجانب الشرقي للخط الممتد بين صنعاء وصعدة. (الحريري، محمد عيسى، ربيع (1987). تطور المذهب الزيدي في اليمن، قطعة منتزعة من كتاب شفاء صدور الناس لأحمد بن محمد بن صلاح الشرفي، المجلة العربية للعلوم الإنسانية، جامعة الكويت، العدد السادس والعشرون، المجلد السابع، صفحات(75-44). ص55).

([55])- انظر: الربعي: سيرة الأميرين الجليلين الشريفين، ص47-49.

([56])- يحي بن الحسين:طبقات الزيدية، ورقة 41.

([57])- هو محمد المرتضى بن الهادي يحي بن الحسين الرسي، بويع بالإمامة الزيدية في اليمن بعد أبيه في صعدة سنة 298هـ/911م، ولم يستمر طويلاً إذ سرعان ما يعتزل الإمامة لقلة الأنصار سنة 299هـ/912م،ولزم منزله في صعدة حتى وفاته، ليتولى الإمامة أخوه أحمد الناصر. انظر بتصرف:(العلو،علي بن محمد، (1981).سيرة الهادي إلى الحق يحي بن الحسين، تحقيق:سهيل زكار، بيروت،الطبعة الثانية،1981م،ص400).

الآن[58]، وبعد فترة الهادي وأبنائه ظهرت العديد من الكتب المناهضة للإسماعيلية في زمن الإمام يحي بن حمزة[59] مثل: مشكاة الأنوار الهادمة لقواعد الباطنية الأشرار، والإفحام لأفئدة الباطنية الطغام[60]، وهذه المصنفات صنفت للرد على الإسماعيلية بصورة مباشرة، ولا شك أن هذه الكتب لم تصنف إلا بعد المناظرات المتعددة بين المذهبين والتي جعلت أئمة الزيدية يتصدرون الرد على الإسماعيلية بأنفسهم.

لكن قد تقوم المناظرات داخل المذهب الواحد، نتيجة لانقسامه إلى فرق عدة، ولعل من ذلك انتشار المناظرات في القرن الخامس الهجري/الحادي عشر الميلادي بين فرق الزيدية بعضها البعض، فلم يطلق اسم المخترعة[61] على الفرقة الزيدية القائلة بذلك إلا بعد الخلافات والمناظرات بين علي بن حرب[62] وعلي بن شهر[63]، وهما من معاصري مطرف بن شهاب الذي يُنسب إليه المذهب المطرَّفي، فصاروا فرقتين وتعصَّب كل واحد منهم لآرائه ولم يزل مطرَّف ينشر آراءه المعارضة للاختراع حتى تكّون لديه العديد من الأتباع وبهم ظهر المعتقد الجديد لهذه الفرقة.[64]

تعد المناظرات في تلك الفترة من أفضل الطرق لكسب الأنصار، ومن ذلك المجلس العام الذي كان يعقد في وقش مرة كل عام للدراسة والمناظرة[65] ، فيُذكر أن شخصاً يدعى عليان بن سعد توجه إلى سِنَاع[66] مقر المطرفية ولما سمع الحجج والبراهين من شيوخ المطرَّفية انضم إليهم وانقطع لدعوتهم فقال:"فأتينا سِنَاع وبها المشائخ... ثم طالبتهم على ما يعلمون ويتعلمون من الاعتقاد بالأدلة، فأتوا بما لا مزيد عليه من البرهان، ولا شك معه في البيان، فانقطعتُ إليهم بعد ذلك، ورفضتُ أهلي ووطني إلا من الزيارة في الحين والحين"[67] فنتج عن إقامة المناظرات اتساع

([58]) - الحريرى: الاتجاهات، ص76.

([59]) - هو يحي بن حمزة بن إبراهيم بن يوسف، ولد بصنعاء في صفر سنة 669هـ/1270م، وتولى الإمامة الزيدية في اليمن في الفترة (729-749هـ/1328-1348م)، بلغت مؤلفاته نحواً من مائة مجلد بعضها في الدفاع عن الصحابة، توفي سنة 749هـ/1348م، ودفن في مدينة ذمار. انظر: (صبحي، أحمد، (1990).الإمام المجتهد يحي بن حمزة وآراءه الكلامية، منشورات العصر الحديث،الطبعة الأولى،.ص22-23).

([60]) - الكتابان هما: يحي بن حمزة، (1971).الإفحام لأفئدة الباطنية الطغام، نشر علي سامي النشار، وفيصل عون، منشأة المعارف، الإسكندرية، يحي بن حمزة، (1983). مشكاة الأنوار الهادمة لقواعد الباطنية الأشرار، تحقيق: محمد السيد الجلنيد، الدار اليمنية، صنعاء، ط3.

([61])- سُمِّيَتْ المخترعة بـهذا الاسم لقولها باختراع الله الأعراض في الأجسام.انظر: (أيمن فؤاد سيد: مصادر تاريخ اليمن في العصر الإسلامي،المعهد الفرنسي للآثار الشرقية،القاهرة،1974م.،ص91)،:و"هذه الطريقة تنبني على أصلين موجودين بالقوة في فطر الناس، أحدهما:أن هذه الموجودات مخترعة، وهذا معروف بنفسه في الحيوان والنبات، وكما قال تعالى:"إن الذين يدعون من دون الله لن يخلقوا ذباباً ولو اجتمعوا له"(الحج/73) فإنا نرى أجساماً جمادية تحدث فيها الحياة،فنعلم قطعاً أن هاهنا موجد للحياة ومنعماً بها..أما الأصل الثاني:فهو أن كل مُخْتَرَع فله مُخْتَرِع، فيصح من هذين الأصليين أن للموجودين فاعلاً مخترعاً له، وفي هذا الجنس دلائل كثيرة على عدد المخترعات كان واجباً على من أراد معرفة الله أن يعرف جواهر الأشياء، ليقف على حقيقة الاختراع الحقيقي في جميع الموجودات.(أحمد عارف:أصول الاتفاق في القضايا الكلامية بين الزيدية والمعتزلة، رسالة ماجستير، قسم فلسفة، كلية دار العلوم، جامعة القاهرة،1982م، ص148،147).

([62]) -كان أحد كبار علماء المطرفية في ريدة وعنه أخذ علماء المطرفية وفي مقدمتهم مطرف بن شهاب الذي تنسب إليه هذه الفرقة.
and the Spiritual, Religious and Political Conflicts of his Era, PP.212-231, P.215.

([63]) -يحي بن الحسين: طبقات الزيدية الصغرى، ورقة 82.

([64]) - معتقدات المطرفية التي حَكَمَ عليها المخترعة بالكفر لم يبق أي أثر من كتبهم حتى يتم التحقق من كفرهم على ضوء ذلك من عدمه، ولم يبق سوى كتاب : "البرهان الرائق المخلص من ورط المضائق"، والذي لم يحقق حتى الآن وتوجد نسخه منه في إدارة المخطوطات اليمنية، ومع ذلك فمن معتقدات المطرفية التي تنسب إليهم قولهم بأن للعالم أصول أربعة (الماء والهواء والرياح والنار)، وهي أصل ما مخلق الله ثم جاءت الفروع من الأصول كالحيوان من الماء المهين، والأشجار من الماء، والطين والمطر من السحاب، فتبين عندها أن من الأشياء فرعا ومنها أصلا. انظر: (سليمان المحلي: البرهان الرائق، مخطوط بدار المخطوطات اليمنية، ورقة 63،لوحة ب، ورقة 64، لوحة أ)، لذلك نسب خصومهم إليهم القول بأن الأعمال والآجال والموت والحياة تقع بحسب الطبائع والمواد، ومن ذلك أن موت الطفل ليس من رب العباد، وأن بإمكان الإنسان أن يؤخر عمره إلى 120 سنة بعرفة دائه من دوائه. راجع في ذلك: (عبد الله العنسي: الرسالة الموسومة بالتوقيف على توبة أهل التطريف، ضمن كتاب الصراع الفكري في اليمن بين الزيدية والمطرفية،دراسة ونصوص، عين للدراسات، القاهرة، ط1،ص2002م، صفحات (289-274) ورقة 33).

([65])- ابن دعثم: المصدر السابق،جـ2،ص89.

([66]) - سِنَاع:قرية على بعد 8 كيلو مترا من صنعاء، كانت مقرا للمطرفية.(المقحفي: معجم المدن، ص214).

([67])- مسلم اللحجي: أخبار الأئمة من أهل البيت وشيعتهم باليمن،مخطوط مصور لدى الباحث عن صورة لدى الدكتور/ عبد الرحمن الشجاع،جـ4،ورقة99.

شهرت سناع في الجانب العلمي بشكل كبير، فتوجه إليها العلماء والطلاب، حتى قيل عنها:"كان ذلك مما ازدادت به شهرة الموضع عند الناس بالعلم والعبادة والتعلم، فَقُصِدَ من كل جهة وَحَيّ".[68] عمل المطرّفية على مبايعة الإمام أحمد بن سليمان[69] عند خروجه، لكن ذلك لم يدم طويلا، إذ سرعان ما دبَّ الخلاف بين الطرفين، ولكنه لم يستمر على وتيرة واحدة، بل كانت سياسة الشدة واللين هي السائدة، حتى حدث الخلاف بين المطرّفية والقاضي جعفر بن عبد السلام[70] في سناع، ثم في وقش[71]، وهو الذي ذهب إلى العراق وعاد بكتب كثيرة من كتب المعتزلة، وبدأ بمناظرة المطرّفية وتكفيرهم مدعوما بمساندة من الإمام أحمد بن سليمان، الذي أوشك على الخروج لحربهم في وقش، لولا عودة المطرّفية للإقرار بإمامته، وطلبهم الصفح، فقبل منهم ذلك.[72]

لم يكن المطرَّفية يخشون من المناظرات، لكنهم كانوا يخشون من الاضطهاد الذي قد يلحق بهم من خصومهم، ومن ذلك ما تم من مكاتبة بين الفقيه المطرّفي على بن يحي البحيري والإمام عبد الله بن حمزة[73] فيها مديح وعتاب، ودعوة للمناظرة والمناقشة[74]،وقد أبدى الإمام استعداده لذلك، وطلب منهم القدوم بجماعة من أهل العقل والعلم لإجراء ذلك[75]، غير أن المناظرات تحتاج إلى نوع من الأمان وعدم الخوف، وعندما يشعر أحد الطرفين بالخوف فلا تقام المناظرات، ومن ذلك تردُّد المطرّفية في بادئ الأمر في القدوم لمناظرة الإمام عبد الله بن حمزة لخوفهم على أنفسهم فـ "كانوا يظهرون أنهم يخافون على أنفسهم، وأن ذلك هو العائق لهم عن الوصول إلى الإمام لمناظرته.."[76]،ثم أظهروا العزم على القدوم جميعاً إلى الإمام لإجراء تلك المناظرة، وحددوا اللقاء إلى ذِي مرمر[77]، أو إلى ثلا[78]، ولكن الإمام اشترط إن أرادوا ذلك أن يكون وصولهم إلى

([68]) - مسلم اللحجي: أخبار الأئمة من أهل البيت وشيعتهم باليمن، جـ4،ورقة 52، رغم أن مسلم اللحجي يذكر أن المطرفية تركتها لتحريض أحد المقربين من سبأ الصليحي ويدعى محمد بن حميد للهجوم عليها، لكن ليس هناك ما يؤكد تقدم سبأ الصليحي إلى سناع وتدميرها.

([69]) - بويع للإمام أحمد بن سليمان بالإمامة في صفر سنة532هـ/1137م. انظر: الثقفي، سليمان، (2002).سيرة الإمام أحمد بن سليمان، تحقيق: عبد الغني عبد العاطي، عين للدراسات، القاهرة، ط1، ص 18، وإن كان البعض يذهب إلى أن خروجه كان في سنة533هـ/1138م. انظر:

H.A.R. Gibb And J.H.Kramerst, *Shorter Encyclopaedia of Islam*,.P.652.

([70]) - هو القاضي جعفر بن أحمد بن عبد السلام، كان في مرحلة مبكرة من حياته يتبع المذهب المطرفي، ثم لم يلبث أن خرج منه والتحق بالفرقة المخترعة، وناصر الإمام أحمد بن سليمان،وتوفي بسناع حدّه جنوبي صنعاء سنة573هـ. انظر ترجمته في: (إبراهيم بن القاسم، (2001). طبقات الزيدية الكبرى،ويسمى بلوغ المراد إلى معرفة الإسناد، تحقيق: عبد السلام عباس الوجيه، مؤسسة الإمام زيد الثقافية، عمان، الأردن، ط1، القسم الثالث، المجلد الأول، ص276-278، الوجيه، عبد السلام عباس، (1999). أعلام المؤلفين الزيدية،مؤسسة الإمام زيد الثقافية، الأردن،ط1، ص278-279).

([71]) - وقش: قرية بالقرب من صنعاء إلى جهة الغرب. (ياقوت، الحموي، (د.ت). معجم البلدان، دار الفكر، بيروت،جـ5،ص381، الأكوع، إسماعيل، (1988). البلدان اليمانية عند ياقوت الحموي،مكتبة الجيل الجديد، صنعاء، مؤسسة الرسالة، بيروت،ط2، ص301).

([72]) - الثقفي: سيرة الإمام أحمد بن سليمان، ص297، 298.

([73]) - هو الإمام المنصور بالله عبد الله بن حمزة بن سليمان بن حمزة بن علي بن حمزة بن أبي هاشم الحسن بن عبد الرحمن بن يحي بن عبد الله بن الحسين بن القاسم. انظر: (الزحيف، محمد بن علي، (2002). مآثر الأبرار في في تفصيل مجملات جواهر الأخبار، ويسمى اللواحق الندية بالحدائق الوردية، (شرح بسامة سيد صارم الدين الوزير)، تحقيق: عبد السلام عباس الوجيه، خالد القاسم المتوكل،مؤسسة الإمام زيد الثقافية، عمان، الأردن، ط1،،جـ2،ص799-800)، ولد سنة 561هـ/1165م، وبويع له بالإمامة سنة593 هـ/1196م، وتوفي سنة614 هـ/1216م.(العرشي، حسين بن أحمد، (1939). بلوغ المرام، تحقيق: الأب أنستاس الكرملي، مطبعة البرتيري، القاهرة، ص409).

([74])- ابن دعثم: السيرة، جـ3،ص536.

([75])- ابن دعثم: المصدر السابق، جـ3،ص541.

([76])- ابن دعثم: المصدر السابق،جـ3،ص550.

([77]) - حصن ذي مَرْمَرْ: من الحصون الهامة في منطقة صنعاء،ويقع إلى الشمال منها على مسافة نصف يوم.(ياقوت الحموي:معجم البلدان،جـ3،ص7).

([78]) - ثُلا: بالضم، وفي ألسنة أهل اليمن بكسر الثاء،حصن مشهور في الغرب الشمالي من صنعاء، على مسافة خمسة وأربعين كيلو مترا، وفي سفحه الشرقي تقوم مدينة ثُلا، وهي من المدن المشهورة بالعلم.(الأكوع:البلدان اليمانية،ص67،هامش1).

صعدة[79]،وهكذا أخذ الفريقان يتخاذلان ويتباطأن عن المناظرة، واتهم كل منهما الآخر بالتهرب والخوف[80].

لهذا لا تؤتِ المناظرة ثمارها عند الإكراه بل يسلم الطرف الخائف بكل النتائج التي يريدها الطرف القوي، فعندما قام الإمام عبد الله بن حمزة بتكفير المطرّفية وقضى عليهم وهزمهم حاججه أهل بعض البلدان عنهم وسألوه عن السبب الذي استحقت به المطرّفية اسم الردة؟ فألزمهم إحضار علماء أهل هجرة قاعة[81] إن أرادوا ذلك، وإن لم فيتبرؤوا من مذهب المطرّفية، وأمهلهم حتى صباح اليوم التالي، فلما حضروا دانوا للإمام وسلموا له، ثم أرسل الإمام رجل من قبله إلى قاعة يعرض على أهلها من المطرّفية العودة عن مذهبهم، وأمهلهم ثلاثة أيام، فعقدوا مناظرة في مسجد قاعة، أقرّ المطرّفية خلالها للإمام بكل مسائل الخلاف، ما عدا مسألة واحدة وهي قولهم بأن فعل العبد لا يعدوه، ولا يوجد في غيره لظنهم أنهم لا يكفرون بالالتزام بهذه المسألة[82].

ولذلك لا يستغرب أن يتهاوى علماء المطرّفية في المناظرات التي عقدوها مع الإمام بتلك السرعة، ومع أن تخليهم عن معتقدات مذهبهم وهم المشهور عنهم السعة والتبحر في العلوم أمر يثير الحيرة، ومن ثم فإننا أمام أحد احتمالين: أن تكون هذه المناظرات قد تمت تحت تهديد السلاح، أو أن يكون أبو فراس بن دغثم[83] -مؤلف سيرة الإمام ابن حمزة- قد بالغ في وصف انتصار الإمام وغلبته في هذه المناظرات[84].

لم تقتصر المناظرات بين فرق الزيدية، بل قامت كذلك بين الاسماعيلية والزيدية، فقد أقيمت مناظرة بين علي بن محمد الصليحي[85] وبين الشريف الفاضل[86] الزيدي عندما كان أسيرا لدى الصليحين[87]، ولهذا لم تؤتِ المناظرة ثمارها لعدم توفر الأجواء المناسبة لها ، فقد كان الشريف الزيدي مكرهاً، يتضح ذلك من قوله عن نفسه: :"المحنة التي قد نالتني ولم يمتحن بها أحد فيما علمتُ قبلي، امتُحِنَ الحسين بن علي بمنع الماء يوماً واحداً.. واستُشهِدَ في ذلك اليوم وأفضى إلى الراحة، وأنا منعتُ الماء سبعين يوماً، ثم أفضيتُ من المحنة إلى ما هو أعظم من ذلك .. أسيرُ حيث لا أحبُ ، وأدخلُ تحت ما لا يجوزُ ولا يجب".[88]

---

[79]- ابن دعثم:السيرة المنصورية،جـ3،ص550.

[80]- عبد الغني عبد العاطي:الصراع الفكري في اليمن،ص37.

([81]) - قاعة:قرية صغيرة آهلة بالسكان من عزلة عيال حاتم من جبل عيال يزيد، تبعد عن محافظة عمران بنحو12 كيلو مترا. (الأكوع، إسماعيل، 1995). هجر العلم ومعاقله في اليمن، دار الفكر، دمشق، بيروت، ط1، جـ4،ص2303).

[82]- ابن دعثم:السيرة المنصورية، جـ3،ص 962، 963، 964.

([83]) - هو أبو فراس فاضل بن عباس بن دغثم، مؤلف سيرة الإمام عبد الله بن حمزة المسماة السيرة الشريفة المنصورية. انظر: (الحسين بن أحمد بن يعقوب: سيرة الإمام المنصور بالله القاسم بن علي العياني، تحقيق: عبد الله بن محمد الحبشي، ص7، مقدمة المحقق).

[84]- د.عبد الغني عبد العاطي:الصراع الفكري في اليمن،ص43،

([85]) - علي بن محمد الصليحي مؤسس الدولة الصليحية في اليمن، أعلن قيام دولته سنة 439هـ، وكانت تبعيته للخلافة الفاطمية في مصر في عهد الخليفة المستنصر الفاطمي، اتسع نطاق حكمه ليشمل أغلب مناطق اليمن، ثم قتل على يد أولاد نجاح الحبشي سنة 459هـ/1067م، عن ترجمته انظر: (ابن الديبع: قرة العيون، ص244-246، الهمداني: الصليحيون، ص75, 76، د. الحريري: دراسات وبحوث، ص192).

([86]) - هو الشريف الفاضل بن جعفر بن القاسم العياني، كان أحد محتسبي الزيدية في عهد علي بن محمد الصليحي الذي استطاع أسره في المعارك، ثم ظل في أسره ما يقارب من العام ثم أطلق سراحه، وهناك من ينسب للمكرم الإيعاز للقبائل بقتل الشريف الفاضل، حيث أشارت السجلات المستنصرية لذلك. انظر: (سيرة الأميرين، ص9، السجلات المستنصرية، سجلات وتوقيعات وكتب لمولانا الامام المستنصر بالله أمير المؤمنين الى دعاة اليمن وغيرهم، تحقيق : د.عبد المنعم ماجد، دار الفكر العربي، مصر، 1954م، ص189، سجل رقم 57، وانظر: **-Wilferd Madelung, *The Sirat Al-Amirayn Al-Ajallayn Al-Sharifayn Al-Fadilayn Al-Qasim Wa-Mohammad Ibnay Jafar Ibn Al-Imam Al-Qasim B. Ali Al-Iyani As A Hiatorical Source,*** Studies In The History of Arabia, Proceedings of First Intirnational Symposium on Studies in The History of Arabia.23 rd.-28 tu of April.1977, Sponsored By The Department of History, Faculty of Arts.University of Riyadh, Saudi Arabia, Volume.1.Part.1.PP.69-87. P72.

([87]) - انظر:الربعي: المصدر السابق،ص111-112،

[88]- الربعي: سيرة الأميريين،ص113، الزحيف: اللواحق الندية،جـ2،ص718.

وقد تكون المناظرة في المذهب الواحد حول مسائل الاعتقاد والفقه، ومن ذلك أن المناظرات والمدارسات أقيمت في علوم المذهب الزيدي في شبام مما أدى إلى ازدهار الفكر الزيدي فيها، ففي القرن الخامس الهجري أدت هذه المناظرات إلى اختلاف الرأي بين علماء الزيدية في شبام حول بعض المسائل، فكتبوا إلى الشريف محمد بن جعفر بن القاسم العياني، ليساعدهم على حل هذا الخلاف فرد عليهم قائلاً:".. وَفَهِمْتُ ما ذكرتم يا أخوتي وسادتي رفع الله من ذكركم وأصلح بلطفه أمركم من الخلاف الذي وقع بين من يدعي التشيع في مسائل ذكرتموها في كتابكم... وقد نظرت في مسائلكم، فإذا هي على وجهين: أحدهما ما لا يغني المتعبد عن المراجعة فيه والاستفادة لمعانيه، والثاني: ما يسع المتعبد جهله، ويكفي عن فروعه أصله، فأما ما لا غنى عنه في الدين وما لا يسع جهله أحد من المتعبدين، فبيانه من كتب أئمتنا عليهم السلام واضح ونور برهانه بيّن لائح، فانظروا في تلك الكتب وقفوا عليها، تجدوا بيان ما تحتاجون إليه لديها، وأنا أسميها لكم لتسهل عليكم في الحال في ابتغائها...".[89]

كما قام المطرفية بعقد مناظرات مع الاباضية فقد حدث أن رحل رزام بن أحمد من علماء المطرفية إلى شظب[90] قاعدة الأباضية فصلى بأصحابه في جماعة منفصلة عن جماعة الأباضية، ولما استنكر عليه أحد علمائهم ذلك قال لهم: رزام: إنما صَدَّنَا عنكم ما نَرى من تبرج نسائكم وإباحتكم دخولهن الأسواق،ومزاحمة الرجال،ثم جرت بينهم مناظرة فلم يستطيعوا إجابته[91]، كما ناظر مطرف بن شهاب القاضي الشافعي سليمان بن عبد الله النقوي أكبر قضاة الشافعية في صنعاء فأقنعه مطرف بمذهبه وحكم بمذهب مطرف وأصبح من أنصاره، بل ناظر المطرفية الفرقة الإسماعيلية، وقد اتسمت العلاقة بين المطرفية والإسماعيلية بالعلاقة السلمية حيث كان الصليحيون يرغبون في انخراط المطرفية في جيوشهم لذلك اعترفت بمذهبهم في أول الأمر، إلا أن المطرفية تجنبوا سياستها، بل نجد منهم من يسفه مذهب الصليحيين مثل أبي السعود بن زيد بن الحسن، الأمر الذي سيدفع بالدولة الصليحية إلى إرسال ابن أحمد الهليجي ليقتل أبو السعود بن زيد وهو يغسل ثيابه.[92]

كما قامت عدة مناظرات بين جعفر بن عبد السلام الزيدي وبين أهل السنة، وهو الأمر الذي دعا العالم السني يحي بن أبي الخير العمراني الحنبلي أن يتصدى لهذا القاضي، وقد وضع كل واحد منهما مُؤَلَّفَاً يرد فيه على الاتهامات التي أوردها كل منهما على معتقدات الآخر.[93]

- التحالفات ودورها في عدم الاستقرار في المجتمع:

عندما لم تؤدي المناظرات نتيجتها المطلوبة من أجل الوقوف أمام الخصم، تم اعتماد خطوة أكثر أهمية متمثلة بالتحالفات بين القوى المتنازعة، سواء من داخل المذهب أو من خارجه، فما أبرز هذه التحالفات في فترة البحث وما هي أبرز النتائج المترتبة على الجانب الاجتماعي؟

---

(89)- ابن أبي الرجال، أحمد بن صالح: مطلع البدور ومجمع البحور، مخطوط مصور لدى الباحث عن صورة لدى الدكتور/ عبد الرحمن عبد الواحد الشجاع،جـ4،ورقة163- 164، وقد ذكر من هذه الكتب كتاب التفريع وكتاب المسائل للإمام القاسم بن علي العياني، وكتاب المختصر للإمام الحسين بن القاسم العياني.(المصدر السابق،جـ4،ورقة164).

(90)- شظب: بالظاء المعجمة، جبل كبير فوق السُودة، وتنسب إليه السودة، فيقال: سُودة شظب. (الأكوع:البلدان اليمانية، ص167، هامش3).

(91) - عبد الله الحبشي: المطرفية مذهب مجهول في اليمن، مجلة اليمن الجديد، العدد الثالث، السنة السادسة، نوفمبر- ديسمبر 1977م، صفحات (51-47)،ص50.

(92) - أنظر: (عبد الله الحبشي:المطرفية مذهب مجهول،ص51).

(93) - أحمد عارف، (1991). الاتجاهات الفكرية في اليمن فيما بين القرن الثالث والقرن الخامس الهجري، المؤسسة الجامعية، بيروت، 1، ص186.

لعل بداية هذه التحالفات كانت زمن ابن الفضل الذي هُزم من قبل حاكم لحج وعدن ابن أبي العلاء[94] فاستفاد من التحالفات مع القوى السنية في تلك المنطقة حيث كتب جعفر المناخي[95] يعرض استعداده لمناصرة ابن الفضل "لشحناء كانت بينه و بين أبى العلاء"[96] فاستغل ابن الفضل ذلك، وجمع فلول عسكره المنهزم، وباغت ابن أبي العلاء على حين غفلة، وهجم عليه فى خنفر[97] سنة 291هـ/ 903م فقتله مع طائفة من أصحابه.[98]

غير أن ابن الفضل انقلب على حليفه بالأمس جعفر المناخي وتقدم لقتاله إلى المعافر فى العام المقبل سنة 292هـ/904م [99]، ، فلزم المناخي نقيل بردان[100] مما أدى إلى هزيمة ابن الفضل وعودته إلى بلاد يافع[101] غير أن ابن الفضل جمع جموعه وتقدم للمذيخرة[102] فملكها، عندها هرب المناخي إلى تهامة، فأمده صاحب زبيد بجيش كثيف، رجع به لمقاتلة ابن الفضل حيث التقيا فى وادى نخلة[103]، فقتل المناخى، وانهزم جيشه.[104]

عندما عاد ابن الفضل من صنعاء إلى عاصمته المذيخرة قامت تحالفات جديدة بين أهل صنعاء والهادي يحي بن الحسين الرسي الزيدي في صعدة، حيث أرسل وجهاء صنعاء للهادي يطلبون منه التقدم لحكم صنعاء بدلا من ابن الفضل، وقد اشترط عليهم الهادي تقديم الأموال اللازمة[105]، وقد يكون الهادي وجد فى ذلك فرصة لتوطيد سلطانه وتوسيع دولته، وفى الوقت نفسه الحفاظ على حدود دولته من توسعات ابن الفضل[106]، فتمكنت قواته من دخول صنعاء، وهزيمة قوات ابن الفضل، وباشر الهادى سلطانه فيها[107] وبعث ابنه محمد المرتضى والياً على ذمار، وأرسل ولاة آخرين للمناطق التابعة لصنعاء.[108]

استطاع الهادي أثناء تواجده في صنعاء إقامة تحالف بينه وبين القوى السنية وخاصة مع الدعام بن إبراهيم، وكوّن من ذلك الحلف جيشاً موحداً استطاع إخراج أنصار ابن الفضل من صنعاء فى 19 رجب 297هـ/909م[109]، ولم يلبث أن لحق بهم بقية القوى القادمة من صعدة والقبائل المجاورة لها من خولان وهمدان بقيادة محمد بن الهادي الذي دخل صنعاء فى 10 شعبان 297هـ/909م.[110]

([94]) - ابن أبي العلاء: هو محمد بن أبي العلاء الأصبحي (ابن الديبع: قرة العيون، ص189، هامش2)

([95]) جعفر المناخي: هو الأمير جعفر بن إبراهيم بن ذى المثلة الحميري. (ابن الديبع: قرة العيون، ص191، هامش 1).

([96]) الحمادى، محمد بن مالك، (1986). كشف أسرار الباطنية وأخبار القرامطة، تحقيق: محمد زينهم محمد عزب، دار الصحوة، القاهرة، ص54.

([97]) خنفر: فى مقاطعة يافع السفلى، وتبعد عن أبين نحو خمسة عشر ميلاً (ابن الديبع: قرة العيون، ص190، هامش 1).

([98]) الخزرجي: العسجد، ورقة 48، الرسولي: فاكهة الزمن، ورقة 86، ابن الديبع: قرة العيون، ص190،

([99]) الخزرجي: العسجد، ورقة 49،الرسولي: فاكهة الزمن، ورقة 87، الكبسي، محمد، (1984). اللطائف السنية في أخبار الممالك اليمنية، مطبعة السعادة، القاهرة، ص14، الجرافى: المقتطف، ص72، شرف الدين، أحمد حسين،(1986). تاريخ الفكر الإسلامي في اليمن، مطبعة الكيلاني، القاهرة، ص86، 87.

([100]) نقيل بردان: يقول الأكوع: إنه النقيل الذى يسمى اليوم نقيل المحرس أو نقيل الأحمر، وفيه قرية بَرَدَان، بفتحات. وبينه وبين مدينة إب، ساعتين ونصف، إلى الجنوب الغربي منها. (ابن الديبع: قرة العيون، ص192، هامش 2، الحمزى: كنز الأخبار، ص58، هامش2).

([101]) الرسولى: فاكهة الزمن، ورقة 87، ابن الديبع: قرة العيون، ص191، 192، يحي بن الحسين: غاية الأماني، ج1، ص193.

([102])- المُذَيْخِرَة:بلدة عامرة في العدين من أعمال محافظة إب، وهي مركز ناحية, وليست في جبل صبر.(الأكوع:البلدان اليمانية،ص265،هامش1).

([103]) وادى نخلة: أحد أودية السراة باليمن، يقع فى الشرق الشمالي من تعز. (يحي بن الحسين: غاية الأماني، ج1، ص195، هامش 3، ابن الديبع: قرة، ص193، هامش3، الوصابى، وجيه الدين، (1983). تاريخ وصاب المسمى الاعتبار في التواريخ والآثار، تحقيق: عبد الله محمد الحبشي، مركز الدراسات والبحوث، صنعاء، ص23، هامش 6).

([104]) الحمادى: كشف، ص56، يحي بن الحسين: غاية الأماني، ج1، ص159).

([105]) على زيد، (د.ت). معتزلة اليمن، دولة الهادي وفكره، مركز الدراسات والبحوث اليمني، صنعاء، دار الكلمة، ص118.

([106]) أشواق مهدى، (1997). التجديد فى فكر الإمامة الزيدية في اليمن، مكتبة مدبولي، القاهرة، ط1، ص74، على زيد: معتزلة اليمن، ص118.

([107]) ابن الديبع: قرة العيون، ص199، الكبسي: اللطائف، ص14.

([108]) يحى بن الحسين: غاية الأماني، ج1، ص198، الكبسي: اللطائف، ص14.

([109]) العلوى، علي بن محمد، (1981). سيرة الهادى إلى الحق يحي بن الحسين، تحقيق: سهيل زكار، بيروت، ط2، ص395.

([110]) العلوى: سيرة الهادى، ص395، المحلي: الحدائق الوردية، ج2، ورقة 24، الكبسي: اللطائف، ص15، على زيد: معتزلة اليمن، ص121.

لما كانت التحالفات هي وراء دخول محمد بن الهادي لصنعاء فقد كانت كذلك وراء خروجه منها، فقد تمت تحالفات أخرى اجتمعت ضده، مما دفع أبيه الهادي أن يطلب منه الخروج من صنعاء حتى لا تجتمع عليه القوى المتحالفة ضده قوات القبائل وقوات ابن الفضل [111] ، فخرج منها فى شوال 297هـ/909م، متوجهاً إلى صعدة، الأمر الذي سهل لأسعد بن يعفر دخول صنعاء، وتولّى السلطة فيها لمدة عام[112] محاولاً الدفاع عنها من الخطر الشيعى الزيدى من الشمال، والإسماعيلى من الجنوب.[113]

استطاع أسعد بن يعفر حماية صنعاء من القوى الزيدية لكنه فشل في الوقوف أمام قوة ابن الفضل الضاربة، الذي تمرد حتى على زميله في المذهب ابن حوشب بعد أن دخل صنعاء فى 9 محرم (299هـ/911م) [114] مستفيداً من موت الهادي فى 10 ذى الحجة 298هـ/911م[115]، غير أن خطته في التحالفات اختلفت هذه المرة، فقد حاول إيجاد نوع من التوازن فى المناطق الشمالية، بعد أن فقد القوة العقائدية المتمثلة فى قوة زميله ابن حوشب التي كانت قائمة فى تلك المناطق، فعقد صلحاً مع اسعد بن يعفر على أن يتولى الأخير أمر صنعاء باسم ابن الفضل، ونيابة عنه، شريطة الخطبة له ولبس البياض، وقطع الخطبة لبنى العباس[116]،فأعلن ولاءه له مرغماً، حيث كان اسعد خائفاً من غدر ابن الفضل وهجومه عليه.[117]

ظل أسعد بن يعفر يعمل الحيلة في القضاء على خصمه اللدود ابن الفضل وقد تمكن من ذلك عن طريق طبيب عراقي اتفق معه على فصده ووضع السم في عروقه[118]، فكانت وفاة ابن الفضل الخميس النصف من ربيع الآخر سنة 303هـ/915م.[119]

استغل اسعد بن يعفر هذه الفرصة، فعمل على استنفار القبائل للحرب[120] حتى تكوّن لديه جيش جرار من صنعاء ونواحيها[121] خرج به من صنعاء فى رجب سنة 303هـ/915م [122] وانظمت إليه قبائل ذمار ثم انضم إليهم زعماء الكلاع[123] في كحلان خبان[124]، وأضاف إليهم أهل الجند والمعافر[125] وأهل مخلاف جعفر [126]، وتوجه بهم نحو المذيخرة فحاصرها لمدة عام كامل ثم دخلها عنوة[127] فى رجب سنة 304هـ/916م .[128]

وفي القرن الخامس الهجري استفاد المطرَّفية الزيدية كثيراً من مساندة القبائل المجاورة لهِجَرَهم، عن طريق إبرام اتفاق مع هذه القوى القبلية، وكان من أهم بنود هذا الاتفاق:

- تلتزم جميع القبائل بالكف عن الاعتداء على هذه الهِجَر ويلتزموا بحقوقها.

---

[111] العلوى: سيرة الهادى، ص395، علي زيد: معتزلة اليمن، ص121.

[112] يحي بن الحسين: غاية الأماني، ج1، ص198، الكبسي: اللطائف، ص14.

[113] على زيد: معتزلة اليمن، ص120.

[114] العلوى: سيرة الهادى، ص397، علي زيد: معتزلة اليمن، ص153.

[115] العلوى: سيرة الهادي، ص397، يحي بن الحسين: غاية الأماني، ج1، ص201، الحريرى: الاتجاهات المذهبية، ص75.

[116] يحى بن الحسين: غاية الأماني: ج1، ص202، علي زيد: معتزلة اليمن، ص156، 157.

[117] ابن الديبع: قرة العيون، ص205، الأهدل، الحسين بن عبد الرحمن، (1986). تحفة الزمن في تاريخ اليمن، تحقيق: عبد الله الحبشي، منشورات المدينة، بيروت، ط1، ص161.

[118] -الحمادى: كشف، ص68، 69، الجندى: السلوك، ج1،ص243، 244.

[119] الجندى: السلوك، ج1، ص244، الرسولى: فاكهة الزمن، ورقة 95.

[120] الجرافي: المقتطف، ص73، الكبسي: اللطائف، ص16.

[121] الجندي: السلوك، ج1، ص244، الاهدل: تحفة الزمن، ص162.

[122] الحميري، نشوان، (1985). الحور العين، تحقيق: كمال مصطفى، تحقيق: كمال مصطفى، المكتبة اليمنية، صنعاء، ط2، ص254،، ابن الديبع: قرة العيون، تعليق الاكوع، ص207، هامش 4.

[123] ابن الديبع: قرة العيون، تعليق الاكوع، ص207، هامش 4، الوصابي: الاعتبار، ص25.

[124] العلوي: سيرة الهادي، ص403، يحي بن الحسين: غاية الأماني، ج1، ص209.

[125] الخزرجي: العسجد، ورقة 54، الرسولي: فاكهة الزمن، ورقة 95.

[126]- العلوي: سيرة الهادي، ص403، يحي بن الحسين: غاية الأماني، ج1، ص209.

[127] ابن الديبع: قرة العيون، ص209، د. الحريرى: الاتجاهات، ص58.

[128] العلوي: سيرة الهادي، ص403، نشوان الحميري: الحور العين، ص254، وبذلك تم سحق انصار ابن الفضل سنة 915.
Moncelon. Lada'w fatimid.www. univ-aix. 1995. 10. p

- لهذه الهِجَر عدم الالتزام بالعادات القبلية، وبالتالي يجب عليها الابتعاد عن المنازعات القبلية.

- يجب على هذه الهِجَر أن تتمسك بأحكام الشريعة الإسلامية وتعمل على تطبيقها.

لكل ذلك كانت الهجرة تزخر بالعلماء والقضاة وفي نفس الوقت كانت آمنة مؤمنة لكل من ورد إليها في ليل أو نهار سواء كان ظالما أو مظلوما حتى يؤخذ الحق منه أو له.[129]
عندما ظهر على الصليحى أحجم عن تأييد الإمام الزيدي أبى الفتح الديلمى[130] الكثير من أنصاره فحاول الاستعانة بنجاح صاحب زبيد، والتحالف معه ضد على الصليحى[131] كما حاول أغلب قبائل اليمن الأعلى من همدان وحمير، ورؤساء مغارب اليمن الأعلى ووجوه الاحبوب الاستعانة بالأشراف الزيدية لمقاتلة على الصليحى، فتوجهوا إلى جعفر بن القاسم العياني، وسألوه القيام معهم لحماية بلدانهم من هجمات على الصليحى، فخرج معهم إلى صيد البرار[132]، وفيها التقوا بجيوش على الصليحى، التى هزمتهم سنة 443هـ/1051م.[133]

- <u>الأثر الاجتماعى المترتب على نشر الفكر أو المذهب بالإكراه:</u>

نتيجةً لما حققه ابن الفضل من انتصارات أخذه الكبر والغرور فتعصب لفكره ومذهبه ومارس الشدة المفرطة ضد خصومه من المذاهب الأخرى سواءً سنة أو زيدية، فلما دخل صنعاء فى أول رجب 294هـ/906م، نال من أهلها منالاً عظيماً.[134]
وبعد سقوط الدولة الصليحية 532هـ/1137م ضعفت الدعوة الطيبية الاسماعيلية كثيرا ، وقويت الدعوة الحافظية الاسماعيلية على حسابها، مما جعل أنصار الدعوتان يدخلان في صراع مرير كل طرف يحاول القضاء على الآخر بالقوة، فمنذ سنة 561هـ/1166م دخل السلطان علي بن حاتم[135] الذي تبنى الدعوة الحافظية في صراع مع السلطان الطيبي حاتم بن إبراهيم الحامدي[136]، الذي هزم وطورد من قبل بني حاتم حتى حصن كوكبان.[137]
ولما دخل الإمام عبد الله بن حمزة هجرة قاعة 603هـ/1206م عرض على أهلها البراءة من مذهب المطرفية ولعن كبارها، والدخول في الإسلام باللفظ، وقبضت دور وأملاك الذين أُجْلُوا عنها لبيت المسلمين، واعتبر مسجد قاعة مسجد ضرار[138]، عندها سلمت بقيت الهجر للإمام بالقوة فأقبلت المطرفية من هجرها أفرادا وأزواجا ودخلوا في طاعة الإمام، واعتنقوا مذهب الإختراع[139]، واستمر الهدوء بين الطرفين حتى قيام محمد بن منصور بن مفضل بجمع المطرفية في وقش وغيرها من المناطق، وأنكروا ما قام به الإمام عبد الله بن حمزة من تكفير المطرفية[140]،

([129]) - سيد مصطفى سالم، (1982). وثائق يمنية، دراسة وثائق تاريخية، طبعة دار لكتب المصرية، القاهرة، ص220-221

([130])- هو أبو الفتح بن ناصر بن الحسين بن محمد بن عيسى بن محمد بن عبد الله بن أحمد بن عبد الله بن علي بن الحسين بن زيد بن الحسن بن علي بن أبي طالب.(المحلي، حسام الدين حميد:الحدائق الوردية في مناقب أئمة الزيدية، مخطوط مصور لدى الباحث عن صورة لدى الدكتور عبد الرحمن الشجاع، صورة بالأوفست،، جـ2،ص99).

([131])- العقيلى، محمد أحمد، (د.ت). المخلاف السليماني، دار اليمامة، الرياض، ط2، د.ت، ص153، الهمدانى: الصليحيون، ص82.

([132]) - صيد البرار: البرار الأسفل، والبرار الأعلى من قرى عزلة حمدة، ناحية ريدة. (الربعى: سيرة الأميرين، ص74، هامش2 للمحقق).

([133]) - السرورى: الحياة السياسية، ص48، 49.

([134]) - العلوى: سيرة الهادى، ص394.

([135]) - السلطان على بن حاتم من أسرة اليامبين، استقل بحكم صنعاء عن الدولة الصليحية في أواخر عهد السيدة بنت أحمد الصليحي ورغم أنه من أحد قادة الإسماعيلية فى اليمن، إلا أنه سيدخل فى صراع مع دعاتهم.(د. السرورى: الحياة السياسية، ص209).

([136]) - الداعى لإسماعيلى حاتم بن إبراهيم الحامدى، الذى تولى أمر الدعوة الإسماعيلية الطيبية فى اليمن سنة 557هـ/1162م خلفاً لأبيه، وكان مقيماً فى شبام حراز. (محمد السروري: الحياة السياسية ومظاهر الحضارة في اليمن في عهد الدويلات المستقلة من سنة429هـ/1-37م إلى 626هـ/1228م، الطبعة الأولى، 1997م، ص210).

([137]) - الدجيلي: الحياة الفكرية، ص48، الحداد: تاريخ اليمن،ص226.

([138])- ابن دعثم: السيرة الشريفة المنصورية،جـ3،ص965.

([139]) - ابن دعثم: المصدر السابق، نفس الجزء والصفحة.

([140]) -يحي بن الحسين: غاية الأماني، جـ1،ص397.

عندها قرَّر الإمام حسم أمر المطرفية عسكريا عن طريق القتال، فقتلهم وسباهم، وأمر بهدم مساجدهم.[141]

ثالثاً: الآثار الاجتماعية أثناء المعارك والحروب بين القوى المتنافسة:

- الأثر الاجتماعي الناتج عن استخدام العيون والجواسيس:

هناك إشارات تؤكد أن بنى نجاح فى دهلك[142] كانوا سنة 459هـ/1067م على اتصال بعاصمتهم زبيد عن طريق بعض الشخصيات الهامة فى المدينة، وأن تقاريراً كاملة عن تحركات على الصليحى كانت تنقل إليهم، فتذكر رواية بامخرمة أن أخبار على الصليحى كانت عند سعيد الاحول بن نجاح[143] "فى كل وقت وحين من جواسيس له بزبيد وأعمالها"[144]، ويبدو أن مؤامرة قد حيكت من المغلوب على أمرهم فى موكب الصليحى، وامتدت خيوطها إلى الاحول، كما قاموا بتصغير شأن الاحول وتسهيل أمره فى عين الصليحى كلما أعدّ للأمر عدته.[145]

كما كان للنساء دور في التحريض على القتال، ففي سنة 460هـ/1068م كتبت أسماء بنت شهاب[146] كتاباً لابنها المكرم من سجنها فى زبيد مع رجل مشرقي[147] شحاذ، أعطته رغيفاً به رسالة إلى المكرم، حاولت فيها إستثارة الحمية والغيرة لدى القبائل اليمنية ضد بنى نجاح، بأن ادعت كذباً أنها حبلى من سعيد الاحول، وطلبت من المكرم أن يدركها وإلا فهو العار والفضيحة.[148]

وعندما استطاع المكرم الصليحي قتل سعيد الأحول سنة 461هـ/1069م عاد أخوه جياش إلى زبيد وبثَّ العيون لاستطلاع الأمر فيها، فعرف أن الأحباش"في البلاد كثيرون، وأنهم يُعْدَمُون رأساً يثورون معه"[149]، الأمر الذي دفعه للتخطيط لإعادة دولته بعد أن جمع حوله ما يقارب خمسة آلاف مقاتل يحملون الحراب، وبهم استطاع جياش طرد الوالي الصليحي من زبيد واستولى عليها[150]، وبعد قيام دولته أكثَرَ من الحبشة حتى كان يركب في عشرين ألفاً منهم[151]، وهو ما يدلل على الأعداد الكبيرة التي وصل إليها الحبشة في بلاد اليمن.

---

(141) - المصدر السابق،جـ1،ص400.

(142) - دهلك: بفتح أوله وسكون ثانيه، ولام مفتوحة، وآخره كاف، اسم أعجمى معرب، مجموعة جزر قبالة جزيرة كمران، تابعة لإرتريا. (ياقوت الحموى: البلدان، ج4، ص114، الأكوع: البلدان اليمانية، ص12، هامش6)، وقد اهتم المستشرقون بآثار دهلك الإسلامية، وشواهد قبورها أمثال: جيوفانى أومان، والمستشرقة الفرنسية مارلين شنيدر، ولمعلومات أكثر عن دهلك أنظر:

Schnieider, M. steles funeraires musulmanes des lles Dahlak , lecaive – Ifao 1980, lofgrin , o. EL.,art. Dahlak, I I ,p. 32.

(143) - هو سعيد الأحول بن نجاح الحبشي، استطاع قتل علي بن محمد الصليحي عندما كمن له في طريق الحج سنة 459هـ/1067م، وأسر زوجته أسماء بنت شهاب، وأعاد ملك النجاحين في تهامة. انظر: (عمارة: تاريخ اليمن، ص76، 77، عبد الله الحبشي: معجم النساء اليمنيات، دارا لحكمة اليمانية، صنعاء، ط1، 1988م، ص15).

(144)- الحريرى: دراسات وبحوث، ص 196.

(145) - ابن الديبع: قرة العيون، ص252، هامش1.

(146) - أسماء بنت شهاب هي زوجة علي بن محمد الصليحي، ولما قام أولاد جياش بن نجاح بقتل زوجها أثناء توجهه للحج سنة 459هـ/1067م أخذوها معهم أسيرة إلى زبيد وظلت هناك حتى استطاع ابنها المكرم تخليصها من الأسر. انظر بتصرف (عمارة: تاريخ اليمن، ص38، يحي بن الحسين: غاية الأماني، ج1، ص258، عبد الله الحبشي: معجم النساء اليمنيات، ص15).

(147) انظر: (ابن الديبع: قرة العيون، تعليق المحقق، ص 256، هامش 1).

(148) عمارة: تاريخ اليمن، ص 39، الجندى: السلوك، ج2ص488، ابن الديبع: الفضل المزيد على بغية المستفيد في أخبار مدينة زبيد، تحقيق: يوسف شلحد، المركز اليمني، للدراسات والبحوث، صنعاء، ط1، 1979م، ص 58.

(149)- بامخرمة: تاريخ ثغر عدن، مكتبة مدبولي، القاهرة، ط2، 1991م،جـ2،ص44.

(150)- المصدر السابق،جـ2،ص44.

(151)- المصدر السابق،جـ2،ص45.

وفي سنة 551هـ/1156م تقدم الإمام أحمد بن سلميان نحو زبيد، لإنجاد بني نجاح من ابن مهدي[152]، ولما وصل إلى مناطق نفوذ ابن مهدي، وأخبره من أرسلهم عيوناً وطلائع للقوم أن ابن مهدي في مكان قريب مع عدد قليل من أصحابه، فَهَمَّ للإغارة عليه، ففضلت القبائل الإغارة على زبيد لنهبها.[153]

- الآثار الاجتماعية الناتجة عن الحصار:

لمَّا هُزم ابن حوشب من قبل صاحبه سابقا علي بن الفضل، وانسحب إلى بلد لاعة[154]، ثم صعد جبل الجميمة القريب من مسور[155]، لحقه ابن الفضل سنة 302هـ/914م، وحاصره فيه ثمانية أشهر[156]، وفي سنة306 هـ/918م تقدم جند الإمام الناصر أحمد بن الهادي يحي بن الحسين الزيدي وطارد بقايا الإسماعيلية حتى دخلوا المصانع، ثم أجلتهم عن حصن مُدَع،وحاصرتهم في جبل تخلى،وهو حصنهم الأعظم[157]،واشتدّ حصار الإسماعيلية فيه، "حتى أيقنوا بالهلاك "فلجئوا إلى الزياديين في زبيد يطلبون منهم إنقاذهم.[158]

وفي سنة448هـ/1056 استطاع علي الصليحي هزيمة الزيدية ومن معها من القبائل فى موقعة حاز[159] ، ففرّ الشريف الفاضل الزيدي ومن معه من رؤساء القبائل والأنصار، الذين بلغوا ألف مقاتل إلى حصن الهرابة[160] لتحصين أنفسهم من قوات الصليحى التى لم تلبث أن لحقت بهم وأحكمت الطوق والحصار عليهم فى الهرابة سبعين يوماً[161] ثم رمتهم بالمنجنيقات والعرادات.[162]

حاول الشريف الفاضل خلال هذا الحصار استنجاد شريف مكة شكر بن أبى الفتوح الحسنى[163] حيث أرسل إليه الشريف عيسى بن عياش، غير أنه لم ينجد بمال ولا رجال[164] واستمر الحصار خلال شهرى جمادى الأولى والآخرة، وحتى العاشر من رجب 448هـ/1056م، انتهى هذا الحصار باستسلام الشريف الفاضل وأنصاره، وأخذ الشريف الفاضل أسيراً إلى صنعاء[165]

([152]) - هو علي بن مهدي بن محمد ينسب إلى رعين من حمير بدأ حياته بإظهار الزهد والتنسك، والتزود بالعلوم الدينية، وكان يسكن قرية العنبرة، في أسفل وادي زبيد، على مقربة من سفح البحر.(ابن الديبع:قرة العيون،ص360،يحي بن الحسين:غاية الأماني،جـ1،ص299)، وبدأ نشاطه بدعوة أهل تهامة إلى اعتزال الحكام باعتبارهم ظلمة، وغير متقيدين بالدين، وبالتالي رأى وجوب مقاومتهم.(د. محمد الحريري: معالم التطور السياسي في دولة بني نجاح باليمن وعلاقاتهم بالصليحيين،دار القلم، الكويت،ط1984،1م،ص78)،

([153])- الثقفي: سيرة الإمام أحمد بن سليمان،ص235.

([154]) - عَدَن لاعَة: قرية تقع شمال غرب صنعاء، في عزلة بني علي، لواء حجة. (الحجري: مجموع بلدان اليمن وقبائلها،جـ4،ص677، الحمزي:كنز الأخيار،ص55، هامش3)، وهي الآن أطلال قد خربت.(الجَنَدي:السلوك، جـ1،ص233، تعليق الأكوع، هامش4)، وهى منطقة تقع على مسافة يوميين من الغرب لصنعاء، وفي المرتفعات العليا لوادي لاعة. انظر: , C.L. Geddes ,*The Apostasy* *of ``Ali b. al-Fadl*, Arabean and Islamic Studies, Longman London and New York,1983.PP.80-85..P.80.

([155]) - حصن من أعمال صنعاء اليمن. (ياقوت: معجم البلدان، جـ5،ص129).

([156]) الأهدل: تحفة الزمن، ص160، ابن الديبع: قرة العيون، ص205.

([157])- مسلم اللحجي: المصدر السابق، ص117.

([158])- العلوي:سيرة الهادي،ص405، يحي بن الحسين:غاية الأماني،جـ1،ص212.

([159]) - حَاز:قرية من عزلة جَشَم ناحية همدان، تقع على وادي حَاز على بعد 28كيلو متراً، في الشمال الغربي لمدينة صنعاء.(الربعي: سيرة الأميرين،ص94،هامش1 للمحقق).

([160]) الهرابة: أكمة فى بلاد وادعة الظاهر، بين وادعة وبنى غيثمة، ببلاد حاشد (الكبسى: اللطائف، ص32، الهمدانى: الصليحيون، ص82، هامش3).

([161]) يحيى بن الحسين: غاية، ج1، ص252، الكبسى: اللطائف، 32، العقيلى: المخلاف، ص153 الهمدانى: الصليحيون، ص83، حسن سليمان محمود،(1969). تاريخ اليمن السياسى في العصر الإسلامي، المجمع العراقي، ط1، 1969م، ص189، 180.

([162]) يحيى بن الحسين: غاية، ج1، 252، الكبسى: اللطائف، ص32، د. السرورى: الحياة السياسية، ص51.

([163]) هو فجر المعالى أو تاج المعالى، أبو عبد الله شكر بن أبى الفتوح، أصله من ملوك مكة السليمانيين، من بنى حسن، نسبة إلى سليمان بن الحسن المثنى ابن الحسن السبط، تولى ولاية مكة بعد أبيه 430هـ (الهمدانى: الصليحيون، ص89، هامش1).

([164]) الربعى: سيرة الأميرين، ص104، د.السرورى: الحياة السياسية، ص51.

([165]) الربعى: سيرة الأميرين، ص104، د. السرورى: الحياة السياسية، ص51.

استمر الشريف الفاضل مع علي الصليحي فترة تسعة أشهر، وهي الفترة التي حاصر بها علي الصليحي حصن السوا [166]،وانتهى الحصار بتسليم يعفر الكرندي نفسه لعلي الصليحي في رمضان سنة 450هـ/1058م، زامن ذلك وصول الشريف جعفر بن القاسم العياني من صعدة، طالباً من الصليحي الإفراج عن ابنه الفاضل[167].

عندما خرج المكرم إلى شهارة في سنة 461هـ/1068م، فرض الحصار على جميع جهاتها غير أنه لم يلبث أن عاد إلى صنعاء، وترك استمرار الحصار لبعض قواده مثل سبأ بن أحمد الصليحي، وأبي الحسن بن الجناح، وقد استمر الحصار لمدة خمسة أشهر انسحب بعدها الصليحيون إلى صنعاء[168]

لما أعادت الزيدية رص صفوفها استطاع الشريف الفاضل السيطرة على ثلا، ثم زحف إلى صنعاء وحاصرها سنة 466هـ، وشن عليها عدة غارات من حصن ذى مرمر، فاشتد الحصار على من فيها، وقلت الأقوات، وارتفعت الأسعار، وقاسى أهل صنعاء الجوع وويلات الحصار[169]، وفي نفس الوقت عمل ذو الشرفين على مهاجمة صنعاء من جهة الغرب .. فوصلت غاراته إلى غيل البرمكى بصنعاء[170] وقد دفع هذا الهجوم بالصليحيين للتفكير فى نقل عاصمتهم من صنعاء لى ذى جبلة[171]، وهو الذي تم بالفعل بعد ذلك.

وفي سنة 553هـ/1158م شدد ابن مهدي الحصار على زبيد، واستبسل أهلها في الدفاع عنها، حتى قال عمارة:"أنه لم تصبر أمة على الحصار والقتال مثل ما صبر عليه أهل زبيد، لأنهم قاتلوا ابن مهدي قتالاً شديداً، وقُتِل منهم الكثير،ونالهم الجوع حتى أكلوا الميتة من شدة الجهد والبلاء"[172]، وذكر الثقفي أنه قتل من أهل زبيد في اليوم الأول من هذا الحصار ألف قتيل على سور المدينة، وفي اليوم الثاني ثمانمائة رجل فما فّلهم ذلك ولا كسرهم[173]، إلا أن زبيد في نهاية الأمر سقطت تحت ضربات ابن مهدي فدخلها وأسقط حكم بني نجاح.

- الأثر الاجتماعي الناتج عن الأسر سواء في المعارك أو خارجها:

قام آل طريف بمهاجمة الهادي يحي بن الحسين بجموع كثيرة في رجب 290هـ/903م، وألحقوا به هزيمة منكرة[174]،وَأَسَرُوا ابنه محمد المرتضى[175] ،واضطر الإمام الهادي إلى العودة إلى صعدة، في السنة نفسها[176]،تاركاً ابنه في يد أعدائه الذي لم يخرج من سجنه إلا بفضل الجهود التي بذلها أسعد بن أبي يعفر الذي عمل على تخليصه من الأسر، بعد أن تجمع حوله كثير من الجند فهاجم بهم

---

(166)- السوا:عزلة من بلاد الحجرية، مركزها النشمة، وتقع بين التربة وتعز.(الحمزي:كنز الأخيار،ص47، هامش1).

(167)-الربعي:سيرة الأميرين،ص116،115. انظر:

Wilferd Madelung, *The sirat Al-Amirayn*, Volume1,Part1.P.72.

(168)- الربعي: سيرة الأميرين،ص174،لكبسي:اللطائف،ص36،الفقي:اليمن،ص183.

Wilferd Madelung,OP.Cit.P.76.

(169) الربعى: سيرة الأميرين، ص231، يحيى بن الحسين: غاية، ج1، ص266، 267، د. الفقى: اليمن، ص 185.

(170) الربعى: سيرة الأميرين، ص 237، د. السرورى: الأحوال السياسية، ص 502، غيل البرمكى: من غيول صنعاء، يسقى مزارع بيت ميعاد، جنوبى صنعاء، ومنابعه من بلاد سنحان. (الربعى: سيرة الأميرين، ص 237، هامش 1 للمحقق).

(171) د. السرورى: الحياة السياسية، ص 130، ومدينة ذى جبلة: اختطها عبد الله بن محمد الصليحى سنة 458هـ/1066م، وهى مدينة بين نهرين جاريين فى الصيف والشتاء، يقال أنها تسمت باسم يهودي كان يبيع الفخار. انظر: (عمارة: تاريخ اليمن، ص 46، ابن الديبع: قرة العيون، ص261).

(172)- عمارة: تاريخ اليمن،ص123،

Joesph chelhod, *L'Arabie du Sud Histoire et Civilisation, Tomell,La Societe Yemenite De L'hegire Aux Ideologies Modernes*,P.39.

(173)- الثقفي:سيرة الإمام أحمد بن سليمان،ص233.

(174)- المصدر السابق، ص36.

(175)- الهمداني، الحسن بن يعقوب، (1986).الإكليل، تحقيق: محمد على الأكوع، منشورات المدينة، بيروت، ط3، جـ10،ص67.

(176)- العلوي: المصدر السابق،ص250،يحي بن الحسين: المصدر السابق، ص35-37.

قلعة بُوس في صفر سنة 291هـ/903م[177] ،وأطلق سراح محمد بن الهادي وأرسله في حراسة مشددة إلى شِبَام.[178]

في سنة 302هـ/ لم يرفع ابن الفضل الحصار عن زميله ابن حوشب في مسور حجة إلا بعد أن قدّم ابن حوشب ولداً من أولاده رهينة عند ابن الفضل، كدليل على دخوله فى طاعته.[179]

كما قام علي الصليحي بأسر جعفر بن القاسم العياني الزيدي وظل معه أثناء انتقاله إلى المناطق الوسطى للسيطرة عليها سنة 450هـ/1058م، فحاول استمالته إلى صفه.[180]

وفي سنة 536هـ/1141م قام محمد بن القدمي من قبيلة بني حي بالسطو على قافلة التجارة في الطريق ما بين نجران وصعدة، فسلبها وقتل أحد رجالها، فخرج إليه الإمام أحمد بن سليمان واحكم الحصار عليه، فَسُلِّم أخوه الحسن بن القُدَمِي، وأربعة معه، بينما هرب محمد بن القُدَمِي، فتقدم الإمام إلى حصن ابن القُدَمِي وأحرقه،ولم يلبث ابن القُدَمِي أن جمع جموعه فالتقى بقوات الإمام التي هزمته وفرقت جموعه.[181]

استنجد أولاد الإمام أحمد بن سليمان بالسلطان علي بن حاتم ضد الأشراف القاسمين، بعد أن قبضوا على الإمام وسجنوه في مصنعة أثافت[182] سنة565هـ/1175م، وفي ذلك يقول صاحب سيرة الإمام:".. وقعت المكاتبة والمطالبة من السلطان علي بن حاتم اليامي إلى فليته[الذي سجن الإمام في أثافت من آل القاسم] في أمر الإمام، وَيُقَبِّح عليهم لَزْمُه، ويشير بإطلاقه، ويطالع السلاطين من نَهْم وبني دَعَّام، والشيخ الأجل علي بن دعفان البحيري، ويأمرهم بالاجتماع والحركة إلى جهة فليته لإخراج الإمام"[183].

أما في تهامة فقد شنَّ ابن مهدي الغارات على أغلب مناطقها بعد أن التف حوله الكثير من الأنصار حتى "أجلى جميع أهل البوادي، وقطع الحرث والقوافل التجارية"[184]، "فانقطع الناس عن السفر من زبيد إلى عدن، ومن عدن إلى زبيد، مدة ثلاث سنين، فقضى ذلك برخص بضائع كل بلد منهما، وغلائها في البلد الآخر، حتى صار ما يساوي دينارا بربع دينار، وما يساوي ديناراً في البلد الآخر بأربعة دنانير"[185] ، كما شدد ابن مهدي الحصار على زبيد 553هـ/1158م ، واستبسل أهلها في الدفاع عنها، حتى قال عمارة:"أنه لم تصبر أمة على الحصار والقتال مثل ما صبر عليه أهل زبيد، لأنهم قاتلوا ابن مهدي قتالاً شديداً، وقُتِل منهم الكثير،ونالهم الجوع حتى أكلوا الميتة من شدة الجهد والبلاء".[186]

- الأثر الاجتماعي الناتج عن القتل في المعارك المختلفة:

---

(177)- المصدر السابق،ص271، 272.

(178)- المصدر السابق،ص273.

(179) ابن الديبع: قرة العيون، ص205، د. محمد الحريرى: الاتجاهات، ص51.

(180) ابن الديبع: المصدر السابق، ص110-115، يحيى بن الحسين: غاية، ص252، حاول على الصليحى مناضرة الشريف الفاضل فى الطريق، محاولاً كسبه إلى صفه. (الربعى: سيرة الأميرين، ص111، 112).

(181)- الثقفي: سيرة الإمام أحمد بن سليمان، ص101-108، يحي بن الحسين:غاية الأماني،جـ1،ص300.

(182)- أَثَافِت:قرية باليمن ذات كروم كثيرة وكانت تسمى في الجاهلية دُرْنَا بضم الدال.(يحي بن الحسين:غاية الأماني، جـ1، ص170).

(183)- الثقفي: المصدر السابق،ص308، Al-Akwa, OP.Cit.P.215.

(184)- اليماني، ابن عبد المجيد،(1985). تاريخ اليمن المسمى بهجة الزمن في تاريخ اليمن، تحقيق: مصطفى حجازي، دار الكملة، صنعاء، ط2، ص 74، ابن الديبع: قرة العيون،ص361-362،الوصابي: المصدر السابق،ص106، ويذكر الثقفي أن ابن مهدي "كان يأمر أصحابه أن يغزوا قرى تهامة، وهي خيام فيحرقونها في الليل، ومن فيها، فما زال كذلك حتى أقفروا أكثر تهامة".(الثقفي: المصدر السابق،ص233).

(185)- اليمني، عمارة بن أبي الحسن،(1991).النكت العصرية في أخبار الوزراء المصرية،تصحيح:هرتويغ درنبرغ،مكتبة مدبولي،القاهرة،الطبعة الثانية،،ص26-27.

(186)- اليمني، عمارة، (1992). تاريخ اليمن، تحقيق: محمد زينهم محد عزب، دار الجيل، بيروت، ط1،،ص123،
Joesph chelhod, *L'Arabie du Sud Histoire et Civilisation*,P.39.

لما خرجت قوات ابن الفضل باتجاه ذمار294هـ/ 906م ، دخلتها بعد أن هرب الزيدية منها، واستطاع ذو الطوق اليافعى - أحد قواد ابن الفضل - تعقب محمد بن الروية - أحد قواد الإمام الهادى - فى بلاد رداع[187] وقتله.[188]

كما اشتد القتل في الاسماعيلية من قبل الزيدية في عهد الناصر الزيدي، وفي ذلك يقول صاحب سيرة الناصر عن معركة نفاش[189] مع الإسماعيلية سنة306 هـ/918م:"لقد شهدت الحروب وعاينتها منذ بلغت الحُلُم فما رأيت يوما كيوم نُفَاش، أكثر قتلاً ممن رأيته وعلمته، قتل من أعداء الله القرامطة..فقد سمعت للدماء خريرا كخرير الماء إذا هبط من صعود"[190]، ويقول:"وكان القتل للقرامطة في كل شعب وواد وشرف..ولقد اجتهدنا أن نعرف مبلغ القتلى فما قدرنا".[191]

وفي عهد أسعد بن يعفر استطاع حصار عاصمة ابن الفضل المذيخرة ودخولها والقضاء على من بها من الاسماعيلية، ثم عاد إلى صنعاء سنة 305هـ/917م ثم قام بقَتْلَ أسراه ومن ضمنهم ولدين لابن الفضل، وقطع رؤوسهم، وبعث برؤوسهم إلى أمير مكة، فعرضت فى موسم الحج[192] ثم بعث بها إلى العراق.

ولما ظهر علي الصليحي خرج جعفر بن عباس الشاورى بثلاثين ألفاً[193] من قبائل صنعاء وأهل السُنَّة لقتاله، فدارت معركة شديدة بين الطرفين فى شعبان سنة 439هـ/1047م[194] انتهت بقتل جعفر الشاورى[195] وكثير من أصحابه.

كما التقى الصليحى مع الإمام أبى الفتح الديلمى فى منطقة نجد الجاح شرقى مدينة رداع، فدارت معركة كبيرة بين الطرفين، انتهت بقتل الإمام الديلمى ونيف وسبعين من أنصاره، فى سنة 444هـ/1052م.[196]، وظل جيش علي الصليحي يترقب الشريف الفاضل الزيدي وأعوانه من قبائل همدان فى قراتل[197] بالقرب من حاز[198] وفيها دارت معركة كبيرة فى المحرم سنة 448هـ/1056م، انتهت بهزيمة قاسية للشريف الفاضل وأعوانه من القبائل، وقتل كثير من زعمائهم.[199]

ولما جمع بني نجاح عددا كبيرا من السودان، قدر بنحو عشرين ألف رجل، تقدم إليهم على الصليحى فى 450هـ/1058م[200] بجنده الذى بلغ حوالي ألفين وسبعمائة فارس[201] فالتقى الجمعان

---

(187) رداع: بفتح الراء والدال، وتعرف برداع العرش، وتقع إلى الشرق من مدينة ذمار، وهي إدارياً تابعة لمحافظة البيضاء. (ابن دغثم: السيرة المنصورية، ج2، ص110، هامش1 للمحقق، الحمزى: كنز الأخيار، ص60، هامش4 للمحقق، كحالة: شبه جزيرة العرب، ص56، هامش11).

(188) العلوى: سيرة الهادى، ص392، الخزرجي: العسجد، ورقة 51.

(189) - نُفَاش:موضع في بلد همدان باليمن.(يحي بن الحسين:غاية الأماني،جـ1،ص211،هامش2).

(190)- اللحجي، مسلم، (1990). سيرة الإمام أحمد بن يحي الناصر لدين الله منتزعة من كتاب أخبار الزيدية من أهل البيت عليهم السلام وشيعتهم باليمن، تحقيق:ويلفرد ماديلونغ، اثياكابوس اكسبتر، مع المعهد الشرقي بجامعة أكسفورد، الطبعة الأولى،،ص111.

(191)- المصدر السابق،ص112، الغريب أن صاحب سيرة الناصر يذكر أن معسكر الناصر لم يقتل منهم أحدا، سوى رجل واحد أخطأ به بعض أصحابه بضربة فمات منها.(المصدر السابق،ص112)، بينما حصر في قتلى الإسماعيلية خمسة وأربعون داعياً، كل داع منهم آمر ناه.(المصدر السابق،ص114)، أما المقاتلين العاديين فليس للقتلى منهم عَدَّ لكثرتهم.

(192) الاهدل: تحفة الزمن، ص165، الوصابي: الاعتبار، ص25.

(193) الخزرجي: العسجد، ورقة 72، الرسولى: فاكهة، ورقة 130، ابن الديبع: قرة العيون، ص244.

(194) المصادر السابقة، نفس الصفحات.

(195) إدريس، عماد الدين بن الحسين: نزهة الأفكار وروضة الأخبار في ذكر من قام باليمن من الملوك الكبار والدعاة الأخيار، مخطوط بدار الكتب المصرية رقم (29219) عقائد تيمور، ورقة 16، الجرافى: المقتطف، ص77، الهمدانى: الصليحيون، ص78.

(196) ابن الديبع: قرة العيون، ص240، هامش 1، يحيى بن الحسين: غاية، ج1، ص250.

(197) - قَرَاتِل:قرية من عزلة الربع، ناحية همدان، تقع على بعد 18 كيلو مترا في الشمال الغربي لمدينة صنعاء.(الربعي: سيرة الأميرين،ص94،هامش2،للمحقق).

(198)- يحيى بن الحسين: غاية الأمانى، ج1، ص252. وحَاز:قرية من عزلة جَشَم ناحية همدان، تقع على وادي حَاز على بعد 28كيلو مترا في الشمال الغربي لمدينة صنعاء.(الربعي:المصدر السابق،ص94،هامش1 للمحقق).

(199) الربعي: سيرة الأميرين، ص94، 95، د. السرورى، الحياة السياسية، ص50.

(200) الهمدانى: الصليحيون، 83، نقلاً عن إدريس: عيون، السبع السابع، ص14، حسن سليمان: اليمن السياسى، 180.

(201) الوصابى: الاعتبار، ص34، العقيلى: المخلاف، ص154، الهمدانى: الصليحيون، ص84.

فى منطقة الزرائب[202] من أعمال ابن طرف، فكان اليوم الأول للنجاحين، غير أن الدائرة دارة عليهم، فهزموا شر هزيمة "فلم يبق منهم إلا ألف رجل"[203]، ورغم المبالغة هنا إلا أنها تدلل على ارتفاع عدد القتلى.

وعلى الرغم من قيام الإمام حمزة بن أبى هاشم[204] بتحصين نفسه بوادى الملوى[205]، إلا أن الجيش الصليحى أحكم عليه وعلى أنصاره الحصار أعلى الوادى وأسفله، ورموهم بالنبل والحجارة[206] حتى أثخنوهم، وقتلوا منهم ثمانمائة رجل[207] كما وقف مع الإمام سبعون شيخاً من همدان يقاتلون دونه حتى قتلوا عن آخرهم، وقتل الإمام حمزة وولده[208] وكانت هذه المعركة فى 22 ذى الحجة 459هـ/1067م.[209]

ولما أحكم ابن مهدي الحصار على زبيد 553هـ/1158م ذكر الثقفي أنه قتل من أهل زبيد في اليوم الأول من هذا الحصار ألف قتيل على سور المدينة، وفي اليوم الثاني ثمانمائة رجل.[210]

- الأثر الاجتماعي المتمثل في الفرار والهجرة لمناطق أكثر أماناً:

لما تقدم ابن الفضل إلى المذيخرة سنة 292هـ/905م فرَّ منها صاحبها جعفر المناخي[211] إلى الزياديين في تهامة[212]، ولما قدم ابن الفضل إلى صنعاء سنة 293هـ/906م اضطر أسعد بن يعفر إلى الخروج من شبام بأهله وأولاده إلى الدعام بن إبراهيم فى بلاد همدان[213]، ولما دخل ابن الفضل إلى زبيد 294هـ/907م هرب صاحبها أبو الجيش إسحاق بن إبراهيم الزيادى[214] إلى مناطق خارجها.

كما ترك المطرفية مناطقهم وهاجروا إلى مناطق أخرى نتيجة لخوفهم على أنفسهم من خصومهم، ومن أجل تبرير ذلك فقد نادوا بوجوب هجر الظالمين واعتزالهم، ورأوا أنه يجب على الإنسان أن يفر بنفسه وولده عن مجامع الناس وقراهم ومدنهم لظهور الفساد، بل اعتبروا ذلك فرض من رب العالمين[215]، لهذا السبب قاموا بإنشاء العديد من هذه الهجر[216]، فكانت بالنسبة للمطرفية ملاذا آمنا يضمنون فيه التمتع بالحرية الفكرية المطلقة في عرض أفكارهم، وفي إقامة مدارسهم التي يلقّنُون فيها مذاهبهم لتلاميذهم[217]

([202]) - الزرائب منطقة من أعمال ابن طرف، حدثت فيها معركة شهيرة حملة اسم نفس المكان انتصر فيها علي الصليحي على بني نجاح ومن تحالف معهم سنة 450هـ. انظر: (الهمداني: الصليحيون، ص83).

([203]) عمارة: تاريخ اليمن، ص37، الوصابى: الاعتبار، ص34، تامر: الإسماعيلية، ج3، ص160.

([204]) هو حمزة بن أبى هاشم بن عبد الرحمن بن عبد الله بن الحسين بن القاسم بن إبراهيم بن إسماعيل بن الحسن بن الحسن بن على بن أبى طالب. (إدريس: نزهة الأفكار، ورقة 19، لوحة أ، الكبسى: اللطائف، ص32، العرشى: بلوغ المرام، ص37).

([205]) - المَلْوي:من بلاد أرحب في بلاد الخشب.(الزحيف: اللواحق الندية،جـ2،ص725،الجرافي : المقتطف، ص78).

([206]) يحيى بن الحسين: غاية الأمانى، ج1، ص255، د. السرورى: الحياة السياسية، ص 112.

([207]) إدريس: نزهة الأفكار، ورقة 19، لوحة ب، الهمدانى: الصليحيون، ص 118، نقلاً عن إدريس: عيون، السبع السابع، 95.

([208]) يحيى بن الحسين: غاية، ج1، ص 255، الكبسى: اللطائف، ص 33، 34، الجرافى: المقتطف، ص78.

([209]) العقيلى: المخلاف، ص162، الهمدانى: الصليحيون، ص 118.

([210])- الثقفي:سيرة الإمام أحمد بن سليمان،ص233.

([211]) - جعفر المناخي: هو الأمير جعفر بن إبراهيم بن ذى المثلة الحميري. (ابن الديبع: قرة العيون، ص191، هامش 1).

([212]) - ينظر بتصرف: الحمادى: كشف، ص56، يحي بن الحسين: غاية الأماني، ج1، ص159، الجرافى: المقتطف، ص72).

([213]) العلوى: سيرة الهادى، ص391، الجرافى: المقتطف، ص72.

([214]) فى أول عهد أبو الجيش، كان أسعد بن يعفر يخطب له، ويعترف له بالسيادة. (الوصابي: الاعتبار، ص 25، د. الحريري: دراسات وبحوث، ص181).

([215]) - سليمان المحلي: البرهان الرائق، ورقة 237، لوحة أ.

([216]) - مثل: هجرة الروعة بالطرف من حضور الأحبوب، وهجرة جنب التي تعرف بمعين. (اللحجي: أخبار الأئمة، جـ4،ورقة 98، 104)، وهجرة ريدة البون على مسافة 70 ك.م. من صنعاء شمالا. (اسماعيل الأكوع: البلدان، ص135، هامش1)، وهجرة مدر في أرحب على بعد عشرين ميلا شمال صنعاء.(الأكوع: المرجع السابق،ص264، هامش1)، وهجرة قاعة التي تبعد عن عمران بنحو 12 ك.م. في عزلة عيال حاتم من جبل عيال يزيد. (الأكوع: هجر العلم، جـ4،ص2303).وهجرة شظب، شمال صنعاء في منطقة السودة. (الأكوع: البلدان اليمانية، ص167،هامش3).

([217]) - سيد مصطفى: وثائق يمنية، ص220-221.

على الرغم من أن المطرَّفية اتخذوا من سناع مقرا لهم فقد اضطروا إلى الخروج عنها[218]، وبدؤوا البحث عن مكان بديل فوجدوا وادي وقش خاليا من السكان فاتخذوها هِجْرَة[219]، فـ "تسامع بها الناس ..نحو ما كانت السمعة بسناع، فانتهى ذكرها إلى أطراف الآفاق، فضربت إليها آباط الإبل وطويت إليها المراحل".[220]

رابعاً:الآثار الاجتماعية بعد الحروب والمعارك بين الفرق المذهبية المتنازعة:

- الأثر الاجتماعي الناتج عن جمع الأموال سواء كغنمية من الخصم أو كمصالحة:

غنم علي بن الفضل من خزائن ابن أبي العلاء الخنفري سبعين بدرة، والبدرة عشرة آلاف درهم[221] فعظم شأنه، وشاع ذكره[222]، ولما دخل علي بن الفضل ذمار[223] وجد جيشاً للأمير الحوالى اسعد بن يعفر[224]، بـهرّان[225] فكتب إلى والى هران عيسى بن معان اليافعى[226] يستميله، فأجابه اليافعى، ودخل فى مذهبه.[227] ما بين سنتي 292-293هـ/905-906م.

أما في عهد علي الصليحي دخل بنى معن فى طاعته، فقبل طاعتهم وترك لهم عدن وفرضتها (مينائها)[228] مع المناطق التابعة لهم مثل لحج وأبين والشحر وحضرموت.[229] بعد أن فرض عليهم دفع مائة ألف دينار سنوياً مقابل ذلك[230] ،ثم عاد إلى مخلاف جعفر، ومنه عاد إلى صنعاء[231]،كما استولى سعيد الاحول بعد قتله لعلي الصليحي سنة 459هـ/1067م على ألفى فرس وثلاثة آلاف جمل[232]

عندما ضيق المكرم الحصار على الشريف الفاضل وأخيه ذي الشرفيين في شهارة سنة 462هـ/1069م لمدة خمسة أشهر، عمد الأمير جياش بن نجاح على إفشال هذه الحصار عن طريق تقديمه لهما في كل شهر ألف دينار[233] ،ولما لم يجد هذا الحصار نتيجة لهذه الأموال وغيرها انسحب الصليحيون إلى صنعاء[234] ، وقد يكون الهدف الذي دفع جياش بن نجاح لتقديم هذه

([218]) - اللحجي: أخبار الأئمة، جـ4،ورقة 77.

([219]) - اللحجي: لمصدر السابق، جـ4،ورقة 77، 78، ووقش: قرية بالقرب من صنعاء إلى جهة الغرب. (ياقوت الحموي: معجم البلدان، جـ5،ص381).

([220]) - اللحجي: المصدر السابق،جـ4،ورقة 78.

([221]) "وغير ذلك من الأمتعة والحلي والفراش، والثياب، والدواب" (الوصابي: الاعتبار، ص23) وكان هدف ابن الفضل من التنكيل والنهب، زيادة عدد أتباعه، وإرهاب القبائل الأخرى. (سلطان ناجى: الدولة القرمطية 3،مجلة الحكمة، صنعاء، العدد الرابع والعشرون، السنة الثالثة، اغسطس، 1973م، ص40).

([222]) ابن الديبع: قرة العيون، ص190، يحي بن الحسين: غاية الأماني، ج1، ص193، الحمزى: كنز الأخيار، ص58، العرشى: بلوغ المرام، ص22.

([223]) ذمار: بفتح أوله و ثانيه، المدينة المعروفة جنوب صنعاء، سميت بذمار بن يحصب بن وهمان بن سبأ الأصغر، وهي الآن عاصمة فحافظة ذمار، (زبارة: أئمة اليمن، المطبعة الناصرية، تعز،1952م، القسم الأول، ص46، ص21، ابن دغثم: السيرة المنصورية، ج2، ص59، هامش1).

([224]) هو أسعد بن إبراهيم بن يعفر الحوالي، تنسب أسرته إلى عامر ذى حوال الأصغر الحميري، توفى فى سنة 332هـ/ 743هـ، (العمري،حسين عبد الله، (1992). أسعد بن يعفر، ص103،الموسوعة اليمنية،ج1،مؤسسة عفيف الثقافية، صنعاء، ط 1، 1992 م.

([225]) هران: بكسر الهاء وتشديد الراء، حصن شمال مدينة ذمار، (الجندى: السلوك، ج1، ص237، هامش8.

([226]) العلوى: سيرة الهادى، ص390، ابن الديبع: قرة العيون، ص194، هامش3.

([227]) الرسولى: فاكهة ورقة 88، ابن الديبع: قرة العيون، ص194.

([228]) الهمدانى: الصليحيون، ص86، نقلاً عن رسائل القمى، 19-22، د. السرورى: الحياة السياسية، ص53.

([229]) الخزرجى: العسجد، ورقة 105، ابن الديبع: قرة العيون، ص304، حسن صالح شهاب: عدن فرضة اليمن، ص111، مركز الدراسات والبحوث اليمنى، صنعاء، الطبعة الأولى، 1990م. حضرموت: ناحية واسعة فى شرقى عدن بقرب البحر، وهى على شاطئ بحر عمان، وحولها رمال، وتعرف بالأحقاف، من أهم مدنها تريم وشبام. (ابن سمرة الجعدى: طبقات فقهاء اليمن، ص313).

([230]) أحمد حسين: اليمن عبر التاريخ، ص205، د. السرورى: الحياة السياسية، ص53.

([231]) الهمدانى: الصليحيون، ص86، نقلاً عن رسائل القمى، ص19-22.

([232]) ابن الديبع: قرة العيون، ص255، هامش 2، الوصابى: الاعتبار، ص49، د. الحريرى: دراسات، ص201.

([233])- الربعي: سيرة الأميرين،ص175. Wilferd Madelung,OP.Cit.P.76..

([234])- المصدر السابق،ص174،الكبسي:اللطائف،ص36.

الأموال تقوية الصف الزيدي في محاربته للمكرم الصليحي وإضعافه، أو شغله عن محاربة النجاحيين خلال هذه الفترة.
بوفاة أروى الصليحي ضعفت الدولة الصليحية كثيرا فورثها آل زريع الذين اشتروا سنة 547هـ/1152م، جميع المعاقل والحصون والمدن التي كانت تابعة للدولة الصليحية بمائة ألف دينار، وكانت أكثر من ثمانية وعشرين حصنا ومدينة، منها مدينة ذي جبلة[235]، وقد يكون للعامل المذهبي دور في هذا البيع وإلا لماذا بيعت لبني زريع دون سواهم فكلاهما اسماعيلية؟

- الأثر الاجتماعي الناتج عن الاغتيالات بعد الحروب:

تمت نهاية ابن الفضل عن طريق طبيب عراقي ماهراً بفتح العروق، ومداواة الجروح، وصناعة الدواء، يسمى الشريف البغدادي، وقد اتفق مع اسعد بن يعفر على أن يقتل ابن الفضل شريطة أن يقاسمه أسعد نصف ملكه إن بقي على قيد الحياة،وبالفعل توجه إلى المذيخرة، ومارس مهنته الطبية فيها، فأصبح بعد قليل ذا شهرة واسعة، فاستدعاه ابن الفضل يوماً ليتولى فصده، فوضع السم فى شعر لحيته أو مقدم شعر رأسه، ولما انتهى من فصده، وضع له من السم حاجته وهرب، فأحس ابن الفضل بالسم بعد ساعة، فطلب الطبيب فلم يجده فمات مسموماً .. وأُدْرِكَ الطبيب بنقيل صيد[236]، فتوفي ابن الفضل فى ليلة الخميس النصف من ربيع الآخر سنة 303هـ/915م.[237]
لم يسلم الصف الزيدي أيضاً من الاغتيالات، فتذكر المصادر اليمنية أن ولدا لابن حوشب قام بقتل ابن العباس الشاوري غدراً حين دخل عليه يوماً فى بعض الغفلات، فرآه بمفرده فقتله، واستولى على البلاد[238]،وإن كان البعض منها قد حدد ذلك بسنة 333هـ/944م[239]، ثم تحول عن المذهب الاسماعيلي لأهل السنة وقام بقتل الكثير من أنصار أبيه "وشردهم حتى لم يبق حوله إلا من لا يعرف"[240]، ومهما يكن فقد تم التآمر عليه والتخلص منه عندما وثب عليه نائبه ابن أبي العرجاء[241] أثناء دخوله بلدة عين محرم[242] فقتله فيها.[243]
وفي عهد الصليحيين حاول علي الصليحي مهادات نجاح الحبشي وتحسين العلاقة معه، وملاطفته مما أوجد علاقات شبه ودية بينهما[244] عندها قدم الصليحى جارية حسناء لنجاح أسقته سماً فقتلته[245] فى 452هـ/1060م بمدينة الكدراء.[246]
وفي سنة 459هـ/1067م قام أبناء نجاح بالثأر لأبيهم من علي الصليحى عندما توجه للحج فتتبعوه حتى ساحل تهامة فى ظاهر المهجم فى ضيعة تعرف باسم الدهيم وبئر أم معبد[247] ثم دخلا

([235]) - عمارة: تاريخ اليمن، ص72، ابن الديبع: قرة العيون، ص314.
[236] نقيل صيد: هو المعروف اليوم بنقيل سمارة، ويقع وسطاً بين السحول غرباً وحقل يحصب شرقاً. (الأكوع: البلدان اليمانية، ص 290، هامش3، ابن الديبع: قرة العيون، ص396، هامش1).
[237] الجندى: السلوك، ج1، ص244، الرسولى: فاكهة الزمن، ورقة 95، الخزرجى: العسجد، ورقة 54، واكتفت بقية المصادر بذكر سنة وفاته فقط. (الحمادى: كشف، ص68، الشجاع، عبد الرحمن، (1993). اليمن فى عيون الرحالة، دار الفكر، دمشق، بيروت،ط1، ص41.
[238] الحمادي: كشف، ص77، الجندي: السلوك، ج1، ص246.
[239] غاية الأماني، ج1، ص219، 220.
[240] الجندي: السلوك، ج1، ص247، الهمداني: الصليحيون، ص52.
[241] لم يرد له أي تفصيل لا فى المصادر اليمنية ولا فى غيرها، سوى أنه من سلاطين تلك الناحية. (الجندي: السلوك، ج1، ص 247، الاهدل: تحفة الزمن، ص164، الجرافي: لمقتطف، ص37).
[242] وردت فى كشف أسرار الباطنية، (عثر محرم، ص77).
[243] الخزرجي: العسجد، ورقة 56، الرسولي: فاكهة، ورقة 98، يحي بن الحسين: غاية الأماني، ج1، ص220، ابن الديبع: قرة العيون، ص215، الكبسي: اللطائف، ص18، وجعل البعض زمن مقتله 336هـ، انظر: (الهمداني: الصليحيون، ص55، هامش 2).
[244] العقيلى: المخلاف، ص143، أيمن: الاتجاهات، ص102.
[245] عمارة: تاريخ اليمن، 75، الكبسى: اللطائف، ص24، د. الحريرى: دراسات، ص193، 236.
[246] عمارة: تاريخ اليمن، ص34، الجندى: السلوك، ج2، ص486،ابن الديبع: قرة العيون، ص246، يحيى بن لحسين: غاية، ج1، ص253، Farhad Daftary The Isma'ilis, p.208. يورد الوصابى مقتل نجاح فى سنة 453هـ (الاعتبار، ص 47).
[247] ابن المجاور، يوسف بن يعقوب، (1986). صفة بلاد اليمن، تحقيق: أوسكر لوفغرين،دار التنوير، بيروت، ط2، ص75، إدريس: نزهة الأفكار، ص17، ابن الديبع: قرة العيون، ص250، يحيى بن الحسين: غاية الأمانى، ج1، ص256، المهجم: بفتح وسكون، أحد المدن التهامية، بينها وبين زبيد ثلاثة أيام، وهى مقابلة لساحل اللحية، وهى اليوم مقفرة فى وادى سردد، غرب مدينة الزيدية. (ابن الديبع: قرة

معسكره سرا وهاجماه في خيمته، لدرجة أنه فوجئ بهم، فقتله سعيد الأحول وأخوه جياش، واجتزا رأسه ورأس أخيه عبد الله وقتل الاحول باقي أقاربهما.[248]
ولما توجه الشريف الفاضل إلى الجوف، واستقرّ فى ضيعة عمران ليقوم بأعمال الزراعة، حيث قسم المزرعة ثلاثاً بينه وبين بنى نهم وبنى الدعام، غير أن بنى نهم لم يرضوا بهذه القسمة فهجموا عليه أثناء نزوله الغيل ليستحم، وقتلوه فى ذى الحجة سنة 468هـ/1076م.[249]

- الأثر الاجتماعي الناتج عن اقتراف القضايا التي تمس الشرف والأخلاق:

لعل أكبر التهم المتعلقة بالشرف والأخلاق يتهم بها ابن الفضل خاصة ما يتعلق بالنساء، فتنسب المصادر له كثير من التهم، فعندما دخل صنعاء قام باغتصاب النساء اللاتي أسرهن فى جامع صنعاء[250] بعد أن حوله إلى اصطبل للخيول[251]، أما فى زبيد يأسر أربع آلاف امرأة، ويستبيحهن لجنوده، ثم يأمرهم بذبحهن حتى لايشغلنهم عن القتال[252]، ولما يتوجه إلى زبيد للمرة الثانية سنة 297هـ/909م يأمر بقتل أهلها، وسبى نساءها ويلبث فيها سبعة أيام، ثم يعود إلى المذيخرة[253] ،ولما دخل أسعد بن يعفر مدينة المذيخرة بعد مقتل علي ابن الفضل سنة 304هـ/ غنم أموالاً عظيمة منها وأسر بنات ابن الفضل.[254]
ولما قتل علي الصليحي من قبل بني نجاح سنة 459هـ/1067م ، قام سعيد الأحول بن نجاح بأسر أسماء بنت شهاب، وجعل رأس زوجها وأخيه عبدالله أمام هودجها[255]، وعندما استطاع المكرم الصليحي حصار سعيد الأحول في حصن الشرف سنة 463هـ/1070م قاموا بقتله وأسر زوجته أم المعارك: [256]

- الأثر الاجتماعي الناتج عن فتاوى التكفير واستباحة القتل للخصوم:

اشتد العداء بين المطرفية وبين الإمام عبد الله بن حمزة وزادت المراسلات بالسب والشتم، وتبارى شعراء كل فريق في تفنيد معتقدات الفريق الآخر[257]، الأمر الذي دفع الإمام إلى الحكم بكفرهم وقرَّر مواجهتهم لِمَا أصبحوا يشكلونه من خطورة على إمامته، بعد أن رفضوا شرط العلوية في الإمامة، مما يعني عدم شرعيته فيها على مقتضى القواعد الزيدية، خاصة إذا علمنا أن الإمام عبد الله بن حمزة كان شخصا طموحاً، فقد كان يفكر بأن تصل دولته إلى الحجاز والشام[258] ، عندها أصدر الإمام الزيدي ابن حمزة حكمه بكفر المطرفية، وجعل دارهم دار حرب[259]، وأمر بقتل كل

العيون، ص198، هامش2، الوصابى: الاعتبار، 23، هامش11، (أم الدهيم: موضع قرب المهجم (يحيى بن الحسين: غاية، ج1، ص 256، هامش3) بئر أم معبد : هى بئر الدهيم بن عنس.. وموضع خيمة أم معبد بنت الحارث العنسى. (ياقوت الحموى: معجم البلدان، ج3، ص 502، 503).

[248] عمارة: تاريخ اليمن، ص76، 77، ابن المجاور: صفة، ص75، ابن الديبع: الفضل المزيد، ص57، الوصابى: الاعتبار، ص47، 48،
Farhad Daftary The Isma'ilis, p.207..

[249] يحيى بن الحسين: غاية، ج1، ص 268، الكبسى: اللطائف، ص37، د. السرورى: الأحوال السياسية، ص504.

[250] الجندى: السلوك، ج1، ص238، الأهدل: تحفة الزمن، ص159.

[251] الكبسى: اللطائف السنية، ص14.

[252] الجندى: السلوك، ج1، ص239، 240، يحي بن الحسين: غاية الأماني، ج1، ص198، ابن الديبع: الفضل المزيد، ص52، بينما يجعلها العلوي خمسة وثلاثين ألف امرأة - كما مرّ سابقاً - (سيرة الهادي، ص394).

[253] العلوى: سيرة الهادى، ص394، يحى بن الحسين: غاية الأمانى، ج1، ص201.

[254] نشوان الحميري: الحور العين، ص254، الاهدل: تحفة الزمن، 162، 163.

[255] عمارة: تاريخ اليمن، ص38، يحيى بن الحسين: غاية الأمانى، ج1، ص258، الكبسى:اللطائف، ص 35.

[256] عمارة: تاريخ اليمن، ص47، الخزرجى: العسجد، ورقة 80.

([257]) - ابن دعثم: السيرة، جـ3،ص826-837.

([258]) -أحمد عبد الله عارف: الاتجاهات،ص183.

([259]) - ابن دعثم: المصدر السابق، جـ3،ص837.

مطرفي يتم القبض عليه، ويقرّ بتطريفه الأمر الذي أفزع المطرفية فقرَّروا إسقاط إمامة عبد الله بن حمزة، وعينوا لهم الشريف يحي بن منصور بن مفضل إماماً، وأيدهم السلطان بشر بن حاتم[260]، فكتب الإمام عبد الله بن حمزة رسالة عامة لكافة الناس يصرِّح فيها بكفر المطرفية وردَّتهم، وأنه إن أظهره الله عليهم سيقوم بقتل المقاتلة وسبي الذرية وبيع النساء والأطفال كما يفعل بالمشركين.[261]

بدأ الإمام عبد الله بن حمزة بقتل المطرفية في هجرة قاعة عن طريق أخيه عماد الدين يحي بن حمزة الذي قتل من أمكنه منهم، وقطع موادهم، وأخافهم في طرقاتهم[262]، ثم تقدم الإمام إلى هجرة قاعة وعرض على أهلها البراءة من المطرفية ولعن كبارها، والدخول في الإسلام باللفظ، وقُبِضَتْ دور وأملاك الذين أخرجوا منها لبيت مال الإمام، واعتبر مسجد قاعة مسجد ضرار.[263]

الخاتمـــة

بظهور العديد من الفرق المذهبية في اليمن في فترة البحث -من القرن الرابع حتى السادس الهجري/العاشر حتى الثاني عشر الميلادي- سواء سنية أو شيعية في اليمن، مع وجود عوامل عديدة تناولها البحث أذكت الصراع المذهبي حتى وصل إلى مرحلة الصراع المسلح، مثل: الجهل بالدين، واستغلال للفتاوى المكفرة للمخالفين، والعامل الخارجي المحرض لطرف على آخر، مما نتج عنه آثار اجتماعية عديدة على مستوى الفرد أو الأسرة أو المجتمع ككل.

ظهرت الآثار الاجتماعية المصاحبة لصراع الفرق المذهبية في اليمن في فترة البحث في صور عديدة فإلى جانب الاغتيالات للشخصيات المخالفة، كان لفتاوى التكفير عمل السحر في التخلص من الخصوم تحت ستار الدين، حيث استغلت هذه الفتاوى لاستباحت دماء المخالفين لها، وإلى جانب ذلك كانت الآثار الاقتصادية حاضرة وبقوة من غياب لرب الأسرة إما بالفقدان الكامل أو الغياب القسري مما يفقد الأسرة من يعولها ويتحول الأبناء إلى أيتام والزوجة إلى أرملة، كذلك ما ظهر خلال فترة البحث من حصار للمدن أو تهديم للمنازل، أو اختطاف النساء كمحاولة للضغط على أقاربهن للرضوخ أو لتسليم أنفسهم.

كل ذلك أدى إلى آثار اجتماعية كارثية على المجتمع اليمني في فترة البحث، وهو ما يعاني منه الآن بفعل التعصب الأعمى ومحاولة إزاحة الآخر، وكأنهم نسوا أو تناسوا المقولة الشهيرة "الوطن يتسع للجميع".

الاستنتاجات:

- المعتقدات المذهبية في العالم الإسلامي في فترة البحث أغلبها وصل إلى اليمن، غير أن البعض منها كان يدار من خارج اليمن ويتم شحنه شحناً طائفياً مما أدى الى التعصب المذهبي وعدم القبول بالآخر.
- كثير من رجال القبائل اليمينة انخرط في الفرق والمذاهب في فترة البحث إما عن تعصب أو جهل أو مصلحة ما، ما جعل أمر استغلالهم بيد دعاة تلك الفرق والمذاهب، إما بذم المخالف سواءً كان على حق أم باطل، وهو الأمر الذي أوجد نطاقاً اجتماعياً غير متسامح مع الآخر، فكانت المناظرات لا معنى لها سوى إيجاد مزيد من الكراهية بعد أن بهتت الحقائق والبراهين فيها، خاصة بعد استخدام الشتم واللعن والتكفير ضد الخصوم، الأمر الذي جعل بعض الفرق تستمرئ الفتاوى التكفيرية، والاغتيالات، واستباحة قتل الخصوم مما مهد لنشوء النزاع المسلح لحسم الخلاف الفكري مع المخالفين.

([260]) - ابن دغثم: المصدر السابق، جـ3،ص848، 849.
([261]) - ابن دغثم: المصدر السابق،جـ3،ص865.
([262]) - ابن دغثم: السيرة الشريفة، جـ3،ص890، 891.
([263]) - ابن دغثم: المصدر السابق، جـ3،ص970.

- بدخول اليمن في دوامة النزاع المسلح تفاقمت النتائج الاجتماعية المصاحبة لذلك، فكثير من الأسر فقدت من يعولها، أو بارتفاع الأسعار، أو بحصار المدن أو نهب المنازل للمخالفين مذهبياً، إضافة لما قد ينجم عن مثل هكذا تصرفات بعيدة عن الدين الإسلامي الحنيف من اختطاف للنساء أو أسرهن، واستخدامهن كورقة ضغط على المخالفين.
- الآثار الاجتماعية المصاحبة لصراع الفرق المذهبية في اليمن لم يقتصر على جانب معين، بل حاول البحث التطرق له من عدة جوانب، سواءً ما قبل المعارك والحروب أو أثناءها أو ما بعدها، وهو ما يمكن أن نسميه مجازاً فترة السلم أو الحرب.

التوصيات:

1. أن يطلع المثقفون اليمنيون عمومًا والأكاديميون منهم خصوصًا على هذه الدراسة، للوقوف على خطورة التعصب المذهبي وما ينجم عنه من آثار اجتماعية خطيرة على المجتمع ككل.

2. أن تعقد ندوات فكرية عامة وتخصصية لتوضيح سماحة الإسلام ويسره في المسائل الفرعية وقبول الآخر فيما لا يناقض نص، وخطورة أخذ الجوانب الفكرية كقوالب جاهزة من خارج اليمن لما ينجم عنه من شحن طائفي ينتج عنه مباشرة التعصب المذهبي وعدم القبول بالآخر.

3. أن تتضمن المناهج التعليمية وخاصة الدينية منها دروساً أو إشارات واضحة تبين خطورة التعصب المذهبي وما ينجم عنه من آثار اجتماعية على المجتمع ككل، وبالمقابل تشير هذه المقررات لسماحة الإسلام وقبول أبنائه الاختلاف في الفروع التي لا تناقض نصاً صريحاً.

4. أن يتم وضع دورات لمعلمي المرحلة الأساسية عن خطورة التعصب المذهبي وتحميل النص فوق ما يحتمل وإذكاء الكراهية للآخر وفق نصوص ضعيفة، وبالمقابل إظهار الصورة المشرقة للإسلام في احترام الآخر وتقديم المصلحة العامة على الخاصة في بعض الأحيان لما فيه من تقديس لحق الحياة في وطن يتسع للجميع وفق شرع الله.

5. الاهتمام بمعلمي التربية الإسلامية خصوصاً والعلوم الدينية عموماً في الإطار المدرسي وأئمة المساجد في الإطار المجتمعي فيما يطرحونه على الجيل والمجتمع من أراء وشُبَه قد تدفع للتعصب المذهبي وكراهية الآخر بعلم أو دون علم.

المقترحات:

1. الاستفادة من وسائل الإعلام المفتوح الذي جعل من العالم عبارة عن قرية، فيجدر حسن مخاطبة المجتمع عن الوطن والوطنية والتسامح والعفو والصفح، والبعد عن التعصب المذهبي وما يؤدي إليه، وذلك حرياً بنا أن نبدأ به قبل أن نهتم بمخاطبة الآخر خارج مجتمعاتنا.

2. أن يتم توظيف الإمكانات الهائلة التي تتمتع بها بعض المؤسسات الإسلامية مثل: منظمة العالم الإسلامي، أو بعض البلدان الإسلامية وما لديها من إمكانات تساعد على إظهار الجانب المتسامح للإسلام، وتعمل على استغلال الوسائل الاجتماعية الهائلة (النت وما به من شبكات اجتماعية هائلة- القنوات..) في إظهار الوجه القبيح لبعض الجماعات المتطرفة والإرهابية التي جعلت من ستار الدين وسيلة لاصطياد أبناء المسلمين عبر الفتاوى المجانية الغير مسنودة بدليل شرعي أو مسوغ عقلي أو أثر نقلي، وتوضيح بعض الحالات للشباب الذين خدعوا في هذا الجانب وما ينتج عنه من آثار اجتماعية تهز النسيج الاجتماعي واللحمة الوطنية والتناغم الديني.

3. أن يتم تناول موضوع البحث في دراسة علمية، ماجستير أو دكتوراه، حتى يمكن الإحاطة بآفاق الموضوع بصورة أعمق وأشمل، بحيث تستقصي جميع الآثار الاجتماعية الناجمة عن الصراع الفكري والمذهبي وما نشاهد في بعض البلدان العربية اليوم خير دليل على اهمية الموضوع.

قائمة المصادر والمراجع

المخطوطات:

- إدريس، عماد الدين بن الحسين:نزهة الأفكار وروضة الأخبار في ذكر من قام باليمن من الملوك الكبار والدعاة الأخيار، مخطوط دار الكتب المصرية رقم(29219)عقائد تيمور،ميكروفلم رقم (45899).
- اللحجي،مسلم بن محمد بن جعفر: أخبار الأئمة من أهل البيت وشيعتهم باليمن،الجزء الرابع، مخطوط مصور لدى الباحث عن صورة لدى الدكتور/ عبد الرحمن الشجاع.
- الخزرجي، الحسن بن علي بن الحسن المعروف بابن وهاس: العسجد المسبوك فيمن ولي اليمن من الملوك، مخطوط بمعهد المخطوطات العربية، رقم (736) تاريخ.
- الرسولي، الملك الأشرف أبو العباس إسماعيل بن العباس: فاكهة الزمن ومفاكهة ذوي الآداب والفطن في أخبار من ملك اليمن، مخطوط بدار الكتب المصرية، رقم(1409) تاريخ تيمور، ميكروفلم رقم(27809).
- ابن أبي الرجال، أحمد بن صالح بن محمد: مطلع البدور ومجمع البحور، مخطوط مصور لدى الباحث عن مخطوط مصور لدى الدكتور/ عبد الرحمن الشجاع.
- العنسي، عبد الله بن زيد العنسي: التمييز بين الإسلام والمطرفية الطغام، مخطوط مصور عن مخطوط لدى الباحث/ محمد جعفر الباحث بجامعة أسيوط.

المحلي، حسام الدين حميد أحمد المحلي: الحدائق الوردية في مناقب أئمة الزيدية، مخطوط مصور لدى الباحث عن مخطوط مصور لدى الدكتور/عبد الرحمن الشجاع، مخطوط مصور بالأوفست.

- المحلي،سليمان بن محمد بن أحمد المحلي: البرهان الرائق المخلص من ورط المضايق، مخطوط مصور لدى الباحث عن صورة لدى الدكتور/عبد الرحمن الشجاع، عن نسخة دار المخطوطات اليمنية، صنعاء.
- يحي بن الحسين ابن الإمام المنصور بالله القاسم بن محمد الحسني: طبقات الزيدية الصغرى، مخطوط مصور لدى الباحث عن مخطوط مصور لدى الدكتور/ عبد الرحمن الشجاع.

المصادر:

- إبراهيم بن القاسم،(2001). طبقات الزيدية الكبرى، القسم الثالث، ويسمى بلوغ المراد إلى معرفة الإسناد، تحقيق:عبد السلام بن عباس الوجيه، مؤسسة الإمام زيد بن علي الثقافية، عمان،الأردن، الطبعة الأولى.
- الأشعري،أبو الحسن علي بن إسماعيل،(1413). مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين، تحقيق: هلموت ريتر، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الثالثة.
- الأهدل، بدر الدين أبو عبد الله الحسين بن عبد الرحمن،(1986).تحفة الزمن في تاريخ اليمن، تحقيق: عبد الله الحبشي، شركة دار التنوير، منشورات المدينة، بيروت، الطبعة الأولى.
- البكري،عبد الله بن عبد العزيز البكري الأندلسي،(1982).معجم ما استعجم، تحقيق:مصطفى السقا، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الثالثة.
- الثقفي، سليمان بن يحي،(2002).سيرة الإمام أحمد بن سليمان، تحقيق:د.عبد الغني عبد العاطي،عين للدراسات، القاهرة،الطبعة الأولى.
- الجرافي، عبدالله عبد الكريم،(1984). المقتطف من تاريخ اليمن، دار الكتاب الحديث، بيروت، الطبعة الثانية.
- الجندي، أبو عبد الله بهاء الدين السكسكي، (1983).السلوك في طبقات العلماء والملوك، تحقيق:محمد بن علي الأكوع، نشر وزارة الثقافة اليمنية، صنعاء، الطبعة الأولى.
- الحسن بن يعقوب،(1996).سيرة الإمام القاسم العياني، تحقيق: عبدالله الحبشي، دار الحكمة اليمانية،صنعاء، الطبعة الأولى.
- الحمادي،محمد بن مالك،(1986).كشف أسرار الباطنية وأخبار القرامطة، تحقيق: محمد زينهم محمد عزب، دار الصحوة، القاهرة.

- الحمزي،عماد الدين إدريس بن عبد الله،(1992).تاريخ اليمن من كتاب كنز الأخيار في معرفة السير والأخبار، تحقيق: عبد الله المحسن مدعج المدعج، الشراع العربي، الكويت، الطبعة الأولى.
- الحموي، شهاب الدين أبي عبد الله ياقوت الحموي،(د.ت).معجم البلدان، دار الفكر، بيروت.
- الحميري، نشوان بن سعيد،(1985).الحور العين، تحقيق: كمال مصطفى، المكتبة اليمنية، صنعاء، الطبعة الثانية.
- ابن الديبع، عبد الرحمن بن علي بن عمر الشيباني،(1979).الفضل المزيد على بغية المستفيد في أخبار مدينة زبيد، تحقيق: يوسف شلحد، مركز الدراسات والبحوث اليمني، صنعاء، الطبعة الأولى.
.....(1954). قرة العيون في أخبار اليمن الميمون، تحقيق:محمد بن علي الأكوع، المطبعة السلفية، القاهرة.
- ابن دغثم، أبي فراس ابن دغثم،(1993).السيرة الشريفة المنصورية، سيرة الإمام عبد الله بن حمزة، تحقيق:عبد الغني عبد العاطي، دار الفكر المعاصر، بيروت، الطبعة الأولى.
- الربعي،مفرح بن أحمد،(1993).سيرة الأميرين الجليلين الشريفين الفاضلين القاسم ومحمد ابني جعفر ابن الإمام القاسم بن علي العياني، نص تاريخي يمني من القرن الخامس الهجري، تحقيق: عبد الغني عبد العاطي، ورضوان السيد، دار المنتخب، بيروت.
- الزحيف،محمد علي بن يونس،(2002). مآثر الأبرار في تفصيل مجملات جواهر الأخبار، ويسمى اللواحق الندية بالحدائق الوردية،(شرح بسامة سيد صارم الدين الوزير)، تحقيق: عبد السلام عباس الوجيه، خالد القاسم المتوكل، مؤسسة الإمام زيد الثقافية، عمان الطبعة الأولى.
- الخليفة المستنصر الفاطمي، (1954).السجلات المستنصرية ، سجلات وتوقيعات وكتب لمولانا الامام المستنصر بالله أمير المؤمنين الى دعاة اليمن وغيرهم، تحقيق : د. عبد المنعم ماجد ، دار الفكر العربي ، مصر.
- ابن سمرة الجعدي،(1981).طبقات فقهاء اليمن، تحقيق: فؤاد سيد، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الثانية.
- الصفدي، صلاح الدين خليل بن أيبك،(1993).الوافي بالوفيات، تحقيق: مجموعة من العلماء، طبعة دمشق،بيروت.
- العنسي،عبد الله بن زيد: الرسالة الموسومة بالتوقيف على توبة أهل التطريف، (ضمن كتاب الصراع الفكري في اليمن) صفحات(303-299).
- العلوي،علي بن محمد،(1981).سيرة الهادي إلى الحق يحي بن الحسين، تحقيق: سهيل زكار، بيروت، الطبعة الثانية،1981م.
- الكتبي،محمد بن شاكر،(د.ت).فوات الوفيات، تحقيق: إحسان عباس، طبعة دار الثقافة، بيروت.
- اللحجي،مسلم بن محمد،(1990).سيرة الإمام أحمد بن يحي الناصر لدين الله منتزعة من كتاب أخبار الزيدية من أهل البيت عليهم السلام وشيعتهم باليمن، تحقيق: ويلفرد ماديلونغ، اثياكابوس اكسبتر، مع المعهد الشرقي بجامعة أكسفورد، الطبعة الأولى.
ابن المجاور، يوسف بن يعقوب،(1986).صفة بلاد اليمن، تحقيق: أوسكر لو فغرين، دار التنوير، بيروت، الطبعة الثانية.
-أبي مخرمة، أبي محمد عبد الله،(1991). تاريخ ثغر عدن،مكتبة مدبولي، القاهرة،ط2.
المقريزي، أحمد بن علي: المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار المعروف بالخطط المقريزية،دار صادر، بيروت،د.ت .
الرسي، الهادي يحي بن الحسين،(2001). مجموع رسائل الإمام زيد بن علي، محمد يحي سالم عزان: (جمع وتحقيق): دار الحكمة اليمانية، صنعاء، الطبعة الأولى.
الهمداني، الحسن بن يعقوب،(1986).الإكليل، الجزء الأول، تحقيق: محمد بن علي الأكوع، منشورات المدينة، بيروت، الطبعة الثالثة.
الوصابي،وجيه الدين عبد الرحمن،(1983).تاريخ وصاب المسمى الاعتبار في التواريخ والآثار، تحقيق:عبد الله محمد الحبشي، مركز الدراسات والبحوث اليمني،صنعاء.
يحي بن الحسين بن القاسم،(1968).غاية الأماني في أخبار القطر اليماني، تحقيق: سعيد عبد الفتاح عاشور، دار الكتاب العربي، القاهرة،القسم الأول.
اليماني، ابن عبد المجيد اليماني،(1985).تاريخ اليمن المسمى بهجة الزمن في تاريخ اليمن، تحقيق: مصطفى حجازي، دار الكلمة، صنعاء، الطبعة الثانية.
اليمني، عمارة بن أبي الحسن الحكمي،(1992).تاريخ اليمن،تحقيق: محمد زينهم محمد عزب،دار الجيل،بيروت،الطبعة الأولى.
-.....(1991). النكت العصرية في أخبار الوزراء المصرية، تصحيح: هرتويغ درنبرغ، مكتبة مدبولي، القاهرة، الطبعة الثانية.

المراجع:

- إبراهيم المقحفي،(1985). معجم المدن والقائل اليمنية، دار الكلمة، صنعاء.
- أحمد حسين شرف الدين،(1986).تاريخ الفكر الإسلامي في اليمن، مطبعة الكيلاني، القاهرة.
- أحمد صبحي،(1990). الإمام المجتهد يحي بن حمزة وآراءه الكلامية، منشورات العصر الحديث، الطبعة الأولى.
- أحمد عبد الله عارف،(1991). الاتجاهات الفكرية في اليمن فيما بين القرن الثالث والقرن الخامس الهجري ،المؤسسة الجامعية، بيروت، الطبعة الأولى.
- أحمد عبد الله عارف،(1982). أصول الاتفاق في القضايا الكلامية بين الزيدية والمعتزلة، رسالة ماجستير، قسم فلسفة، كلية دار العلوم، جامعة القاهرة.

إسماعيل بن علي الأكوع،(1988). البلدان اليمانية عند ياقوت الحموي، مؤسسة الرسالة، بيروت، مكتبة الجيل الجديد، صنعاء، الطبعة الثانية.

.....،(1995). هجر العلم ومعاقله في اليمن، دار الفكر، بيروت، دمشق، الطبعة الأولى.

- أشواق أحمد مهدي :التجديد فى فكر الامامة عند الزيدية فى اليمن،مكتبة مدبولي،القاهرة، ط1، 1997م.
- أيمن فؤاد سيد،(1988).المذاهب الدينية في اليمن، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، ط1.
- .....،(1974).مصادر تاريخ اليمن في العصر الإسلامي، المعهد الفرنسي للآثار الشرقية، القاهرة.
- حسن إبراهيم حسن،(1991). تاريخ الإسلام السياسي، دار النهضة، القاهرة، ط3.
- حسن سليمان محمود،(1969).تاريخ اليمن السياسي في العصر الإسلامي، المجمع العراقي، الطبعة الأولى.
- حسن صادق،(1993). جذور الفتنة في الفِرَق الإسلامية، مكتبة مدبولي، القاهرة.
- حسن صالح شهاب،(1990).عدن فرضة اليمن، مركز الدراسات والبحوث اليمنى، صنعاء، الطبعة الأولى.
- حسين بن أحمد العرشي،(1939). بلوغ المرام، تحقيق: الأب أنستاس الكرملي، مطبعة البرتيري، القاهرة.
- حسين بن فيض الله الهمداني،(1955).الصليحيون والحركة الفاطمية في اليمن من 268 حتى 626هـ، دار المختار، دمشق.
- سيد مصطفى سالم،(1982). وثائق يمنية، دراسة وثائق تاريخية، طبعة دار الكتب المصرية، القاهرة.
- عارف تامر،(1980).تاريخ الاسماعيلية ، الدعوة والعقيدة ، ج1، رياض الريس، لندن قبرص ، د.ت.
- .....،(1980).الخليفة الأول عبيد الله المهدي، دار الجيل، دار دمشق، ط1.
- عبد الله الحبشي،(1988).معجم النساء اليمنيات، دارا لحكمة اليمانية، صنعاء، ط1.
- عبد الرحمن الشجاع،(1993).اليمن في عيون الرحالة، دار الفكر، دمشق، بيروت، الطبعة الأولى.
- عبد السلام عباس الوجيه،(1999).أعلام المؤلفين الزيدية، مؤسسة الإمام زيد الثقافية، الأردن،ط1.
- عبد الغني عبد العاطي،(2002).الصراع الفكري في اليمن بين الزيدية والمطرفية، دراسة ونصوص، عين للدراسات، القاهرة، الطبعة الأولى.

عبدالله عبد الكريم الجرافي،(1984).المقتطف من تاريخ اليمن،دار الكتاب الحديث،بيروت، الطبعة الثانية.

- عصام الدين الفقي،(1982).اليمن في ظل الإسلام، دار الفكر العربي، القاهرة، الطبعة الأولى.
- عمر رضا كحالة،(د.ت).جغرافية شبه جزيرة العرب، مكتبة النهضة الحديثة، مكة، مطبعة الفجالة الحديثة، القاهرة.
- .....،(1961).معجم المؤلفين، مطبعة الترقي، دمشق.
- على محمد زيد،(د.ت).معتزلة اليمن، دولة الهادى وفكره، نشر مركز الدراسات والبحوث اليمني ، صنعاء، دار الكلمة.
- محمد أبو زهرة،(1959).الإمام زيد حياته وعصره – آرائه وفقهه، دار الفكر العربي، القاهرة، 1959م.
- محمد أحمد الحجري،(1984). مجموع بلدان اليمن وقبائلها، تحقيق: إسماعيل بن علي الأكوع، وزارة الإعلام والثقافة، مشروع الكتاب1/16 صنعاء،ط1.
- محمد بن أحمد العقيلي،(د.ت).المخلاف السليماني،جـ1، دار اليمامة ،الرياض، الطبعة الثانية.
- محمد بن إسماعيل الكبسي،(1984). اللطائف السنية في أخبار الممالك اليمنية، مطبعة السعادة، القاهرة.
- محمد جمال الدين سرور،(1995).تاريخ الدولة الفاطمية، دار الفكر العربي، القاهرة.

محمد عبده السروري،(1997).الحياة السياسية ومظاهر الحضارة في اليمن في عهد الدويلات المستقلة من سنة429هـ/1-37م إلى 626هـ/1228م، الطبعة الأولى.

- محمد عيسى الحريري،(1997).الاتجاهات المذهبية في اليمن، عالم الكتب، بيروت.
- .....،(1998).دراسات وبحوث في تاريخ اليمن الإسلامي،عالم الكتب،بيروت، الطبعة الأولى.
-.....،(1984).معالم التطور السياسي في دولة بني نجاح باليمن وعلاقاتهم بالصليحيين، دار القلم، الكويت، الطبعة الأولى.
- محمد فوزي فيض الله،(2001).المذاهب الفقهية، دار القلم، دمشق، ط1.
- محمد بن محمد زبارة،(1952).أئمة اليمن، المطبعة الناصرية، القسم الأول، جـ1 ،تعز.
- محمد يحي الحداد،(1976).تاريخ اليمن السياسي، دار الهناء، الطبعة الثالثة.

الدوريات:

- سلطان ناجي: الدولة القرمطية(3)،مجلة الحكمة، صنعاء، العدد الرابع والعشرون، السنة الثالثة،أغسطس1973م ،صفحات(43-32).

- عبد الله الحبشي: المطرفية مذهب مجهول في اليمن، مجلة اليمن الجديد، العدد الثالث، السنة السادسة،نوفمبر ديسمبر،1977م، صفحات(51-47).

- محمد عيسى الحريري(الدكتور): تطور المذهب الزيدي في اليمن قطعة منتزعة من كتاب شفاء صدور الناس لأحمد بن محمد بن صلاح الشرفي، المجلة العربية للعلوم الإنسانية، جامعة الكويت، العدد السادس والعشرون، المجلد السابع، ربيع1987م،صفحات(75-44).

- ويلفورد ماديلونغ: أصول الهجرة اليمنية، مجلة دراسات في تاريخ اليمن الإسلامي،ترجمة: نهى صادق، المعهد الأمريكي للدراسات اليمنية،صنعاء،2002م، صفحات(38-12).

الموسوعات

- بطرس البستاني: دائرة المعارف الإسلامية،دار المعرفة، بيروت، 1978م

- حسين عبد الله العمري: أسعد بن يعفر، ص103،الموسوعة اليمنية،ج1،مؤسسة عفيف الثقافية، صنعاء، ط 1، 1992 م

- دائرة المعارف الإسلامية،ط1998،1م،جـ3

- الموسوعة العربية الميسرة، دار الجيل، بيروت، القاهرة، تونس، ط2، 2001م، المجلد الثالث

المراجع الاجنبية:

Al-Qadi Ismaial Bin Ali Al-Akwa', Nashwa'n Ibn Sai'd Al-Himyary' and the Spiritual, Religious and Political Conflicts of his Era, PP.212-231

C.L.Geddes,(1983). *The Apostasy of Ali b. al-Fadl*, Arabean and Islamic Studies, Longman London and New York, PP.80-85.

Gamal-Eddine, *Al-Yemen A General Social*,.P.11. , Manfred W. Wenner, *Modern yemen.*

H.A.R. Gibb And J.H.Kramerst, *Shorter Encyclopaedia of Islam*,.P.652. -

Joesph chelhod, *L'Arabie du Sud Histoire et Civilisation, Tomell,La Societe Yemenite De L'hegire Aux Ideologies Modernes*,

Madelung, *Imama the Encyclopaedia of IsLam*,VOL1III.-

Moncelon.(1995). Lada'w fatimid.www. univ-aix. 10. P-

Rom Landau,(1955). *Islam And The Arabs*, Rudkin House George Allen & Unwin Ltd Museum Street London.

Schnieider, M. steles funeraires musulmanes des lles Dahlak , lecaive – Ifao 1980, lofgrin , o. EL.,art. Dahlak, I I ,p. 32.

Strothman,R., *Die Literature der Zaiditen*, Der Islam .(1910-1911) *Tht New Encuclopaedia Britannica*,Volume 4-

Wilferd Madelung, *Islam in Yemen*, Yemen 3000 Years of Art and Civilisation in Arabia Felix, at The Staatilches Musesm Fur Volkerkunde Munchen(25 April 1987 to 5 April 1988), Published by Pinguin-verlag, Innsbruch Umschau-Verlag, Franlkfurt/Main,PP.174-177.

Wilferd Madelung, *The Sirat Al-Amirayn Al-Ajallayn Al-Sharifayn Al-Fadilayn Al-Qasim Wa-Mohammad Ibnay Jafar Ibn Al-Imam Al-Qasim B. Ali Al-Iyani As A Hiatorical Source*, Studies In The History of Arabia, Proceedings of First Intirnational Symposium on Studies in The History of Arabia.23 rd.-28 tu of April.1977, Sponsored By The Department of History, Faculty of Arts.University of Riyadh, Saudi Arabia, Volume.1.Part.1.PP.69-87.

أماراباك: *مجلة علمية محكمة تصدر عن الأكاديمية الأمريكية العربية للعلوم والتكنولوجيا* www.amarabac.com
المجلد 7، العدد 23 (2016). ص ص 161-178

دور المعرفة المحاسبية في ترشيد قرارات الاستثمار

حسين محمد الطاهر خليفة[1]
وليد حسين حسن حسين[2]

المستخلص: هدفت الدراسة الي ابراز دور نظرية المحاسبة في تطوير التطبيق المهني، تطوير المفاهيم المحاسبية في مجال الاستثمارات، مشكلة الدراسة في عدم تطبيق الأسس العملية والعلمية للمعرفة المحاسبية، فرضيات الدراسة (هناك علاقة موجبة بين المعرفة المحاسبية والقرارات الاستثمارية الرشيدة، يؤدي تطبيق المعرفة المحاسبية الي تعزيز قرارات الحزم الاستثمارية)، استخدم المنهج الاستنباطي والتاريخي، طبقت علي بيانات القوائم المالية، توصلت الدراسة الى نتائج: يزيد تراكم المعرفة المحاسبية من امكانية تطوير الاساليب الاستثمارية، القرارات الاستثمارية التي طبقت فيها تطبيقات المعرفة المحاسبية حققت نتائج موجبة في الاداء والاهداف الاستثمارية لصيغ المرابحة والبيوع المؤجلة والصكوك، التوصيات: زيادة الاهتمام بتطوير المعرفة المحاسبية وتشجيعها واتخاذها اساسا للمنافسة والتعين والترقي، الاهتمام بالتدريب التعليمي للمحاسبين اثناء الخدمة.

الكلمات المفتاحية: المعرفة، القواعد، العلم، النظرية المحاسبية، القرارات، الصيغ الاستثمارية، معايير المحاسبة، الاستثمارات.

The Accounting Knowledge Roles to Rationalize Investment Decisions

Hussein Mohammed Tahir Khalifa
Waleed Hussein Hassan Hussein

Abstract: The study aimed to provide the role of accounting theory in the professional field development, the development of accounting concepts in the investments field, the study problem in the non-application of process practical and scientific accounting of knowledge, hypotheses: (there is a positive relationship between the accounting knowledge and investment decisions, accounting knowledge application lead of to enhance investment decisions packets) ,methods: use deductive approach, historical, applied to the financial statements data. Results: the accumulation of accounting knowledge lead to t of investment development styles, investment decisions in which the applied accounting knowledge applications has achieved positive results in performance and targets investment formulas Murabaha, deferred sales and instruments. Recommendations: interest in the development of accounting knowledge increased, encourage and taken mainly for competition and of appointment, promotion, attention to the educational training of accountants during the service.

Keywords: knowledge, Roles, Science, Accounting Knowledge,

[1] استاذ مشارك. محاسبة. جامعة شقراء. كلية العلوم والدراسات الانسانية.الدوادمي.السعودية معار من جامعة شندي كلية الاقتصاد والتجارة وادارة الاعمال.قسم المحاسبة.السودان، huseinkhalifaa@gmail.com
[2]استاذ مساعد.محاسبة. جامعة شقراء. كلية العلوم والدراسات الانسانية.الدوادمي. السعودية وجامعة سنار كلية الاقتصاد والعلوم والادارية.قسم المحاسبة. السودان.

المقدمة:

المعرفة هي الركيزة الاولي لاي علم لانها تشرح بعض العمليات البسيطة الاساسية في فهم الاشياء من حولنا وبالتالي تزيل الغموض عن اي شي يمكن ان لايتم فهمه بصورة صحيحة وبالتالي يتم التعامل معه بصورة غير صحيحة مما ينتج عن ذلك كثير من التعقيدات، والمحاسبة بوصفها علما اجتماعيا يعتمد على التطبيق العملي لاي معرفة يتم اكتسابها من قبل المحاسبين "(الكبيسي ،2005 :8) فالمحاسبة التي بدأت فنا تطبيقيا منذ اكثر من ستة قرون(حسن,2012:21) فكر الكتاب الاوائل لشرح مجموعة المعارف التي تحكم ذلك التطبيق في محاولات عديدة وبمراحل مختلفة كلها اشتملت على مجموعة من الاسس الاجرائية التي يمكن ان تكون معالم اساسية في المعرفة المحاسبية بالادب المحاسبي الذي شرح الافتراضات الاساسية التي تناولتها نظرية المحاسبة والقواعد العملية التي استندت على مجمموعة من المعارف السابقة في علم الهندسة واالرياضيات قبل ان تنفصل المعرفة المحاسبية بصورة اساسية وتكون اطارا معرفيا تستند عليه المحاسبة في مراحلها المختلفة، فقد استخدمت تلك المعارف المحاسبية في العمليات المعقدة لاتخاذ القرارات التي تحتاج الي معلومات كمية مثل قرارات الادارة المالية في مجمل العمليات الروتينية اليومية ومنها العمليات الاستثمارية في مختلف اوجة الاستثمار التي تختارها المنشاة من بين الحزم الاستثمارية المتاحة مستخدما مجموعة المعارف في العلوم المالية والادارية والمصرفية والمحاسبية.

الدراسات السابقة

دراسة صيام (2004) "مدى إدراك أهمية إدارة المعرفة المحاسبية في الشركات المساهمة العامة الأردنية" مشكلة الدراسة استكشاف مدى إدراك القائمين على الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية لأهمية إدارة المعرفة المحاسبية، وما هي أهم معوقات تفعيل إدارة المعرفة المحاسبية هدفت الدراسة إلى إبراز أهمية استخدام إدارة المعرفة المحاسبية، وقياس مدى الإدراك لتلك الأهمية. وإفترضت الدراسة عدم إدراك أهمية استخدام إدارة المعرفة المحاسبية.أهم النتائج يدرك القائمون على الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية أهمية إستخدام إدارة المعرفة المحاسبية.التوصيات وجوب تعزيز إدراك القائمين على الشركات المساهمة العامة الأردنية وقناعتهم بأهمية استخدام إدارة المعرفة المحاسبية.

*دراسة (نوري،2007) "دور إدارة المعرفة في إتخاذ القرار" تمثلت المشكلة في ما هو دور ادارة المعرفة في اتخاذ القرار الاستراتيجي ومدى إدراك المدراء لأهمية إدارة المعرفة في عملية اتخاذ القرار هدف البحث الى توظيف التراكم المعرفي لاتخاذ القرار الاستراتيجي.وإمكانية تحميل مشكلة إدارة المعرفة والعوامل المسببة لهذه الظاهرة ووضع الاساليب للسيطرة عليها.تمثلت الفرضية الرئيسية للبحث في وجود علاقة تأثير معنوية بين إدارة المعرفة وعملية اتخاذ القرار، اهم النتائج والتوصيات التي توصلت اليها الدراسة أهمية المعلومات والبيانات الموجودة في منظمة الاعمال وما تحويه من معارف لها دورها في عملية التخطيط المستقبلي، عليه يتوجب على صانعوا القرار أن يدركوا هذا الدور وأثره في استمرارية المنظمة.

*دراسة (جبل وآخرون، 2009) "دور المعرفة المحاسبية في التنبؤ بالفشل المالي للشركات" المشكلة في مدى إمكانية إعداد قوائم مالية معدلة ملحقة تخدم التحليل المالي والقياس، بحيث يمكن استخدام البيانات المعدلة في الحصول على معلومات ملائمة وموثوقة تزيد من المعرفة المحاسبية للمستخدمين بهدف التنبؤ بالفشل المالي للشركة هدف البحث إلى مقارنة نتائج تطبيق نماذج التنبؤ بالفشل المالي للشركات على القوائم المالية الفعلية والمعدة على أساس التكلفة التاريخية المعدلة، للشركات لمعرفة أي البيانات تعطي نتائج تنبؤ أقرب إلى الواقع عن الفشل المالي خلال فترة التضخم. الفرضيات إن المعلومات المحاسبية المعدة على أساس المستوى العام للأسعار أكثر ملاءمة للتنبؤ بالفشل المالي للشركات خلال فترات التضخم،، النتائج أن المعلومات المحاسبية

المعدة على أساس المستوى العام للأسعار أكثر ملاءمة للتنبؤ بالفشل المالي للشركات خلال فترات التضخم.وأهم التوصيات إعداد قوائم مالية معدلة وفق المستوى العام للأسعار.

المحور الأول المعرفة المحاسبية

يتميز العصر الحالي بأنه عصر العلم والمعرفة، حيث ازدهرت فيه وتطورت أنواع كثيرة ومختلفة من المعارف الانسانية، والتطبيقية كافة. وأصبحت المعرفة (Knowledge) أحد المقومات الاساسية لنجاح منشآت الأعمال وإستمرارها، كما أن المعرفة في الوقت الحاضر تعد مصدراً من مصادر القوة، وتحولت في المشروعات الاقتصادية إلى واحد من أهم عناصر الإنتاج، ولما كانت المحاسبة تمثل أحد فروع المعرفة المتخصصة بإشباع حاجات الفئات المختلفة، ذات المصالح مع المشروع - إلى المعلومات، فإن أهميتها تتعاظم، والحاجة إلى المعلومات التي تزود بها المستخدمين، تتزايد باستمرار. فكلما تنوعت هذه المعلومات واتسعت وكلما كانت أكثر مصداقيةً وواقعيةً وموضوعية، كانت فائدتها أفضل .ولأن امتلاك المعرفة واستخدامها ضرورة لا بد منها لضمان الاستمرارية والبقاء، فإنه ضروري جداً، إدارة المعرفة (Knowledge Management) إدارة علمية واعية، تمكِّن من تحويل البيانات إلى معلومات مفيدة، عبر مجموعة من العمليات والأنشطة التي ترافق دورة المعرفة. والمحاسبة، كغيرها من مجالات المعرفة، تحتاج إلى إدارة معارفها إدارة علمية هادفة، تمكِّنُها من تطوير معارفها واستكمالها، ومن ثم تنظيمها وإعادة هيكلتها وتأصيلها علمياً .وهي تمثل ذخيرة المعلومات التي تولدت عبر الزمن والتي تستخدم للتنبؤ للمستقبل.

المعرفة: يقصد بالمعرفة لغة ": إدراك وفهم الشيء على ما هو عليه "(المنجد، 1986: 500) أو الادراك الجزئي البسيط، في حين أن العلم يقال للإدراك الكلي أو المركب، لذا يقال عرفت الله دون علمته.(العلي، 2006: 25), وتوافقا مع متطلبات البحث، فإنه من الضروري أن ننظر إلى المعرفة من خلال تعريفات الباحثين في العلوم الادارية، والتي نذكر من أهمها ما يلي:"المعرفة ترجمة المعلومات إلى أداء لتحقيق مهمة محددة، أو إيجاد شيء محدد، وهذه القدرة لا تكون إلا عند البشر ذوي العقول والمهارات الفكرية . "(الكبيسي،2005:9)" إن المعرفة هي الأصل الجديد وهي أحدث عوامل الإنتاج التي يعترف بها كمورداساسي لإنشاء الثروة في الاقتصاد ومصدر أساسي للميزة التنافسية في الإدارة ". ويمكن النظر للمعرفة بانها "تعني الإضافة العلمية والثقافية من مصدر أو أكثر، حيث تؤدي هذه المعرفة إلى اتساع إدراك الإنسان، لتجعله قادرا على معالجة أية مشكلة تواجهه، كما يمكن أن نحدد المعرفة، على أنها عمليات استخلاص مجالات المعرفة التي، يمكن الحصول عليها من عدة مصادر "(السالمي،2003:230).

"المعرفة هي الحالة المعرفية الأعلى من الإحاطة أو الإدراك. وتتضمن المعرفة المشاركة والفهم النشط، فضلا عن مقدرة على الارتفاع بمستوى الفهم، فالمعرفة هي حصيلة الامتزاج الخفي بين المعلومات والخبرة والمدركات الحسية والقدرة على الحكم .ويرى البعض أن المعلومات لا تتحول إلى معرفة إلا إذا قام الإنسان بفهمها واستيعابها وهضمها، ثم استخدامها استخداما مفيدا في عمل ما".(النجار، 2003: 147).

كما تعرف المعرفة بأنها نوع من بقايا البصيرة المتراكمة عند استخدام المعلومات والخبرة في التفكير، وما نحتفظ به نتيجة هذا التفكير في مشكلة ما وما نتذكره عن طريق التفكير.(حسنية، 1998: 207), إذا المعرفة بمفهومها العام هي مجموعة المعارف والمدارك العقلية المكتسبة من خلال الملاحظة والتجربة والاستنتاج، حول التطور الحاصل في الطبيعة والمجتمع وحول قوانين وحتميات وحقائق وعلاقات هذا التطور.

من كل ما سبق يمكن أن نستخلص تعريفا متكاملا للمعرفة، مفاده أن المعرفة هي ذلك الاستخدام الكامل للمعلومات والبيانات بعد استيعابها، مع إمكانية مزاوجتها مع الخبرة والمهارة والقيم، وتتم عملية المزاوجة داخل عقل الفرد لتنتج بعدها المعرفة التي توصل إلى أفضل النتائج والقرارات لحل المشكلات والإبداع واستخلاص المفاهيم الجديدة. وفي ذلك إشارة إلى أهمية العنصر البشري الذي ينتج ويكتسب المعرفة، باعتباره فردا من أفراد المنظمة، والذي تعبر معرفته عن قدرته داخل المنظمة، وبالتالي قدرة انجاز الأعمال بطريقة فاعلة تحقق أهداف المنظمة ككل على الفهم والتصرف والغايات في بيئة العمل, ويمكن إبراز أهمية المعرفة في نقاط محددة كما يلي(الكبيسي، 2005: 13) في) أسهمت المعرفة في مرونة المنظمات، من خلال دفعها لاعتماد أشكال للتنسيق والتصميم والهيكلة تكون أكثر مرونة, أتاحت المعرفة المجال للمنظمة، للتركيز على الأقسام الأكثر إبداعا، وحفزت الإبداع والابتكار المتواصل لأفرادها وجماعاتها, أسهمت المعرفة في تحول المنظمات إلى مجتمعات معرفية تحدث التغيير الجذري في المنظمة، لتتكيف مع التغيير المتسارع في بيئة الأعمال، ولتواجه التعقيد المتزايد فيها, يمكن للمنظمات أن تستفيد من المعرفة ذاتها، كمنتوج نهائي عبر بيعها والمتاجرة بها، و استخدامها لتعديل منتج معين أو لإيجاد منتجات جديدة, ترشد المعرفة الإدارية مديري المنظمات إلى كيفية إدارة منظماتهم, تعد المعرفة البشرية المصدر الأساس للقيمة, حركت المعرفة الأساس الحقيقي لكيفية خلق المنظمة، وتطورها، ونضجها، وإعادة تشكيلها ثانية, المعرفة أصبحت الأساس لخلق الميزة التنافسية وإدامتها. وأوضح كل من (Polayi; 1998) و (Nonake and Takeuchi; 1995:59) نوعين من المعرفة هما المعرفة الضمنية (Tacit, knowledge) وتتعلق بالمهارات (Skills) والتي هي في الحقيقة توجد في داخل عقل وقلب كل فرد والتي من غير السهولة نقلها وتحويلها للآخرين وقد تكون تلك المعرفة فنية أو إدراكية والمعرفة الظاهرة (Explicit Knowledge) تتعلق بالمعلومات الموجودة والمخزونة في أرشيف المنظمة، وفي الغالب يمكن للأفراد داخل المنظمة الوصول إليها واستخدامها ويمكن تقاسمها مع جميع الموظفين من خلال الندوات واللقاءات والكتب, وعليه يمكن القول أن المعلومات المتاحة والمفهومة هي عبارة عن المعرفة الصريحة، وأن فهم المعلومات المتاحة وتفسيرها وتحليلها وتراكم هذه المعلومات المفهومة لدى العقل البشري هو ما يسمى بالمعرفة الضمنية. وهذه المعرفة لا يمكن تشكلها من دون توافر المعرفة الصريحة.

إدارة المعرفة: تعد إدارة المعرفة، في عالمنا المعاصر، من أهم الأفكار الحديثة ذات الأثر الفعال على نجاح الأعمال, وانطلاقا من مفهوم رأس المال الفكري، فإن إدارة المعرفة تنبني على فكرة مفادها أن الشركات ملزمة باستغلال ما لديها من معرفة بكل ما تشمله من تراخيص وبراءات اختراع ومعلومات خاصة بالعملاء وغيرهم.

وقد أشار (Nonake & Takeuchi, 1995:37) إلى أن الأصول غير الملموسة كالقيم والصورة الذهنية للشركة والحدس والاستعارات ونفاذ البصيرة تشكل أهم الأصول التي ينبغي الاهتمام بها لأنها تصنع قيمة مضافة للعمليات اليومية التي تقوم بها الشركة, وقد أضحت إدارة المعرفة عملية مهمة للمنظمات لمساعدتها على البقاء والاستمرار والقدرة على مواجهة التغيرات البيئية المتزايدة، وهي تشمل بشكل أساسي العمليات التنظيمية التي تبحث عن التعاون والمشاركة، من اجل توحيد البيانات والمعلومات والتي تعتبر ضرورية للأنشطة الادارية المختلفة، كاتخاذ القرارات وحل المشكلات والتعلم والتخطيط الاستراتيجي , وهناك عدد من الطرق التي تستطيع المنشآت عبرها إنشاء المعرفة تتمثل في الحل المنظم للمشاكل،التجارب،الخبرة السابقة والتعلم من الاخرين ومشاركتهم المعرفة

وقد تم تناول مفهوم إدارة المعرفة وفقا لمداخل مختلفة (Dykeman, 1998: 12) فعرفها على إنها القابلية على ربط المعلومات المهيكلة وغير المهيكلة مع قواعد التغيير التي يطبقها الناس.وعرفها

(Burk, 1999: 26) "بأنها عملية اكتساب ومشاركة الخبرة الجماعية للمجتمعات في تحقيق وإنجاز رسالتها ". وهي بذلك مفهوم يستخدم لتوضيح العمليات التي تجمع الأفراد والمعلومات والمعالجة والخزن واستخدام وإعادة استخدام المعرفة لتطوير الفهم لابتكار القيمة. وإدارة المعرفة كمفهوم اشتقت من رأس المال الفكري وتوسعت عنه حيث كانت تركز على الاكتساب والمشاركة بالمعرفة. وبنظرة أكثر شمولية المعرفية تستلزم إدارة المعرفة أربعة أركان رئيسية وهي المعتقدات المعرفية والالتزام والشكل التنظيمي، وأنها نظام أو فرع من المعرفة يركز على الأساليب النظامية والإبداعية والممارسات وأدوات إدارة توليد المعرفة واكتسابها وتبادلها وحمايتها وتوزيعها واستخدام المعرفة ورأس المال الفكري والموجودات، كما توصف إدارة المعرفة أحياناً بأنها " الحصول على المعلومات الصحيحة للأشخاص المعنيين وفي الوقت المناسب، الأمر الذي يساهم في اتخاذ القرارات السليمة " (Lamont 2004:54) , ومن خلال التعريفات السابقة لإدارة المعرفة يضع الباحثان مفهوماً شاملاً لها ويوضحانها على إنها مجموعة العمليات في تنظيم مصادر المعلومات ووسيلة لاستخلاص القيمة المضافة منها ويشترك بصياغتها وأدائها الأفراد العاملين لاستخلاص القيمة المضافة منها والوصول إلى أفضل التطبيقات لتحقيق النجاح الاستراتيجي , كذلك فإن إدارة المعرفة عبارة عن العمليات التي تساعد المنظمات على توليد والحصول على المعرفة، اختيارها، تنظيمها، استخدامها، نشرها، وتحويل المعلومات الهامة والخبرات التي تمتلكها المنظمة والتي تعتبر ضرورية للأنشطة الإدارية المختلفة كاتخاذ القرارات، حل المشكلات، التعلم والتخطيط الاستراتيجي.

أهداف إدارة المعرفة: يمكن النظر الى ألأهداف المرجو تحقيقها من إدارة المعرفة في الآتي: (المجالي، 2009 :144)(تساعد في تحقيق الكفاءة الإنتاجية؛ حيث إنها تمكن أعضاء المنظمة من التعامل مع العديد من القضايا خاصة الجديدة, إذ تزودهم بالقدرة اللازمة على اتخاذ القرارات بكفاءة وفاعلية وتشكل لدى الموظفين رؤية مستقبلية, تساعد إدارة المعرفة في تحقيق المنظمة الاقتصادية؛ حيث إنها موجهة على نحو رئيس إلى القدرة المؤسسية لاستخدام المعرفة الضمنية والظاهرية, وتكتسب إدارة المعرفة أهميتها من خلال الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها، وأن الهدف الأساسي لإدارة المعرفة هو توفير المعرفة للمنظمة على نحو دائم وترجمتها إلى سلوك عملي يخدم أهداف المنظمة بتحقيق الفاعلية والكفاءة من خلال تخطيط جهود المعرفة وتنظيمها بصورة تؤدي إلى تحقيق الأهداف الإستراتيجية والتشغيلية للمنظمة؛ إذ تركز على أسباب المعرفة, حيث إن المعرفة السليمة والكافية هي جوهر الحكمة والإبداع، والعمل على توفير الإمكانات والقدرات التنافسية المميزة، حيث إدارة المعرفة تعمل على توفير قدرات وإمكانات واسعة في تقنية المعلومات لتنعكس جميعها على سلوك الأفراد في المنظمة وتلامس قدراتهم وإمكاناتهم وتؤثر في نماذج الأعمال والتقنية المعتمدة التي تعمل على تحقيق الانسجام بين الممارسات والتوجهات الحالية والمستقبلية والمتابعة المستمرة للتأكد من بناء القدرات المعرفية والعمل المستمر على تطويرها وإدامتها.

المعرفة المحاسبية: إبتدات المحاسبة ضمن مراحل تطورها بوصفها مهنة أولا ثم تبلور مفهومها عبر المراحل المختلفة إتساقا مع التطورات في العلوم الأخرى حيث وصفت "بأنها مجموعة من الفروض المنطقية والمبادئ العلمية المتعارف عليها والتي تحكم تسجيل وتبويب وتحليل المعلومات ذات القيم المالية المتعلقة بوحدة محاسبية في مجموعة من الدفاتر والسجلات بقصد تحديد نتيجة حركة الأموال في المشروع من ربح أو خسارة" (عشماوي،1983:19). يتم وصف المحاسبة من حيث طبيعة مخرجاتها، (بأنها لغة الاعمال والمال، وتوصف من حيث طبيعة نشاطها بأنها نظام للمعلومات يعتمد على القياس والتوصيل للمعلومات المالية).(الناغي،2007:11)، وتعتبر المحاسبة

مجالا معرفيا متخصصا، حيث تلعب المعارف المحاسبية دورا أساسيا في توليد المعلومات اللازمة لدعم اتخاذ القرارات, كما أنها تعبر عن التصورات والآراء والمعتقدات التي تتكون لدى الانسان نتيجة محاولاته المتكررة لفهم الظواهر والأشياء المحيطة به، ويكتسب الانسان من خلال الممارسة الفعلية للأحداث مجموعة المعارف المحاسبية، شأنها شأن بقية المعارف

وتتمثل المعرفة المحاسبية في القدرة على فهم وتفسير المعلومات المحاسبية بالشكل الصحيح ومن ثم اتخاذ القرارات الرشيدة الكفيلة بتطوير نشاط الوحدة الاقتصادية في المستقبل القريب والبعيد, وبذلك نستنتج أن المعرفة المحاسبية هي العنصر الأهم في عملية اتخاذ القرارات للمستقبل وبما أنها ناتجة عن تراكم كم من المعلومات والمعارف لدى الأفراد، فهي العنصر الفعال في حل المشاكل واختيار البدائل المتاحة واتخاذ القرارات الرشيدة في الوحدة الاقتصادية, وهكذا فلتوليد معرفة صالحة للعمل المحاسبي واتخاذ القرار لا بد من توفير معلومات جيدة ومناسبة، يتم استخدامها في الوقت المناسب، فبمجرد توفير المعلومات يجب الاستفادة منها فوراً، لأن إعدادها يرتبط بموقف معين والمواقف دائمة التغيير، فإذا لم تستخدم المعلومة حال توافرها تغير الموقف وتحولت المعلومة إلى بيان. وعلى ذلك فإن المعلومات لا يتم تخزينها وإذا حدث وأن خزنت فهي تعد بيانات تستخدم بعد ذلك في إنتاج معلومات لموقف جديد. "وفيما يتعلق بالمعرفة فإن رصيد المعلومات المتراكم لدى الفرد يؤثر في كمية المعلومات الجديدة التي يحتاجها الفرد لمعالجة المواقف المختلفة" (صالح، 2000:9).

وبالنظر للتطور التأريخي للمحاسبة بوصفها مهنة يتبين أن الممارسة العملية كانت الأساس في تكوين الإطار النظري للمحاسبة وتحديده لاحقا. واستنادا على ذلك فإن المعارف المحاسبية تكونت تراكميا عبر مراحل الممارسة المهنية والعملية المختلفة ومن خصائص المعرفة المحاسبية تتصف المعرفة المحاسبية بمختلف مستوياتها بمجموعة من الخصائص جعلتها ذات جدوى ومنها (التنظيم المنهجيSystematization ويقصد به عمليات تراكم المعرفة المحاسبية ونشرها واستخدامها وتجديدها وتطويرها لتكون, وفق آليات عمل منهجية وعلمية مدروسة وواضحة، للوصول الى معلومات محاسبية علمية منطقية ثابتة وموحدة، تتصف بالخصائص النوعية المطلوبة, الاستمرارية والاستقرار :Continuity and stability يقصد بالاستمرارية في المحاسبة أن كثيراً من عناصر الفكر والتطبيق قد ثبت فائدتها مما أدى الى استقرارها واستمراريتها في التطبيق حتى اليوم على الرغم من أنها تعود الى تاريخ نشأة المحاسبة، وأصبح بالتالي الخروج عنها أمر يصعب قبوله، وتتمثل هذه العناصر في المبادئ والفروض والمفاهيم والبديهيات المحاسبية ذات المنفعة في الواقع العملي، لذلك يتم استمرار العمل بها، غير أن تجدد وتغير البيئة المحاسبية ينعكس على نوعية الطلب على المعلومات المحاسبية وبالتالي، تظهر الحاجة لاعادة النظر في المعارف المحاسبية المتراكمة، ومع ذلك فإن خاصية االاستمرارية تتميز بجوانب إيجابية تتمثل في الحفاظ على تراكم وازدياد النمو المعرفي وأساليبها التطبيقية، وجوانب سلبية تتمثل في ما قد يترتب عليه من جمود للفكر والممارسة, القابلية للتغيير:Susceptibility to change تستجيب المحاسبة للتغيرات الاقتصادية والاجتماعية باعتبارها من العلوم الاجتماعية، فالمعرفة تجسد ديناميكية المحاسبة والقدرة على مواكبة التطور الذي تشهده بيئة الاعمال االاقتصادية والاجتماعية، إلا أن التغيير في المحاسبة يتميز بالبطء الشديد والمتحفظ الا أنه لا يتم إلا بعد التأكد من ضرورته بشكل قاطع فكثيراً من الافكار والاساليب المحاسبية المتداولة حالياً لم تكن معروفة لدى المجتمع من قبل، وهو ما يفسر التطورات التي يتوقع حدوثها على النموذج المحاسبي في المستقبل, القابلية للتجديد :Susceptibility to renewالمحاسبة ما هي إلا نشاط خدمي، وظيفتها توفير معلومات كمية، أساسا ذات طبيعة مالية، بشأن الكيانات الاقتصادية، والتي يستهدف منها أن تكون نافعة لصنع القرارات الاقتصادية،(ترشيد القرارات(لذلك تتميز المعرفة المحاسبية أن تكون قابلة للتجديد من خلال الممارسة العملية والبحوث العلمية .فالعرفة المحاسبية بطبيعتها إذن دورية لا تتوقف عند

حد معين، ً أي أنها دائما تتطور وتتجدد من خلال مجموعة عمليات يرافق كل منها مجموعة أنشطة.

و تعتبر النظرية المحاسبية أحد مجالات المعرفة المحاسبية, فالمحاسبة مثل بقية العلوم الأخرى يجب أن تستند إلى نظرية تحدد أهدافها ومجالاتها وأساليبها وتعمل على تطوير المعارف المحاسبية انطلاقا من إطارها النظري، خاصة وأن بداية ظهور النظرية المحاسبية كان لخدمة الممارسة العملية حيث انصب أساسًا ولا يزال على الجانب العملي التطبيقي ولم يكن هناك اهتمام كافٍ بالجوانب الفكرية للنظرية .فلا خلاف إذا بين الباحثين على أن التطبيق في المحاسبة سبق التنظير، وأن دراسة الإطار النظري للمحاسبة وفهمه على نحو جيد ومنظم أكاديميا إنما يسهم إسهاماً فعالاً في التهيئة للمحاسبة العملية وتطوير المعرفة المحاسبية, يتمثل البناء النظري الذي تستند إليه المحاسبة -التنظير المحاسبي -في "مجموعة المفاهيم والفروض والمبادئ والمعايير التي تحكم الممارسات المهنية للمحاسبين، في مجالات القياس والعرض والاتصال والافصاح، من أجل تعزيز دور المحاسبة في العصر الحاضر بصفتها لغة المال والأعمال ونظام متكامل للمعلومات" (الحيالي، 2007:20).

الممارسة العملية للمحاسبة: حتى وقت قريب كان ينظر للوظائف المحاسبية على "أنها تقتصر على وظيفتي القياس والإفصاح، إلا أن معايير المحاسبة الدولية أضافت وظيفة ثالثة للمحاسبة ترتبط بعرض القوائم المالية" (مطر والسويطي، 2012:1) وهي الإجراءات الأساسية التي ترتبط بالمجال التطبيقي للمعرفة المحاسبية لغرض تدعيم مصداقية المعلومة المالية ففي القياس المحاسبي فان مخرجات المعرفة المحاسبية تعتمد على إجراءات القياس المحاسبي "ويقصد بالقياس تحديد أو تعيين أرقام لأشياء وأحداث استنادا إلى قواعد ".(بلخاوي، 2009:143) "وقد كان لمجمع المحاسبة الأمريكي AAA American Accounting Association دور بارز في بلورة الجوانب الفكرية التي تحكم القياس المحاسبي من خلال مجموعة من الدراسات التي قام بها .فقد ورد في التقرير الصادر عن هذا المجمع أن القياس المحاسبي هو قرن الأعداد بأحداث المؤسسة الماضية والجارية والمستقبلية وذلك بناءً على ملاحظات ماضية أو جارية وبموجب قواعد محددة .وللعملية القياسية مجموعة من العناصر يؤدي فيها مستوى الجودة النوعية وكفاءة الطاقة البشرية لدى الوحدة المحاسبية، دوراً في تحديد تلك العناصر مثل(تحديد خواص العناصر التي نريد قياسها مثل الأصول والتي تركز عملية قياسها على تحديد تكلفتها وقياس المنافع المتوقع أن تقدمها للوحة الاقتصادية بالمستقبل, استخدام وحدة قياس ثابتة ومتجانسة كالنقود والتي قد تتعرض للتغيرات في القوة الشرائية نتيجة التغيرات الاقتصادية, وجود نظام قياس مناسب للعمليات والأحداث التي يراد قياسها, موضوعية القياس إذ يجب توظيف القياس المحاسبي بحيث يوفر معلومات تتمتع بالموثوقية والواقعية والمصداقية، وتكون خالية من الأخطاء، وقابلة للتحقق ومعدة استنادًا إلى المعارف المحاسبية المتراكمة والسائدة, العدالة والحيادية حيث من المفترض أن تؤدي المعرفة المحاسبية إلى إنتاج مخرجات عادلة أي محايدة وغير منحازة والتي بتكاملها مع معلومات من مصادر أخرى تساعد على اتخاذ قرارات رشيدة, الإفصاح المحاسبي يعد جوهر نظرية المحاسبة وازداد اهتمام الجهات العلمية والمهنية بشئون المحاسبة، بالإفصاح وعلى نحو خاص بعد ظهور منشآت الأعمال، وارتبط هذا التطور مع القوائم المالية التي تعد مخرجات لنتائج نشاط هذه المنشآت، وما تتضمنه من بيانات ومعلومات وأسس قياس يمكن استخدامها من مستخدمي هذه المعلومات، التي تصبح لاحقا الأساس الذي يعتمد عليه في اتخاذ القرارات، من اجل ذلك يعد تقديم المعلومات أحد الأهداف الرئيسة للقوائم المالية.

والافصاح بوصفة "نشر المعلومات الضرورية للفئات التي تحتاجها وذلك لزيادة فعالية العمليات التي يقوم بها السوق المالي، حيث أن الفئات المختلفة تحتاج للمعلومات لتقييم درجة المخاطرة التي تتعرض لها الشركة للوصول للقرار الذي تستطيع من خلاله تحقيق أهدافها" (عبد الله، 1995:38).

ويشير الإفصاح إلى الكشف عن نتائج المعلومات المالية في القوائم المالية المنشورة، حتى يمكن الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات المتنوعة من طرف الأطراف المستفيدة و "يعد الإفصاح المحاسبي جوهر نظرية المحاسبة، فقد ازداد الاهتمام به، وعلى نحو خاص بعد توسع نشاط المؤسسات، وارتبط هذا التطور بالقوائم المالية التي تعد مخرجات لنتائج نشاط هذه المؤسسات الذي يعتمد عليه في إتخاذ القرارات" (Omneya 2007:75). فالهدف الرئيسئ من الافصاح المحاسبي هو تزويد مستخدمي التقارير بالمعلومات التي تساعدهم في عملية اتخاذ القرار ويعد مجالا رئيسيا من مجالات المعرفة المحاسبية، وخلاصة القول إن عملية توليد المعلومات هو خلق للمعرفة، أي كشف لحقائق ترتبط بالظاهرة التي تقدم المعلومات عنها (ترتبط مثلا بموارد المنشأة، وبالآثار التي تركتها الأحداث والظروف المحيطة بالمنشأة في نتائج أعمالها أو في مركزها المالي وغير ذلك) والمستخدم يكتسب معرفة جديدة عند حصوله على المعلومات المولدة والتي يستخدمها لاتخاذ قراراته. والمعرفة المحاسبية هي الكم المتراكم من المعلومات المتاحة والمعلومات الكامنة التي يمكن استنتاجها بعوامل الخبرة والممارسة العملية وايضا من خلال الدور الذي يلعبه التنظير المحاسبي في توليد المعرفة المحاسبية. كما أن إدارة المعرفة بمفهومها الشامل، وإدارة المعرفة المحاسبية بصفة خاصة، تستدعي مزيدا من الاهتمام وأن نجاح إدارة المعرفة المحاسبية في تحقيق الأهداف المنشودة يتطلب تأهيل القائمين على الجانب المحاسبي واستمرارية تدريبهم وتوفير الوسائل الملائمة لإتقان التعامل مع إدارة المعرفة المحاسبية بما يخفض تكلفة أداء خدمة تقديم المعلومات وزيادة القدرة التنافسية للشركات والمساهمة في ترشد وعقلانية اتخاذ القرارات المبنية على مخرجات المعرفة المحاسبية.

المحور الثاني اتخاذ القرارات الاستثمارية

تعتبر عملية صنع القرارات ذات أهمية كبيرة في تسيير المنظمات بمختلف أنواعها وهي العملية التي تتطلب عنصرا أساسيا ألا وهو المعلومات بمختلف أنواعها لاسيما منها المعلومات المحاسبية التي تستعمل أكثر في منظمات الأعمال باعتبارها تتميز بخصائص نوعية تجعلها مفيدة في صنع الكثير من القرارات في مثل هذه المنظمات.يؤكد (البدوي،1987:53) أن المعلومات المحاسبية تتميز عن غيرها من المعلومات الوظيفية بأنها كمية وقابلة للتحقق من صحتها لذلك فإنها تعتبر أكثر فاعلية في مساعدة متخذي القرارات في الوصول إلى الحلول المناسبة, أن المعلومات المحاسبية تسهل عملية اتخاذ القرار من خلال تزويد قدر اكبر من المعلومات حول موضوع القرار لمن سوف يقوم باتخاذه ؛ أما الثانية فتعتمد على قيام متخذ القرار باستخدام المعلومات المتاحة, .والمعرفة المحاسبية المتوفرة لديهومن هنا يمكن القول بأن الدور الذي تلعبه المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات ينبع من صلاحية هذه المعلومات، ودرجة الصلاحية هنا تعتمد على عوامل كثيرة، منها: الهدف من استخدام المعلومات، والطرف الموجهة إليه المعلومات وإلى أي حد تشبع هذه المعلومات احتياجاته المعلوماتية، وما هي البدائل المتاحة لهذه المعلومات، وتوقيت إصدار المعلومات, ونحاول من خلال هذا المحور توضيح أثر المعرفة المحاسبية في عملية صنع القرارات الاستثمارية حيث نجد بأن متخذ القرار يتمثل في إدارة المؤسسة المستثمرة التي تساعدها المعرفة المحاسبية الجيدة في اختيار الاستثمار الأكثر نفعا, بالاطلاع على كثير من الأبحاث التي تناولت موضوع القرار نجد أن هناك تعاريف عديدة للقرار وفيما يلي عرض لبعض منها:عرف القرار بأنه "تصرف أو مجموعة من التصرفات يتم اختيارها من عدد من البدائل الممكنة بقصد تحقيق هدف أو مجموعة من الأهداف."(البدوي، 1987:44)وعرف كذلك بأنه "مسلك معين أو محدد من بين مجموعة من البدائل لمواجهة أو تفادي احتمالات المستقبل". (المومني والقضاة، 2008:3). أوتعريفه "القرار هو تحديد ما يجب عمله تجاه مشكلة أو تجاه موقف معين (عزيرو، 2009:2) وتعتبر عملية اتخاذ القرارات الوظيفة الأساسية والأهم من وظائف الإدارة، ويمثل القرار اختيار بديل من البدائل المتاحة لحل المشكلة، "وكلما تعددت بدائل القرار كلما زادت الحاجة إلى

المعلومات المحاسبية وضرورة تقديمها في إطار منطقي ونموذج نظامي يساعد على تحقيق كفاءة وفاعلية القرارات "(هتجر، ١٩٩٢، ص٢٠٥.) ويمكن النظر الى عملية اتخاذ القرارات بأنها عملية إنسانية وعقلية قابلة للترشيد بقدر ما يتوفر لمتخذي القرارات من معلومات دقيقة وسليمة وكافية يستند إليها في إطار المفاضلة بين البدائل المختلفة ."وتنطوي عملية اتخاذ القرارات على شقين يتعلق الأول منهما بعملية التخطيط ومواجهة حالة عدم التأكد التي تحيط بالمنشأة ويتضمن ذلك تحديد الأهداف والسياسات العامة .بينما يتعلق الشق الثاني بالرقابة وتقييم الأداء لمتابعة تنفيذ الخطط والتحقق من سلامة التطبيق العملي لها" (أيوب، ١٩٩٠:١٧١) ويعتمد نجاح أعمال المنشآت على نوعية القرارات التي يتم اتخاذها من إداراتها في مواجهة المشكلات والظروف المتغيرة التي يتعرضون لها أثناء أداءهم لواجباتهم. "ويعتبر القرار جيداً عند اعتماده على المنطق والبيانات المتاحة ودراسة البدائل المحتملة حتى وإن لم يتوصل إلى نتائج جيدة، ويبقى القرار سيئاً لعدم اعتماده على المنطق واستخدام المعلومات المتوفرة وتحليل البدائل المتوقعة وإن توصل إلى نتائج مقبولة بفعل الحظ" (نصير، 1985:117) , إن عملية اتخاذ القرار فن وعلم، وذلك لاعتماده على مهارة وقدرة متخذ القرار في المفاضلة بين البدائل المتعددة بالإضافة إلى استخدامه للأساليب الكمية والنماذج الرياضية الحديثة في تقييم البدائل المختلفة (هيتجر، ١٩٩٢، ص22).وإذا كانت القرارات تعتمد بشكل مباشر على المعلومات والمعرفة المحاسبية فإنه لا بد من تحديد دورها في صنع القرار في مراحله وظروفه المختلفة. ويرى Simon أن عملية اتخاذ القرار تمر عادة بالخطوات الأربع التالية"(أيوب، 2004: 25)(مرحلة البحث والاستطلاع Intelligence: وهي العملية التي يتم بها البحث وتحديد المواقف التي تتطلب اتخاذ القرار، أي تحديد الحاجة لاتخاذ القرار, مرحلة التصميم Design: وهي المرحلة التي يتم بها البحث عن بدائل مختلفة للعمل لمواجهة هذه المواقف, مرحلة الاختيار Choice: حيث يتم فيها اختيار بديل معين من بدائل العمل التي تم تحديدها في المراحل السابقة, مرحلة التنفيذ Implementation: تنفيذ البديل المختار يتطلب تعاود الآخرين ومتابعة التنفيذ ورقابته للتأكد من سلامة التنفيذ وصحة القرار. ويمكن تحديد المراحل التي تمر بها عملية إتخاذ القرار بأنواعه المختلفة في (تعريف المشكلة واكتشافها**:** تعرف المشكلة في مجال عملية اتخاذ القرار بأنها "انحراف عن الهدف المحدد مسبقا أو هي حالة من عدم التوازن بين ما هو كائن وبين ما يجب أن يكون".(الصباح، 1998:78) , تشخيص المشكلة:يعني التشخيص التعرف على أسباب المشكلة وتحديد أبعادها وتحري السبب الرئيسي لظهورها ومعرفة أسبابها وأعراضها, تحليل المشكلة**:** يقتضي تحليل المشكلة وتصنيفها تحديد البيانات والمعلومات المطلوبة لحلها ومصادرها، ويعني تصنيف المشكلة تحديد طبيعتها وحجمها ومدى تعقدها ونوعية الحل الأمثل المطلوب لمواجهتها إيجاد البدائل لحل المشكلة: يعني الحل البديل وسيلة الحل المتاحة أمام المدير لحل المشكلة المطروحة أو هو بمعنى آخر قرار مقترح يؤخذ بعين الاعتبار إلى جانب قرارات أخرى مقترحة بقصد المقارنة والتحليل حتى يتم اختيار أفضلها ويصبح القرار الأخير, تقييم البدائل المتاحة لحل المشكلة**:** بعد إن يتضح للمدير الحلول البديلة للمشكلة يجب عليه بعد ذلك إجراء تقييم شامل لها، وتعتبر هذه المرحلة من المراحل الصعبة، ذلك لأن عملية المفاضلة بين البدائل ليست عملية واضحة وسهلة لأن مزايا وعيوب كل بديل لا تظهر وقت بحثها ولكنها تبرز عند تنفيذ الحل مستقبلا ومن هنا يأتي الشك وعدم التأكد من صلاحية البدائل المطروحة للحل, اختيار الحل الملائم للمشكلة**:** تعتبر عملية الاختيار النهائي للبدائل المتاحة لحل المشكلة من أهم الخطوات التي يوليها المديرون جل اهتمامهم, ويرى الباحثان أن كل مرحلة من مراحل إتخاذ القرار خاصة القرارات التي تتعلق بالاستثمارات تحتاج الى معلومات معينة ومحددة بدقة وهنا تلعب المعرفة المحاسبية دور جوهري وفعال في تحديد تلك المعلومات كميا ونوعيا مع مراعاة الخصائص النوعية لتلك المعلومات من حيث الملائمة والدقة والوضوح والشمولية وغيرها من السمات وبما يتوافق وكل مرحلة من مراحل اتخاذ القرار وبناء

على ذلك يمكن تعريف القرار بانه ذلك البديل المفضل بعقلانية من طرف صانع القرار من بين بديلين ممكنين أو أكثر لأجل تحقيق هدف معين أو أكثر.أو هو التعبير عن الإرادة للقيام بتصرف ما (فعل شيء أو عدم فعل شيء) من جانب متخذ القرار، بعد مفاضلة واعية بين عدة بدائل ممكنة مطروحة لأجل تحقيق هدف معين أو أكثر.وقد يتمثل القرار في رفض لكل البدائل المطروحة وعدم القيام بأي عمل أو تصرف تجاه القضية المطروحة ,والقرار المتخذ في هذه الحالة يدعى ب "اللاقرار". يجد متخذ القرار نفسه أمام هذه الحالة عندما يتبين له من النتائج المتوصل إليها بعد دراسة وتحليل وتقييم البدائل المطروحة بأن العمل بأحدها لا يخدم مصلحة المنظمة، وعندما يتيقن من عدم إمكانية طرح بدائل أخرى. ويشترط في هذه الحالة ألا يكون هذا اللاقرار مضرا بمصلحة المنظمة أو عند الضرورة تكون أضراره اقل من الأضرار التي تلحق بها في حالة اختيار احد البدائل التي كانت مطروحة وينطبق هذا المفهوم على عملية اتخاذ القرارات الاستثمارية, وقد عرف الاستثمار " بأنه التضحية بمنفعة حالية يمكن تحقيقها من إشباع استهلاك حالي, وذلك قصد الحصول على منفعة مستقبلية يمكن تحقيقها من إشباع استهلاك مستقبلي (العيساوي، 2001:16) ."كما قدم نفس الكاتب تعريفا آخر للاستثمار كما يلي ": يقصد بالاستثمار التخلي عن أموال يمتلكها الفرد في لحظة زمنية معينة ولفترة من الزمن بقصد الحصول على تدفقات مالية مستقبلية تعوضه عن القيمة الحالية للأموال المستثمرة, وعن النقص المتوقع في قيمتها الشرائية بفعل عامل التضخم وذلك مع توفير عائد مقبول مقابل تحمل عنصر المخاطرة المتمثل في احتمال عدم تحقق هذه التدفقات, ويرى الباحثان أنه يمكن النظر لتعريف الاستثمار من ناحيتين الأولى الناحية المالية ويتم النظر بموجبها الى الاستثمار بانه تخصيص أموال لحيازة أصول مالية, فهو إذا قرار تعبئة للأموال ,أي وضع نفقات بهدف تحقيق أرباح خلال عدة فترات. والثانية من الناحية المحاسبية حيث يرتبط مفهوم الاستثمار مباشرة بتخصيص نفقات إلى مجموعة الأصول الثابتة.

أنواع الاستثمار: إن الاستثمارات تنقسم إلى نوعين أساسيين هماالاستثمار الحقيقي: وهو يشمل الاستثمارات التي من شأنها أن تؤدي إلى زيادة التكوين الرأسمالي في المجتمع أي زيادة طاقته الإنتاجية كشراء آلات ومعدات ومصانع جديدة, الاستثمار الظاهري: يتألف من الاستثمارات التي لا ينتج عنها سوى انتقال ملكية السلع الرأسمالية من يد إلى أُخرى دون أي زيادة في الطاقة الإنتاجية للمجتمع وهو على قسمين إستثمار مالي ويتمثل في شراء الأوراق المالية كالأسهم والسنداتوإستثمارات في الموجودات المستعملة: يتمثل في شراء سلع إنتاجية مستعملة كالآلات والمعدات ومصانع كانت موجودة من قبل, ويمكن تصنيف الاستثمارات كما يلي:الاستثمار الرأسمالي: هو الاستثمار في الأصول الحقيقية (المفهوم الاقتصادي) كاقتناء المعدات، الأدوات، السلع والمواد المستعملة لأجل إنتاج منتجات أو خدمات. ويسمى بالاستثمار الرأسمالي لأنه يؤدي إلى زيادة التكوين الرأسمالي في المجتمع أي زيادة طاقته الإنتاجية.الاستثمار المالي: فهو الاستثمار في الأوراق المالية كشراء الأسهم والسندات وإن المستثمر في مجال الأوراق المالية يحتاج بدوره إلى معرفة محاسبية جيدة يحصل عليها من مصادر مختلفة تسمح له بصنع قرارات راشدة.)صخري، 1991: 37) وفي الحالات العادية يواجه المستثمر في مجال الأوراق المالية ثلاثة أنواع من القرارات الاستثمارية هي: قرار الشراء: يتمثل هذا لقرار في حيازة أصل مالي، ويلجأ المستثمر إلى هذا القرار عندما يرى بأن القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة، مع الأخذ بعين الاعتبار المخاطرة المصاحبة لهذه التدفقات النقدية، تفوق القيمة السوقية الحالية للأصل المالي محل التداول، فهذه المعادلة تكون الرغبة والحافز لدى المستثمر لاتخاذ قرار الشراء, قرار عدم التداول: يحجم المستثمر عن تداول (شراء أو بيع) أصل مالي معين عندما تكون قيمته السوقية الحالية تساوي القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة في ظل المخاطرة، لأن في هذه الحالة تكون هناك عوائد ينتظرها المستثمر, قرار البيع: يلجأ المستثمر إلى قرار بيع أصل مالي معين بحوزته عندما تكون قيمته السوقية أكبر من القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة في ظل المخاطرة، لأن

في هذه الحالة يرى المستثمر بأن هناك فرصة مواتية لتحقيق أرباح من وراء هذه العملية. بعد ذلك ينتظر الوضعيات الجديدة التي تفرزها قوى العرض والطلب في السوق المالية لصنع قرار جديد يتمثل في شراء أصل مالي أو عدمه ويعتبر القرار الاستثماري من أكثر القرارات مخاطرة وأهمية في حياة المؤسسة والمشروع, وذلك لما يتضمنه من أموال كبيرة تخاطر بها المؤسسة في سبيل الحصول على تدفقات نقدية مستقبلية.وأن طبيعة القرار الاستثماري تتفق مع القرارات الإستراتيجية من حيث الخصائص التالية - :(بلعجوز وعريوة، 2009:5) القرارات الإستراتيجية والقرارات الاستثمارية تعتبر من اختصاص الادراة العليا بالمؤسسة , لها تأثير كبير على مركز المؤسسة في المستقبل , ينطوي هذا النوع من القرارات على درجة عالية من المخاطرة وعدم التأكد ,يتأثر هذا النوع من القرارات بالقيم والتوقعات لمتخذي القرار, من حيث التنبؤ بالمبيعات, وتقدير التكاليف لعدد من السنوات المقبلة وتحديد معدل العائد على الاستثمار, ومعدل تكلفة رأس المال, وعلاوة على ذلك يمكن تحديد مجموعة من الخصائص لقراراتالاستثمار كالآتي(لطفي، 1998:3).

قرارات الاستثمار لها تأثيرات طويلة الأجل: ويرجع ذلك إلى وجود الفاصل الزمني الواضح بين حدوث النفقة الاستثمارية وجني العوائد المتوقعة خلال الفترات المستقبلية التي تتعدى أكثر من سنة وهذه الخاصية يترتب عليها العديد من المشاكل أهمها :مشكلة القيمة الزمنية للنقود: فالريال الذي يملكه المستثمر اليوم يساوي أكثر من الريال الذي سوف يحصل عليه أو ينفقه بعد سنة أو خمسة سنوات من اليوم أو أكثر، فالوقت شيئا ثمين يجب أخذه في الاعتبار عند تقييم المشاريع الاستثمارية. فهو يتضمن تضحيات الحاضر من أجل المستقبل؛ مشكلة المخاطر وعدم التأكد: وجود وقت بين حدوث النفقات والعوائد المرتبطة بقرارات الاستثمار يحاط تقديرها بدرجة كبيرة من المخاطر وعدم التأكد، فكلما زاد التوغل في المستقبل كلما زادت حالات عدم التأكد والمخاطرة؛ أثر التضخم:عندما يتم استخدام القيم الجارية في تقيم المشروع قد يبدو مربحا، ولكن إذا كان المستوى العام للأسعار متزايد عبر الزمن بمعدل أعلى من معدل الزيادة في صافي العائد للمشروع، فإن القيمة الحقيقية لتدفقات صافي العائد للمشروع، فإن القيمة الحقيقية لتدفقات صافي العائد سوف تكون أقل من القيم الجارية، مما قد يجعل المشروع خاسر عندما تستخدم الحقيقة في التحليل. كما لا يمكن نسيان أثر التضخم المستورد فهو ذا أثار سلبية تعرقل برامج وخطط التنمية في الدول النامية نتيجة تضخم قيمة الاستثمارات وبالتالي انخفاض من معدلات الإنجاز وقيمة الاستثمار الحقيقي,قرارات الاستثمار تتضمن إنفاقا كبيرا: يترتب عليه ارتباط ضخم وإغراقه في استخدام معين يصعب تحويله إلى استخدام بديل آخر، وهذه الخاصية أيضا يترتب عليها مشاكل تتمثل فيالتضحية بالنفقات الاستثمارية؛ وتحكم قرارات الاستثمار بهيكل تكاليف المنشأة لفترة طويلة؛ علاوة على ارتباط قرارات الاستثمار بشكل وثيق ومباشر بقرارات التمويل, إن عملية اتخاذ القرارات الاستثمارية تتطلب استخدام تقنيات بيئة متقدمة ومركبة لاتخاذ قرار القبول أو الرفض أو المفاضلة بين المشاريع محل الدراسة, وهناك مجموعة من المبادئ التي تقوم عليها عملية اتخاذ القرارات الاستثمارية التي يجب على المستثمر مراعاتها وهي:مبدأ الاختيار: ينتظر من المستثمر أن يمتاز بالرشد في قراراته عندما يقدم على استثمار مدخراته وذلك بقيامه بالاختيار المناسب بين الفرص المتاحة.ويتوقف تحقيق هذا المبدأ على وجود سوق مالية كفئة مزودة بنظام معلوماتي وهياكل قوية وذات شفافية، حيث تكون فيها كل المعلومات متاحة للجميع.مبدأ المقارنة: حتى يتسنى للمستثمر القيام بالمفاضلة بين البدائل المتاحة أمامه واختيار البديل المناسب، يتعين عليه القيام بعملية المقارنة بين تلك البدائل المتاحة بالاستعانة بأدوات التحليل والتقييم لتحديد وحصر البديل المناسب لرغباته وإمكانياته الاستثمارية التي يتميز بهامبدأ الملاءمة: يقصد بها قيام المستثمر باختيار المجال الاستثماري الذي يراه مناسبا وذلك على أساس عدة عناصر أهمها:- معدل العائد على الاستثمار؛ - درجة المخاطر التي يتصف بها الاستثمار؛ - مستوى السيولة التي يتمتع بها كل

مستثمر. مبدأ التنوع أو التوزيع: إن اختلاف الأصول المالية من حيث درجة المخاطرة والعوائد الناتجة عنها تتطلب من كل مستثمر الذي يريد أن يكون قراراه الاستثماري سليما مراعاة التنويع من هذه الأصول، لأجل الحد من المخاطرة الاستثمارية من خلال توزيعها هذا من جهة وزيادة العوائد من جهة أخرى. ويمكن القول أن اتخاذ القرارات الاستثمارية يحتاج الى رصيد متراكم من المعرفة المحاسبية المتولدة عبر السنين والتي هي حصيلة التنظير المحاسبي والممارسة العملية، وعليه كلما كان هذا الرصيد المعرفي كبيرا كلما ادى بالمحصلة الى مساعدة متخذ القرار على اتخاذ قرار يتسم بالعقلانية والرشد.

المحور الثالث:التحليل والمناقشة

لقد تم اعداد بيانات الجانب التطبيقي لموضوع الدراسة " **دور المعرفة المحاسبية في ترشيد قرارات الاستثمار** " سوف يتم عرض وتحليل بيانات الدراسة من خلال تحليل البيانات التي تم الحصول عليها من البيانات المالية المنشورة لبنك الخرطوم السوداني عن الفترة المالية 2014 والمقارنة 2013 والبيانات التفصيلية التي تشرح التطبيقات المحاسبية والمعرفة المحاسبية التي تم استخدامها في نشر وقيد وعرض وتصنيف وتقديم للمنتج المحاسبي عن المعرفة المتراكمة لتلك المعرفة بغرض المساعدة في استخدام تلك البيانات المنشورة في ترشيد القرارات الاستثمارية باستخدام مجموعة من المعارف ذات الصلة بالعلوم الادارية عامة والمعرفة المحاسبية بصورة اكثر تحديدا وتسليط الضوء علي بعض المعارف المحاسبية واستخداماتها ومناقشة امكانية استخدام معارف محاسبية اخري للمساعدة في ترشيد قرارات الاستثمار مما يضع حدا واضحا وبونا شاسعا بين ممارس المهنة المحاسبية من غير معرفة محاسبية " ماسك الدفاتر" الذي تلقي تدريبا عمليا في مجال التطبيق المحاسبي دون ان ينال المعرفة المحاسبية الرشيدة التي يمكن ان تستخدم في مجال اتخاذ القرارات وايضا للمحاسب المهني الذي سبق وان نال قدرا معرفيا كافيا في مرحلة الدراسة دون ان يوظف هذة المعرفة في عملية اتخاذ القرار الاستثماري مما يجعل هناك فارقا جوهريا بين امكانية استخدام المعرفة المحاسبية في عملية اتخاذ قرارات الاستثمار وبين اختزان المعرفة المحاسبية غير المستخدمة والبيانات الرسمية المنشورة من البنك وايضا منالدراسات السابقة من الباحثين والاكاديميين السابقين للموضوع في شقية الثابت والمتغير وقد تم اختبار الثبات والصدق للدراسة واهم نتائج وتوصيات تلك الدراسات السابقة في المجال وبعد عرض اداة الدراسة وصدق الاداة وثباتها, ثم تحليل تلك البيانات التي تم الحصول عليها واختبار صحة الفرضيات وعلاقتها بالبيانات التي تم اختبارها ومدى موائمتها, واخير عرض نتائج الدراسة والتوصيات التي راى الباحثان اهميتها

فرضيات الدراسة:

(هناك علاقة موجبة بين المعرفة المحاسبية والقرارات الاستثمارية الرشيدة,, يؤدي تطبيق المعرفة المحاسبية الي تعزيز قرارات الحزم الاستثمارية), استنادا للتوجيهات المحاسبية في استخدام المعرفة المحاسبية لزيادة فاعلية القرار الستثماري المبني علي المعرفة المحاسبية فان البيانات التي تم الحصول عليها تم تناولها ومناقشتها وتحليلها بما يعزز تلك المفاهيم والاسس النظرية والمعرفة المهنية بالتطبيقات العملية لمهنة المحاسبة بوصفها مصدرا مهنيا لانتاج البيانات الكمية الاكيدة وفق الاساليب المعتمدة للقياس المحاسبي في البيانات المشورة الموضحة في هذة الدراسة " بنك الخرطوم" القوائم المالية"

الجدول (1) القوائم المالية(الف جنيه)

بيان	ايضاح	2014	2013
الموجودات		الف جنيه	الف جنيه
الموجودات: النقد ومافي حكمة	5	1,886,078	1,377,117
حسابات استثمارية لدي البنوك	6	126,442	25,403
استثمارات اوراق مالية للمتاجرة	7	839,373	678,285
ذمم البيوع المؤجلة	8	4,518,773	3,861,163
المضاربات والمشاركات	9	389,612	412,735
استثمارات متاحة	10	496,016	326,983
استثمارات اخري	11	27,313	49,496
استثمارات عقارية	12	731,607	533,736
موجودات اخري	13	273,836	232,982
الموجودات غير الملموسة	14	90,949	90,603
الممتلكات والمعدات	15	659,794	543,797
اجمالي الموجودات		10,039,793	8,132,300
المطلوبات: حسابات العملاء	16	2,982,799	2,557,360
هوامش نقدية	17	387,730	422,577
مطلوبات اخرى	18	405,371	285,624
المخصصات	19	93,566	64,604
اجمالي المطلوبات		3,869,466	3,330,165
حقوق اصحاب الاستثمارات المطلقة	20	4,680,699	3,687,862
حقوق الملكيه: راس المال	21	523,875	419,100
علاوة الاصدار		50,473	50,473
الاحتياطيات	22	558,774	402,249
الارباح المرحلة		254,188	207,707
العائد على المساهمين		1,387,310	1,079,529
حقوق غير مسيطرة		102,318	34,744
اجمالي حقوق الملكية		1,489,628	1,114,273
جملة المطلوبات والاستثمارات,حقوق الملكية		10,039,793	8,132,300

المصدر: القوائم المالية بنك الخرطوم 2014 المراجع حسبو وشركاة

من الجدول (1) وبالنظر للفرضية (هناك علاقة موجبة بين المعرفة المحاسبية والقرارات الاستثمارية الرشيدة)يتضح ان المعرفة المحاسبية التي ترتبط بعرض القوائم المالية للمنشات المالية حسب اهم البنود او اكثرها حجما وحركة مالية في العام المالي او اهميتها النسبية فقد تم عرض القائمة المالية لبنك الخرطوم استنادا على معرفة المراجع بقواعد العرض المالي للقوائم المالية المنشورة حيث ظهرت النقود ومافي حكمها في اول قائمة البنك لارتباطها بنشاطة الاساس والعمليات الاستثمارية فية وبالتالي فان المعرفة بمقررات بازل المنشورة ضمن المعارف المحاسبية , وهذا بدورة يجعل متخذ القرار سواء اكان في السوق المالي او داخل الادارة المصرفية يتمكن من قراءة القوائم المالية بصورة صحيحة , استخدمت ايضا الايضاحات التي تظهر ارقام متسلسلة في القوائم باعتبار ان المعرفة المحاسبية ماهي الا تلخيص لعمليات اقتصادية وعمليات روتينية يومية متعددة يمكن اختصارها في بيانات ملخصة في صفحة واحدة في التقرير السنوي مع امكانية الاسترجاع التي تظهر ضمن متطلبات نظم المعلومات المحاسبية , كما ان" امكانية المقارنة "التي تمثل أحد الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية تتوفر من خلال استخدام المعرفة

المحاسبية في عمليات تطبيق الاداء المهني لتلك المعرفة وهنا في عرض معلومات العام 2013 م بجانب معلومات العام المالي الحالي 2014.

الجدول رقم (2) حسابات استثمارية لدى البنوك

البند	2014	2013
حسابات استثمارية للبنوك المحلية	70,600	10,600
حسابات استثمارية لبنوك اجنبية	55,842	14,803
الجملة	126,442	25,403

المصدر: بنك الخرطوم القوائم المالية 2014

بالنظر للجدول (2) لحسابات الاستثمار في البنك يتضح ان حجم التبادل في البنوك المحلية ازداد في العام 2014 عن سابقة 2013 بمقدار 60,000 اي هناك دليل تبادل بين البنك والبنوك المحلية وهنا نجد ان هذا التبادل نتج عن مجموعة الجهود في شقيها المحاسبي والاداري للمعرفة المحاسبية وكذلك اظهار هذة الزيادة في حجم التبادل بين البنك والبنوك المحلية استخدمت فية وسائل معرفية محاسبية وتطبيق لسياسات مصرفية محددة ادت الي هذة الزيادة في حجم البند الاجمالي في البنك المحلية من (70,600 و10,600) يتضح ان هذة الزيادة ناتجة عن تبادل لمبلغ ثابت (60,000) مما يشير الي ان هذا التعامل صفقة وليست روتينا يوميا به تعاملات جزئيه تؤدي الي ارقام بها كسور او مبالغ اقل من الواحد الصحيح خاص في جانب العمولات ومسك الدفاتر والمقاصة الالكترونية وغيرها مما يشير الي ان هذة الزيادة جاءت من استثمار ثابت ومحدد القيمة من بين الاطراف المتعاملة , اما حركة الاستثمارات في البنوك الاجنبية مع بنك الخرطوم تدل علي وجود زيادة في حركة التبادل بين بنك الخرطوم والعالم الخارجي او البنوك الاجنبية الموجودة بداخل السودان في مقارن المبلغ في العامين (2014,2013) اي ان المبلغ (55,842, 14,803) اي ان الزيادة هي مقدار (41,040) مما يدلل على وجود تعامل مبني علي قياس من خلال تعاملات مالية روتينية بين البنك والبنوك الاجنبية مثل عمليات الاعتمادات وخطابات الضمان وغيرها وهي تشير الي ضرورة المعرفة المحاسبية بين الاطراف المختلفة للاتفاق حول الاداء المحاسبي في القياس المالي للصفقات وطرق الاعتراف ببنود التعامل بين الطرفين وخاصة اذا كانت تلك البنوك الاجنبية مدرجة بسوق المال في البلدان التي تنتمي اليها او في سوق الخرطوم للاوراق المالية

الجدول رقم (3) استثمارات متاحة للبيع

البند	2014	2013
صكوك صندوق ادارة السيولة	169,680	-
الصناديق الاستثمارية	23,464	1,095
شهادات مشاركة مصفاة الخرطوم	1,395	1,395
ايجارة اصول الكهرباء	139,582	136,950
جملة الاستثمارات	284,121	147,440
اسهم سوق الاوراق المالية	11,656	12,195
جملة استثمارات تمويل ذاتي	211,895	167,348
جملة الاستثمارات المتاحة للبيع	496,016	326,983

المصدر: بنك الخرطوم القوائم المالية 2014

من الجدول (3) يتضح استحداث صيغة جديدة في التعاملات المالية لم تكن موجودة مسبقا في الحسابات المصرفية من قبل اي في العام المالي 2013 وهي صكوك صندوق ادارة السيولةحيث ظهرت هذة الصكوكفي العام 2014 بمقدار (169,680) الف جنيه سوداني مما يشير الي الفرضية الثانية (يؤدي تطبيق المعرفة المحاسبية الي تعزيز قرارات الحزم الاستثمارية) وهو ان المعرفة المحاسبية بغرض زيادة الاستثمارات بالبنك ادت الى تطور الادوات الاستثمارية في البنك مما زاد استخدام الحزم الجديدة مع ملاحظة ان بقية الحزم لم تتغير بصورة جوهرية فقد ظهرت شهادة

مشاركة مصفاة الخرطوم بنفس القيمة في العامين 2013 و2014 بمقدار (1,395) لكل عام، بوصفها أحد الحزم الاستثمارية السابقة كما ان الصناديق الاستثمارية طرأ عليها تغير ليس بالجوهري حسب بقية بنود الاستثمارات بالقوائم المالية في العامين2014 و2013 نفسهما وهي على التوالي(23,464 و1,095) , وايجارة اصول الكهرباء ظلت دون تغيير وهي مقدار (139,582 و136,950) وهذا بدورة يعزز الفرضية الثانية (يؤدي تطبيق المعرفة المحاسبية الي تعزيز قرارات الحزم الاستثمارية)

الجدول (4) ذمم البيوع المؤجلة

البند	2014	2013
المرابحات	2,053,514	1,995,067
السلم	43,199	96
المقاولات	1,949,936	1,743,942
البيع الاجل	1,646,768	1,259,698
ايجارة	37,818	29,568
جملة الذمم	5,732,235	5,038,281
(-) ارباح البيع المؤجل	(1,145,368)	(1,141,981)
الذمم بعد ارباح البيع المؤجل	4,586,867	3,896,400
خطابات الضمان	138,371	138,774
خطابات الاعتماد	92,262	79,202
الذمم بعد الخطابات	4,817,508	4,114,377
مخصص د. م فيها	(298,735)	(253,214)
صافي الذمم	4,518,772	3,861,163

المصدر: بنك الخرطوم القوائم المالية 2014

من الجدول (4) واستنادا على الفرضية (يؤدي تطبيق المعرفة المحاسبية الي تعزيز قرارات الحزم الاستثمارية) فان استخدام القرارات الاستثمارية يتضح بازياد صيغة المرابحات عن غيرها من الصيغ الاستثمارية الاخرى في عمليات ذمم البيوع المؤجلة التي تعتمد علي بيانات خاصة بالمدينين الحاليين والمرتقبين للبيوع المؤجلة في تلك الصيغ الاستثمارية فالمرابحة التي تظهر بمقدار (2,053,514) في العام المالي 2014 وهي صيغة سابقة كثيرة التداول في المصرف من اي صيغة استثمارية اخري نسبة لزيادة العائد منها وزيادة الضمانات لاسترداد راس المال والفوائد التي يضعها المصرف علاوة على المصاريف الادارية التي ينفقها والتي غالبا ما تسدد مقدما قبل انتهاء عقد المرابحة بين البنك والواعد بالشراء او الامر بة حسب تلك الصيغة عن المرابحة للامر بالشراء مع الاحجام شبة الكامل عن الصيغ الاخري التي لايتم الحصول من مزاولتها على عوائد مضمونة وهي السلم فقد ظهرت هذة الصيغة بمقدار (96) جنيه في العام 2013 مقابل (1,995,067) للمرابحات في نفس العام 2013 وهو مايؤكد احجام البنك عن العمليات التي لاتتوفر معرفة محاسبية عنها لان البنك غير متخصص بالزراعة وبالتالي لاترتفع مقادير هذا البند بالمقارنة مع الصيغة الاستثمارية الاخري او يمكن ان تكون هذه الصيغة مرتفعة نسبيا في البنك الزراعي مثلا, اما بقية بنود الحزم الاستثمارية الاخرى مثل المقاولات في الاعوام 2014 و2013 على التوالي(1,949,936) (1,743,942) والبيع الاجل لنفس الفترة (1,646,768) (1,259,698) وهو بدوره يؤكد ان استخدام الحزم الاستثمارية يستند على المعرفة للمصرف بالعوائد المالية والاعوائد الاخري التي تتضمن خطة البنك في الاجل القصير وهو العام المالي.

الجدول (5) استثمارات عقارات

البند	2014	2013
1/يناير 2014	533,736	496,649
اضافات	72,588	45,389
ارباح تقييم الاهلاك	125,212	(3,206)
31/ديسمبر/2014	731,602	532,731

المصدر: بنك الخرطوم القوائم المالية 2014

بالنظر للجدول (4) يتضح ان المصرف يعمل في المجال العقاري على الرغم من ان هذا المجال ليست من الانشطة الاساسيه التي يجب ان يعمل فيها حسب انظمة البنوك المتخصصة في السودان اذ يوجد البنك العقاري المتخصص في هذا المجال ولكن النظام الاساسي لبنك الخرطوم ومعظم البنوك السودانية يمكن لها ان تعمل ف يمجالات عديدة استثمارية منها الاستثمار العقاري ومن الملاحظان حركة الاستثمار العقاري لم تتغير كثيرا في العام المالي 2014(533,736) عن العام المالي 2013 (496,649) وبالتالي فان استخدام المعارف المحاسبية نتج عن التقارير المالية عن الاعوام السابقة فقد تم ترحيل المبلغ بمقدار (533,736 -496,649) = 37,087 اي الفرق ليست جوهري وانا يرتبط ببعض التغيرات البسيطة في حجم البند فاذا تمت المقارنة مع الاضافات خلال العام على نفس البند فنجدها مبلغ (72,588) وهي نسبة 14% تقريبا اي نسبة قليلة مقارنة بالاضافة في العام السابق مما يؤكد ان الفرضية (يؤدي تطبيق المعرفة المحاسبية الي تعزيز قرارات الحزم الاستثمارية) ولهذا فان الاستثمار العقاري على الرغم من انه ليست ضمن الحزم الاستثمارية لبنك الخرطوم الا انه استخدم استنادا على مجموعة الدراسات المعرفية الخاصة بالتكاليف المالية لتلك الحزم الاستثمارية , كما ان الفرضية في هذة الدراسة (هناك علاقة موجبة بين المعرفة المحاسبية والقرارات الاستثمارية الرشيدة) فان صحة هذة الفرضية ترتبط بمقارنة الاضاقات وارباح الاستثمار العقاري والاهلاك الذي يرتبط بهذا الافتراض

الاستنتاجات والتوصيات

أولا: الاستنتاجات

1. المعرفة هي مجموعة من المعارف العامة أو المتخصصة والمدارك العقلية التي تم إكتسابها من خلال الملاحظة والتجربة والاستنتاج وتعد أساسا فاعلا لعمليات الإبداع والإبتكار.
2. المعرفة المحاسبية معرفة تراكمية يتم اكتسابها عبر الزمن من خلال التنظير المحاسبي والممارسة العملية وهي معرفة متجددة ومستمرة وقابلة للتغيير.
3. تعتمد مخرجات المعرفة المحاسبية على كل من إجراءات القياس والإفصاح المحاسبي اللذان يمثلان جوهر نظرية المحاسبة.
4. تمر عملية إتخاذ القرارات الإستثمارية بعدة مراحل، وتحتاج كل مرحلة منها الى معلومات معينة وتلعب المعرفة المحاسبية دورا جوهريا في تحديد تلك المعلومات.
5. يترتب على القرارات الاستثمارية آثار مستقبلية على المدى الطويل كما أنها تتطلب انفاقا كبيرا وفي نفس الوقت ذات مخاطرة عالية، ويقتضي ذلك توفير معلومات دقيقة وملائمة وشاملة والتي تتأثر مدى دقتها وملائمتها وشمولها بالمعرفة المحاسبية لمتخذ القرار.
6. استخدمت المعارف المحاسبية المرتبطة بمقررات بازل المصرفية في عرض القوائم المالية.
7. استخدمت طريقة التقرير في عرض القوائم اي الطريقة الحديثة دون طريقة الحرف (T) التقليدية السابقة

8. تحتاج المصارف للمعرفة المحاسبية في تعاملاتها معالمصارف المحلية والاجنبية

ثانيا:التوصيات

- الاهتمام ببناء نظرية المحاسبة وتطويرها لما لها من دور جوهري في توليد المعرفة المحاسبية وتجديدها وإستمراريتها.
- التأهيل العلمي والعملي والتدريب المستمر للقائمين على العمل المحاسبي لما لهم من دور في تراكم المعرفة المحاسبية من خلال الممارسة لمهنة المحاسبة.
- ضرورة توفير المعلومات المحاسبية المناسبة لكل مرحل من مراحل عملية اتخاذ القرار الاستثماري لضمان نجاحه.
- الاهتمام الجدي من قبل المنظمات المختلفة بالمعرفة المحاسبية لما تمثله من رأسمال حقيقي ورافد لدعم الميزة التنافسية في ظل التحديات والتغيرات المستمرة في بيئة الأعمال.
- اعتماد الجانب المعرفي المرتبط بالاداء المهني ضمن خطط التوظيف بالمؤسسات
- تطوير اساليب المعرفة المحاسبية لدي المؤسسات الاستثمارية
- زيادة تطوير التدريب المعرفي في المنشات المصرفية والاستثمارية الاخري
- تطوير اساليب لجنة معايير المحاسبة الدولية في نشر الاطار المعرفي للنشرات
- زيادة الانفاق في المعارف المحاسبية بدلا عن محاولات تجنب الخسائر
- الاهتمام بالمكتبة الالكترونية بجانب الورقية في نشر المعارف المحاسبية والادارية

المصادر والمراجع

1- أحمدرياحيبلخاوي،تعريبرياضالعبداللهومراجعةطلالالجحاوي،نظريةمحاسبية،دارالبزاويالعلميةللنشروالتوزيع، عمان،الأردنالطبعةالعربية،2009،الجزءالأول،ص143

2- آمال المجالي، مدى توافر وظائف إدارة المعرفة وأثرها في بلورة التميز التنظيمي من وجهة نظر العاملين في سلطة العقبة الاقتصادية الخاصة" دراسات،العلوم الإدارية،2009.عدد1، مجلد 36.ص 140-166.

3- أمين السيد أحمد لطفي: الأصول المنهجية الحديثة لدراسات الجدوى المالية للاستثمار، دار النهضة العربية، القاهرة، 1998، ص3.

4- توفيق إبراهيم أيوب، "دور المحاسب في ترشيد المعلومات التي تستلزمها عملية التنمية"، ورقة عمل مقدمة للمؤتمر المحاسبي العربي الدولي الثاني حول المحاسبة والتنمية، المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، عمان، ١٩٩٠.

5- راشدة عزيرو، المشاركة في عملية صنع القرار وسبل تفعيلها، الملتقى الدولي: صنع القرار بالمؤسسة الاقتصادية،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة مسيلة، الجزائر، 14 و15 أبريل 2009

6- رضا محمد محمود النجار، إدارة المعرفة في المكتبات، مجلة عالم المعلومات والمكتبات والنشر، دار الشروق، القاهرة، جويلية 2003

7- حسين بلعجوز، محاد عريوة، دور معلومات محاسبة التسيير الإستراتيجية في صنع قرارات الاستثمار الرأسمالي، الملتقى الدولي: صنع القرار بالمؤسسة الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة مسيلة، الجزائر، 14 و15 أبريل 2009، ص05

8- خالد سليمان المومني ومحمد علي القضاة, فاعلية عملية اتخاذ القرار لدى مديرات رياض الأطفال في إقليم شمال الأردن, مجلة العلوم الإنسانية, العدد 36, الأردن , ص، 2008

9- خالد أمين عبد الله، " الإفصاح ودوره في تنشيط التداول في أسواق رأس المال العربية"، مجلة القانون العربي، العدد 92، تشرين أول 1995، ص38.

10- سليم إبراهيم الحسنية، مبادئ نظم المعلومات الادارية،مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الأردن،1998
11- صلاح الدين الكبيسي، إدارة المعرفة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 2005
12-سمير صالح، المحاسبة الإدارية الإستراتيجية، جامعة المنصورة، مصر، ٢٠٠٠
13-عبد الرحمن الصباح، نظم المعلومات الإدارية، عمان، دار الثقافة 1998، ص. 78.
14-عبد الستار العلي وعامر إبراهيم قنديلجي وغسان العمري، المدخل إلى إدارة المعرفة، دار المسيرة، عمان، الأردن، 2006
15-علاء عبد الرزاق السالمي، نظم إدارة المعلومات، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر، 2003.
16-علاء الدين جبل،خالد القطيني وكنده محمد نوري "دور المعرفة المحاسبية في التنبؤ بالفشل المالي للشركات" دراسة تطبيقية على شركات الغزل والنسيج التابعة للقطاع العام،مجلة تنمية الرافدين،العدد95،مجلد 31، 2009.
17-عمر صخري، التحليل الاقتصادي الكلي، ديوان المطبوعات الجامعية, بن عكنون, الجزائر, 1991، ص37.
18--فكري عبد الحميد عشماوي،أساسيات المحاسبة المالية،دار الشروق،جدة 1983،ص19
19-كاظم جاسم العيساوي، دراسات الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات، دار المناهج، عمان، الأردن، 2001، ص16
20--مظفر محمد نوري" دور إدارة المعرفة في إتخاذ القرار" دراسة حالة لعينة من مديري منظمات الأعمال في محافظة دهوك، مجلة جامعة كركوك للعلوم الإدارية والإقتصادية، المجلد3، العدد2، 2013.
21-محمود السيد الناغي، الاتجاهات المعاصرة في نظرية المحاسبة، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، مصر،2007، ص 11.
22--محمدمطروموسالسويطي،التأصيلالنظريللممارساتالمهنية المحاسبيةفيمجالاتالقياس –العرض - الافصاح،داروائللللنشر،عمانالأردن،الطبعةالثالثة،2012.
23- منصور البدوي، دراسات في الأساليب الكمية واتخاذ القرارات، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1987، ص 53
24- نعيم نصير، (أساليب التحليل الكمي في الإدارة)، ط١، دمشق، دار الوثبة للنشر، ١٩٨٥.
25-ناديا أيوب، نظرية القرارات الإدارية، دمشق: منشورات جامعة دمشق, 2004
26- هيتجر، ليستراي، (المحاسبة الإدارية)، ترجمة (أحمد حامد حجاج)، الرياض، دار المريخ، 1992.
27- وليدناجيالحيالي،نظريةالمحاسبة،منشوراتالأكاديميةالعربية،الدانمارك،2007،ص 20
28- وليد زكريا صيام"مدى إدراك أهمية المعرفة المحاسبية في الشركات المساهمة العامة الأردنية " المؤتمر العلمي الدولي السنوي الرابع(إدارة المعرفة في العالم العربي)كلية الاقتصاد والعلوم الادارية، جامعة الزيتونة،الأردن،2004.
29 - "المنجد في اللغة والأعلام "، دار المشرق، بيروت، 1986
30- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا)، "منهجية إدارة المعرفة، مقاربة تجريبية في قطاعات مركزية في دول الاسكوا الاعضاء"، الامم المتحدة، نيويورك،2004، ص9.
31. Burk Mike (1999), knowledge management, everyone by sharing information, PR Nov. Des.
32. Dykemn J.B. (1998), knowledge management moves from theory towards practice, Mot. Vol 43. Issue. 4.
33. Lamont, Judith, “Knowledge Management at Your Service”, Searcher,10704795, Jan2004, Vol. 12, Issue1
34. Nonake and Takenchi, 1995, the knowledge Greating company, How japaness , companies create the pynamics of innovation
35. Omneya H. Abdelsalam, Pauline Weetman, Measuring Accounting Disclosure in a Period of Complex Changes: The Case of Egypt Review Article, Advances in International Accounting, Volume 20, 2007, Page 75
36. Oxford University Press. Polanyi, M., 1998, “personal knowledge, Toward apost. critical philosophy” Routledge, London.

AMARABAC, Journal of American Arabic Academy for Sciences and Technology, www.amarabac.com
Volume 7, Number 23, (2016), PP. 179-191

Impact of Inflation on Stock Returns in Banks and Financial Services Sector in Saudi Stock Exchange

Mohammed Faisal Hassan [(1)]

Abstract: This research aim to study the effect of inflation on stock returns in banks and financial services sector in Saudi Stock Exchange. The inflation is a macro variable which is taken under consideration, it is considered as a very important for the economy of any change among this variable affect the economy in various ways and the regulatory authority to take steps in order to make changes in their policies which can affect the economy in a positive way. Eleven years from (2003- 2013) is taken in consideration. Regression model is applied to the data and the result shows that there is a relationship among the independent variable (Inflation) and dependent variable (Stock Returns).

Key Words: Banks and Financial Services Sector, Inflation, Stock returns.

أثر التضخم على عوائد الأسهم في قطاع المصارف والخدمات المالية بالسوق المالية السعودية

محمد فيصل حسن

الملخص: شهدت أسواق رأس المال تطورا كبيرا في القرن الأخير، وازدادت أهميتها في الحياة الاقتصادية في البلدان المتطورة والنامية على حد السواء. لكن هناك العديد من المتغيرات الاقتصادية التي تؤثر على أداء سوق الأوراق المالية, وبالتالي على قيمة هذه الشركات , يعد التضخم من أهم هذه المتغيرات.

هدفت هذه الدراسة لمعرفة تأثير التضخم على عوائد الأسهم في قطاع المصارف والخدمات المالية في السوق المالية السعودية, بغية الإلمام والإحاطة بمختلف جوانب الموضوع وتحليل أبعاده والإجابة عن الإشكالية المطروحة في هذه الدراسة، عند التحقيق في أثر التضخم على توزيعات الأسهم بالشركات المدرجة بالسوق المالية السعودية اتبعت الدراسة منهجية التحليل الكمي حيث تم استخدام تحليل الارتباط الخطي لاختبار الفرضيات.

التضخم متغير كلي يؤخذ بالاعتبار لتأثيره على الاقتصاد بطرق مختلفة, سعت الدراسة لمعرفة مدى تأثير التضخم على عوائد الأسهم والقرارات المتعلقة بها. غطت الدراسة الفترة من (2003- 2013). تبين أن هناك علاقة خطية بين المتغير المستقل (التضخم) والمتغير التابع (عائدات الأوراق المالية), وأن التضخم يؤثر بشكل كبير على عوائد الأسهم في قطاع المصارف والخدمات المالية بالسوق المالية السعودية.

الكلمات الرئيسية: البنوك وقطاع الخدمات المالية، التضخم، عوائد الأسهم.

1. Introduction:

Stock market, especially in small economies, plays a very vital role in mobilizing economic resources within and from outside the economy to achieve greater and better economic potentials. Higher stock returns imply higher profitability by firms and other corporate bodies and thus overall growth/prosperity of an economy and vice versa. Therefore macroeconomic variables affect the performance of the stock market positively or negatively.

A rapid increase in inflation also affects negatively the performance of the stock market. Growing inflation considered as a bad news by the investors because it depicts bad economic conditions in the country and investors feel insecure about their investment in the stock market. Actions of monetary authorities have a significant impact on stock prices and fluctuation of interest rate signals good or bad information to investors (Lobo, 2000).

Saudi Arabia has one stock exchange, the Tadawul, whose financial markets are regulated by the Capital Market Authority (Saudi Arabia). The stock market capitalization of listed companies in Saudi Arabia was valued at $646 billion in 2005 by the World Bank (worldbank.org./).

In the summer of 2008. Saudi inflation reached a 9.9 percent, driven largely by a dizzying rise in global food prices. During the recession the following year, rates moderated to more benign levels, but a recent report that inflation have reached an annualized rate of 6.1 percent has raised the specter of a return to double-digit inflation .(International Monetary Fund. 2012)

The prospect of a return to higher inflation in Saudi Arabia is indeed troubling. Yet what is worrying about the recent inflation reports is not that it portends a probable return to double-digit inflation-in fact this is unlikely. Rather, it is another data point along a long-term trend line that demonstrates that Saudi Arabia may have reached a structurally higher level of inflation.

There are many macroeconomic variables affecting the performance of the financial markets. Inflation is very important among these variables. Investors do consider these variables while making decisions about their investments. Central Bank increases target fund rate to control the money supply (inflation) which affects to businesses. To test the impact of this variable empirically, inflation is selected as independent variable and stock return is dependent variable.

Objective of the Study:

The objective of the study is to investigate the impact of inflation on stock returns of Banks and Financial Services Sector in Saudi Stock Exchange.

Hypotheses

A) Inflation affects stock returns negatively

B) It is possible to develop a model to express the negative effect of inflation on stock returns.

Methodology:

In this study, we are investigating the impact of inflation on stock returns of Banks and Financial Services Sector in Saudi Stock Exchange. and in this study multiple regressions are used to test the hypothesis. Inflation is independent variable and stock returns are dependent variable. For inflation CPI is used. The annual data from 2003 to 2013 is selected for the analysis.

Significance, Scope and Limitations of the Study

The performance of the stock market is very important to investors and they react to macroeconomic variables which may affect the performance of the stock market. Inflation is the key macroeconomic variable which affect the market. Which will help in their decision-making. For this purpose annual data from 1st January, 2003 to December 31th 2013 is selected. Stock returns will be calculated by calculating the change of Banks and Financial Services Sector in Saudi Stock Exchange points.

2. Previous studies

There is a lot of literature that analyze the relationship among inflation and stock returns.

Mundell (1963), Blanchard (1981), Kaul (1987), Lobo (2000), Rasheed (2002), Aydemir & Demirhan (2009), Khrawish, Siam & ,Jarada (2010), Rano & Bayero(2010) and Arouri et al (2014) confirm the relationship among inflation and stock returns.

Mundell (1963) investigated inflation and interest rate mechanism. He stated that the anticipated inflation causes a rise in the money rate of interest. Interest rate slightly fluctuates because of the unstable cost of living. That is because interest rates rise when prices starts to increase, but never that much high as it should be. It was assumed in the study that the real profits can be capitalized at the real interest rate .Inflation causes a difference between money interest rate and real interest rate and this difference causes a gap between nominal earnings and money earnings.

Blanchard (1981) study aim interest rate, exchange rate and inflation have some influence on the performance of the stock market .described the relationship of output, stock market and interest rates. He stated that higher stock money lowers interest rate which means lower cost of capital and in turn causes better stock market value. He summarized that change in the policy causes changes in the stock market because of real interest rate and anticipated profits. The announcement of a policy leads to change in profits and discount rates, which in turn affect the performance of the stock market .He concluded that the flexible policies affect the nominal money, which leads to changes in the stock market.

Kaul (1987) stated that there is an inverse relationship among stock returns and expected inflation and positive relationship among stock returns and real activity. He tests the hypothesis of that negative relationship by selecting data from 1926 through 1940. He summarized that this inverse relationship can be explained by understanding the equilibrium process in monetary sector depending on money demand and supply influence.

Empirically tested the sensitivity of bank stock returns to market, interest rates and exchange rate risks. They covered stocks of 48 US banks for the period of 1975 through 1987 and they found that exchange rate significantly negativity related to US bank stock returns.

Lobo (2000) studied the effect of interest rate changes in stock prices. He examined the behavior of stock prices after Federal fund rate announcements and he found that before announcements of increase in the Federal fund rate the asymmetry in price adjustments gets narrow. He also found that stock market response quicker to the news of overpricing than news of a depressing .He finally concluded that target rate announcement has significant impact on stock prices and convey new information to the stock market. Inflation is very important among these macroeconomic variables which affect the performance of the stock market. Actions of monetary authorities have a

significant impact on stock prices and fluctuation of interest rate signals good or bad information to investors.

Rasheed (2002) conducted a study for South Asian countries i.e. Pakistan, India, Bangladesh and Sri Lanka, to find the impact of exchange rates on the stock returns. The study examines this relation for all the countries in long and short run fluctuations in exchange rates. The study used a monthly data for six years. The study found no relation for both long and short run between stock returns and exchange rates in India and Pakistan, also the same results were found in Bangladesh and Sri Lanka. As there is a lack of relation between returns and exchange rates, there is no need of using information regarding taking advantage of stock return due to fluctuation in exchange rate from one market to predict behavior in the other market. The study made recommendations for further research in this particular area by using weekly or even daily information in order to find more concrete evidence about stock returns and fluctuations in exchange rates.

Aydemir & Demirhan (2009) in their study analyzed the impact of macroeconomic variables on the stock market of Turkey. The data from the periods of 2001 to 2008 was selected to analyze. They described the traditional approach which based on the concept that the stock market leads exchange rate movements. The augmented dickey fuller test of their study indicated that the data was integrated order one and the causality test confirmed bidirectional causality between exchange rate and the stock prices of Turkey stock exchange. The results of the study indicated positive causality among exchange rate and technology indices.

Khrawish, Siam & ,Jaradat (2010) in their study examined the market capitalization rate and interest rate for the market of Jordan named Amman Stock Exchange. Both variations are important to affect the country's economy .To examine the relationship sample from 1990 to 2008 was selected and the OLS regression method was applied to test the hypothesis. The results of the study demonstrated a significant positive relationship and the first hypothesis (A) of a negative relationship between interest rate and the market capitalization rate was rejected. They also found that there was a positive relationship between market development rate and market capitalization rate, so the B was rejected .They finally concluded that the government plays an important role to intervene in the financial market of the Jorden.

Rano & Bayero (2010) studied volatility of stock returns and the impact of inflation. The applied Generalized Heteroscedasticity Model to investigate the relationship for the market of Nigeria and Ghana. Test of the normality of data, descriptive statistics indicated average stock returns were positive, but more volatile for the markets of Nigeria and Ghana. It was found from the model's returns that the volatility for Nigeria's market were significant but insignificant for the market in Ghana .Market volatility was affected by inflation in both of the countries .A decrease in inflation caused an increase in market volatility, but it was insignificant in the market of Ghana.

Arouri et al (2014) the nexus between stock return and inflation is assessed for Pakistan using the methodology of frequency based causality over a long period. the study finds stock returns and inflation to be in the phase (positively related) when consumers' price inflation is considered and independent when producers' price inflation is utilized.

Overall results based on both the inflation measures indicate that, inflation does not erode the value of stocks in Pakistan and stocks could be used as hedge against inflation at least in the long-run.

3. RESEARCH METHODOLOGY

This part includes a model explains the relationship between inflation as an independent variable and earnings Stock Returns as the dependent variable, and analysis of data using the correlation coefficient for the interpretation of the form.

Multiple Regression Model

The study will employ linear regression analysis to test the hypotheses:

A) Inflation affects stock returns negatively

B) It is possible to develop a model to express the negative effect of inflation on stock returns.

The linear regression model is:

$$Sr = \alpha + \beta\ Inf$$

α = constant.

Sr = Stock Returns

β = The value of the dependent variable

Inf = Inflation (CPI is used)

Inflation can be measured by many indicators which are consumer price index, wholesale price index and the service price index. In Saudi Arabia.

Stock returns will be calculated as :

$$Sr = (p_1 - p_0) - Ds/p_0$$

p_1 = Price at the beginning of the period.

p_0 = Price at the end of the period.

Ds = Distributions during the period.

Data Description:

- Inflation:

The following rates of inflation in Saudi Arabia during the period (2003-2013).

Table (1) Annual inflation rates in the Kingdom of Saudi Arabia (2003 - 2013)

Year	inflation rate
2003	0.6
2004	0.4
2005	0.6
2006	2.3
2007	4.1
2008	9.9
2009	4.6
2010	4.7
2011	4.6
2012	4.6
2013	3.5

- Return on stocks:

The following account of return on stocks for the banking sector and financial services in the Saudi Stock Exchange.

Table (2) Calculate the return on stocks for the banking sector and financial services (2003 - 2013)

Year	Al Rajhi	Riyad	Saudi British	Alinma	Saudi Fransi	Saudi Hollandi	Saudi Investment	Arab National	AlJazira	ALBILAD	Samba	Banks sector
2003	2.63	0.79	0	1.16	1.05	0.70	0.74	0.84	1.58	0	0	0.89
2004	2.38	1.15	0	1.57	1.69	1.44	1.21	1.47	1.11	0	0	0.42
2005	1.79	0.97	0	1.15	0.95	0	0	0	0	0	0	1.01
2006	0.46	-0.50	0	-0.40	-0.25	-0.36	-0.36	-0.18	-0.36	-0.77	-0.26	-0.35

Year	Al Rajhi	Riyad	Saudi British	Alinma	Saudi Fransi	Saudi Hollandi	Saudi Investment	Arab National	AlJazira	ALBILAD	Samba	Banks sector
2007	0.36	0.55	0	0.31	0.45	0.01	0.08	0.63	0.01	0.01	0.35	0.25
2008	-0.50	-0.56	-0.34	-0.37	-0.58	-0.36	-0.67	-0.59	-0.69	-0.30	-0.56	-0.50
2009	0.28	0.31	0.13	0.04	0.22	-0.04	0.06	0.41	0.30	-0.26	0.01	0.19
2010	0.18	0.02	-0.17	-0.04	0.15	-0.88	0.22	-0.07	-0.14	-0.06	0.22	0.20
2011	-0.13	-0.10	-0.11	0.03	-0.03	0.06	-0.06	-0.01	0.06	0.02	-0.22	0.08
2012	0.03	0.02	0.37	0.01	-0.09	0.16	0.18	0.01	0.53	0.44	-0.01	0.17
2013	0.13	0.30	0.15	0.50	0.21	0.58	0.63	0.19	0.46	0.64	0.14	0.36

Note from the tables (1) and (2) the fluctuation of each of inflation, and stock returns during the period (2003-2013).

4. Data analysis:

This part of the study describes the data analysis and results of the study.

1- Al Rajhi bank:

Table (3) ANOVA

	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Significance F
Regression	7.962	1	7.962	21.745	.001(a)
Residual	3.295	9	.366		
Total	11.257	10			

ANOVA shows that the overall model is significant with F value of 0.001 (F = 0.001 < 0.05). The result of ANOVA table confirmed that the predicted model is significant at 5% significance level. Table 4 shows the accuracy of coefficients.

Table (4) Estimates of model

	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Significance F
	B	Std. Error	Beta		
(Constant)	1.881	.314		5.999	.000
inflation	-.328	.070	-.841	-4.663	.001
R = -841			R Square = 0.707		

Table 4 shows the intercept and the coefficients of the regression model. The coefficient of inflation is -3.28 which shows inflation has impact on stock returns and this result means that the relationship between inflation and stock returns are is negatively related. The value of the coefficient of determination (R square) equal to 0.707 and this means that the independent variable (inflation) explains the variance in the dependent variable (stock returns) in ratio 71%.

- The regression model can be configured as follows:

Sr = 1.881 - 0.328 Inf

2- Riyad bank:

Table (5) ANOVA

	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Significance F
Regression	1.761	1	1.761	11.332	.008(a)
Residual	1.398	9	.155		
Total	3.159	10			

ANOVA shows that the overall model is significant with F value of 0.008 (F = 0.008 < 0.05). The result of ANOVA table confirmed that the predicted model is significant at 5% significance level. Table 6 shows the accuracy of coefficients.

Table (6) Estimates of model

	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Significance F
	B	Std. Error	Beta		
(Constant)	.827	.204		4.051	.003
inflation	-.154	.046	-.747	-3.366	.008
R=.747			R Square=.557		

Table 6 shows the intercept and the coefficients of the regression model. The coefficient of inflation is -0.154 which shows inflation has impact on stock returns and this result means that the relationship between inflation and stock returns are is negatively related. The value of the coefficient of determination (R square) equal to 0.557 and this means that the independent variable (inflation) explains the variance in the dependent variable (stock returns) in ratio 56%.

- The regression model can be configured as follows:

Sr = 0.827 - 0.154 Inf

3- Alinma bank:

Table (7) ANOVA

	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Significance F
Regression	.052	1	.052	1.651	.231(a)
Residual	.281	9	.031		
Total	.333	10			

ANOVA shows that the overall model is significant with F value of 0.231 (F = 0.231> 0.05). The result of ANOVA table confirmed that the predicted model is non-significant at 5% significance level. Table 8 shows the accuracy of coefficients.

Table (8) Estimates of model

	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Significance F
	B	Std. Error	Beta		
(Constant)	.098	.092		1.075	.310
inflation	-.026	.021	-.394	-1.285	.231
R =.394			R Square =.155		

Table 8 shows inflation has no impact on stock returns and this result is non-significant because Significance F = 0.231> 0.05.

- The regression model can be configured as follows:

Sr = 0.098 - 0.026 Inf

4- Saudi British bank:

Table (9) ANOVA

	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Significance F
Regression	2.545	1	2.545	12.662	.006(a)
Residual	1.809	9	.201		
Total	4.355	10			

ANOVA shows that the overall model is significant with F value of 0.006 (F = 0.006 < 0.05). The result of ANOVA table confirmed that the predicted model is significant at 5% significance level. Table 10 shows the accuracy of coefficients.

Table (10) Estimates of model

	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Significance F
	B	Std. Error	Beta		
(Constant)	1.032	.232		4.444	.002
inflation	-.185	.052	-.765	-3.558	.006
R=.765			R Square =.585		

Table 10 shows the intercept and the coefficients of the regression model. The coefficient of inflation is -0.185 which shows inflation has impact on stock returns and this result means that the relationship between inflation and stock returns are is negatively related. The value of the coefficient of determination (R square) equal to 0.585 and this means that the independent variable (inflation) explains the variance in the dependent variable (stock returns) in ratio 59%.

- The regression model can be configured as follows:

Sr = 1.032 - 0.185 Inf

5- Banque Saudi Fransi:

Table (11) ANOVA

	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Significance F
Regression	2.788	1	2.788	16.652	.003(a)
Residual	1.507	9	.167		
Total	4.294	10			

ANOVA shows that the overall model is significant with F value of 0.003 (F = 0.003 < 0.05). The result of ANOVA table confirmed that the predicted model is significant at 5% significance level. Table 12 shows the accuracy of coefficients.

Table (12) Estimates of model

	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Significance F
	B	Std. Error	Beta		
(Constant)	1.046	.212		4.935	.001
inflation	-.194	.048	-.806	-4.081	.003
R=.806			R Square =.649		

Table 12 shows the intercept and the coefficients of the regression model. The coefficient of inflation is -0.194 which shows inflation has impact on stock returns and this result means that the relationship between inflation and stock returns are is negatively related. The value of the coefficient of determination (R square) equal to 0.649 and this means that the independent variable (inflation) explains the variance in the dependent variable (stock returns) in ratio 65%.

- The regression model can be configured as follows:

Sr = 1.046 - 0.194 Inf

6- Saudi Hollandi Bank:

Table (13) ANOVA

	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Significance F
Regression	1.189	1	1.189	4.084	.074(a)
Residual	2.620	9	.291		
Total	3.808	10			

ANOVA shows that the overall model is significant with F value of 0.074 (F = 0.074 > 0.05). The result of ANOVA table confirmed that the predicted model is non-significant at 5% significance level. Table 14 shows the accuracy of coefficients.

Table (14) Estimates of model

	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Significance F
	B	Std. Error	Beta		
(Constant)	.579	.280		2.070	.068
inflation	-.127	.063	-.559	-2.021	.074
R =.559			R Square =.312		

Table 14 shows inflation has no impact on stock returns but this result is non-significant because Significance F = 0.074> 0.05.

- The regression model can be configured as follows:

Sr = 0.579 - 0.127 Inf

7- The Saudi Investment Bank:

Table (15) shows. That the F value equal to 7.369 degrees of freedom 1 and 9 and the level of significance of 0.024 a value of less than 0.05 This means that the regression model of a significant.

Table (15) ANOVA

	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Significance F
Regression	1.219	1	1.219	7.369	.024(a)
Residual	1.488	9	.165		
Total	2.707	10			

ANOVA shows that the overall model is significant with F value of 0.0243 (F = 0.024 < 0.05). The result of ANOVA table confirmed that the predicted model is significant at 5% significance level. Table 16 shows the accuracy of coefficients.

Table (16) Estimates of model

	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Significance F
	B	Std. Error	Beta		
(Constant)	.650	.211		3.084	.013
inflation	-.128	.047	-.671	-2.715	.024
R=.671			R Square =.450		

Table 16 shows the intercept and the coefficients of the regression model. The coefficient of inflation is -0.128 which shows inflation has impact on stock returns and this result means that the relationship between inflation and stock returns are is negatively related. The value of the coefficient of determination (R square) equal to 0.450 and this means that the independent variable (inflation) explains the variance in the dependent variable (stock returns) in ratio 45%.

- The regression model can be configured as follows:

Sr = 0.650 - 0.128 Inf

8- ***Arab National Bank:***

Table (17) ANOVA

	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Significance F
Regression	1.391	1	1.391	6.958	.027(a)
Residual	1.799	9	.200		
Total	3.190	10			

ANOVA shows that the overall model is significant with F value of 0.027 (F = 0.027 < 0.05). The result of ANOVA table confirmed that the predicted model is significant at 5% significance level. Table 18 shows the accuracy of coefficients.

Table (18) Estimates of model

	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Significance F
	B	Std. Error	Beta		
(Constant)	.743	.232		3.205	.011
inflation	-.137	.052	-.660	-2.638	.027
R =.660			R Square =.436		

Table 18 shows the intercept and the coefficients of the regression model. The coefficient of inflation is -0.137 which shows inflation has impact on stock returns and this result means that the relationship between inflation and stock returns are is negatively related. The value of the coefficient of determination (R square) equal to 0.436 and this means that the independent variable (inflation) explains the variance in the dependent variable (stock returns) in ratio 44%.

- The regression model can be configured as follows:

Sr = 0.743 - 0.137 Inf

9- ***Bank AlJazira*::**

Table (19) ANOVA

	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Significance F
Regression	1.802	1	1.802	6.773	.029(a)
Residual	2.394	9	.266		
Total	4.196	10			

ANOVA shows that the overall model is significant with F value of 0.029 (F = 0.029 < 0.05). The result of ANOVA table confirmed that the predicted model is significant at 5% significance level. Table 20 shows the accuracy of coefficients.

Table (20) Estimates of model

	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Significance F
	B	Std. Error	Beta		
(Constant)	.826	.267		3.089	.013
inflation	-.156	.060	-.655	-2.603	.029
R =.655			R Square =.429		

Table 20 shows the intercept and the coefficients of the regression model. The coefficient of inflation is -0.156 which shows inflation has impact on stock returns and this result means that the relationship between inflation and stock returns are is negatively related. The value of the coefficient of determination (R square) equal to 0.429 and this means that the independent variable (inflation) explains the variance in the dependent variable (stock returns) in ratio 43%.

- The regression model can be configured as follows:

Sr = 0.826 - 0.156 Inf

10- BANK ALBILAD:

Table (21) shows. That the F value equal to 0.059 degrees of freedom 1 and 9 and the level of significance of 0.814 a value of more than 0.05 This means that the regression model of a non-significant.

Table (21) ANOVA

	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Significance F
Regression	.009	1	.009	.059	.814(a)
Residual	1.342	9	.149		
Total	1.351	10			

ANOVA shows that the overall model is significant with F value of 0.814 (F = 0.814 > 0.05). The result of ANOVA table confirmed that the predicted model is non-significant at 5% significance level. Table 22 shows the accuracy of coefficients.

Table (22) Estimates of model

	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Significance F
	B	Std. Error	Beta		
(Constant)	.014	.200		.070	.946
inflation	-.011	.045	-.081	-.243	.814
R =.081			R Square =.006		

Table 22 shows inflation has no impact on stock returns but this result is non-significant because Significance F = 0.814> 0.05.

- The regression model can be configured as follows:

Sr = 0.014 - 0.011 Inf.

11-Samba Financial Group:

Table (23) ANOVA

	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Significance F
Regression	.121	1	.121	2.233	.169(a)
Residual	.489	9	.054		
Total	.610	10			

ANOVA shows that the overall model is significant with F value of 0.169 (F = 0.169 > 0.05). The result of ANOVA table confirmed that the predicted model is non-significant at 5% significance level. Table 24 shows the accuracy of coefficients.

Table (24) Estimates of model

	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Significance F
	B	Std. Error	Beta		
(Constant)	.117	.121		.967	.359
inflation	-.040	.027	-.446	-1.494	.169
R =.446			R Square =.199		

Table 24 shows inflation has no impact on stock returns but this result is non-significant because Significance F = 0.169> 0.05.

- The regression model can be configured as follows:

Sr = 0.117 - 0.040 Inf.

12 - Banks & Financial Services Sector:

Table (25) shows the analysis of variance of the model:

	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Significance F
Regression	1.354	1	1.354	15.074	.004(a)
Residual	.808	9	.090		
Total	2.162	10			

ANOVA shows that the overall model is significant with F value of 0.004 (F = 0.004 < 0.05). The result of ANOVA table confirmed that the predicted model is significant at 5% significance level. Table 26 shows the accuracy of coefficients.

Table (26) shows the values of model Coefficients:

	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Significance F
	B	Std. Error	Beta		
(Constant)	.710	.155		4.574	.001
inflation	-.135	.035	-.791	-3.882	.004
R =.791			R Square =.626		

Table 26 shows the intercept and the coefficients of the regression model. The coefficient of inflation is -0.135 which shows inflation has impact on stock returns and this result means that the relationship between inflation and stock returns are is negatively related. The value of the coefficient of determination (R square) equal to 0.626 and this means that the independent variable (inflation) explains the variance in the dependent variable (stock returns) in ratio 63%.

- The regression model can be configured as follows:

Sr = 0.710 - 0.135 Inf.

- Summary:

The study has been allocated for this part to analyze the relationship between inflation and stock returns in the banking and financial services sector in Saudi Stock Exchange market during the period 2003-2013.

Have shown through the correlation coefficient, the relationship between the two variables is strong overall. And therefore, the impact of inflation on stock returns for each of the Al-Rajhi Bank, Riyad Bank, Saudi British Bank and Banque Saudi Fransi, strong negatively related influence during this period. While the impact of inflation on stock returns for each of the Investment Bank, Arab National Bank and the Bank AlJazira have a strong impact.

The effect of inflation on stock returns for each of the SHB and Samba Financial Group, a moderate impact, while the impact of inflation on stock returns for each of the Alinma Bank and BANK ALBILAD influence is weak.

Results show that the relationship between inflation and stock returns between the banking sector and the financial services market, the financial Arabia is an inverse relationship, and therefore this sector cannot be a protection against the risk of devaluation of the real income resulting from higher rates of inflation.

5. CONCLUSIONS

- Results

This study investigated the impact of inflation on the stock returns banking and financial Services sector. Results of the multiple regressions indicated strong variation in the dependent variable due to independent variable. Inflation has significant impact on stock returns in bank and financial Services sector.

The study concluded to develop a model explains the relationship between inflation and stock returns in the banking and financial services sector. This model explained that the association between the two variables negative correlation. Investors expect lower stock returns when the inflation rate rises.

- Recommendations/Suggestions.

Suggestion for the investors is that they must closely analyze the inflation rate patterns before investing in banking and financial Services sector and based on those forecasted inflations rate they can maximize their profits

The recommendations for the further research are that more variables can be taken in other researches in order to find out the impact of other variables on stock returns.

6. References

- Arouri, M., Tiwari, A., Billah Dar, A., Bhanja, N., & Teulon, F. (2014). Stock returns and inflation in Pakistan (No. 2014-108).

- Aydemir, O., & Demirhan, E. (2009). The Relationship between Stock Prices and Exchange Rates. International Research Journal of Finance and Economics, 1 (23), 1450-2887.

- Blanchard, O. J. (1981). Output, the Stock Market, and Interest Rates. The American Economic Review, 71 (1), 132-143.

- Kaul, G. (1987). Stock Returns and Inflation. Journal of Financial Economics, 18 (1), 253-276.

- Khrawish, H. A., Siam, W. Z., & Jaradat, M. (2010). The relationships between stock market capitalization rate and interest rate: Evidence from Jordan. BEH - Business and Economic Horizons, 2 (2), 60-66.

- Lobo, B. J. (2000). Asymmetric Effects of Interest Rate Changes on Stock Prices. The Financial Review, 35, 125-144.

- Mundell, R. (1963). Inflation and Real Interest. Journal of Political Economy, 71 (3), 280-283.

- Rasheed. Abdul., (2002), Stock prices and exchange rates: Are they related? Evidence from South Asian countries.

- Rano, S. U., & Bayero, A. (2010). Does inflation has an impact on Stock Returns and Volatility? Evidence from Nigeria and Ghana. 1-17.

- World Economic Outlook issued by the International Monetary Fund, 2013. - Saudi Arabian Monetary Agency - the inflation report for the fourth quarter of 2013.

- http://yandex.ru/yandsearch/

- http://www.tadawul.com.sa/